أدب الطلب

ومنتهى الأرب

تصنيف الإمام الجليل

محمد بن علي الشوكاني رحمه الله

(١١٧٣-١٢٥٠هـ)

قرأه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه

طارق بن عبد الواحد بن علي

دار ابن الجوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة الْمُعتني

ـ عفا اللَّهُ عنه ـ

الحمدُ للَّهِ الذي خَلق علمـاءَ الحـقِّ منـارًا للمهتدين، ومَنحهم أسمى المواهبِ حُجةً على العالمين، وأَمر باتِّباعهم على مدارِ الأيام والسِّنين، فدلُّوا الراغبين على شِرعةِ الهدى ومَسلكِ الحقِّ المبين، وكشفُوا لهم سبلَ السلام أداءً لأمانة العلم المتين، وحذَّروهم من سُبل الغواية تعظيمًا لربِّ العالمين، فجزاهم اللَّهُ أوفرَ الجزاءِ وبلَّغهم مُناهم بجوارِ حبيب المؤمنين.

وأشهدُ ألا إلٰه إلا اللَّهُ فاطرُ السماوات والأرَضين، المستحِقُّ للعبادة وحده ـ دون من سواه ـ عبرَ العصورِ والسِّنين، شهادةً أبتغي بها رضوانَه في دنياي ويومَ الحشر المبين.

وأشهدُ أن محمَّدًا عبدُه ورسولُه المبعوثُ رحمةً للعالمين، مَن أشرقت برسالته قلوبُ وعقولُ المفلحين، وعمَّت بركاتُه حياةَ الخَلْق أجمعين.

صلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم وعلى آلِهِ صلاةً وسلامًا دائبينِ كاملينِ، وعلى سائر الصَّحْبِ والتابعين.

أما بعد:

فإنَّ منزلةَ العلم والعلماء لا تخفى على طالبي الآخرة، ويكفينا هنا أن نقول: إن الخَلْق بغير العلم والعلماء حالُهم كحالِ الليل بلا نجوم؛ حياتُهم مظلمة،

وقلوبُهم قاتِمة، وعقولُهم معتِمة! كيف لا؛ والعلمُ هو النورُ والضياءُ والهدى والبهاء؛ مَن خالف طريقه ضلَّ، ومن أهمله واتبع هواه فسَيْرُه مُختَل.

وبالرغم من المنزلةِ الساميةِ للعلم وأهلِه، والتي تحفِّزُ أصحاب الهِمَم العليَّة والنفوسِ الزكيةِ للسعي في طلبه ونشره؛ إلَّا أن الحكيم الخبير ﷻ قضى ـ في هٰذه الحياة ـ أن تعترضَ طريقَ العلم آفاتٌ مُهلكات، وهٰذه الآفات قسمان:

١ ـ منها ما يعودُ أثره ـ غالبًا ـ على الطالب ـ فقط ـ؛ كالكِبر والرياءِ وغير هٰذا من مُهلكات القلوب.

٢ ـ ومنها ما يعودُ عليه وعلى كلِّ مَن حوله بآثارٍ مقيتة، وعواقبَ مؤلمة، ومِن أشد هٰذه الآفات: «غيابُ الإنصافِ والتعصُّبُ للآراء والأشخاص».

وبالرغم من فداحة القسم الأول في حياةِ الطالب ـ نسأله تعالى السلامة والعافية ـ؛ إلا أن القسمَ الثاني أثرُه أفدح، وعاقبتُه أسوأ؛ ذٰلك أن ضررَه يعمُّ ما لا يُحصَوْن من الطلبة ـ الذين يُفترض فيهم أن يكونوا ورثةَ الأنبياء وقادةَ الأمة إلى طريق النور ـ.

ومعلومٌ لدى العقلاء أن القادةَ لو انحرفوا في مسالكِهم، وتخبَّطوا في مناهجهم؛ لتَبِعَ ذٰلك انحرافٌ كبير وشرٌّ مستطيرٌ لدى عامة الناس؛ فإن سُنة اللَّهِ تعالى جرت بأن التابعين يُهرعون دومًا على آثار المتبوعين، فالذي يراهُ العامةُ من كبرائِهم يظنُّون ـ بلا تردد ـ أنه خيرٌ وهُدًى وصواب، فإن كان خيرًا بالفعل كانت العاقبةُ محمودةً على الجميع، وإن كان العكس فالعاقبةُ ستكون منكرةً على الكافة ـ كما هو واقع الحياةِ وسنَّتُها الدائمة ـ.

ومِن هنا كان لابد لكبراءِ الأمةِ وقادةِ الخير ـ وعلى رأسهم العلماء وطلبة العلم ـ أن يصحِّحوا مسارهم دومًا، ويعدِّلوا من أحوالِهم، ولا يفتُروا في أيِّ

ساعةٍ من ليل أو نهار عن النظر في سلوكِهم وسيرتِهم؛ فإن العبدَ لن يزال يتعلمُ ويعلِّمُ ما دامت فيه رُوحٌ تتردد.

وهٰذا الكتاب ـ الذي بين أيدينا ـ يعالجُ أمراضًا خطيرةً على حياةِ قدوات الأمة ـ منَ العلماء وطلبة العلم ـ ؛ وعلى رأسها مرضُ التعصُّبِ المَقيتِ للآراء والأشخاص.

ولقد وعى إمامُنا الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وكذٰلك كلُّ عالِمٍ محقِّق ـ أن هٰذه الأمراضَ من أعظم ما يفسدُ البلاد بأسرها؛ ومشكلتُها الكبرى أنها إذا غزت القلوبَ والعقولَ فإن أصحابَها يرَوْن كلَّ ما يفعلونه بعين الصواب ـ الذي لا غبشَ فيه ولا خطأَ ـ ، ومِن ثَمَّ يجاهدون بكلِّ قُواهم على نشر ما قنِعوا به بين الخلائق، وسوفُ تكون النتيجةُ الحتميةُ انعدامَ الرؤية الصحيحة، واضطرابَ السلوك، وتخبُّطَ المسار، ووقوعَ الفتن بين أبناء الدين الواحد.

ولذٰلك رأى المصنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من واجب العلم عليه ـ كعالِم له مكانتُه بين أبناءِ بلده وأمَّته ـ أن يُنذِرَ ويحذِّرَ من تلك المخاطر حتى يسيرَ طالبُ العلمِ في طريقه على نور، ويؤهَّل لقيادة الناس إلى خيرِ سبيل.

إطلالةٌ على الكتاب:

لقد بدأ المصنفُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتابَه القيِّم ببيانِ الأصول الحتميةِ لكل طالب علم يريدُ اللَّهَ تعالى والدارَ الآخرة؛ فكَشف عن المنطلَقاتِ التي ينبغي أن يضعَها الطالبُ في اعتبارِه قبلَ الإقدام على طريق الطلب؛ مبيِّنًا أن هٰذه الأصولَ لو ضاعت لضاع معها الطالب ـ حتى لو حصَّل ظاهريًّا بعض العلوم ـ .

وقد تقرَّر ـ عند أهل العلم ـ «أنَّ مَن حُرم الأصول حُرم الوصول»، وكلُّ

ما بُني على غير أساس فهو عرضةٌ للانهيار في أيِّ لحظة، ومن ثَمَّ كان أول ما أوصى به رَحِمَهُ اللَّهُ إخوانَه أن يصحِّحوا النية لرب العالمين عَزَّ وَجَلَّ، ويكون مُبتغاهم وغايةُ مناهم نيلَ رضوانه ونشرَ الخير بين عباده.

ثم عرَّج رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ذٰلك على أمرٍ لا يقلُّ أهميةً، وهو بيانُ أن الغاية من العلم هو العملُ به؛ فليس العلمُ هدفًا في حدِّ ذاتِه، وإنما هو وسيلةٌ لمَا هو أسمى وأعلى وأجلُّ، وهو رضوانُ اللَّهِ تعالى والفوزُ بالدرجات العُلا، وهٰذا يقتضي من طالبِ العلم بذلَ الجهد في العمل بهٰذا العلم الشريف، مع القيام بتبليغهِ لعباده، وبِهٰذا يتمُّ الإخلاص وتُنال سعادةُ الدارين.

وإذا تمَّ الإخلاصُ للَّهِ تعالى حقًّا فسوف يدرك طالبُ العلم قاعدةً أصيلةً في رحلته مع العلم، وهو أنه لا يدعُو لنفسه، ولا لأشياخِه وأشياعِه؛ وإنما هو قيامٌ بالعبودية للَّهِ رب العالمين جَلَّ جَلَالُهُ؛ وهٰذا معناه أن العلمَ الشرعيَّ لا مدخلَ للعصبيةِ الهوجاء فيه، ولا يتعلقُ بأهواء النفوس بحالٍ من الأحوال؛ بل لابد في طريق الطلب من الإنصاف والتجرد واتباع الحق أينما كان، أمَّا عند انقلاب الموازين واختلاطِ المفاهيم، فسوف يَنسى طالبُ العلم لماذا يتعلم، وما الذي ينبغي عليه أن يفعلَه في هٰذا الطريق الشريف(١).

وهٰذا أدَّى بالمصنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أن يَشْرعَ في بيان أسباب ضياع الإنصاف والتعلُّقِ بأذيال التعصُّبِ للآراء والأشخاص؛ فسَرَد ما يقاربُ اثني عشَرَ سببًا حولَ هٰذه الفتنةِ المؤلمةِ التي أوقعت المشاحناتِ والمصادمات بين الناس،

(١) ولا أنسى أن أوصي إخواني أن يداوموا على مطالعة كتاب «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»، للحافظ الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ، وقد قمت بخدمته ـ بفضل ربي عَزَّ وَجَلَّ ـ فحذفت أسانيده ومكرراتِه وبيَّنت معانيَه، وخرجت أحاديثه، وعلَّقت عليه بما تيسر، وقد صدر عن دار ابن الجوزي العامرة، وللَّهِ تعالى الحمد والمنَّة.

وجلبت عليهم عقوباتٍ وسوءاتٍ كثيرة؛ لمَّا انحرفت طائفةٌ منهم عن هدى اللَّهِ ورسوله ﷺ، وهٰذا مصداقٌ لقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ(١) حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ ١٤﴾ [المائدة].

---

(١) **النسيان** ـ هنا ـ معناه: تعمُّد تَركِ العمل بأوامر اللَّهِ تبارك وتعالى، وهٰذا هو الغالبُ في استعمالِ لفظ «النسيان» في القرآن العظيم، وليس المرادُ النسيانَ المعذورَ صاحبُه ـ والذي معناه: غيابُ الإدراك عن العبد رغمًا عنه ـ، وهٰذا ما قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٣٤٩ : ٣٥٣)، و(١٧/ ١٨٧)، وبهٰذا يزول الكثيرُ من الإشكال حول معنى النسيان في عددٍ من الآيات؛ ولا سيَّما قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا ١١٥﴾ [طه]، لأن من حَمَل «النسيان» على معناه المعهود ـ وهو غيابُ الإدراك رغمًا عن الإنسان ـ، استشكل الآية، وقال: كيف يعاقبُ اللَّهُ تعالى ـ وهو أعدلُ العادلين ـ آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ويخرجُه من الجنة على الأكل من الشجرةِ ناسيًا ـ والنسيانُ أمرٌ لا إرادي ـ؟! لٰكن لمَّا يُفهم معنى «النسيان» في الشرع واللغة يزولُ الإشكال ـ بحمد اللَّهِ تعالى ومنَّته ـ، ومثل هٰذا ـ أيضًا ـ الآية المذكورة أعلاه عن النصارى، وكذا قوله تبارك وتعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُواْ مَا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَتَحۡنَا عَلَيۡهِمۡ أَبۡوَٰبَ كُلِّ شَيۡءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُواْ بِمَآ أُوتُوٓاْ أَخَذۡنَٰهُم بَغۡتَةٗ فَإِذَا هُم مُّبۡلِسُونَ ٤٤﴾ [الأنعام]، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ ٥١﴾ [الأعراف]، وقوله: ﴿ٱلۡمُنَٰفِقُونَ وَٱلۡمُنَٰفِقَٰتُ بَعۡضُهُم مِّنۢ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمُنكَرِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَقۡبِضُونَ أَيۡدِيَهُمۡۚ نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمۡۚ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ٦٧﴾ [التوبة]، ﴿وَيَوۡمَ يَحۡشُرُهُمۡ وَمَا يَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَقُولُ ءَأَنتُمۡ أَضۡلَلۡتُمۡ عِبَادِي هَٰٓؤُلَآءِ أَمۡ هُمۡ ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ ١٧ قَالُواْ سُبۡحَٰنَكَ مَا كَانَ يَنۢبَغِي لَنَآ أَن نَّتَّخِذَ مِن دُونِكَ مِنۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِن مَّتَّعۡتَهُمۡ وَءَابَآءَهُمۡ حَتَّىٰ نَسُواْ ٱلذِّكۡرَ وَكَانُواْ قَوۡمَۢا بُورٗا ١٨﴾ [الفرقان]، وغير هٰذا من الآيات الكريمات، مع التنبيه على أن نسيان اللَّهِ تعالى للمجرمين معناه: تركهم في العذاب ومعاملتهم معاملة الناسي الذي لا يهتم بمن ينساه، واللَّهُ تعالى أعلى وأعلم.

فاللَّهُ سبحانه يخبرنا أن مِن أعظم أسباب وقوع الفتَن والمشاحنات بين النصارى أنهم لم يقفوا عند حدودِ ربِّهم ﷻ، وتَركوا العمل ببعض ما أُمروا به؛ فعاقبهم ﷻ بنزع الوئام والمحبةِ والترابط بينهم، وفي هٰذا تحذيرٌ للأمة المسلمةِ أن تسلك مسلكَ أولٰئك الضالين.

ثم بعدَ بيانِ أسباب تركِ الإنصاف والتعصُّب للمذاهب والأشخاص ـ والتي ينبغي لمن عرفَها أن يطردَها من حياتِه شرَّ طردة ـ عرَّج المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى ما ينبغي على حَمَلَةِ العلم أن يهتمُّوا به من أنواع العلوم، ولعلمِه أن الناسَ يتفاوتون في درجاتِهم وأهدافهم، فقد قسَّمهم لطبقات أربعة:

الأولى: الراغبون في الوصول لمرتبةِ الإمامة في الدين، ليكونوا مرجعًا للناس في الإفتاء والقضاء وغير ذٰلك.

الثانية: الراغبون في طلب العلم لينتفعُوا به فقط، دون أن ينفعوا الخلق.

الثالثة: الراغبون في طلب العلم لتقويمِ لسانِهم وأفهامِهم فحسب.

الرابعة: الراغبون في العلوم لأغراض دنيوية.

وقد أوصى رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلَّ طبقةٍ من هٰذه الطبقات بطائفةٍ من الكتب العلمية والمراجع القيِّمة التي يحسُن بهم أن يدرُسُوها ويعضُّوا عليها بالنواجذ.

وبالنسبةِ لمَا ذكره المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكتب التي استحبَّها لتلك الطبقات، فلا شك أنها تختلفُ من عصرٍ إلى عصر، ومن مكانٍ إلى مكان، فليست كتبًا ملزمةً لجميع الطلبة على مدار العصور؛ ولٰكنه ضرب أمثلةً لمَا عرفه واستحبه للطالبين، ولا ريب أنه كلَّما كانت العلومُ المقدَّمةُ للطلبة من كتبٍ سهلةِ المأخذ قريبةِ التناول مسايرةٍ للغة العصر؛ فإن هٰذا مما ينتفع به الطلبة وينفعون به غيرهم.

وبعد الانتهاء من هٰذا الفصل أشار رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى أهم الأسباب الماحقة لبركة العلم والانتفاع به، وقد رأى رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أهمَّها سببان:

الأول: انتشارُ المذاهب والأقوال التي لا تعتمدُ على دليلٍ شرعي، بل قد تخالفُ الأدلةَ الشرعية تمامًا؛ أو تتعلق منها بطرفٍ ضعيف.

الثاني: تقديس الأموات واعتقاد العصمة بهم.

هٰذه هي الخطوطُ العامةُ لهٰذا الكتاب النفيس، وقد تضمَّنَتْ في ثناياها من المباحث والتنبيهات والفوائد النفيسة ما هو جديرٌ بالمدارسة والتأمُّل.

ولٰكن هناك أمرٌ عام يلحظُه المتعايشُ مع الكتاب في جَميع أبحاثه، وهو تلك المرارةُ والألم الذي يعتصرُ المصنِّفَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من جرَّاء فسادِ الأحوال وانقلاب الموازين التي لاحظَها في بلاده وغيرها، وهٰكذا ينبغي أن يكون العالِمُ المخلص لدينه وأمَّته؛ لابد أن يُحزنَه الواقعُ المُر، ويؤلِمَه التفلُّتُ من أوامر الشريعة المطهرة، وفشوُّ الفتن بين أتباع خير أمةٍ أخرجت للناس، وهٰذا مِن دلائل الصدق والإخلاص ـ كما هو الظنُّ بالإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ نحسبه كذٰلك ولا نزكِّيه على العليم بالخبايا جَلَّ جَلَالُهُ ـ.

ولذٰلك أحسَبُ ـ واللَّهُ أعلى وأعلم ـ أن هٰذا الكتابَ لقي من القبول والمحبةِ لدى أهل العلم ما لم يَلقَه كثيرٌ من الكتب الأخرى، ويكفيك أنك تشعُرُ فيه بالحياة والنبض وكأنك تسمعُه من كاتبه الجليل ـ جزاهُ اللَّهُ عن أمته خيرَ الجزاء وأوفاه ـ.

عملي في الكتاب:

يتلخَّصُ عملي المتواضعُ في هٰذا الكتابِ النفيس في النقاط التالية:

١ ـ قراءةُ الكتاب ـ غيرَ مرةٍ ـ قراءةً متأنيةً؛ لمعرفةِ الخطوطِ الرئيسة التي

يدورُ عليها موضوعه، والتي أوضحتُها قريبًا.

٢ ـ ضبطتُ النصَّ بالشكل ضبطًا معتدلًا؛ ليعينَ القارئَ الكريمَ على الاسترسال فيه دون التعثُّر في فهم كلمةٍ قد يختلفُ ضبطها لو أُهملت.

٣ ـ بيانُ المعاني الغامضة للمفرداتِ والجُمل؛ توفيرًا لوقت القارئ الفاضل عن الرجوع للمعاجم.

٤ ـ التعليقُ على أهمِّ المواضع التي احتاجتْ إلى ذٰلك؛ وقد حاولت أن تكونَ تعليقاتي مفيدةً ومختلفةً عن التعليقات التي وردت في المطبوعات الأخرى التي وقفتُ عليها، وكلُّ ذٰلك من منَّةِ الكريم المنَّان.

٥ ـ خرَّجتُ الأحاديثَ النبويةَ تخريجًا وَسَطًا؛ مع الاهتمام الشديد بذكر درجةِ الحديث؛ تبعًا لما نصَّ عليه أئمةُ هٰذا العلم الشريف قديمًا وحديثًا.

٦ ـ صنعتُ فهارس يسيرةً يحتاجُ إليها القارئ الكريم في الكشف عن فوائد هٰذا الكتاب القيم، وتركتُ الفهارس التي لم أجِدْ كبيرَ نفعٍ في إثباتِها، كفهارس الآيات والأعلام والأماكن ونحو ذٰلك.

٧ ـ اهتممتُ ـ بشدةٍ ـ بالتدقيق في ألفاظِ الكتاب وتصفيتِه من التحريفات والتصحيفات ـ قدْرَ طاقتي ـ ، ولا أنكرُ أني استفدتُ ـ قليلًا ـ من المطبوعات السابقة في هٰذا، وقد كنت ـ في بداية العمل ـ تتبَّعتُ الأخطاءَ والتحريفات ـ الظاهرة ـ التي وجدتُها في تلك المطبوعات، وأثبتُّها في الحواشي، ثم بدا لي ألَّا أستمرَّ في هٰذا، وأنه أفضلُ لي ـ على الأقل ـ أن أهتمَّ بعملي فحسب[(١)].

(١) لا أغمزُ بِهٰذا المحقِّقينَ الأفاضلَ وخادمي كُتب الشرع المطهَّر الذين يتتبعون أخطاء مَن سبقهم ويُثبتونها في مقدماتِ تحقيقاتِهم أو حواشيهم؛ فلكلٍّ مَشْرَبٌ ووجهةٌ، والظن بأولٰئك الأفاضل أنهم أرادوا النصحَ للقرَّاءِ، وبيانَ الحق بإظهار ما في أعمالِ السابقين =

٨ ـ قسَّمتُ الكتاب إلى فصولٍ خمسةٍ تقرِّبُ أبحاثَه لإخواني.

٩ ـ وضعتُ عناوين جانبيةً تنبئُ عمَّا تحتها من مضامين.

١٠ ـ أحيانًا قليلَة أضع كلمةً بين معكوفتين [ ] أُتمِّمُ بها معنى الجملة.

١١ ـ وضعتُ ترجمةً مختصرةً للإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

١٢ ـ كتبتُ مقدمةً قصيرةً بينتُ فيها مضمونَ هٰذا الكتاب القيِّم وعملي فيه، وهو ما مرَّ في الصفحات السالفة.

فأرجو ـ بذٰلك ـ أن أكون قدَّمتُ جديدًا مفيدًا في هٰذه الطبعةِ لأخواني وسادتي الأحباب من أهل العلم، وصدري منشرحٌ لكل نقدٍ بنَّاء حولَ أي خللٍ أو سَهوٍ نَدَّ منِّي أثناء العمل، فلا زال المؤمنون يتناصحون، وطوبى لمن نَصحَ بإخلاص، وكذا لمن قَبل النصح ولم يركب رأسَه عند التحقق من الخطأ في عمله؛ فإننا جَميعًا عرضةٌ للنقص، ولا أظنُّ عاقلًا يدَّعي لنفسه العصمةَ والكمال، واللَّهُ المستعان.

وختامًا فأسأله تبارك وتعالى أن يتقبَّل منِّي هٰذا العملَ القليل، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفرَ لي به عن زلَّاتي وبلاياي، إنه أرحم بي من العالمين.

وصلَّى اللَّهُ وسلم وبارك على الحبيب محمد، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

وآخر دعوانا أن الحمد للَّهِ رب العالمين.

= من نقصٍ حتى لا يَغترَّ بها مغترٌّ، ولا يجوزُ ـ بل لا يحلُّ ـ لأحدٍ ـ كائنًا من كان ـ أن يطعن في نواياهم، أو يتَّهمهم بأنهم أرادوا التشهيرَ والفضح لأعمال سابقيهم، فاللَّهُ ـ وحده ـ هو صاحبُ الحق في مثل هٰذا الحكم، ونسأله تعالى القبول من الجميع.

وكتبه أفقر العباد

أبو شُعيب

طارق بن عبدالواحد بن علي

ـ عفا اللَّهُ عنه بمنِّه وإحسانه ـ

عنوان البريد: [Abushoaib٣٤Yahoo.Com]

ترجمةٌ موجزةٌ للمؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ

الإمامُ العلَّامة الرباني، والسهيلُ الطالع من القُطر اليماني، إمامُ الأئمة، ومفتي الأمة، بحر العلوم، وشمس الفهوم، سندُ المجتهدين الحُفاظ، فارس المعاني والألفاظ، فريدُ العصر، نادرُ الدهر، شيخُ الإسلام، قدوةُ الأنام، علامة الزمان، ترجُمان الحديث والقرآن، علمُ الزهَّاد، أوحد العُبَّاد، قامعُ المبتدعين، آخِرُ المجتهدين[(١)]، رأسُ الموحِّدين، تاج المتبعين، صاحب التصانيف التي لم يُسبق إلى مثلها، قاضي الجماعة، شيخُ الرواية والسماعة، عالي الإسناد، السابق في ميدان الاجتهادِ على الأكابر الأمجاد، المطَّلع على حقائق الشريعة ومواردها، العارف بغوامضها ومقاصدها.

قال القاضي العلَّامة عبدالرَّحْمٰن بن أحمد البهكلي في كتابه: «نفح العود في أيام الشريف حَمود»، كان مولد شيخنا الشوكاني يوم الإثنين الثامن والعشرين من ذي قعدة الحرام، سنة اثنتين وسبعين بعد مئةٍ وألف ـ كما أخبرني بذٰلك ـ في بلده «هجرة شوكان»، ونشأ على العفاف، والطهارة، وما زال يجمع النشأ، ويحرز المكرمات، له قراءة على والده، ولازم إمام الفروع في زمانه القاضي أحمد بن محمد الحرازي، وانتفع به في الفقه.

وأخذ النحو والصرف عن السيد العلامة: إسماعيل بن حسن، والعلامة: عبداللَّه بن إسماعيل النهمي، والعلامة: القاسم بن محمد الخَوْلاني؛ وأخذ علم البيان والمنطق والأصلين عن العلَّامة حسن بن محمد المغربي، والعلامة: عليِّ بن هادي عرهب؛ ولازم في كثير من العلوم مجددَ زمانه، السيد:

(١) وصفٌ فيه غلوٌّ ظاهر؛ إذ إن الاجتهاد لا ينقطع في هٰذه الأمة، وهٰذا ما كان يقرره كثيرًا الإمام الشوكاني نفسه.

عبدالقادر بن أحمد الحسني الكوكباني.

وأخذ في علم الحديث عن الحافظ: عليِّ بن إبراهيم بن عامر ـ وغير ذٰلك من المشائخ ـ في جميعِ العلـوم العقليـة والنقليـة، حتى أحرز جَميعَ المعارف، واتفق على تحقيقـه المُخـالفُ والمُـوالف، وصار مشارًا إليه في علوم الاجتهاد بالبَنان، والمجلِّي في معرفة غوامض الشريعة عند الرهان.

له المؤلفات في أغلب العلوم، ومنها: كتاب: «نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار» لجدِّ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في أربع مجلدات كبار[(١)]، لم تكتحل عينُ الزمان بمثله في التحقيق، أعطى فيه المسائلَ حقَّها في كل بحثٍ على طريق الإنصاف، وعدم التقيد بمذهب الأسلاف، وتناقله عنه مشائخُه فمن دونَهم، وطار في الآفـاق في حياتـه، وقُرئ عليـه مرارًا، وانتفع به العلماء، وكان يقول: إنه لم يرضَ عن شيءٍ من مؤلفاته سواه، لما هو عليه من التحرير البليغ، وكان تأليفه في أيام مشائخه، فنبَّهوه على مواضع منه حتى تحرَّر.

وله التفسيرُ الكبير المسمى: «فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من التفسير»، وقد سبقه إلى التأليف في الجمع بين الرواية والدرايةِ العلامةُ: محمد بن يحيى بن بهران، فله تفسيرٌ في ذٰلك عظيم، لٰكنَّ تفسير شيخنا أبسطُ وأجمع وأحسن ترتيبًا وترصيفًا؛ وقد ذكر الحافظ السيوطي في «الإتقان» أنه جعله مقدمةً لتفسيرٍ جامعٍ للدراية والرواية سماه «مطلع البدرين ومجمع البحرين».

وله: مختصر في الفقـه على مقتضـى الدليـل، سمـاه: «الدرر البهية في المسائل الفقهية»، وشرحه شرحًـا نافعًـا سمـاه: «الدراري المضيَّة» أورد فيه

(١) وهو مطبوعٌ في دار ابن الجوزي العامرة في ستة عشر مجلدًا، بتحقيق الشيخ الفاضل محمد بن صبحي حلّاق.

الأدلة التي بنى عليها ذٰلك المؤلف.

وله: «وبل الغمام حاشية على شفاء الأوام»، للأمير حسين بن محمد الإمام.

وله: «در السحابة في مناقب القرابة والصحابة».

وله: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة».

وله: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول»؛ يعزُّ نظيره وترصيفه، وحسن ترتيبه وتصنيفه.

وله: «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار»، كان تأليفه في آخر مدَّته، ولم يؤلف بعده شيئًا ـ فيما أعلم ـ ، وقد تكلم فيه على عيون من المسائل، وصحح من المشروع ما هو مقيدٌ بالدلائل، وزيَّف ما لم يكن عليه دليل، وحسَّن العبارة في الرد والتعليل.

والسبب في ذٰلك: أنه نشأ في زمنه جماعةٌ من المقلِّدةِ الجامدين على التعصب في الأصول والفروع، ولم تزل المصاولةُ والمقاولة بينه وبينهم دائرة، ولم يزالوا يندّدون عليه في المباحثِ من غير حُجة، فجعل كلامه في ذٰلك الشرح في الحقيقة موجهًا إليهم، في التنفير عن التقليد المذموم، وإيقاظهم إلى النظر في الدليل؛ لأنه يرى تحريم التقليد؛ وقد ألف في ذٰلك رسالةً سماها: «القول المفيد في حكم التقليد»، وقد تحاماه لما حواه جماعةٌ من علماء الوقت، وأرسل إليه أهلُ جهته بسببه سهامَ اللوم والمقت، وثارت من أجل ذٰلك فتنةٌ في صنعاء بين من هو مقلد، وبين من هو مقتدٍ بالدليل، توهُّمًا من المقلِّدين أنه ما أراد إلا هدمَ مذهب أهل البيت، لأن «الأزهار» هو عمدتُهم في هٰذه الأعصار، وعليه في عبادتِهم والمعاملة على المدار، وحاشاه من التعصُّب على من أوجب اللَّهُ تعالى محبتهم، وجعل أجر نبيِّنا ﷺ في

تبليغ الرسالة مودتَهم؛ لأن له الولاءَ التام لهم، وقد نشر محاسنهم في مؤلفه «در السحابة» بما لم تخالج بعده ريبة لمرتاب؛ على أن كلامه مع الجميع من أهل المذاهب سواءٌ بسواء، لأن المأخذ واحد، والردَّ واحد، والخطبَ يسير، والخلاف في المسائل العلمية الظنية سهل، لأنها مطارحُ أنظار، والاجتهاد يدخلها، والمصيب من المجتهدين في ذٰلك له أجران، والمخطئ له أجر، وهٰذا شأن أهل العلم في كل زمانٍ ومكان، ما بين رادٍّ ومردودٍ عليه، وكلٌّ مأخوذٌ من قوله ومتروك، إلا صاحب العصمة ﷺ.

ومَن طالع الكتبَ الإسلامية في الفروع والأصولِ على اختلاف أنواعها، عرف ذٰلك، وهان عليه سلوك هٰذه المسالك، ومَن وزن الأمور بالإنصاف، لا تخفى عليه الحقيقة، ومن جَمَد على التقليد، وضاق عطَنُه عن مدارك الاستدلال، فما له والاعتراض على المجتهدين؟! ولا ينبغي أن يضايقَ المجتهد في اجتهاده لأجل توقُّفه في موقفه الذي هو التقليد، وقد تفضل اللَّهُ عليه بالاجتهاد، والتقليدُ لا يجوز إلا لغير المجتهد، والاجتهادُ غير متعذر، ومَن اعترض على المجتهد فيما أدى إليه اجتهادُه فقد تحجَّر الواسع، وجرى على خلاف نَهج السلفِ من أهل العلم.

وللمترجَم له تاريخٌ حافلٌ سماه «البدر الطالع، بمحاسن من بعد القرن السابع»، جرى فيه من ذٰلك الوقت إلى زمانه؛ وابتدأ فيه بذكر عابد اليمن «إبراهيم الولي» المشهور، وله جُملةُ رسائل من مطوَّلاتٍ ومختصرات، وقد جُمعت فتاواه ورسائله، فجاءت في مجلدين، وسماها ابنه العلامة عليُّ بن محمد بـ«الفتح الرباني»[1]، وله في الأدب اليد الطولى، وله أشعارٌ كثيرة

(١) وقد طبع ـ أيضًا ـ بتحقيق الشيخ محمد بن صبحي حلَّاق في اثني عشر مجلدًا.

مدونة، قد رتبها ابنه المذكور على حروف المعجم، فجاءت في ديوان، وقد أخذتُ عنه في كثير من الفنون العلمية، وأخذتُ عنه غالب مؤلفاته، وبموته أُطفئ على أهل اليمن مصباحهم المنير[(١)]، ولا أظنُّ يرَون مثله في تحقيقه للعلوم والتحرير، وقد جرت بيني وبينه مكاتبةٌ أدبية، ومراسلةٌ لمسائل علمية، هي عندي مثبتةٌ بخطه.

وعلى الجملة: فما رأى مثل نفسه، ولا رأى مَن رأى مثله، علمًا، وورعًا، وقيامًا بالحقِّ، بقوةِ جَنان، وسلاطةِ لسان.

وكانت وفاته في شهر جُمادى الآخرةِ في سنةِ خمسينَ بعد المِئَتين والألف، وقد كان تُوُفِّي قبله بمدةٍ يسيرة ابنُه العلامة عليُّ بن محمد، وهو أحدُ محققي العلماء، وممن لازم والده في جميع المعارفِ حتى بلغ ذُروةَ العلوم تحقيقًا وتدقيقًا، وقد شاركته في الأخذ على والده في كثير من مقروآته، وقد كنت قلت في والده مراثي، لولا الإطالة لذكرتُها. انتهى كلامه ـ رحِمه اللَّه تعالى ـ بلفظه ومعناه، مع التلخيص.

هٰذا؛ وقد قُلِّد ولاية القضاء من جهة الإمام المنصور باللَّهِ ـ عليِّ بن العباس ـ ، في أوائل شهر شعبان سنة (١٢٢٩)، وتوفَّاه اللَّهُ تعالى يوم الأربعاءِ في السادس والعشرين من جُمادى الآخرةِ من شهور سنة (١٢٥٠)، وكان بين وفاته ووفاة ولده «عليِّ بن محمد» نحو شهر ـ وكان قد توفَّاه اللَّه قبله ـ ، ولم يُظهر والدُه جزعًا ولا حزنًا، وكان ولدًا صالحًا عالمًا، مبرَّزًا في جَميعِ العلوم، وكان نادرةَ وقته على صغر سنه ـ قيل: إنه تُوُفِّي وهو في حدود العشرين ـ ؛ رحم اللَّهُ الجميع برحْمتِه. انتهى[(٢)].

---

(١) في العبارة غلوٌّ مرفوض.

(٢) «أبجد العلوم» (٣/ ٢٠٢ : ٢٠٥)، للعلامة صديق حسن خان، وانظر ـ أيضًا ـ مقدمة =

قال أبو شُعيب ـ عفا اللَّهُ عنه ـ : وكثيرون هم الذين ترجَمُوا لهٰذا الإمام العلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فمن أراد التوسُّعَ والاستفاضةَ فليرجعْ إلى مظانِّ ترجَمته؛ أسألُه تعالى أن يتغمَّده بواسع رحمتِه، وأن يرفعَه درجاتٍ في المهديين، وأن يجعلَ عملَه كلَّه صالحًا نافعًا للطلبةِ إلى يوم الحشر المبين، آمين.

= تحقيق «نيل الأوطار» ط: دار ابن الجوزي بالدمام.

مقدِّمة الْمُؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ

أحْمدُك [ربِّي] لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك، وأصلِّي وأسلِّمُ على رسولِك وآله، وأسألُكَ التثبيتَ والهداية، وأعوذُ بك من الخِذلان والغواية.

وبعد:

فإني قد عزمتُ ـ عزم اللَّهُ لي على الخير ـ على أن أجْمعَ في هٰذه الورقاتِ ما ينبغي لطالب العلم اعتمادُه في طلبه، والتحلِّي به في إيرادِهِ وإصداره[(١)]، وابتدائِه وانتمائه، وما يَشرعُ فيه ويتدرَّجُ إليه حتى يبلغ مرادَه، على وجهٍ يكون به فائزًا بما هو الثمرةُ والعلةُ الغائيةُ[(٢)] التي هي أولُ الفِكر وآخرُ العمل، وسمَّيته: «**أدبُ الطلَب، ومنتهى الأرَب**[(٣)]».

(١) المراد: في جميع أحواله.

(٢) **العِلَّة الغائية**: الغاية المرغوبة والهدف المنشود. وقد عرَّفها الجُرجاني بأنها: «ما يُوجد الشيءُ لأجله». «التعريفات» (باب: العين). وانظر ـ أيضًا ـ : «روضة المحبين»، للعلَّامة ابن القيم (٩٤ ـ ط: عالَم الفوائد).

(٣) **الأَرَب**: الحاجة والرغبة.

الفصل الأول

إرشاداتٌ وأصولٌ عامة

الفصل الأول

إرشاداتٌ وأصولٌ عامَّة

وإني أتصورُ الآن أن الكلامَ ـ بمعونة اللَّه ومشيئته ـ لابدَّ أن يتعدَّى إلى فوائدَ ومطالبَ ينتفعُ بها المنتهي كما ينتفعُ بها المبتدي، ويحتاجُ إليها الكاملُ كما يحتاجُ إليها المقصِّر، يُعِدُّها المتحقِّقون بالعِرفان من أعظم الهدايا.

✍ [إصلاحُ النية]:

فأولُ ما يجبُ على طالب العلم: أن يُحسِّنَ نيَّته، ويُصلِحَ طَوِيَّته[1]، ويَتصورَ أن هٰذا العملَ الذي قَصد له والأمرَ الذي أراده هو الشريعةُ التي شرعها اللَّهُ سبحانه لعباده، وبَعَث بها رُسُلَه، وأنزل بها كُتبَه، ويجرِّدُ نفسه عن أن يَشوبَ ذٰلك بمقصدٍ من مقاصد الدنيا، أو يَخلِطَه بما يكدِّرُه من الإرادات[2] التي ليست منه، كمن يريدُ به الظفرَ بشيءٍ من المال، أو يصلَ به إلى نوعٍ من الشرف، أو البلوغَ إلى رئاسةٍ من رئاساتِ الدنيا، أو جاهٍ يحصِّلُه به؛ فإن العلمَ طيبٌ لا يقبل غيره، ولا يحتمل الشِّرْكة، والروائحُ الخبيثةُ إذا لم تَغلب على الروائح الطيبة، فأقلُّ الأحوال أن تُساويَها، وبمجردِ هٰذه المساواة لا تبقى للطيب رائحةٌ، والماءُ الصافي العذبُ الذي يستلذُّهُ شاربه ـ كما يكدِّره الشيءُ اليسير من الماء المالح؛ فضلًا عن غير الماء من القاذورات ـ : يُنقِصُ لذتَه

(١) **الطويَّة**: خبايا النفس.

(٢) **الإرادات**: النيات.

مجردُ وجود القَذاةِ فيه ووقوعِ الذباب عليه، هٰذا على فرضِ أن مجردَ تشريكِ العلم مع غيره له حكمُ هٰذه المحسوسات، وهيهات ذاك؛ فإنَّ مَن أراد أن يَجمعَ في طلبه العلمَ بين قصد الدنيا والآخرة، فقد أراد الشَّطط(١)، وغَلِط أقبحَ الغلط؛ فإنَّ طلبَ العلم من أشرف أنواع العبادة وأجلِّها وأعلاها، وقد قال اللَّه سبحانه: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ۝٢﴾ [الزمر].

فقيَّد الأمرَ بالعبادة بالإخلاص الذي هو رُوحُها.

وصحَّ عن رسول اللَّه ﷺ حديث: «**إنما الأعمالُ بالنيَّات، وإنما لكلِّ امرئٍ ما نوى**»(٢)، وهو ثابتٌ في دواوين الإسلام كلِّها، وقد تلقَّته الأمةُ بالقبول ـ وإن كان أحاديًّا ـ، أجمع جميعُ أهل الإسلام على ثبوته وصحته.

وقد تقرَّر في علم «البيان» و«الأصول» بأن «إنما» مِن صِيَغِ الحصْر، وثبت القولُ بذٰلك عن الصحابة.

رُوي عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنه احتجَّ على اختصاص الرِّبا بالنسيئة بحديث: «**إنَّما الرِّبا في النَّسيئة**»(٣)، ولم يخالِفه الصحابةُ في فَهمه، وإنما خالَفوه في الحُكم؛ مستدلِّين بأدلةٍ أخرى مصرِّحةٍ بثبوتِ ربا الفضل(٤).

---

(١) **الشطط**: البعد عن الحق.

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ٢٥)، والبخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢١٠)، والترمذي (١٦٤٧)، والنسائي (٧٥)، وابن ماجة (٤٢٢٧).

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٢٠٠)، والبخاري (٢١٧٨)، ومسلم (١٥٩٦)، والنسائي (٤٥٨١)، وابن ماجه (٢٢٥٧) عن ابن عباس أن أسامة بن زيد ـ رضي اللَّهُ عنهم جميعًا ـ أخبره أن النبي ﷺ قاله.

(٤) وقد ثبت في هٰذا أحاديث؛ من أشهرها: حديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**الذهب بالذهب** [وفي لفظ: **الذهبُ بالورِق**] **ربًا إلا هاءَ وهاءَ، والبُرُّ بالبُرِّ ربًا إلا هاءَ وهاءَ، والشَّعيرُ بالشَّعير ربًا إلا هاءَ وهاء، والتمرُ بالتمر ربًا إلا هاءَ وهاءَ**». **صحيح**: رواه أحمد =

وكما أن هٰذا التركيبَ يُفيد ما ذكرناه من الحَصْر، كذٰلك لفظ: «**الأعمالُ بالنيَّة ـ أو بالنيَّات ـ** » ـ كما ورد في بعض ألفاظ الحديث الثابتة في الصحيح[(١)] ـ ، فإن «الألف واللام» تُفيد الاستغراق، وهو يستلزمُ الحصْر، وهٰكذا ورد في بعض ألفاظ الحديث: «**لا عملَ إلا بنيةٍ**»[(٢)]، وهي ـ أيضًا ـ من صِيَغ الحصر؛ بل هي أقواها.

والمراد بـ«الأعمال» ـ هنا ـ : أفعالُ الجوارح ـ حتى اللسان ـ ؛ فتدخُل الأقوال، ومَن نازع في ذٰلك فقد أخطأ.

ثم لابد لقوله: «**بالنيَّات**» من تقديرِ متعلِّقٍ عام، لعدم ورودِ دليلٍ يدل على التعلُّق الخاص؛ فيُقدَّر: «الوجود، أو الكون، أو الاستقرار، أو الثبوت...»، أو ما يُفيد مفادَ ذٰلك، فيكونُ التقدير: «إنما وجودُ الأعمال وكونُها واستقرارُها أو ثبوتُها بالنيات؛ فلا وجودَ، أو لا كَوْن، أو لا استقرارَ، أو لا ثبوتَ لما لم يكن كذٰلك ـ وهو ما ليس فيه ـ »[(٣)].

نعم؛ لا يقال: إن تقديرَ «الثبوتِ والوجودِ والكون» ونحوها يستلزمُ عدمَ وجود الذات، أو عدمَ النيَّة، وقد وُجدت في الخارج!.

= (١/ ٢٤)، والبخاري (٢١٣٤) و(٢١٧٤)، ومسلم (١٥٨٦)، وأبو داود (٣٣٤٨)، والترمذي (١٢٧٨)، وابن ماجه (٢٢٥٣).

❋ وانظر: «المغني» (٦/ ٧٩)، و«نيل الأوطار» (١٠/ ١٥٤)، و«المدخل إلى السنن الكبير» للبيهقي (رقم ١).

(١) راجع تخريج الحديث قريبًا.

(٢) **صحيح بشاهده:** رواه الديلمي في «مسند الفردوس» (٤/ ٢٠٦) **بسندٍ ضعيف**، كما في «الصحيحة» (٢٤١٥)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني بحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»، وتمامه: «**لا أجْرَ إلَّا عن حِسبةٍ، ولا عمل**...» إلخ.

(٣) انظر: «جامع العلوم والحكم» (١/ ٦٣ ـ ط: الرسالة ـ شرح الحديث الأول).

لأنَّا نقول: المراد: الذَّاتُ الشرعية[1]، وهي غيرُ موجودة، ولا اعتبارَ بوجود ذاتٍ غير شرعية، ونفيُ الذات هو المعنى الحقيقي، فلا يُعدَلُ عنه إلى غيره إلا لصارف؛ ولا صارفَ هنا.

على أنه لو فُرض وجودُ صارفٍ إلى المعنى المجازي، لم يكن المقدَّرُ هاهنا إلَّا «الصحةُ» أو ما يفيدُ مَفادها، وهي مستلزمةٌ لنفي الذات.

فتقرَّر بمجموع ما ذكرنا: أن حصولَ الأعمال وثبوتَها لا يكونُ إلَّا بالنية، فلا حصولَ ـ أو لا ثبوت ـ لما ليس كذٰلك.

فكلُّ طاعةٍ من الطاعات وعبادةٍ من العبادات إذا لم تصدُر عن إخلاصِ نيةٍ وحُسْنِ طَوِيَّة، لا اعتدادَ بها ولا التفاتَ إليها؛ بل هي إن لم تكن معصيةً، فأقلُّ الأحوال أن تكون من أعمالِ العَبَث واللعب، التي هي بما يصدُر عن المجانين أشبهُ منها بما يصدرُ عن العقلاء.

[الغايةُ منَ العلم: العمل]:

ومِن أهمِّ ما يجبُ على طالب العلم تصوُّرُه عند الشروع، واستحضارُه عند المباشرة ـ بل وفي كلِّ وقتٍ من أوقاتِ طلبه، مبتديًا ومنتهيًا، متعلِّمًا وعالمًا ـ: أن يَقِرَّ في نفسه أن هٰذا العملَ الذي هو بصدده هو تحصيلُ العلم الذي شَرعه اللَّهُ لعباده، والمعرفةُ لِما تعبَّدهم في مُحكم كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، والوقوفُ على أسرارِ كلام اللَّه ﷻ وكلام رسوله ﷺ، وأنَّ هٰذا المَطلبَ ـ الذي هو بسبب[2] تحصيلِه ـ ليس هو من المَطالب التي يَقصِدُها مَن هو طالبٌ للجاه والمال والرياسة؛ بل هو مطلبٌ يُتاجِرُ به الربَّ

(١) أي: الذات الصحيحة شرعًا، وليست المعتبرةَ وجودًا ـ وإن لم تصح ـ.
(٢) **بسبب:** في سبيل.

سبحانه(١)، وتكونُ غايتُه العلمَ بما بَعث اللَّهُ به رُسلَه، وأَنزل فيه كتبَه، وذٰلك سببُ الظفَر بما عند اللَّهِ من خير.

[ليس لأحدٍ أن يَشرَع إلا اللَّهُ جَلَّ جَلَالُهُ]:

ومِثلُ هٰذا لا مَدخل فيه لعَصبيةٍ، ولا مجالَ عنده لحميَّةٍ؛ بل هو شيءٌ بينَ اللَّهِ سبحانه وبين جميع عباده، تعبَّدهم به تعبُّدًا مطلقًا، أو مشروطًا بشروط، وأنه لا يَخرجُ عن ذٰلك فردٌ من أقوامهم، بل أقدامُهم متساويةٌ في ذٰلك ـ عالِمُهم وجاهِلُهم، وشريفُهم ووضيعُهم، وقديمُهم وحديثهم ـ، ليس لواحدٍ منهم أن يدَّعي أنه غيرُ متعبِّدٍ بما تعبَّد اللَّهُ به عباده، أو أنه خارجٌ عن التكليف، أو أنه غيرُ محكومٍ عليه بأحكام الشرع، ومطلوبٍ منه ما طلبه اللَّهُ من سائر الناس(٢)، فضلًا عن أن يرتقيَ إلى درجةِ التشريع، وإثباتِ الأحكام الشرعية، وتكليفِ عبادِ اللَّه سبحانه بما يصدُر عنه من الرأي! فإنَّ هٰذا أمرٌ لم يكن إلا للَّهِ سبحانه ـ لا لغيره من البشر كائنًا من كان ـ، إلَّا فيما فوَّضه إلى رُسُله، وليس لغير الرسل في هٰذا مدخلٌ؛ بل الرسلُ أنفسُهم متعبَّدون بما تعبَّدَهم اللَّهُ به، مكلَّفون بما كُلِّفوا به، مطالَبون بما طلبه منهم، وتخصيصُهم بأمورٍ لا تكون لغيرهم لا يعني خروجَهم عن كونِهم كذٰلك؛ بل هم من جُملةِ البشر، ومِن سائر العِبادِ في التكليف بما جاؤوا به عن اللَّه [عَزَّ وَجَلَّ]، وقد أَخبروا بِهٰذا، وأَخبر به اللَّهُ عنهم، كما في غير موضع منَ الكتابِ العزيزِ ومن السُّنة النبوية(٣)،

---

(١) أي: يعقدُ معه به تجارةً رِبحُها الجنة.

(٢) كالمُلحِدين الذين يقولون برفع التكليف عنهم إذا وصلوا للمراتب العليا من التقوى واليقين ـ حسب زعمِهم ـ، وإنْ هو إلَّا الضلال والانحلال.

(٣) كما في قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٣٥﴾﴾ [النحل]، فهي بيانٌ أن الرسل إنما يبلِّغون أمر مولاهم عَزَّ وَجَلَّ، وقوله تعالى عن أنبيائه ورسله: ﴿وَكَانُوا۟ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴿٧٣﴾﴾ =

وكما وقَفْنا عليه في التوراة والإنجيل والزبور مكرَّرًا في كلِّ واحدٍ منها.

وإذا كان هٰذا حالَ الرسل ـ عليهم الصلاة والسلام ـ في التعبُّد بالأوامر الشرعية، والتوقُّفِ في التبليغ على ما أمرهم تعالى بتبليغه، فلا يَشْرَعون للناس إلَّا ما أَذِن لهم به وأَمرهم بإبلاغه، وليس لهم من الأمر شيءٌ إلَّا مجردُ البلاغِ عن اللَّه، والتوسطِ بينه وبين عباده فيما شرعه لهم وتعبَّدهم به، كما هو معنى «الرسول» و«الرسالة» ـ لغةً وشرعًا ـ ، عند من يَعرفُ علم اللغة ومصطلحَ أهل الشرع.

ولا يُنافي هٰذا وقوعُ الخلاف بين أئمة الأصول في إثباتِ اجتهاد الأنبياء ونَفْيِه[(١)]، فإن الخلافَ المحرَّرَ في هٰذه المسألة لفظيٌّ عند من أنصف وحَقَّق[(٢)]؛ فكيف بحالِ غيرهم من عِباد اللَّهِ ممن ليس هو من أهل الرسالة، ولا جَعله

= [الأنبياء]، يدل على أنهم أعمل الناس بما يكلف اللَّهُ به عباده.

(١) هٰذه المسألة فيها جانبا إجماع، وجانبُ خلاف:

أما جانبا الإجماع:

١ ـ فقد أجْمعوا على أنه يجوز عقلًا تعبُّدهم بالاجتهاد كغيرهم من المجتهدين.

٢ ـ وأجْمعوا ـ أيضًا ـ على أنه يجوزُ لهم الاجتهادُ فيما يتعلقُ بمصالح الدنيا.

وأما جانب الخلاف: فهو اجتهادُهم في الأحكام الشرعية؛ فقد اختلفوا فيه على مذاهب:

١ ـ ليس لهم ذٰلك؛ لقدرتِهم على النص بنزول الوحي. وهٰذا مذهبُ الأحناف، وابن حزم، وغيرهم.

٢ ـ يجوزُ لهم ذٰلك؛ سواءٌ لنبينا أو لغيره من الأنبياء عليهم السلام. وهٰذا مذهب جُمهور العلماء.

٣ ـ الوقفُ عن القطع بشيءٍ من ذٰلك. وهٰذا اختيارُ القاضي أبي بكر الباقلّاني، وأبي حامدٍ الغزَّالي.

انظر أدلة كلِّ قولٍ، والمآخذَ والردود في: «إرشاد الفحول»، للعلَّامة الشوكاني رحمه الله (٢/ ١٠٤٥ ـ ط: دار الفضيلة)، وبهامش تحقيقه ثَبَتٌ بأهمِّ المراجع.

(٢) وذٰلك لأنهم على القول بجوازِ الاجتهاد لهم، فإن اجتهادَهم في الأمور الشرعية معصومٌ من الخطإِ قطعًا؛ إذ لا يقرُّون على خطإٍ، واللَّهُ تعالى أعلم.

اللَّهُ من أهل العصمة، كالصحابة، فالتابعين، فتابعيهم من أئمةِ المذاهب، فسائرِ حَمَلَةِ العلم؟! فإن مَن زَعم أن لواحدٍ من هٰؤلاء أن يُحدِثَ في شرع اللَّه ما لم يكن فيه، أو يتعبَّدَ عبادَ اللَّه بما هو خارجٌ عما هو منه، فقد أَعظَمَ على اللَّه الفِرْية[1]، وتقوَّل على اللَّه تعالى بما لم يقُل، وأوقع نفسَه في هُوَّةٍ لا ينجو منها؛ إلَّا أنه طَرَحها في مَطْرَح سُوء، ووَضَعها في موضع شر، ونادى على نفسه بالجهل، والجرأةِ على اللَّه تعالى، والمخالفةِ لما جاءت به الشرائع، وما أَجْمَعَ عليه أهلها؛ فإن هٰذه[2] رُتبةٌ لم تكن إلَّا للَّه، ومنزلةٌ لا يَنزِلُها غيرُه، ولا يدَّعيها سواه، فمن ادعاها لغيره ـ تصريحًا أو تلويحًا ـ فقد أدخل نفسَه في بابٍ من أبواب الشرك، وكان ذٰلك هو الفائدةَ التي استفادها من طلبه، والرِّبحَ الذي رَبِحه مِن تَعبِه ونَصَبِه، وصار اشتغالُه بالعلم جنايةً عليه، ومحنةً له، ومصيبةً أصاب بها نفسه، وبليَّةً قادها إليها، ومعصيةً كان عنها بالجهل وعدمِ الطلب في راحة.

وهٰكذا مَن لم يُحسن لنفسه الاختيار، ولا سلك فيها مَسالكَ الأبرار، ولا اقتدى بمَن أمر اللَّهُ بالاقتداءِ به من أهل العلم الذين جَعَلهم مَحِلًّا لذٰلك ومَرجعًا.

فإذا تقرَّر لك هٰذا، وعلمتَ بما فيه من الضررِ العظيم الذي يَمحَقُ بركةَ العلم ويُشوِّهُ وجهه، ويُصيِّره بعد أن كان منَ العبادات التي لا تشبهُها طاعةٌ ولا تماثلُها قُربةٌ: معصيةً محضةً، وخطيئةً خالصةً، تبيَّن لك نفعُ ما أُرشِدُ إليه مِن تحرِّي الإيمان؛ الذي مِن أعظم أركانه وأهمِّ ما يُحصِّلُه لك: أن تكون مُنصِفًا لا متعصِّبًا في شيءٍ من هٰذه الشريعة؛ فإنها وديعةُ اللَّهِ عندك، وأمانتُه

(١) **الفِرية**: الكذب المفترَى.

(٢) يعني: التشريع.

لديك، فلا تَخُنْهـا وتَمحقْ بركتَهـا بالتعصُّبِ لعـالِمٍ من علمـاء الإسلام؛ بأن تَجعلَ ما يصدرُ عنه من الرأي، ويُروى له من الاجتهاد حُجةً عليك وعلى سائر العباد؛ فإنك إن فعلتَ ذٰلك كنتَ قد جعلته شارعًا لا متشرِّعًا، ومكلِّفًا لا مكلَّفًا، ومتعبَّدًا لا متعبِّدًا، وفي هٰذا من الخطر عليكَ والوبالِ لك ما قدمناه، فإنه ـ وإن فَضَلَك بنوعٍ مـن أنـواع العلم، وفـاق عليـك بمُدرَكٍ[(١)] من مَدارك الفهم ـ ؛ فهو لم يَخرُجْ بذٰلك عن كونه محكومًا عليه، متعبَّدًا بما أنت متعبَّدٌ به؛ فضلًا عن أن يرتفعَ عن هٰذه الدرجة إلى درجةٍ يكون رأيُه فيها حُجةً على العباد، واجتهادُه لديها لازمًا لهم؛ بل الواجبُ عليك أن تعترفَ له بالسَّبْق، وتُقِرَّ له بعلوِّ الدرجةِ اللائقـة بـه في العلم، معتقـدًا أن ذٰلك الاجتهادَ الذي اجتهده، والاختيارَ الذي اختاره لنفسه ـ بعد إحاطته بما لابد منه ـ هو الذي لا يجبُ عليه غيرُه، ولا يلزمُه سواه؛ لِما ثبت في «الصحيح» عنه ﷺ ـ من طُرقٍ ـ أنه: «**إذا اجتهَد الحاكمُ فأصـاب فلـه أجـران، وإن اجتهَد فأخطأ فله أجرٌ**[(٢)]»[(٣)]، وفي خارج الصِّحاح من طُرق: «**أنه إذا أصاب فله عشَرةُ أجُور**»،

(١) **المُدرَك** ـ بضم الميم وفتح الراء على القياس ـ : مفرد «المَدارِك»، وهي: موضعُ طلبِ الحكم الشرعي. قال الفيومي: «وهي: مواضعُ طلب الأحكام، وهي حيثُ يُستدل بالنصوص والاجتهاد من مَدارك الشرع». وقال ـ أيضًا ـ : «الفقهاء يقولون في الواحد: مَدْرَك ـ بفتح الميم ـ ، وليس لتخريجه وجهٌ». ثم رد هٰذا القول لمخالفته القياس. «المصباح المنير» (١٩٢). نقلًا عن «الفتيا المعاصرة»، للشيخ الفاضل خالد بن عبدالله المزيِّني (٩٩ ـ ط: دار ابن الجوزي).

(٢) وهٰذه الأجور جميعًا في حق العالِم بما يتكلمُ فيه، أما الجاهلُ الذي يتجرأ على الفُتيا وإصدارِ الأحكام الشرعية بلا علم ولا بينةٍ، فلا أجْرَ له ـ وإن أصاب ـ ، لأنه أتى بالأمر على غير وجهه، وتجرَّأ على الكلامِ في شرع ربِّه بلا علمٍ ولا إذنٍ منه تعالى.

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٤/ ١٩٨)، والبخاري (٧٣٥٢)، ومسلم (١٧١٦)، وأبو داود (٣٥٧٤)، وابن ماجه (٢٣١٤)، من حديث عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو عند =

وقد صحَّحه الحاكم في «المستدرك»[(١)].

وفضلُ اللَّهِ واسع، وعطاؤه جَمٌّ، وليس لك أن تعتقدَ أن صوابه صوابٌ لك، أو خطأَه خطأٌ عليه[(٢)]؛ بل عليكَ أن توطن نفسك على الجِدِّ والاجتهاد والبحثِ بما يدخُل تحت طَوْقك[(٣)]، وتحيطُ به قدرتُك، حتى تبلغَ إلى ما بلغ إليه من أخذِ الأحكام الشرعيةِ مِن ذٰلك المَعْدِن[(٤)] الذي لا معدنَ سواه، والموطِنِ الذي هو أولُ الفكر، وآخِرُ العمل.

فإن ظَفِرتَ به فقد تدرَّجتَ من هٰذه البدايةِ إلى تلك النهاية، وإن قصَّرتَ عنه لم تكن ملُومًا؛ بعد أن قررتَ عند نفسك وأثبتَّ في تصوُّرِك أنه لا حُجةَ إلَّا للَّه، ولا حكمَ إلا منه، ولا شرعَ إلَّا ما شرعه، وأن اجتهادات المجتهدين ليست بحُجةٍ على أحد، ولا هي من الشريعةِ في شيء؛ بل هي مختصَّةٌ بمن صَدرت عنه ـ لا تتعدَّاه إلى غيره ـ، ولا يجوزُ له أن يَحمِلَ عليها أحدًا من عباد اللَّه، ولا يَحِلُّ لغيره أن يَقبَلَها عنه، ويجعلَها حُجةً عليه يَدينُ[(٥)] اللَّهَ بها؛

= الترمذي (١٣٢٦)، والنسائي (٥٣٨١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **ضعيف**: رواه أحمد (٢/ ١٨٧)، والحاكم (٤/ ٨٨)، وابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (٢٢٨)، والدَّارَقُطْني (٤/ ٢٠٣)، ورواه أحمد (٤/ ٢٠٥)، والحاكم (٤/ ٢٠٥)، بلفظ: «**عشر حسنات**»، **وصحَّحه** الحاكم، وتعقَّبه الذهبي ـ **مضعِّفًا** ـ، **وضعَّفه** الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٧/ ٢٤٣ ـ طيبة) أو (١٣/ ٣١٩ ـ السلفية)، **وضعَّفه** الشيخ شعيب الأرنؤوط في «تحقيق مسند الإمام أحمد» (١١/ ٣٦٧)، الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٦٣٦).

(٢) وهٰذا الكلام ـ وما سيأتي ـ في حقِّ غيرِ العامي المقلِّد؛ لأن الإمام الشوكاني ـ كما سنلاحظ ـ إنما يتكلمُ عن الطالب الذي يريدُ معرفةَ الحق بدليله، ويمكنه الترقِّي في مدارج الطلب، أما العوامُّ؛ فلا يسعهم إلا تقليدُ علمائهم.

(٣) **الطوْق**: الطاقة والقدرة.

(٤) يعني: الكتاب والسنة.

(٥) **يدين**: يعبد.

فإن هٰذا شيءٌ لم يأذنِ اللَّهُ به، وأمرٌ لم يسوِّغه لأحدٍ من عبادِه.

ولا يَغُرَّك ما استَدلَّ به القائلون بجوازِ التقليد؛ فإنه لا دلالةَ في شيءٍ مما جاؤوا به على محل النزاع، وقد أوضحنا ذٰلك في مؤلَّفٍ مستقلٍّ، وهو «القول المفيد في حكم التقليد»(١)، فارجع إليه إنْ بقي في صدرك حرجٌ؛ فإنك تقفُ فيه على ما يُريحك، ويَنثلجُ به صدرُك، ويَفرحُ عنده رُوعُك(٢).

[كيف يُحقِّقُ طالبُ العلم الْمطالبَ السابقة؟] :

فإن قلت: وكيف يَقتدِرُ على تصوُّر ما أرشدتَ إلى تصوُّرِه، ويتمكنُ من توطينِ نفسِه على ما دللتَ عليه مَن أراد الشروعَ في العلم بادئَ بَدءٍ، وهو إذ ذاك لا يدري ما الشرعُ، ولا يتعقَّلُ الحُجة، ولا يعرفُ الإنصاف، ولا يهتدي إلى ما هديتَه إليه؛ إلَّا بعد أن يتمرَّن ويُمارسَ، ويكونَ له من العلم ما يفهمُ به ما تريدُ منه؟!.

قلت: ما أرشدتُ إليه يُعرف بمجرد العقل، وسلامةِ الفطرة، وعدمِ ورود ما يردُ عليها ممَّا يغيرُها، وعلى فرضِ ورودِ شيءٍ من المغيرات عليها ـ كاعتقاد حَقِّيةِ التقليد ونحوه ـ ، فارتفاعُ ذٰلك يحصُلُ بأدنى تنبيه؛ فإن هٰذا أمرٌ يقبله الطبعُ بأولِ وهْلةٍ ـ لمطابقته للواقع وحَقِّيته ـ .

وكلُّ ما كان كذٰلك فهو مقبول، والطبائعُ تنفعلُ له انفعالًا بأيسر عملٍ وأقلِّ إرشاد، وهٰذا أمرٌ يعلمه كلُّ أحد، ويشتركُ في معرفته أفرادُ الناسِ على اختلاف طبقاتِهم، ولهٰذا نبَّه عليه الشارعُ [ﷺ](٣)، فقال: «**كلُّ مولودٍ يولَدُ**

(١) انظر: «الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني» (٥/ ٢١٦٣).

(٢) **الرُّوْع** ـ بضم الراء ـ : النفس.

(٣) قال العلَّامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «في مادة «شرع» من كتب اللغة ـ مثل: «لسان العرب»، =

على الفطرة، ولٰكـنْ أبوَاه يُهوِّدانِـه، ويُنصِّـرانِه، ويُمجِّسـانِه»، وهـو ثابتٌ في «الصحيح»[1].

وإني أُخبرُك ـ أيها الطالبُ ـ عن نفسي ـ تحدُّثًا بنعمةِ اللَّهِ سبحانه، ثم تقريبًا لما ذكرتُ لك من أن هٰذا الأمرَ[2] كامنٌ في طبائع الناس، ثابتٌ في غرائزهم، وأنه من الفطرةِ التي فَطر اللَّهُ الناس عليها ـ : أني لمَّا أردتُ الشروعَ

= و«القاموس»، وشرحه، و«تاج العروس» ـ : أن «الشارع» في اللغة هو العالِمُ الربَّاني العاملُ المعلِّم. وقاله ابن الأعرابي. وقال الزَّبيدي ـ أيضًا ـ في «تاج العروس»: «ويطلق عليه ﷺ لذٰلك، وقيل: لأنه شَرَعَ الدين؛ أي: أظهره وبينه» اهـ. وفي «فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٧/ ٤١٣) قال عن النبي ﷺ: «صاحب الشرع». وأما في لغة العلم الشرعي؛ فإن هذا المعنى اللغوي لا تجدُ إطلاقه في حقِّ النبي ﷺ، ولا في حق عالِمٍ من علماء الشريعة المطهرة؛ فلا يُقال لبشر: «شارع، ولا مشرِّع». وفي نصوص الكتاب والسنة إسنادُ التشريع إلى اللَّه تعالى، قال اللَّهُ تعالى: ﴿۞ شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ ...﴾ [الشورى: ١٣]. وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن اللَّهَ شرع لنبيِّكم سُننَ الهدى». رواه مسلم وغيره. لهذا فإنَّ قَصْرَ إسنادِ ذلك إلى اللَّه سبحانه وتعالى أَخَذ في كتب علماء الشريعة ـ على اختلاف فنونِهم ـ صفة التقعيد؛ فلا نرى إطلاقه على بشرٍ حسْبَ التتبُّع، ولا يلزم من الجواز اللغوي الجوازُ الاصطلاحي. وإنه ـ بناءً على تنبيهٍ من شيخنا عبدالعزيز بن باز؛ على أن إطلاق لفظ «المشرِّع» على من قام بوضع نظام... غير لائق ـ صدر قرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٨ في ١/ ٣/ ١٣٩٦ هـ) بعدم استعمال كلمة «المشرِّع» في الأنظمة ونحوها. واللَّهُ أعلم. وفي «فتح الباري» (٦/ ٣٤٣) قال: «نقل إمام الحرمين في «الشامل» عن كثير من الفلاسفة والزنادقة والقدَرية، أنهم أنكروا وجودهم (أي وجود الجن) رأسًا، قال: ولا يُتعجب ممن أنكر ذٰلك من غير المشرِّعين، وإنما العجبُ من المشرِّعين مع نصوص القرآن والأخبار المتواترة) اهـ. فلينظر. واللَّهُ أعلم» انتهى. «معجم المناهي اللفظية» (٥٠٨ ـ ٥٠٩).

(١) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٢٣٣)، والبخاري (١٣٥٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وأبو داود (٤٧١٤)، والترمذي (٢١٣٨)، وابن حِبَّان (١٢٨).

(٢) أي: معرفةُ الحق بدليله.

في طلب العلم ـ ولم أكنْ إذ ذاك قد عرفتُ شيئًا منه، حتى ما يتعلقُ بالطهارة والصلاة، إلا مجردَ ما يتلقاهُ الصغيرُ من تعليمِ الكبير لكيفيةِ الصلاة والطهارة ونحوهِما ـ ، فكان أولُ بحثٍ طالعته بحث: «كونِ الفرْجين من أعضاء الوضوء»[(١)] في «الأزهار» و«شرْحه»[(٢)]، لأن الشيخ الذي أردتُ القراءة عليه والأخذَ عنه كان قد بلغ في تدريس تلامذتِه إلى هٰذا البحث، فلما طالعتُ هٰذا البحث ـ قبلَ الحضور عند الشيخ ـ ، ورأيتُ اختلافَ الأقوال فيه، سألت والدي رَحِمَهُ اللَّهُ عن تلك الأقوال: أيُّها يكونُ العملُ عليه؟ فقال: يكونُ العملُ

(١) يقصدُ أنه يجب غسلُ الفرجين بعد أن يَطهُرَا بغَسل النجاسةِ عنهما! وقد قال المصنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله (يعني صاحب «الأزهار»): «وفروضُه (أي: الوضوء): غَسلُ الفَرجين بعد إزالة النجاسة»، أقول: جَعلُ الفَرْجين عضوًا من أعضاء الوضوء لم يثبُت عن عالِم من علماء الإسلام قط؛ لا مِن الصحابة، ولا من التابعين، ولا من تابعيهم، ولا من أهل المذاهب بالأربعة، ولا مِن الأئمةِ من أهل البيت. وذِكرُ المصنف له في كتابه هٰذا قد تَبِعَ فيه مَن تقدَّمه من المصنِّفين في الفروع مِن أهل هٰذه الديار [اليمنيَّة]، وكلُّهم يجعلُ ذٰلك مذهبًا للهادي، وهو أجلُّ قدرًا من أن يقول به، وليس في كُتبه حرفٌ من ذٰلك قط! ولا أظنُّ هٰذه المقالةَ إلَّا صادرةً من بعضِ الموسوِسين في الطهارة، وأهلُ العلم بأسرهم بريئون منها؛ كما أن الشريعة المطهَّرةَ بريئة عنها، وليس في الكتاب ولا في السنة حرفٌ يدل على ذٰلك بمطابقةٍ، ولا تضمُّنٍ، ولا التزام، ومَن استدل لها بما ورد في الاستنجاء بالماء؛ فهو لا يدري كيف الاستدلال! فإن النزاعَ ليس هو في رفْع النجاسة من الفَرْجين، بل في غسلِهما للوضوء بعد إزالة النجاسة؛ كما ذكره المصنِّفُ هنا، وذَكَره غيرُه» انتهى. «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» (١/ ٢١٠ ـ دار ابن كثير).

(٢) «الأزهار»: كتاب في «الفقه» على المذهب الزَّيدي، ألَّفه الإمام المهدي أحمد بن يحيى ابن المرتضى اليمني، وهو من نَسل الحسن بن عليِّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ومتن «الأزهار» شرحه مؤلفه نفسه في كتاب سمَّاه: «الغيثُ المِدرار شرح الأزهار» ـ في أربع مجلَّدات ـ . انظر: مقدمة تحقيق «السيل الجرار»، للشيخ محمد بن صبحي بن حسن ابن حلَّاق (١/ ٦٦ ـ ٧٧).

على ما في «الأزهار». فقلت: صـاحب «الأزهار» أكثـرُ علمًا من هٰؤلاء[١]؟ قال: لا. قلتُ: فكيف كان اتباعُ قوله دون أقوالِهم لازمًا؟ فقال: اصْنَعْ كما يصنعُ الناس، فإذا فَتح اللَّهُ عليك فستعرفُ ما يؤخذ به وما يُترك.

فسألتُ اللَّهَ ـ عند ذٰلك ـ أن يفتحَ عليَّ مِن معارِفِهِ ما يتميَّزُ لي به الراجحُ من المرجوح، وكان هٰذا في أول بحثٍ نظرتُه، وأولِ موضعٍ درستُه وقعدتُ فيه بين يدي العلم.

فاعتبِرْ بِهٰذا، ولا تستبعِدْ ما أرشدتُك إليه فتُحرمَ بركةَ العلم، وتُمحقَ فائدتَه.

ثم ما زلتُ بعدُ كما وصفتُ لك، أنظرُ في مسائلِ الخلاف وأدرُسُها على الشيوخ، ولا أعتقدُ ما يعتقـدُه أهلُ التقليـد من حَقِّيةِ بعضها بمجردِ الإلف والعادةِ والاعتقادِ الفاسد والاقتداءِ بمن لا يُقتدى به؛ بل أُسائلُ مَن عنده علمٌ بالأدلة عن الراجح، وأبحثُ في كتب الأدلة عمَّا له تعلقٌ بذٰلك، وأستروحُ إليه، وأتعللُ به، مع الجِدِّ في الطلب، واستغراقِ الأوقات في العلم؛ خصوصًا علوم الاجتهاد وما يَلتحِقُ بها؛ فإني نشِطتُ إليها نشاطًا زايدًا لما كنتُ أتصوَّرُه من الانتفاع بها، حتى فَتح اللَّهُ بما فتح، ومَنح ما منح، فله الحمدُ كثيرًا حَمْدًا لا يُحاط به، ولا يمكنُ الوقوفُ على كُنهه[٢].

فإذا وطَّنتَ نفسَـك ـ أيُّهـا الطـالب ـ على الإنصـاف، وعـدمِ التعصب لمذهبٍ من المذاهب، ولا لعالِمٍ من العلماء؛ بل جعلتَ الناس جميعًا بمنزلةٍ واحدةٍ في كونِهم مُنتمِيـنَ إلى الشريعـةِ، محكومًـا عليهم بمـا لا يجدون لأنفسِهم عنها مخرجًا، ولا يستطيعون تحوُّلًا ـ فضلًا عن أن يَرتقُوا إلى واحدٍ

---

(١) يعني أئمةَ المذاهب التي اطلع عليها.

(٢) **الكُنْه**: الحقيقة.

منهم أو يُلزموا تقليدَه وقبولَ قوله(١) ـ: فقد فُزتَ بأعظمِ فوائدِ العلم، ورَبِحتَ بأنفَسِ فرائدِه(٢).

ولأمرٍ ما جَعل رسولُ اللَّه ﷺ المُنصفَ أعلمَ الناس ـ وإن كان مقصِّرًا ـ؛ فإنه أخرج الحاكمُ في «المستدرك» ـ وصحَّحه مرفوعًا ـ: «**أعرَفُ الناس أبصرُهم بالحق إذا اختلف الناسُ، وإنْ كان مقصِّرًا في العمل، وإن كان يزحَفُ على اسْتِه**»(٣).

هٰكذا في حِفظي، فليُراجع «المستدرك»(٤).

فانظر كيف جَعل ﷺ المنصفَ أعلم الناس، وجعل ذٰلك هو الخَصلةَ الموجبةَ للأعلميَّة ـ ولم يَعتبر غيرَها ـ؛ وإنما كان أبصرَ الناس بالحق ـ إذا اختلف الناس ـ لأنه لم يكن لديه هوًى ولا حَميَّةٌ ولا عصبيةٌ لمذهبٍ من

---

(١) في المطبوعات: «أو يلزمه تقليدُه»!! ولعلَّ الأصحَّ ما أثبتُّه، واللَّهُ تعالى أعلم.

(٢) **الفرائد**: جمع «فريدة»، وهي النفائسُ العزيزة.

(٣) **حسن**: رواه الحاكم (٢/ ٤٧٩)، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٧) و(١٠٥٣١)، وفي «الأوسط» (١١، ٢١)، و«الصغير» (٢٢٣، ٢٢٤)، والطيالسي في «مسنده» (٣٧٦)، والبيهقي في «الشُّعَب» (٧/ ٦٩)، وابن جرير في «التفسير» (٢٧/ ٢٣٩)، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/ ١٧٧)، وابن عبدالبر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٨٠٧)، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ **وصحَّحه** الحاكم، **وأعلَّه** الذهبي، وقال الإمام الهيثمي في «المجمع» (٧/ ٢٦١): «رواه الطبراني بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح، غير بُكير بن معروف، وثقه أحمد وغيره، وفيه ضعف»، بينما **أعلَّه** في موضع آخر من «المجمع» (١/ ٩٠، ١٦٣)، وقد **حسَّنه بشواهده** الشيخ الألباني في «الصحيحة» (١٧٢٨)، **ووافقه** محقق «شعب الإيمان» (١٢/ ٧٣ ـ ط: الرشد)، وكذا **حسَّنه** المعلق على «المستدرك» (٣/ ٢٩٢ ـ ط: المعرفة)، بينما **ضعَّفه** الشيخ حسن أبو الأشبال في «جامع العلم»، وكذا محقق «مسند الطيالسي» (١/ ٢٩٦)؛ حاكمًا عليه **بالنكارة**؛ وراجع تحقيقه ـ لزامًا ـ.

(٤) يكاد لفظ الحديث يطابق ما ذكره المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ.

المذاهب أو عالِمٍ من العلماء، فصَفَت غريزتُه عن أن تتكدَّر بشيءٍ من ذٰلك، فلم يكن له مأربٌ[(١)] ولا مَقصِد إلَّا مجردُ معرفةِ ما جاء عن الشارع، فظَفِر بذٰلك بسهولةٍ من غير مشقةٍ ولا تعب؛ لأنه موجودٌ، إما في كتاب اللَّه ـ وهو بين أظهُرنا في المصاحف الشريفة مفسَّرٌ بتفاسير العلماء الموثوق بهم ـ ، وإما في سنةِ رسول اللَّه ﷺ، وهي ـ أيضًا ـ موجودةٌ؛ [و]قد أَلَّف أهلُ العلم في أدلة المسائل من السُّنة كتبًا متنوعةً، منها ما هو على أبوابِ الفقه، ومنها ما هو على حروف المعجم؛ فكان تناوُلُه يسيرًا، ثم قد تكلَّم الأئمةُ على صحتها وحُسنها وضعفها، فجاؤوا بما لا يَحتاجُ الناظرُ معه إلى غيره، ووَضَعوا في ذٰلك مؤلفاتٍ مشتملةً على ذٰلك اشتمالًا على أحسنِ وجهٍ وأبدعِ أسلوب؛ ثم أوضحوا ما في السُّنة من الغريب؛ بل جَمعوا بين المتعارِضات، ورجَّحوا ما هو راجح، ولم يدَعوا شيئًا تدعُو إليه الحاجة؛ فإذا وقف على ذٰلك مَن قد تأهَّل للاجتهاد، وظَفِر بعلومه، أخذه أخذًا غيرَ أخْذِ مَن لم يكن كذٰلك، وعَمِل عليه مطمئنةً به نفسه، ساكنةً إليه، نافرةً عن غيره، هاربةً منه.

---

(١) **المأرب**: الحاجة.

الفصل الثاني

أسبابُ الوقوعِ في التعصُّب وتركِ الإنصاف

الفصل الثاني

أسبابُ الوقوعِ في التعصُّب وتركِ الإنصاف

واعلمْ أن سببَ الخـروج عن دائـرةِ الإنصـاف، والوقـوعِ في موبقاتِ التعصُّب كثيرةٌ جدًّا.

✍ [السبب الأول: النشوءُ في بلدٍ تميز أهله بـالتعصُّب الْمَذهبي]:

فمنها ـ وهو أكثرُها وقوعًا وأشدُّها بلاءً ـ: أن ينشأ طالبُ العلم في بلدٍ من البِلدان التي قد تمذهبَ أهلُها بمذهبٍ معين، واقتدَوا بعالِمٍ مخصوص، وهٰذا الداءُ قد طَبَّق في بلاد الإسلام وعمَّ أهلها، ولم يخرُج عنه إلا أفراد، قد يُوجد الواحدُ منهم في المدينة الكبيرة، وقد لا يوجد، لأن هٰؤلاء الذين ألِفوا هٰذه المذاهبَ قد صاروا يعتقِدون أنها هي الشريعة، وأن ما خرج عنها خارجٌ عن الدين، مُباينٌ لسبيل المؤمنين، ﴿ كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾ [المؤمنون].

فأهلُ هٰذا المذهب يعتقِدون أن الحقَّ بأيديهم، وأن غيرَهم على الخطإ والضلالِ والبدعة، وأهلُ المذهب الآخَرِ يُقابلونَهم بمِثل ذٰلك، والسببُ أنهم نشؤوا فوجدوا آباءهم وسائرَ قراباتِهم على ذٰلك، وَرِثَه الخَلَفُ عن السلف، والآخِرُ عن الأول، وانضم إلى ذٰلك قُصورُهم عن إدراك الحقائق بسبب التغيير الذي وَرَد عليهم ممن وجدوه قَبلَهم، وإذا وُجد فيهم من يعرف المُحِقِّين، فهو لا يستطيـعُ أن ينطقَ بذٰلـك مـع أخصِّ خواصِّهِ وأقربِ قرابته

ـ فضلًا عن غيره ـ لِمَا يخافُه على نفسه، أو على ماله، أو على جاهِه، بحسب اختلاف المقاصد وتبايُنِ العزائم الدينية، فيَحصُلُ من قُصورهم ـ مع تغيُّرِ فِطَرِهم بمن أرشدَهم إلى البقاء على ما هم عليه، وأنه الحقُّ وخلافه الباطل، وسكوتِ مَن له فطنةٌ ولديه عرفانٌ وعنده إنصافٌ عن تعليمهم معالِمَ الإنصاف وهدايتِهم إلى طُرق الحق ـ : ما يُوجِبُ جُمودَهم على ما هم عليه، واعتقادَهم أن الحقَّ مقصورٌ عليه، منحصرٌ فيه، وأن غيرَه ليس من الدين، ولا هو من الحق! فإذا سمع عالمًا من العلماء يفتي بخلافه، أو يعملُ على ما لا يوافقه، اعتقد أنه من أهل الضلال، ومن الدعاةِ إلى البدعة! وهٰذا إذا عَجَز[1] عن إنزال الضرر به[2] بيدِه أو لسانه؛ فإن تمكَّنَ من ذٰلك، فَعَله معتقِدًا أنه من أعظم ما يتقربُ به إلى اللَّه، ويدَّخرُه في صحائف حسناته، ويُتاجِرُ اللَّهَ به!.

وهٰذا معلومٌ لكل أحد، وقد شاهَدْنا منه ما لا يأتي عليه حصرٌ ولا تُحيط به عبارة؛ بل قد بلغ هٰذا المُتعصبُ في معاداةِ مَن يخالفُه إلى حدٍّ تجاوَز به عداوتَه لليهود والنصارى! ولو عَلم المخدوعُ المغرور بأن سَعيَه ضلال، وعَملَه وبال، وأنه من الأخسرين أعمالًا، ﴿ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف]، لَأَقصَرَ عن غِوايته، وارعوَى[3] عن بعض جهله، لٰكنه جَهِل قَدْرَ نفسِه وخُسرانَ سَعيِه، وتحامى[4] غيرُه مِن أهل المعرفة والفهم إرشادَه إلى الحق وتنبيهَه على فسادِ ما هو فيه، مخافةً على نفسه منه وممن يشابِهُه في ذٰلك، فتعاظَمَ الشرُّ، وعمَّ البلاء، وتفاقَم الأمر،

(١) أي: المقلِّد.
(٢) أي: بمن يريدُ العملَ بالدليل.
(٣) **ارعوى**: انزجر وارتدع.
(٤) **تَحامى**: تجنَّب.

وعمَّ الضرر.

ولو نَظر ذٰلك المتعصبُ بعين الإنصاف، ورَجَع إلى عقلِه وما تقتضيه فطرتُه الأصيلة، لكفَّ عن فِعله، وأقصَر عن غَيِّه[(١)] وجَهلِه، ولٰكنه قد حِيل بينه وبين ذاك، وفَرغ الشيطانُ منه؛ إلَّا من عصم اللَّهُ ـ وقليلٌ ما هم ـ.

وهٰكذا صاحِبُ المعرفة، وحامِلُ الحُجة، وثاقبُ الفهم، لو وَطَّن نفسه على الإرشادِ، وتكلَّم بكلمة الحق، ونَصر اللَّهَ سبحانه ونَصر دينَه، وقام في تبيينِ ما أمَره اللَّهُ بتبيينه: لَحَمِدَ مَسْرَاه[(٢)]، وشكر عاقبتَه، وأراه اللَّهُ سبحانه مِن بدائع صُنعه وعجائب وقايتِه وصِدقِ ما وعد به من قوله: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج: ٤٠]، ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ ۝٧﴾ [محمد ﷺ]، ما[(٣)] يَزيدُه ثباتًا، ويشدُّ من عَضُده، ويقوِّي قلبَه في نُصرة الحق ومُعاضَدةِ أهلِه.

ومَن تأمَّل الأمرَ كما ينبغي، عرَف أن كلَّ قائمٍ بحجةِ اللَّه؛ إذا بيَّنها للناس كما أَمره اللَّهُ، وصَدَع بالحق، وضَرب بالبدعة في وجه صاحبها، وألقَم المتعصبَ حَجَرًا، وأوضَح له ما شَرَعه اللَّهُ لعباده، وأنه في تمسُّكه بمَحضِ الرأي مع وجود البرهانِ الثابت عن صاحب الشرع كخابطِ عشْواء وراكِب العمياء[(٤)]:

ـ فإن قَبِل منه ظَفِر بما وعده رسولُ اللَّه ﷺ من الأجر في حديث: «لَأَنْ

---

(١) **الغي**: الضلال البعيد.
(٢) **مسراه**: مسعاه.
(٣) هٰذا مفعولُ قوله: «لأراه اللَّهُ...» قبل أسطُر.
(٤) **خابط العَشْواء، وراكب العمياء**: كلاهما بمعنى الذي يركبُ الناقةَ العمياء التي لا ترى، فلربما سقطت به في مهلكة.

يَهدِيَ اللَّهُ بك ـ على يديك ـ رجلًا...» الحديث[(١)].

ـ وإن لم يَقبل منه، كان قد فعل ما أوجَبَ اللَّهُ عليه، وخَلَّص نفسه من كَتْم العلم الذي أمره اللَّهُ بإفشائه، وخَرج من ورْطةِ أن يكونَ من الذين يكتمُون ما أنزل اللَّهُ من البيِّنات والهدى، ودَفَع اللَّهُ عنه ما سوَّلته[(٢)] له نفسُه الأمارةُ من الظنون الكاذبة والأوهامِ الباطلة، وانتهى حالُه إلى أن يكونَ كَعبُه الأعلى، وقولُه الأرفع، ولم يَزِدْه ذٰلك إلَّا رفعةً في الدنيا والآخرة، وحظًّا عند عبادِ اللَّه، وظَفَرًا بما وَعَد اللَّهُ به عبادَه المتقين، وهم[(٣)] ـ وإن أرادوا أن يَضَعُوه بكثرة الأقاويل، وتزويرِ المطاعن، وتلفيقِ العيوب، وتواعدوه بإيقاعِ المكروه به، وإنزالِ الضرر عليه ـ ؛ فذٰلك كلُّه ينتهي إلى خلافِ ما قدَّروه، وعكس ما ظنُّوه، وكانت العاقبةُ للمتقين، كما وَعد به عبادَه المؤمنين، ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٩٣﴾﴾ [البقرة].

[ذِكرُ بعض الأئمَّةِ الذين أُوذُوا بسبب اتباعهم الدليل]:

ولقد تتبعتُ أحوالَ كثيرٍ من القائمين بالحق، المبلِّغين له كما أمر اللَّهُ، المرشِدين إلى الحق، فوجدتُهم يَنالون من حُسن الأُحدوثة[(٤)]، وبُعد الصِّيت، وقوةِ الشهرة، وانتشارِ العلم، ونَفَاقِ[(٥)] المؤلَّفات وطيرانها وقبولها في الناس ما لا يَبلغُه غيرهم، ولا ينالُه مَن سواهم، وسأذكرُ لك هنا جماعةً ممن

---

(١) صحيح: رواه أحمد (٥/ ٣٣٣)، والبخاري (٢٩٤٢)، ومسلم (٢٤٠٦)، وأبو داود (٣٦٦١)، وابن حبان (٦٩٣٢)، من حديث سهل بن سعدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) **سوَّلته**: زيَّنته.

(٣) يعني المتعصِّبة الجهلاء.

(٤) **الأحدوثة**: الذِّكر.

(٥) **النَّفاق** ـ بفتح النون ـ: السريان والانتشار، عكس «الكساد».

اشتُهرت مذاهبُهم، وانتشرت أقوالُهم، وطارت مصنَّفاتُهم بعدَما نالَهم من المحنة ما نالهم:

ـ كإمام دارِ الهجرة «مالك بن أنس»، فإنه بُلِيَ بخصوم، وعاداه مُلوك، فنشر اللَّهُ مذهبَه في الأقطار، واشتُهر من أقواله ما ملأ الأنجادَ والأغوار(١).

ـ كذٰلك الإمامُ «أحمد بن حنبل»؛ فإنه وقع له منَ المحن ـ التي هي مِنحٌ ـ ما لا يخفى على مَن له اطلاع، وضُرب بين يَدَيِ «المعتصم» العباسي ضربًا مبرِّحًا، وهَمُّوا بقتله مرةً بعد مرَّة، وسجَنوه في الأمكنةِ المظلمة، وكبَّلوه بالحديد، ونوَّعوا له أنواعَ العذاب، فنَشر اللَّهُ مِن علومه ما لا يَحتاج إلى بيان، ولا يفتقرُ إلى إيضاح، وكانت العاقبةُ له، فصار بعد ذٰلك إمامَ الدنيا غيرَ مدافَع، ومَرْجِعَ أهلِ العلم غيرَ منازَع، ودَوَّن الناسُ كلماتِه، وانتفعوا بها، وكان يتكلمُ بالكلمةِ فتطيرُ في الآفاق، فإذا تكلم بالكلمةِ في رجلٍ بجَرح، تَبِعَه الناس، وبَطَل علمُ المجروح! وإن تكلم في رجلٍ بتعديل، كان هو العدلَ الذي لا يَحتاج بعدَ تعديله إلى غيره.

ـ ثم الإمام «محمد بن إسماعيل البخاري»، أصابه من محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ وأتباعِه من المحنةِ ما مات به كَمَدًا(٢)، ثم جعل اللَّهُ تعالى كتابه «الجامع الصحيح» ـ كما ترى ـ أصحَّ كتابٍ في الدنيا، وأشهرَ مؤلَّفٍ في الحديث، وأجلَّ دفترٍ من دفاتر الإسلام.

ـ ثم انظر أحوالَ مَن جاء بعد هٰؤلاء بدهرٍ طويل، كـ«ابنِ حزمٍ المَغرِبي»،

---

(١) **الأنجاد**: المرتفعات. **الإغوار**: السفليات.

(٢) أنصح بالاستماع إلى محاضرات «أولٰئك آبائي»، لشيخنا الحبيب أبي إسحاق الحويني؛ حيث فصَّل الكلام على حياة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

فإنه أُصيب بمِحَنٍ عظيمـةٍ، بسبب مـا أظهـره مـن إرشاد الناس إلى الدليل والصَّدعِ بالحق، وتضعيفِ علم الرأي؛ حتى أفضى ذٰلك إلى امتحانِ الملوك له، وإيقاعِهم به، وتشريدِه من مواطنه، وتحريقِ مصنَّفاته، ومع ذٰلك نَشر اللَّهُ من علومه ما صار عند كل فرقةٍ، وفي كل بلاد المسلمين، وبين ظَهرانَيْ كل طائفة.

ـ ثم كذٰلك شيخ الإسلام «تقي الدين ابن تيمية أحمد بن عبدالحليم»؛ فإنه لما أبان للناس فسادَ الرأي، وأرشدَهم إلى التمسُّك بالدليل، وصَدَع بما أمره اللَّهُ به، ولم يَخَفْ في اللَّه لومةَ لائم، قام عليه طوائفُ من المُنتمِين إلى العلم، المنتحِلين لـه مـن أهـلِ المنـاصب وغيـرهم، فمـا زالوا يحاولون ويُصاولون، ويَسعَون به إلى الملوك، ويَعقِدون له مجالسَ المناظرة، ويُفتون تارةً بسَفك دمه، وتارةً بتشريده، وتارةً باعتقاله، فنشر اللَّهُ من فوائده ما لم يُنشر بعضُه لأحدٍ مـن معـاصريه، وترجَمـه أعـداؤه ـ فضلًا عن أصدقائِه ـ بتراجمَ لم يتيسَّر لهم مثلُها، ولا ما يقارنُها لأحدٍ من الذين يتعصَّبون لهم ويَدأبُون في نشر فضائلهم، ويُطرِئون[1] في إطرائهم، وجَعَل اللَّهُ له من ارتفاع الصِّيت وبُعدِ الشهرة ما لم يكن لأحدٍ من أهل عصره، حتى اختَلف مَن جاء بعدَ عصره في شأنه، واشتغلوا بأمره، فعاداه قومٌ، وخالَفهم آخرون، والكلُّ معترفون بقَدْره، معظِّمُـون لـه، خاضعـون لعلومـه، واشتُهر هٰذا بينهم غايةَ الاشتهار، حتى ذكره المترجِمُون لهم في تراجِمِهم، فيقولون: «وكان منَ المائلين إلى ابن تيمية أو المائلين عنه»!.

وهٰذه الإشارةُ إنما هي لقَصدِ الإيضاح لك، لتعلمَ بما يصنعُه اللَّهُ لعباده

(١) **الإطراء**: المبالغة في المدح، وتأتي بمعنى المدح ذاته؛ كما في التي بعدها.

وعلماءِ دينه وحَمَلَةِ حُجته، وفي كلِّ عصرٍ من هٰذا الجنس من تقومُ به الحجةُ على العباد[(١)].

ـ وانظر في أهلِ قُطْرنا، فإنه لا يخفى عليك حالُهم ـ إن كنتَ ممن له اطلاعٌ على أخبار النـاس وبحثٌ عن أحوالهـم ـ ، كالسيـد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير[(٢)]؛ فإنه قام داعيًا إلى الدليل في ديارنا هٰذه في وقتِ غربةٍ، وزمانِ ميلٍ منَ الناس إلى التقليد، وإعراضٍ عن العملِ بالبرهان؛ فناله من أهلِ عصره منَ المحن مـا اشتملت عليـه مصنفـاتُه، حتى ترسَّلَ عليه[(٣)] مَن ترسَّلَ مِن مشائخِه برسالـة، حاصلُهـا الإنكـارُ عليـه لِما هو فيه من العمل بالدليل وطرْحِ التقليد[(٤)]، وقام عليه كثيرٌ من الناس، وثَلَبوه[(٥)] بالنَّظْم والنثر، ولم يضرَّه ذٰلك شيئًا، بل نشر اللَّهُ من علومهِ وأظهر من معارفِه ما طار كلَّ مَطار.

ـ ثم جاء بعده ـ مع طولِ فصلٍ وبُعدِ عهدٍ ـ السيد العلَّامة الحسن بن أحمد الجلال، والعلَّامة صالح بن مَهْديٍّ المَقْبَلي[(٦)]، فنالَا من المحَن والعداوةِ مِن أهل عصرِهمـا مـا حَمَلَ الأول على استقـراره في «هجرة الجراف»[(٧)]

---

(١) ونحسَبُ أن الإمامَ الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ نال من الشهرة والصِّيت والانتفاع بعلومه الجليلةِ نصيبًا موفورًا مما ناله مَن حكى أحوالهم، وتلك مِنةُ اللَّهِ وفضلُه وثوابُه العاجلُ في الدنيا قبل الآخرة؛ وما ذاك إلَّا باتباع الدليل ونبذِ التقليد.

(٢) العلَّامة البارع صاحب «العواصم من القواصم»، و«إيثار الحق على الخلق».

(٣) **ترسَّل**: أرسل الرسائل.

(٤) انظر: مقدمة «العواصم من القواصم»، بتحقيق الشيخ الجليل شعيب الأرنؤوط.

(٥) **ثلبوه**: عابوه وانتقصوه وطعنوا فيه.

(٦) العلَّامة الكبير صاحب «العَلَم الشامخ»، انظر ترجمته في «البدر الطالع» (رقم ٢٠٤).

(٧) اسم بلدةٍ.

منعزلًا عـن النـاس، وحَمَـل الثـاني على الارتحـال إلى الحـرم الشريف، والاستقرارِ فيه حتى توفَّاهُ اللَّهُ فيه، ومع هٰذا؛ فنشر اللَّه من علومهما وأظهر [مِن] مؤلفاتِهما ما لم يكن لأحدٍ من أهل عصرهِما ما يقاربه؛ فضلًا عن أن يساوِيَه.

ـ ثم كان في العصر الذي قبلَ عصرنا هٰذا: السيدُ العلَّامة محمد بن إسماعيل الأمير[1]، وله في القيام بحُجةِ اللَّه، والإرشادِ إليها، وتنفيرِ الناس عن العمل بالرأي، وترغيبِهم إلى علم الرواية ما هو مشهورٌ معروف، فعاداه أهلُ عصره، وسَعَوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضرُّه جَهدًا، وطالت بينه وبينهم المصاولةُ والمُقاولة[2]، ولم يَظفَروا منه بطائل، ولا نَقَصوه من جاهٍ ولا مال، ورَفعه اللَّهُ عليهم، وجعل كلمتَه العُليا، ونَشر له من المصنَّفاتِ المطوَّلةِ والمختصَرةِ ما هو معلومٌ عند أهل هٰذه الديار، ولم ينتشِرْ لمعاصِريه المؤذِينَ له المبالِغين في ضرره بحثٌ من المباحث العلمية، فضلًا عن رسالة، فضلًا عن مؤلَّفٍ بسيط[3]! فهٰذه عادةُ اللَّهِ في عباده، فاعلمْها وتيقَّنْها.

ـ وكان شيخُنا السيد العلَّامة عبدالقادر بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ من أكثر الناس نشرًا للحق، وإرشادًا له، وتلقينًا له، وهدمًا لما يخالفه، فجعله اللَّهُ عَلَمًا يُقتدى به، ومرجعًا يأوي إليه أهلُ عصره، وأخضَعَ له كلَّ مخالفٍ له، واعترفَ له كلُّ واحدٍ بأنه إمـامُ عصـره، وعالِمُـه، ومجتهـدُه، ولم يضـرَّه مـا كـان ينالُه به

(١) العلَّامة البارع «الصنعاني»؛ صاحب «سبل السلام».
(٢) **المصاولة**: المشاجرة والمجادلة. **المقاولة**: تبادل المقالات.
(٣) **البسيط** ـ لغةً ـ : الواسع الممتد. فإن كان الإمامُ الشوكاني يقصد بكلمة بسيط: اليسير القليل، فهو خطأ لغوي، وإن كان يقصد المؤلَّف الكبير، فهو الصواب، واللَّهُ أعلم.

المخالِفون له من الغِيبةِ التي هي غايةُ ما يقدِرون عليه، ونهايةُ ما يبلُغون إليه!.

[حكايةُ الْمؤلِّف بعضَ ما جرى بينه وبينَ بعضِ مُعاصِريه]:

وإني أخبرُك ـ أيها الطالبُ ـ عن نفسي، وعن الحوادثِ الجاريةِ بيني وبين أهل عصري؛ ليزداد يقينُك، وتكونَ على بصيرةٍ فيما أرشدتُك إليه.

اعلمْ أني كنتُ ـ عند شروعي في الطلب ـ على الصِّفةِ التي ذكرتُها لك سابقًا[(١)]، ثم كنتُ ـ بعد التمكُّنِ من البحث عن الدليل والنظر في مجاميعه ـ أذكرُ في مجالس شيوخي ومواقفِ تدريسهم وعند الاجتماع بأهل العلم ما قد عرفتُه من ذٰلك، لا سيَّما عند الكلام في شيءٍ من الرأي مخالفٍ للدليل، أو عند ورودِ قولِ عالِمٍ من أهل العلم قد تمسَّك بدليلٍ ضعيف، وتَرَك الدليلَ القوي، أو أَخَذ بدليلٍ عام وبعملٍ خاص[(٢)]، أو بمطلَقٍ وطَرَح المقيَّد، أو بمُجمَلٍ ولم يعرف المبيِّن، أو بمنسوخٍ ولم يَنتبه للناسخ، أو بأولٍ ولم يعرف بآخِرٍ[(٣)]، أو بمَحضِ رأيٍ ولم يبلغه أنَّ في تلك المسألة دليلًا يتعينُ عليه العملُ به؛ فكنتُ إذا سمعتُ بشيءٍ من هٰذا ـ لا سيَّما في مواقفِ المتعصِّبين ومجامعِ الجامدين ـ تكلَّمتُ بما بلغَتْ إليه مقدرتي، وأقلُّ الأحوال أن أقول: «استدلَّ هٰذا بكذا، وفلانٌ المخالفُ له بكذا، ودليلُ فلانٍ أرجح لكذا»، فما زال أُسَراءُ[(٤)] التقليد يستنكرون ذٰلك ويستعظمونه لعدم الفهم به، وقبولِ

(١) راجع ص (٣٣).
(٢) المقصود: أنه أخَذ بدليل عام، وهناك ما يخصِّصه، أو خصَّص عملًا عامًّا بلا وجهِ تخصيص، كأهل البدع الَّذين يخصِّصون أوقاتًا وأماكنَ بعباداتٍ لم يأذن اللَّهُ تعالى بها، واللَّهُ سبحانه أعلم.
(٣) أي: عَرف جانبًا من شيءٍ، ولم يُحِطْ علمًا ببقيته، وهٰذا من أعظم سبل الخطأ والزلل.
(٤) **أُسَراء**: جمع «أسير».

طبائعهم له، حتى وَلَّد ذٰلك في قلوبهم من العداوةِ والبغضاء ما اللَّهُ به عليم.

ثم كنتُ إذا فرغتُ مِن أخذ فنٍّ من الفنون، أو مصنَّفٍ من المصنَّفات على شيوخي، أقبَلَ جماعةٌ من الطلبة إليَّ، وعوَّلوا عليَّ في تدريسهم في ذٰلك، فكان يأخذُ أترابي[1] شيءٌ من الحسد ـ الذي لا يخلو عنه إلَّا القليل ـ ، ثم تكاثر الطلبةُ عليَّ في علوم الاجتهاد وغيرها، وأخذوا عني أخذًا خاليًا عن التعصُّب، سالمًا من الاعتساف[2]، فكنتُ أُقرِّرُ لهم دليلَ كلِّ مسألة، وأوضِّحُ لهم الراجحَ فيها، وأصرِّحُ لهم بوجوبِ المصير إلى ذٰلك، وكانوا قد تمرَّنوا وعرَفوا علومَ الاجتهاد، وذهب عنهم ما تكدَّرت به فِطَرُهم من المغيِّرات، فزَادَ ذٰلك المخالِفينَ عداوةً وشناعةً وحسدًا وبُغضًا، وأطلقوا ألسنتَهم بذٰلك، وكان مع ذٰلك تَرِدُ إليَّ أبحاثٌ مِن جماعةٍ مِن أهل العلم الساكنين بصنعاءَ وغيرِهم من أهل البلاد البعيدةِ والمدائن النائية[3]، فأُحرِّرُ الجواباتِ إليهم في رسائلَ مستقلةٍ، مما يُرغِّبُ تلامذتي لتحصيل ذٰلك، وتنتشرُ في الناس.

فإذا وَقف عليه المتعصِّبون، ورأَوه يخالفُ ما يعتقدون، استشاطَوا غضبًا، وعرَضوا ذٰلك على مَن يَرْجُون منه الموافقةَ والمساعدة؛ فمِن ثالبٍ بلسانه، ومعترِضٍ بقلمه! وأنا مصمِّمٌ على ما أنه فيه، لا أنثني عنه، ولا أميلُ عن الطريقة التي أنا فيها، وكثيرًا ما يرفعون ذٰلك إلى مَن لا علمَ عنده من رؤساءِ الدولة الذين لهم في الناس شهرةٌ وصَولة، فكان في كلِّ حينٍ يبلغُني مِن ذٰلك العجب، ويُناصحُني مَن يُظهِرُ لي المودة، ومَن لا تخفى عليه حقيقةُ ما أقوله

(١) **الأتراب**: المقاربين في السِّن. وجاء في المطبوعات بعدها: «شيئًا»!!.
(٢) **الاعتساف**: السير في غير الطريق الصحيح.
(٣) **المدائن**: المُدُن. **النائية**: البعيدة.

وحَقّيتُه؛ مع اعترافهم بأن ما أسلُكُه هو ما أخذه اللّهُ على الذين حَمَلوا الحُجة، لٰكنهم يتعلَّلون بأن الواجب يَسقُطُ بدون ذٰلك، ويذكُرون أحوالَ أهل الزمان، وما هم عليه، وما يَخشَونه من العواقب، فلا أرفع لذٰلك رأسًا، ولا أُعوِّلُ عليه[١]، وكنتُ أتصورُ[٢] في نفسي أن هٰؤلاء الذين يتعصَّبون عليَّ ويُشغلون أنفسَهم بذِكري والحطِّ عليَّ: هم أحد رجلين:

ـ إما جاهلٌ لا يدري أنه جاهل، ولا يَهتدي بالهداية، ولا يعرف الصواب. وهٰذا لا يعبأ اللّه به.

ـ أو رجلٌ متميزٌ، له حظٌّ من علم، وحِصَّةٌ[٣] مِن فهم، لٰكنه قد أَعمى بصيرتَه الحسدُ، وذهب بإنصافه حبُّ الجاه؛ وهٰذا لا ينجعُ فيه الدواء، ولا تنفعُ عنده المُحاسَنة[٤]، ولا يؤثِّرُ فيه شيءٌ.

فما زلتُ على ذٰلك، وأنا أجدُ المنفعـةَ بما يصنعـونه أكثرَ من المَضرَّة، والمصلحةَ العائدةَ على ما أنا فيه بما هم فيه أكثرَ من المفسدة.

ولقد اشتدَّ بَلاؤهُم، وتفاقَمت مِحنتُهم في بعض الواقعات، فقاموا قَومةً شيطانية، وصالُوا صولةً جاهلية؛ وذٰلك أنه وردَ إليَّ سؤالٌ في شأنِ ما يقعُ مِن كثير منَ المقصِّرين من الذم لجماعةٍ من الصحابة ـ صانَهم اللّهُ، وغَضِب على من يَنتهكُ أعراضَهم المصونة ـ، فأجبتُ برسالةٍ ذكرت فيها ما كان عليه أئمةُ الزيدية[٥] من أهل البيت وغيرهم، ونقلتُ إجماعَهم من طُرق، وذكرتُ

(١) **أعوِّل**: أعتمد. والمقصود: لم ألتفت إليه.

(٢) **أتصوَّر**: أعتقد وأعلم.

(٣) **الحِصَّة**: القِسْم.

(٤) **المُحاسنة**: المخاطبة بالحُسنى.

(٥) **الزيدية**: فرقةٌ من فِرق الشيعة، تُنسب إلى «زيدِ بن عليِّ بن الحسن بن عليِّ بن أبي =

كلماتٍ قالها جماعةٌ من أكابر الأئمة، وظننتُ أنَّ نَقلَ إجماعِ أهل العلم يرفعُ عنهم العَمَاية، ويردُّهم عن طُرق الغِواية، فقاموا بأَجْمعهم، وحرَّروا جواباتٍ ـ زيادةً على عشرين رسالةً ـ مشتملةً على الشتم والمُعارضةِ بما لا يَنفُقُ إلَّا على بَهيمة، واشتغلوا بتحريـر ذٰلك، وأشاعُـوه بيـن العامة، ولم يجدوا عند الخاصةِ إلَّا الموافقةَ تقيةً لشرِّهم، وفِرارًا من مَعرَّتِهم.

وزاد الشرُّ وتفاقَم، حتى أبلغـوا ذٰلـك إلى أربـابِ الدولـة، والمخالِطين للملوك من الوزراء وغيرِهم، وأبلغوه إلى مقام خليفةِ العصر ـ حفظه اللَّهُ ـ، وعظَّم القضيةَ عليه جماعةٌ ممن يتصلُ به؛ فمنهم مَن يشيرُ عليه بحَبسي، ومنهم من ينتصحُ له(١) بإخراجي من موطني، وهو ساكتٌ لا يلتفتُ إلى شيءٍ من ذٰلك! وقايةً من اللَّه وحِمايةً لأهل العلم، ومدافعةً عن القائمين بالحُجة في عباده.

ولم تكن لي ـ إذ ذاك ـ مُداخلةٌ لأحدٍ من أرباب الدولة، ولا اتصالٌ بهم، واشتدَّ لَهَجُ الناس بِهٰذه القضية، وجعلوها حديثَهم في مَجامعهم، وكان مَن بيني وبينهم مودةٌ يشيرون عليَّ بالفرار أو الاستتار، وأَجْمعَ رأيُهم على أني إذا لم أساعدهم على أحدِ الأمرين، فلا أعودُ إلى مجالسِ التدريس التي كنتُ

= طالب» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، كان الزيدية يَرون أن «زيدَ بن عليٍّ» أحقُّ بالإمامة من أخويه محمد وعمر، وقد قسَّمهم الشيخ أبو زهرة إلى قسمين:

١ ـ المتقدِّمون منهم، المتَّبِعون لأقوال زيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهٰؤلاء يعترفون بإمامةِ الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وبذٰلك فهم مِن أقرب الفرق لأهل السُّنة والجماعة.

٢ ـ المتأخِّرون منهم، وهٰؤلاء يُعَدُّون من الرافضة؛ إذ يرفضُون إمامةَ الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ويسبُّونَهما، ويكفِّرون مَن يرى خلافتهما.

* انظر: «فرق معاصرة تنتسب للإسلام»، للشيخ غالب عواجي (٢/ ١٩٦) ـ فما بعد ـ.

(١) **ينتصح له**: يُظهر له النصح.

أدرِّسُ بها في «جامع صنعاء»، فنظرتُ ما عند تلامذتي، فوجدتُ أنفسَهم قويةً، ورغبتَهم في التدريس شديدةً إلا القليل منهم ـ فقد كادوا يستترون من الخوف، ويفرُّون مـن الفزع ـ ؛ فلم أجـد لي رخصـةً في البُعد عن مجالس التدريس، وعُدتُ.

وكان أولُ درسٍ عاودتُه عند وصولي إلى الجامع في «أصول الفقه» بين العشاءين، فانقلب مَن بالجامع، وتركوا ما هم فيه من الدرس والتدريس، ووقفوا ينظُرون إليَّ متعجِّبين منَ الإقدام على ذٰلك؛ لِمَا قد تقرَّر عندهم مِن عِظَم الأمر، وكثرةِ التهويل والوعيدِ والترهيب، حتى ظنُّوا أنه لا يمكنني البقاءُ في صنعاء ـ فضلًا عن المعاودة للتدريس ـ !! ثم وصل ـ وأنا في حالِ ذٰلك الدرس ـ جماعةٌ لم تَجْرِ لهم عـادةٌ بالوصـول إلى الجامع، وهم متلفِّعون بثيابهم لا يُعرفون، وكانوا ينظرون إليَّ، ويقفون قليلًا، ثم يذهبون، ويأتي آخرون؛ حتى لم يَبقَ شكٌّ من أحدٍ أنها إن لم تحصُل منهم فتنةٌ في الحال، وقعت مع خروجي مـن الجـامع، فخرجتُ من الجامع وهم واقفون على مواضعَ من طريقي، فما سمعتُ من أحدِهم كلمةً ـ فضلًا عن غير ذٰلك ـ ، وعاودت الدروسَ كلَّها، وتكاثر الطلبةُ المتميِّزون زيادةً على ما كانوا عليه في كلِّ فن، وقد كانوا ظنوا أنه لا يستطيع أحدٌ أن يقفَ بين يديَّ مخافةً على أنفسهم من الدولة والعامة، فكان الأمرُ على خلاف ما ظنُّوه، وكنت أتعجبُ من ذٰلك، وأقولُ في نفسي: هٰذا مِن صُنع اللّٰهِ الحَسَن، ولُطفِه الخفي؛ لأن مَن كان الحاملُ له على ما وقع الحسدَ والمنافسة، لم ينجح كيدُه؛ بل كان الأمرُ على خلاف ما يريد.

ومِن عجيبِ ما أشرحُه لك، أنه كان في درسٍ بالجامع بعد صلاة العشاء

الآخرة في «صحيح البخاري» يحضُره من أهل العلم ـ الذين مقصدُهم الروايةُ وإثبات السماع ـ جماعة، ويحضرُه من عامةِ الناس جَمعٌ جمٌّ لقصد الاستفادة بالحضور، فسَمِع ذٰلك وزيرٌ رافضيٌّ من وزراء الدولة، وكانت له صولةٌ وقبولُ كلمةٍ بحيث لا يخالفُه أحد، وله تعلُّقٌ بأمر الأجناد، فحمله ذٰلك على أنِ استدعى رجلًا من المساعدين له في مذهبه؛ فنَصَب له كرسيًّا في مسجدٍ من مساجد صنعاء، ثم كان يُسرَجُ له الشَّمعُ الكثير في ذٰلك المسجدِ حتى يصيرَ عجبًا من العجب؛ فتسامع به الناس، وقَصدوا إليه من كل جانب، لقصد الفُرجة والنظر إلى ما لا عَهدَ لهم به، والرجلُ الذي على الكرسيِّ يُملِي عليهم في كلِّ وقتٍ ما يتضمنُ الثلبَ لجماعةٍ من الصحابة ـ صانَهم اللَّه ـ ! ثم لم يكتفِ ذٰلك الوزير بذٰلك؛ حتى أغرى جماعةً من الأجناد ـ من العبيد وغيرهم ـ بالوصول إليَّ لقصد الفتنة، فوصلوا وصلاةُ العشاءِ الآخِرةِ قائمةٌ، ودخلوا الجامع على هيئةٍ منكرة، وشاهدتُهم عند وصولهم، فلما فرغت الصلاة، قال لي جماعةٌ من معارفي: إنه يحسُن تركُ الإملاء تلك الليلةَ في «البخاري»! فلم تَطِبْ نفسي بذٰلك، واستعنتُ باللَّه، وتوكلتُ عليه، وقعدتُ في المكان المعتاد، وقد حضر بعضُ التلاميذ، وبعضُهم لم يحضُر تلك الليلة ـ لمَّا شاهَد وصول أولٰئك الأجناد ـ ، ولمَّا عقدتُ الدرس وأخذتُ في الإملاء، رأيتُ أولٰئك يدورون حولَ الحلقة من جانبٍ إلى جانب، ويُقعقِعون بالسلاح، ويضربون سلاحَ بعضهم في بعض، ثم ذهبوا ولم يقع شيءٌ ـ بمعونة اللَّه تعالى وفضله ووقايته ـ .

ثم إن ذٰلك الوزيرَ[1] أكثَرَ السِّعايةَ[2] إلى المَقام الإمامي ـ هو ومَن يوافقُه

(١) يعني: الرافضي.
(٢) **السِّعاية**: الوقيعة عند الخليفة.

على هواه، ويطابقُه في اعتقادِه من أعوان الدولة ـ، واستعانوا برسائلَ بعضُها من علماءِ السوء، وبعضُها من جماعةٍ من المقصِّرين، الذين يظنُّهم مَن لا خبرة له في عِدادِ أهل العلم.

وحاصلُ ما في تلك الرسائل: أني قد أردتُ تبديلَ مذهبِ أهل البيت عليهم السلام، وأنه إذا لم يَتداركْ ذٰلك الخليفةُ بَطَل مذهبُ آبائه ـ ونحوُ هٰذا من العباراتِ المفتراة، والكلماتِ الخشِنة، والأكاذيب الملفَّقة ـ، ولقد وقفتُ على رسالةٍ منها لبعض أهل العلم ممن جَمَعني وإياه طلبُ العلم، ونَظَمَنا جميعًا عِقدُ المودَّةِ وسِابقُ الإلفة[1]، فرأيتُه يقول فيها مخاطبًا لإمام العصر: إن الذي ينبغي لـه ـ ويجب عليه ـ: أن يأمـر جمـاعةً يَكبِسُون[2] منزلي، ويهجُمون على مسكني، ويأخذون ما فيه من الكتب المتضمِّنةِ لما يوجِبُ العقوبةَ على الاجتهاداتِ المخالفةِ للمذهب، فلمَّا وقفتُ على ذٰلك قضيتُ منه العجب، ولولا أن تلك الرسالةَ بخطِّه المعروفِ لديَّ لَمَا صدقتُ، وفيها من هٰذا الزُّورِ والبَهْتِ والكلماتِ الفظيعة شيءٌ كثير، وهي في نحو ثلاثة كراريس.

وعند تحرير هٰذه الأحرُف[3] قـد انتقم اللّٰـهُ منه، فشرَّده إمامُ العصر إلى

---

(١) بيَّن الشيخ محمد بن صبحي حلَّاق أن الذي فعل هٰذا هو الفقيهُ إسماعيل بن عز الدين ابن محمد النعمي، الذي اشترك مع العامةِ في ثورتِهم على الإمام الشوكاني، وقد ألف رسالةً رد بها على الإمام الشوكاني سماها: «السيف الباتر المضي لكشف الإيهام والتمويه في إرشاد الغبي»!! فانظر إلى قلةِ الأدب في العنوان! وما عسى مثلُ تلك العناوين ـ فضلًا عن المضامين ـ أن تفعلَ في طلبة العلم الذي يتتلمذون على يدِ هٰذا وأمثاله؟!.

(٢) **يَكبِسون**: يُغِيرُون على الدار.

(٣) أي: عند كتابة هٰذا الكتاب «أدب الطلب».

جزيرةٍ من جزائر البحر مقرونًا في السلاسل بجماعةٍ من السُّوقة وأهلِ الحِرَف الدنيئة، وأهلَكه اللَّهُ في تلك الجزيرة، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ۝٤٩﴾ [الكهف].

وكان حدوثُ هٰذه الحادثةِ عليه ونزولُ هٰذه الفاقرةِ(١) به بمرأًى ومَسمَعٍ من ذٰلك الوزير الرافضي؛ الذي أَلَّف له تلك الرسالة، استجلابًا لما عنده، وطلبًا للقرب إليه وتودُّدًا له.

ومِن جُملةِ ما وقفتُ عليه من الرسائل المؤلَّفةِ بعنايةِ هٰذا الوزير: رسالةٌ إلى بعض مشايخي الذين أخذتُ عنهم بعضَ العلوم الإلٰهيَّة(٢)، وفيها من الزُّورِ ومَحضِ الكذب ما لا يُظنُّ بمن هو دونه، وما حَمَله على ذٰلك إلَّا الطمعُ في الوزير، فعاقبه اللَّهُ بقَطعِ ما كان يَجري عليه من الخليفة، وأُصيب بفقرٍ مُدقِعٍ وفاقةٍ شديدة، حتى صار عبرةً من العِبر. وكان يَفِدُ إليَّ يشكو حاله وما هو فيه من الجَهدِ والبلاء، فأَبلُغُ جَهدي في منفعته وما يسُدُّ فاقته.

وهٰكذا جماعةٌ من المترسِّلين عليَّ، المبالِغين في إنزال الضررِ بي، أرجعهم اللَّهُ إليَّ راغِمين(٣)، وأحوَجَهم لمعونتي مضطرِّين، ولم أعاقِبْ أحدًا منهم بما أسلفه، ولا كافَيتُه(٤) بما قدَّمه.

فانظر صُنعَ اللَّه مع مَن عُودي وأُوذي لأجل تمسُّكه بالإنصاف، ووقوفِه عند الحق!.

اللَّهم إني أَحمدُك على جَميلِ صُنعك، وجزيلِ فضلك، وجَميلِ طَولك(٥)،

(١) **الفاقرة**: الداهية.
(٢) يقصد علوم العقيدة.
(٣) **راغمين**: أذلاء.
(٤) **كافيته**: انتصرت منه.
(٥) **الطَّول** ـ بفتح الطاء ـ: الإنعام.

حَمدًا يتجددُ بتجدُّدِ الأوقات، ويتعددُ بعدد المعدودات، وإني وإن لم أكنْ أهلًا لما أوليتَه، فأنت له أهلٌ وبه حقيقٌ[1]، لا أُحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك.

ومما أسوقُه إليك ـ أيُّها الطالب ـ ، وأُعجِّبُك منه: أنه كان لي صديقٌ بمدينة من مدائن اليمن، جَمعني وإياه الطلبُ والأُلفةُ والوداد، وكان عاليَ القدْر ورفيعَ المنزلةِ في العلم، كبيرَ السن، بعيدَ الصِّيت، مشهورَ الذكر، ولعله كان يُفيد الطلبة في الفقه قبل مولدي، وقرأَ عليه بعضُ شيوخي، ورحَل إلى صنعاء، وطلب علومَ الاجتهاد في أيام طلبي لها، وكان بيني وبينه من المودَّةِ أمرٌ عظيم، وله معي مذاكراتٌ ومباحثاتٌ وترسُّلاتٌ في فوائدَ كثيرة، هي في «مجموع رسائلي»، فلمَّا حدث ما حدث من قيامِ مَن قام عليَّ من الخاصة والعامة، وكان ـ إذ ذاك ـ قد فارق صنعاء، وعاد إلى مدينته، وعكف عليه الطلبة، واستفادوا به في الفنون، فقاموا عليه، وقالوا: إنه بلغ إلينا ما حَدَث من أليفِك الذي تُكثِرُ الثناءَ عليه والمذاكرةَ له من مخالفةِ المذهب والتظهُّر بالاجتهاد؛ فإن كنتَ موافقًا له قمنا عليكَ كما قام عليه أهلُ صنعاء، وإن كنتَ تخالفُه فيما ظهر منه، فترسَّل عليه.

فوَصَلت منه رسالةٌ في عدة كراريس، وما حَمَله على ذٰلك إلا المداراةُ لهم والتقيةُ منهم، وظاهرُها المخالفة، وباطنُها الموافقة، مع حُسن عبارة، وجَودةِ مسلك، ولم أستنكرْ ذٰلك منه، ولا أنَّبتُه عليه؛ فإن الصدعَ بالحق والتظهُّرَ بما لا يوافق الناسَ من الحق؛ لا يستطيعُه إلَّا الأفراد ـ وقليلٌ ما هم ـ .

ووصلت رسائلُ من جماعةٍ آخرينَ في مدائنَ بعيدةٍ من صنعاء، فيها ما

(١) حقيق: جدير.

هو موافقٌ لي، مقوٍّ لِمَا ذهبتُ إليه، وفيها ما هو مخالفٌ لذٰلك، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۝١١٨﴾ [هود].

وليس بعجيبٍ خِذلانُ مَن خذلني، ولم يقُم بنصري، ولم يَصدع بالحق في أمري من علماء صنعاءَ العارِفين بالعلوم، المتمسِّكين منها بجانبٍ يفرِّقون به بين الحقِّ والباطل، فثورةُ العامةِ يتَّقيها غالبُ الناس، ولا سيَّما إذا حَطَّبوا في جبل مَن ينتمي إلى دولةٍ، ويتصلُ بمَلِكٍ، ويتأيدُ بصولة، ويأبى اللَّهُ إلا أن يُتمَّ نوره، وينصرَ دينه، ويؤيِّدَ شَرعه.

وبالجملة: فالشرحُ لما حدث لي من الحوادث في هٰذا الشأن يطول، ولو ذهبتُ أسردُها وأذكرُ ما تعقَّبها ـ مِن ألطاف اللَّه التي هي مِن أعظم العِبر، ومِنَحِهِ التي لا تبلغها الأفهامُ، ولا تُحيط بها الأوهام[1] ـ، لم يَفِ بذٰلك إلا مصنَّفٌ مستقل.

وليس المقصودُ هاهنا إلَّا ما نحن بصدده مِن تنشيطِ طالب العلم وترغيبِه في التمسُّك بالإنصاف، والتحلِّي بحِليةِ الحق، والتلبُّسِ بلِباسِ الصدق، وتعريفِه بأن قيامَه في هٰذا المقام كما أنه سببُ الفوز بخيرِ الآخرة، هو ـ أيضًا ـ سببُ الوصول إلى ما يطلبُه أهلُ الدنيا من الدنيا، وأن له الثأرَ على مَن خالفه، والظهورَ على ما ناوأه[2] في حياتـه وبعـد موتِـه، وأنه بِهٰذه الخَصلةِ الشريفة ـ التي هي الإنصاف ـ ينشُرُ اللَّهُ علومه، ويُظهِرُ في الناس أمرَه، ويرفعُه إلى مقامٍ لا يصلُ إلى أدنى مراتبهِ مَن يتعصبُ في الدين، ويطلبُ رضاءَ الناس بإسخاطِ رب العالمين.

(١) الأوهام: العقول والخيالات.

(٢) ناوأه: عاداه.

[السبب الثاني لتَرْك الإنصاف: حُبُّ الشرف والمال]:

ومِن جُملةِ الأسباب التي يتسبَّبُ عنها تركُ الإنصاف، ويَصدُرُ عنها البعدُ عن الحق، وكتمُ الحُجة، وعدمُ ما أوجبه اللَّهُ من البيان: حُبُّ الشرف والمال، اللذين هما أعدى على الإنسان من ذِئبينِ ضاريَينِ[1] ـ كما وَصف ذٰلك رسولُ اللَّه ﷺ[2] ـ؛ فإن هٰذا هو السببُ الذي حرَّف به أهلُ الكتاب كُتبَ اللَّهِ المنزَّلةَ على رُسُله، وكتَموا ما جاءهم فيها من البيِّنات والهدى، كما وقع من أحبار اليهود، وقد أخبرنا اللَّهُ [بذٰلك] في كتابه العزيز[3]، وأخبرنا به رسولُ اللَّه ﷺ في الثابت عنه في «الصحيح»[4].

---

(١) **ضارِيَينِ**: شرسين فتَّاكين.

(٢) ثبت عن كعب بن مالك الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ما ذِئبانِ جائعان أُرسلا في غَنم بأفسدَ لها مِن حِرصِ المَرْءِ على المالِ والشَّرفِ لِدِينه**». معناه: أننا لو تركنا ذئبَين شَرِسَين في زريبةِ غنم، لأهلكا الغنمَ والزريبةَ أعظمَ الإهلاك؛ فكذٰلك حِرصُ الرجل على حُب المال والسُّمعةِ أعظمُ إفسادًا لدينه من هٰذين الذئبين للغنم والزريبة. والحديث **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٤٥٦)، والترمذي (٢٣٧٦)، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة الأشراف» (٨/ ٣١٦) ـ، وابن حِبَّان في «صحيحه» (٣٢٢٨)، وقال الإمام الترمذي: «**حسن صحيح**»، **وصحَّحه** الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني.

(٣) كما قال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ١٥٩﴾ [البقرة]، وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَشۡتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمۡ وَلَهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٧٤﴾ [البقرة]، وقال: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكۡتُمُونَهُۥ فَنَبَذُوهُ وَرَآءَ ظُهُورِهِمۡ وَٱشۡتَرَوۡاْ بِهِۦ ثَمَنٗا قَلِيلٗاۖ فَبِئۡسَ مَا يَشۡتَرُونَ ١٨٧﴾ [آل عمران].

(٤) لعل الإمامَ يُشيرُ إلى ما ثبت عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: إن اليهود جاؤوا إلى =

وبِهٰذا السبب[١] بَقِي مَن بقي على الكفر ـ منَ العرب وغيرِهم ـ بعد قيام الحجة عليهم، وظهورِ الحق لهم؛ وبه نافَق مَن نافق، ووقع في الإسلام مِن أهل العلم بذٰلك السبب عجائبُ مودَعةٌ بطونَ كتب التاريخ.

وكم من عالم قد مال إلى هَوى مَلِكٍ من الملوك، فوافقه على ما يريد، وحسَّن له ما يخالف الشرع، وتظهَّر له بما يَنفُقُ لديه من المذاهب؛ بل قد وضع بعضُ المحدِّثين للملوك أحاديثَ عن رسول اللَّه ﷺ، كما وقع من وَهْب بن وَهْب [أبي] البَختريِّ[٢] مع الرشيد[٣].

= رسول اللَّه ﷺ، فذكروا له أن رجلًا منهم وامرأةً قد زَنيَا، فقال لهم: «**كيف تفعلون بمن زنى منكم؟**». قالوا: نُحمِّمُهما (أي: نطلِي وجوههما بالفحم)، ونضربُهما، فقال: «**لا تَجِدُون في التوراة الرجم؟**». فقالوا: لا نجد فيها شيئًا. فقال لهم عبداللَّه بن سلَام: كذبتم؛ ﴿فَأْتُوا بِالتَّوْرَاةِ فَاتْلُوهَا إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿٩٣﴾﴾ [آل عمران]، فوضع مِدْراسُها الذي يُدرِّسُها منهم كَفَّه على آية الرجم، فطفق يقرأُ ما دون (أي: ما قبلَ) يدِه وما وراءها، ولا يقرأ آيةَ الرجم، فنزع [عبدُاللَّه بن سلام] يدَه عن آية الرجم، فقال: ما هٰذه؟ فلما رأوا ذٰلك قالوا: هي آية الرجم. فأَمر رسول اللَّه ﷺ بهما فرُجِما قريبًا من حيث موضع الجنائز عند المسجد؛ فرأيت صاحبها يجنأُ (أي: ينحني) عليها يقيها الحجارة. والحديث **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ٥)، والبخاري (١٣٢٩) و(٣٦٣٥)، ومسلم (١٦٩٩)، وأبو داود (٤٤٤٦)، والترمذي (١٥٠١)، والنسائي في «الكبرى» (٧١٧٥، ٧١٧٨)، وابن ماجه (٢٥٥٦).

(١) أي: حب الشرف والمال.

(٢) وهو كذَّاب؛ كذَّبه الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ؛ وكثيرٌ من علماء السلف، ومنهم مَن سكت عنه. وله ترجمةٌ ضافيةٌ في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٢٥)، ومصادر أخرى كثيرة.

(٣) ذكر الخطيب في «تاريخ بغداد» (١٥/ ٦٢٨) عن زكريا الساجي قال: «بلغني أن أبا البَختريِّ دخل على الرشيد ـ وهو قاضٍ ـ، وهارون إذ ذاك يُطيِّرُ الحمام، فقال: هل تحفظ في هٰذا شيئًا؟ فقال: حدثني هشامُ بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن النبي ﷺ كان يُطيِّرُ الحمام. فقال: اخرج عني! لولا أنه رجلٌ من قريش لعزلته». وقد علَّق الشيخ =

ووقع مِن آخَرَ في حديث[1]: «لا سَبَقَ[2] إلَّا في خُفٍّ، أو حافرٍ، أو نَصْل[3]»، فزاد في الحديث: «أو جَناح»! موافقةً للمَلِك الذي رآه يلعبُ بالحَمام ويسابقُ بينها[4].

= بشار عوَّاد على هٰذه القصة في تحقيقه لتاريخ بغداد قائلًا: «موضوع: تجرد صاحب الترجمة ـ يعني أبا البختري ـ من الحياء من رسول اللَّه ﷺ ليتزلَّف إلى السلطان؛ فقبحه اللَّهُ». وجاء في «تاريخ بغداد» ـ أيضًا ـ (١٥/ ٦٣١): أنه مِن واضعي الزيادة المكذوبة في حديث «**لا سَبَقَ إلا في خُفٍّ أو حافرٍ أو نصْل**»، فزاد: «أو جَناح»، وانظر التعليق على هٰذا قريبًا.

(١) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٣٥٨)، وأبو داود (٢٥٧٤)، والترمذي (١٧٠٠)، والنسائي (٣٥٨٥)، وابن ماجه (٢٨٧٨) ـ بدون ذكر «النصل» ـ، وقال الإمام الترمذي: «حديث حسن»، وصحَّحه الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني.

(٢) **السَّبَق** ـ بفتح السين والباء ـ: ما يؤخذُ منَ المال في المسابقة. وهٰذا له ضوابطُ هامة تراها في كتاب «الفروسية»، للإمام ابن القيم، ومباحث «السَّبْق والرمي» من كتب الفقه.

(٣) المقصود ـ على الترتيب ـ: أنه لا يجوز أخذ العوض ـ المال ـ إلا في سباق الجِمال، والخيول، ورَمْي السِّهام. ولننتبه إلى أنه يجوزُ أخذُ السَّبَق إذا كانت هٰذه الرياضةُ «**لمصلحة الجهاد في سبيل اللَّهِ** ﷻ **وإقامةِ دينه العظيم**»، لا في تضييع الأوقات وإهدارِ الأعمار، وجعل تلك الرياضات ـ كألعاب الكرة ونحوها ـ وسيلةً للتكسب؛ فإن اكتساب المالِ مِن تلك الألعاب ـ التي لا نفعَ للدين من ورائها ـ محرَّمٌ إجماعًا. وبناءً عليه فإنَّ كلَّ عمل ينفع الجهاد الإسلاميَّ الشرعيَّ؛ كالتدريب على آلاتِ القتال الحديثة ـ كالمدافع والدبابات والطائرات ونحوها ـ؛ فإنه يجوزُ فيها أخذُ العوض. واستمع ـ متفضِّلًا ـ لمحاضرات الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم «أحكام السَّبْق والرمي»، وكذا كتاب: «حقيقة كرة القدم»، للشيخ ذياب الغامدي.

(٤) ذكر طائفةٌ من المؤرِّخين، منهم الخطيبُ البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ في «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٧ ـ ط: دار الغرب الإسلامي) بسنده عن أحمد بن زُهير قال: سمعت أبي يقول: قُدِم على المَهديِّ بعشَرةِ مُحدِّثين ـ فيهم الفرجُ بن فَضَالة، وغِياثُ بن إبراهيم وغيرهم ـ، وكان المهديُّ يحب الحَمَام ويشتهيها، فأُدخل عليه غياثُ بن إبراهيم، فقيل له: حدِّث أمير =

ووضع جماعةٌ مناقبَ لقوم، وآخرون مثالبَ لآخرين[(١)]، لا حاملَ لهم على ذٰلك إلَّا حبُّ الدنيا، والطمعُ في الحُطام، والتقربُ إلى أهل الرئاسة بما يَنفُقُ لديهم، ويَروجُ عليهم. نسألُ اللَّهَ الهداية، والحمايةَ من الغواية.

وكم قد سمِعنا ورأينا في عصرنا من أهله! فكثيرًا ما نرى الرجلَ يَعتقدُ في نفسه اعتقادًا يوافقُ الحقَّ ويُطابقُ الصواب، فإذا تكلَّم عند من يخالفه في ذٰلك، ويميلُ إلى شيءٍ من البدعة ـ فضلًا عن أن يكون من أهل الرئاسة، وممن بيده شيءٌ من الدنيا، فضلًا عن أن يكون منَ الملوك ـ: وافقه، وساعده، وسانده، وعاضده، وأقلُّ الأحوال أن يَكتم ما يعتقده من الحق، ويَغمِطَ[(٢)] ما قد تبيَّن له من الصواب عند مَن لا يُجوِّزُ منه ضررًا، ولا يقدِّرُ منه نفعًا؛ فكيف ممن عداه؟!.

وهٰذا في الحقيقة مِن تأثير[(٣)] الدنيا على الدين، والعاجلةِ على الآجلة، وهو لو أمعن نظرَه، وتدبَّر ما وقع فيه، لعلم أن ميلَه إلى هوى رجلٍ أو رجلين أو ثلاثةٍ ـ أو أكثرَ ـ ممن يُجاملُهم في ذٰلك المجلس، ويكتمُ الحقَّ مطابقةً لهم، واستجلابًا لمودتهم، واستبقاءً لِمَا لديهم، وفرارًا من نفورهم: هو[(٤)]

= المؤمنين. فحدَّثه بحديث أبي هريرة رَضِوَاللَّهُعَنْهُ: «**لا سَبَق إلَّا في حافرٍ أو نَصْل**»، وزاد فيه: «أو جَناح»، فأَمر له المهديُّ بعشرة آلاف، فلما قام، قال: أشهدُ أنَّ قفاك قفا كذَّابٍ على رسول اللَّه ﷺ، وإنما استجلبتُ ذاك أنا. فأَمر بالحَمام فذُبِحت، فما ذكر غياثًا بعد ذٰلك. وانظر ـ أيضًا ـ : «تاريخ دمشق» (٥٣/ ٤٢٥)، و«ميزان الاعتدال» (رقم: ٦٦٧٣)، و«لسان الميزان» (رقم: ١٢٩٦).

(١) **مثالب**: عيوب ومطاعن.
(٢) **يَغمِط**: يحتقر.
(٣) **التأثير**: التفضيل.
(٤) هٰذا خبر قوله: «لَعَلِمَ...» قبل سطرين.

من التقصير بجانب الحق، والتعظيمِ لجانب الباطل؛ فلولا أن هٰؤلاء النفرَ لديه أعظمُ من الرب سبحانه، لَمَا مال إلى هواهم، وترك ما يعلم أنه مرادُ اللَّهِ سبحانه ومَطلَبُه من عباده! وكفاك بِهٰذه الفاقرةِ العظيمة، والداهية الجسيمة؛ فإن رجلًا يكون عنده فردٌ من أفراد عبادِ اللَّهِ أعظمَ قدرًا من اللَّهِ سبحانه، ليس بعد تجرُّئِهِ على اللَّه شيءٌ. أرشدنا اللَّهُ إلى الحق ـ بحَوله وطَوْله ـ.

ومن غريب ما أحكيه لك من تأثير هوى الملوك، والميلِ إلى ما يوافق ما يَنفُقُ عندهم: واقعةٌ معي مشاهَدةٌ لي ـ وإن كانت الوقائع في هٰذا الباب لا يأتي عليها الحصر، وهي مودَعـةٌ بطـونَ الدفاتر، معروفةٌ عند من له خبرةٌ بأحوالِ مَن تقدَّم ـ؛ وذٰلك أنه عَقد خليفةُ العصر ـ حفظه اللَّهُ ـ مجلسًا جَمَعَ فيه وُزراءَه، وأكابرَ أولاده، وكثيرًا من خواصِّه، وحضر هٰذا المجلسَ من أهل العلم ثلاثةٌ ـ أنا أحدهم ـ، وكان عقدُ هٰـذا المجلس لطلب المشورة في فتنةٍ حدثت بسبب بعض الملوك، ووصولِ جيوشه إلى بعض الأقطار الإمامية(١)، وتخاذُلِ كثيـرٍ مـن الرعايـا، واضطرابِهم، وارتجـافِ(٢) اليمَـن بأسـره بذٰلك السبب.

فأشرتُ على الخليفة بأنَّ أعظم ما يُتوصَّلُ به إلى دفع هٰذه النازلةِ هو العدلُ في الرعية [به](٣)، والاقتصارُ في المأخوذ منهم على ما ورد به الشرعُ،

(١) أي: التابعة لإمام العصر.

(٢) **ارتجاف**: اضطراب.

(٣) قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أمورُ الناس تستقيمُ في الدنيا مع العدل ـ الذي فيه الاشتراكُ في أنواع الإثم ـ أكثرُ مما تستقيمُ مع الظلم في الحقوق ـ وإن لم تشترك في إثم ـ؛ ولهذا قيل: إن اللَّهَ يُقيمُ الدولةَ العادلةَ ـ وإن كانت كافرة ـ، ولا يقيمُ الظالمة ـ وإن كانت مسلمة ـ. ويقال: الدنيا تدومُ مع العدل والكفر، ولا تدومُ مع الظلم والإسلام. وقد قال النبيُّ ﷺ: «**ليس ذنبٌ أسـرعُ عقوبـةً مـنَ البغـي وقطيعةِ الرحِم**» [صحيح]، =

وعدمُ مجاوزته في شيءٍ، وإخلاصُ النية في ذٰلك، وإشعارُ الرعية[١] في جميع الأقطار، والعزمُ عليه على الاستمرار[٢]؛ فإن ذٰلك من الأسباب التي تَدفع كلَّ الدفع، وتَنجَعُ[٣] أبلغَ النَّجْع، فإن اضطرابَ الرعايا، ورفعَ رؤوسهم إلى الواصِلين، ليس إلَّا لِمَا يبلغُهم من اقتصارهم على الحقوق الواجبة، وليس ذٰلك لرغبةٍ في شيءٍ آخر.

فلما فرغتُ من أداء النصيحة، انبرى أحدُ الرجلَينِ الآخَرَين ـ وهو ممن حَظِي من العلم بنصيبٍ وافر، ومنَ الشرفِ بمرتبةٍ عليَّة، ومن السنِّ بنحو ثمانين سنةً ـ، وقال: إن الدولةَ لا تقوم بذٰلك، ولا تتمُّ إلا بما جرت به العادةُ من الجِبايات[٤] ونحوها!! ثم أطال في هٰذا بما يتحيَّرُ عنده السامع، ويشتركُ في العلم بمخالفته للشريعة العالِمُ والجاهل، والمقصِّرُ والكامل!! وذكر أنه قد أَخذ الجبايةَ ونحوها من الرعية فلانٌ وفلان ـ وعدَّد جماعةً من أئمة العلم ممن لهم شُهرةٌ وللناس فيهم اعتقاد ـ، وهٰذا ـ مع كونه عنادًا للشريعة،

= فالباغي يُصرع في الدنيا ـ وإن كان مغفورًا له مرحومًا في الآخرة ـ؛ وذٰلك أن العدلَ نظامُ كل شيء؛ فإذا أُقيم أمرُ الدنيا بعدلٍ قامت ـ وإن لم يكن لصاحبها في الآخرة مِن خَلاق ـ، ومتى لم تقُم بعدلٍ لم تقُم ـ وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يُجزى به في الآخرة» انتهى. «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٤٦).

(١) **الإشعار**: الإبلاغ.

(٢) أي: على الدوام.

(٣) **تنجع**: تؤثر.

(٤) **الجبايات**: ما يُجمع من الناس قهرًا؛ كالضرائب الظالمة التي دمَّرت حياةَ الناس، وعكَّرت عليهم عَيشَهم ـ بالرغم من قلةِ الأجور وغلاءِ المعيشة ـ؛ ولو أن القائمين على المسلمين جَمعوا الزكَواتِ من أهلها، وأنفقوها في مصارفها، واتقوا اللَّهَ تعالى في معاملةِ عباده لَمَا كانت الأحوالُ في تدهورٍ دائم ـ كما نراه في ليلنا ونهارنا ـ، ونسأله تعالى أن يلطُف بأحوالنا، وأن يولِّيَ علينا خيارَنا.

وخلافًا لِمَا جاءت به، وجُرأةً على اللَّه، ونصبًا للخلاف بينه وبين من عصاه وخالَف ما شرعه ـ هو[(١)] ـ أيضًا ـ مجازفةٌ[(٢)] بحتةٌ في الرواية عن الذين سمَّاهم ـ بل هو محضُ الكذب ـ، وإنما يُروى عن بعض المتأخرين ـ ممن لم يُسمِّه ذٰلك القائل ـ . وهٰذا البعضُ الذي يُروى عنه ذٰلك إنما فعله أيامًا يسيرةً، ثم طَوى بِساطَه، وعلم أنه خلافُ ما شرعه اللَّهُ فتركه، وإنما حَمَلَه على ذٰلك رأيٌ رآه، وتدبيرٌ دبره، ثم تبيَّن له فساده.

فانظر ـ أرشدك اللَّه ـ ما مِقدارُ ما قاله هٰذا القائلُ في ذٰلك الجَمْع الحافل ـ الذي شَمِلَ الإمامَ وجميعَ المباشِرين للأعمال الدَّوْلية[(٣)]، والناظرين في أمر الرعية ـ ! ولم ينتفع هٰذا القائلُ بمقالته ـ لا من زيادةِ جاهٍ ولا مال ـ، بل غايةُ ما استفاده، ونهايةُ ما وصل إليه: اجتماعُ الألسُنِ على ذمِّه، واستعظامُ الناس لِمَا صدر منه!.

وهٰكذا جرت عادةُ اللَّهِ في عباده؛ فإنه لا يَنالُ مَن أراد الدنيا بالدين إلا وبالًا وخسرانًا عاجلًا أو آجلًا، خصوصًا من كان من الحاملين لحُجةِ اللَّه، المأمورين بإبلاغها إلى العِباد؛ فإنَّ خيرَه[(٤)] في الدنيا والآخرة مربوطٌ بوقوفه على حدودِ الشريعة، فإنْ زاغ عنها زاغ عنه[(٥)]، وقد صرَّح اللَّهُ سبحانه بما يُفيدُ هٰذا في غير موضعٍ من كتابه العزيز[(٦)].

---

(١) هٰذا خبر قوله: «وهٰذا ـ مع كونه...» قبل سطرين.
(٢) **المجازفة**: الاندفاع بلا حسابٍ ولا رَويَّة.
(٣) **الدَّوْلية**: المتعلقة بالدولة.
(٤) أي: الخير الذي يصل للعبد من اللَّهِ تعالى.
(٥) أي: الخير.
(٦) ومن هٰذا قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا =

فأنت ـ أيها الحاملُ للعلم ـ لا تزالُ بخيرٍ ما دمتَ قائمًا بالحُجة، مرشدًا إليها، ناشرًا لها، غيرَ مستبدِلٍ بها عرَضًا من أعراض الدنيا أو مرضاةً من أهلها.

✍ [السبب الثالث لتَرْك الإنصاف: الجدال والْمِراء[1]]:

ومن جُملةِ الأسباب التي يتسبَّبُ عنها تركُ الإنصاف، وكتمُ الحق، وغمطُ الصواب: ما يقعُ بين أهل العلم من الجدال والمِراء؛ فإن الرجلَ قد يكونُ له بصيرةٌ، وحسنُ إدراك، ومعرفةٌ بالحق، ورغوبٌ إليه[2]، فيخطئ في المناظرة، ويحمله الهوى ومحبَّةُ الغَلَب وطلبُ الظهور على التصميم على مقالِه، وتصحيحِ خطئه، وتقويمِ مُعْوَجِّهِ بالجدال والمراء.

وهٰذه الذريعةُ[3] الإبليسية، والدسيسةُ الشيطانية قد وقع بها مَن وقع في مهاوٍ من التعصُّبات، ومزالقَ من التعسُّفات[4] عظيمةِ الخطر، مَخُوفةِ العاقبة.

= لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي ٱلْأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود]، ومنه قوله الحق: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف]، ومنه ـ أيضًا ـ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُواْ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة]، ومنه ـ أيضًا ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًاۙ أُوْلَٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿١٧٤﴾﴾ [البقرة]، وغير هٰذا كثير.

(١) انظر بحثًا طيبًا عن «الجدال والمراء» في كتاب: «حرية الرأي، والإساءة لمقدسات الإسلام»، للشيخ حَمدي بن عبدالعظيم ـ وفقه اللَّهُ ـ (٢٣٣ ـ ط: مكتبة أولاد الشيخ).

(٢) **الرغوب**: الرغبة.

(٣) **الذريعة**: الوسيلة.

(٤) **التعسُّف**: الحياد عن الطريق الصحيح.

وقد شاهدنا من هٰذا الجنس ما يُقضى منه العجب؛ فإن بعضَ مَن يسلكُ هٰذا المسلك قد يجاوزُ ذٰلك إلى الحَلِفِ بالأيمانِ على حقيقة ما قالَهُ وصوابِ ما ذهب إليه! وكثيرٌ منهم يعترف ـ بعد أن تَذهَبَ عنه سَورةُ[1] الغضب، وتزول عنه نَزوةُ[2] الشيطان ـ ، بأنه فعل ذٰلك تعمُّدًا؛ مع علمه بأن الذي قاله غيرُ صواب! وقد وقع مع جماعةٍ من السلف من هٰذا الجنس ما لا يأتي عليه الحصر، وصار ذٰلك مذاهبَ تُروى، وأقوالًا تُحكى ـ كما يعرف ذٰلك مَن يعرف ـ .

[السبب الرابع لتَرك الإنصاف: التعصُّب للقرابة]:

ومن الأسباب المقتضيةِ للتعصب: أن يكون بعضُ سلفِ المشتغِل بالعلم قد قال بقولٍ، ومال إلى رأيٍ؛ فيأتي هٰذا الذي جاء بعده، فيحملُه حبُّ القرابة على الذهاب إلى ذٰلك المَذهب، والقولِ بذٰلك القول ـ وإن كان يعلم أنه خطأ ـ ، وأقلُّ الأحوال ـ إذا لم يذهبْ إليه ـ أن يقول فيه: «إنه صحيح»! ويتطلَّبُ له الحُجج، ويبحثُ عما يقوِّيه ـ وإن كان بمكانٍ من الضَّعف، ومحلٍّ من السقوط ـ !!.

وليس له في هٰذا حظٌّ ولا معه فائدةٌ، إلَّا مجردُ المباهاةِ لمن يعرفُه، والتزينُ لأصحابه بأنه في العلم مُعْرِق[3]، وأن بيته قديمٌ فيه! ولهٰذا ترى كثيرًا منهم يستكثرُ مِن: «قال جدُّنا»، و«قال والدنا»، و«اختار كذا، صَنع كذا، فعل كذا»! وهٰذا لا شكَّ أن الطباع البشرية تميلُ إليه ـ ولا سيَّما طبائعُ العرب؛ فإن

(١) السَّورة: الشدَّة.
(٢) النزوة: الدفعة.
(٣) مُعرِق: له أعراق وأصول.

الفخرَ بالأنساب، والتحدثَ بما كان للسلف من الأحساب يَجِدُون فيه من اللذةِ ما لا يجدونه في تعدُّدِ مناقبِ أنفسهم، ويزدادُ هٰذا بزيادةِ شرفِ النفس، وكرمِ العُنصر[(١)]، ونَبالةِ الآباء ـ؛ ولٰكن ليس منَ المحمودِ أن يَبلغَ بصاحبِهِ إلى التعصُّبِ في الدين، وتأثيرِ[(٢)] الباطل على الحق؛ فإن اللذةَ التي يطلبُها، والشرفَ الذي يريده قد حصل له بكونِه مِن سَلَف ذٰلك العالِم، ولا يَضيرُه أن يترك التعصبَ له، ولا يمحقُ عليه شرفَه؛ بل التعصبُ ـ مع كونه مفسدًا للحظ الأخروي ـ يُفسد عليه ـ أيضًا ـ الحظ الدنيوي؛ فإنه إذا تعصَّب لسلفه بالباطل، فلابد أن يَعرف كلُّ مَن له فهمٌ أنه متعصبٌ، وفي ذٰلك عليه مِن هدمِ الرفعة التي يريدها، والمَزِيَّةِ التي يطلبُها ما هو أعظمُ عليهِ وأشدُّ من الفائدة التي يطلبُها بكونِ له قريبٌ عالِم؛ فإنه لا ينفعه صلاحُ غيره مع فساد نفسه.

وإذا لم يَعتقد فيه السامعُ التعصبَ، اعتقد بلادةَ الفهم، ونقصانَ الإدراك، وضعفَ التحصيل؛ لأن الميلَ إلى الأقوال الباطلة ليس من شأن أهلِ التحقيق الذين لهم كمالُ إدراك، وقوةُ فهم، وفضلُ دراية، وصحةُ رواية؛ بل ذٰلك دأْبُ مَن ليست له بصيرةٌ نافذة، ولا معرفةٌ نافعة؛ فقد حَصل عليه ـ بما تلذَّذ به وارتاح إليه من ذِكر شرف السلف ـ ما حقَّق عند سامعه بأنه مِن خَلْف الخَلَف.

ولقد رأيتُ من أهل عصري في هٰذا عجبًا؛ فإن بعض من جَمَعني وإياه الطلبُ لعلوم الاجتهاد، يتعصبُ لبعض المصنِّفين من قرابته تعصبًا مُفرِطًا؛ حتى إنه إذا سمع من يعترضُ عليه، أو يستبعدُ شيئًا قاله، اضطرب، وتربَّد

(١) **العُنصر**: الأصل والمعدِن.

(٢) أي: تفضيل.

وجهُه[1]، وتغيرت أخلاقُه ـ سواءٌ عليه اعترض بحقٍّ أو بباطل ـ ؛ فإنه لا يقبلُ سَمعُه في هٰذا كلامًا، ولا يسمع من نَصيح ملامًا! ومع هٰذا فهو بمحلٍّ من الإنصاف، ومكانٍ من العرفان، قد تحصَّلت له علومُ الاجتهاد تحصُّلًا قويًّا، ونظر في الأدلة نظرًا مشبعًا.

وكان صدورُ مثلُ هٰذا منه يحمِلُني ـ في سنِّ الحداثةِ وشرْخ الشباب ـ على تحرير مباحثَ أَنقُضُ بها رسائلَ ومسائلَ من كلام قريبه، قاصدًا بذٰلك إيقاظَه، وردَّه إلى الصواب، وكنتُ إذا أردتُ إغضابه، أو الانتصافَ منه، ذكرت بحثًا من تلك الأبحاث، أو مسألةً من تلك المسائل التي اعترضتُها.

وبِهٰذا السبب تجدُ مَن كان له سلفٌ على مذهبٍ من المذاهب، كان على مذهبه[2]، سواءٌ كان ذٰلك المذهبُ من مذاهب الحق أو الباطل.

ثم تجدُ غالبَ العَلَويةِ شيعةً، وغالبَ الأُموية عثمانيةً، وكان تعظيمُ عثمان في الدولة الأموية عظيمًا، وأهلُ تلك الدولة مشغولون بحفظ مناقبه ونشرها، وتعريفِ الناس إياها، وكانوا ـ إذ ذاك ـ يَثلِبون مَن كانت بينه وبينه عداوةٌ أو منافسة. ثم لمَّا جاءت الدولةُ العباسية عَقِبَها، كان العباسُ عند أهلها أعظمَ الصحابة قدْرًا وأجلَّهم ـ وكذٰلك ابنُه عبداللَّه ـ، وتوصَّلت خلفاءُ بني العباس بكثيرٍ من شعراء تلك الدولةِ إلى تفضيل العباس على عليٍّ، ثم تفضيلِ أولاد العباس على أولاد عليٍّ، وكان الناسُ في أيامهم هم عندهم أهلَ البيت، ويُطبِّقون ما ورد من فضائل الآل عليهم، وأولادُ عليٍّ ـ إذ ذاك ـ إنما هم عندهم خوارج؛ لقيامهم عليهم، ومنازعتهم لهم في المُلك.

(١) تربَّد: تغيَّر.

(٢) أي: سار على مذهب سلفِه.

ولقد كان بنو أمية قبلَهم هٰكذا، يَعتقد أهلُ دولتهم فيهم أنهم هم الآلُ والقرابةُ وعصبةُ رسول اللَّه ﷺ، وأن العلَويةَ والعباسية ليسوا من ذٰلك في وِرْدٍ ولا صَدَر[(١)]، بل أطبقوا ـ هم وأهل دولتهم ـ على لعن عليٍّ، ولا يُعرف لديهم إلَّا بـ«أبي تراب»[(٢)]، والمنتسِبُ إليه والمعظِّمُ له «تُرابيٌّ»؛ لا يُقام له وزن، ولا يُعظَّمُ له جانب، ولا تُرعى له حُرمة.

ثم قامت الدولةُ العُبيدية[(٣)]، فانتسبوا إلى عليٍّ، وسمَّوا دولتهم «الدولة العَلَوية الفاطمية»، ثم أفرطوا في التشيُّع، وغالَوا في حبِّ عليٍّ وبُغضِ كثيرٍ من الصحابة، واشتغل الناسُ بفضائل عليٍّ ونَشْرها، وبالغوا في ذٰلك، حتى وضع لهم علماءُ السوءِ أكاذيبَ مفتراةً، وقد جعل اللَّهُ ذٰلك الإمامَ[(٤)] في غنًى عنها بما ورد في فضائله.

فالناشئُ في دولةٍ ينشأ على ما يتظهَّرُ به أهلُها ويجدُ عليه سلَفَه، فيظنُّه الدينَ الحق، والمذهبَ العدل، ثم لا يجدُ مَن يُرشِدُه إلى خلافه ـ إن كان قد تظهَّر أهلُه بشيءٍ من البدع، وعملوا على خلاف الحق ـ؛ لأن الناس:

---

(١) يقصد: لا في قليل ولا كثير.

(٢) وهو الوصف الذي وصفه به رسولُ اللَّه ﷺ، كما في «صحيح البخاري» (٤٣٠)، وانظر: «مسند الإمام أحمد» (٤/ ٢٦٣)، و«صحيح مسلم» (٢٤٠٤)، و«سنن الترمذي» (٣٧٢٤). وما حال من يعيِّرُ عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهٰذا الوصف الشريف إلا كحال القائل يومَ قال:

إذا مَحاسِني اللاتي أُدِلُّ بها … عُدَّت ذنوبًا فقل لي: كيف أعتذرُ؟!

(٣) **الدولة العُبيدية**: دولةٌ باطنيةٌ شيعيةٌ رافضية، يُنسَبون إلى عُبيداللَّه المهدي ـ الخليفة الشيعيِّ الأول ـ، وهي دولةٌ كافرة، قلبت أحوالَ الإسلام، وأعلنت الرفض، وأبطنَت مذهب الإسماعيلية. انظر بعض التفاصيل عنها في: «عصر الدولة الزنكية»، للشيخ المؤرِّخ عليِّ بن محمد الصلَّابي (٦٤٢ ـ ط: دار ابن كثير ـ دمشق).

(٤) يقصد عليًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

[أ] إما عامةٌ، وهم يعتقدون في تلك البِدع التي نشؤُوا عليها، ووجدوها بين ظَهرانيهم: أنما هي[1] الدينُ الحق، والسُّنةُ القويمة، والنِّحلةُ[2] الصحيحة.

[ب] وإما خاصةٌ، ومنهم:

١ ـ مَن يترك التكلُّمَ بالحق والإرشادَ إليه مخافةَ الضرر من تلك الدولة وأهلها ـ بل وعامَّتِها[3] ـ؛ فإنه لو تكلَّم بشيءٍ خلافَ ما قد عمِلوا عليه، ونشروه في الناس، لَخَشِيَ على نفسه وأهلِه وماله وعِرضه.

٢ ـ ومنهم مَن يتركُ التكلمَ بالحق محافظةً على حظٍّ قد ظفِر به من تلك الدولة ـ من مالٍ وجاه ـ.

٣ ـ وقد يترك التكلُّمَ بالحق ـ الذي هو خلافُ ما عليه الناس ـ استجلابًا لخواطر العوام، ومخافةً من نفورهم عنه.

٤ ـ وقد يترك التكلمَ بالحق لطمع يظنُّه ويرجو حصولَه من تلك الدولة ـ أو من سائر الناس ـ في مستقبل الزمان، كمن يطمعُ في نَيل رئاسةٍ من الرئاسات ومنصبٍ من المناصب ـ كائنًا ما كان ـ، ويرجو حصولَ رَزقٍ من السلطان ـ أو أيِّ فائدة ـ؛ فإنه يخاف أن تفوتَ عليه هٰذه الفائدةُ المظنونة، والرئاسةُ المطموع فيها، فيتظهَّرُ بما يوافق الناسَ، ويَنفُقُ عندهم، ويميلون إليه؛ ليكون له ذٰلك ذخيرةً ويدًا عندهم ينالُ بها عَرَضَ الدنيا الذي يرجوه.

فكيف يجدُ ذٰلك الناشئُ ـ بين مَن كان كذٰلك ـ مَن يُرشدُه إلى الحق، ويبيِّنُ له الصواب، ويحولُ بينه وبين الباطل، ويُجنِّبُه الغِواية؟! وهيهات ذاك؛

(١) أي: تلك البدع.

(٢) **النِّحلة**: المذهب.

(٣) أي: عوام أهلها.

فالدنيا مؤثَرة، والدينُ تبعٌ لها[١].

ومَن شك في هٰذا، فلْيخبرنا: مَن ذاك الذي يستطيع أن يصرخ بين ظهراني دولةٍ من تلك الدول بما يخالفُ اعتقادَ أهلها وتألفُه عامَّتُها وخاصتُها؟! ووقوعُ مثلِ ذٰلك نادر، إنما يقوم به أفرادٌ من مُخلِصِي العلماء ومنصفيهم ـ وقليلٌ ما هم ـ ؛ فإنهم لا يوجَدون إلَّا على قِلَّةٍ وإعواز[٢]، وهم حَمَلَةُ الحُجة على الحقيقة، والقائمون ببيانِ ما أنزل اللَّه، والمترجِمون للشريعة، وهم العلماءُ حقًّا.

وأما غيرُهم ـ ممن يَعلم كما يعلمون، ولا يتكلم كما يتكلمون؛ بل يكتمُ ما أَخذ اللَّهُ عليه بيانَه، ويعملُ بالجهل مع كونه عالِمًا بأنه جهل، ويقول بالبدعةِ مع اعتقاده أنها بدعة ـ : فهٰذا ليس بأهلٍ لدخوله في مسمَّى العلم، ولا يستأهلُ أن يوصَف بوصفٍ من أوصافه، أو يدخلَ في عِداد أهله؛ بل هو متظهِّرٌ، وأقوالُه وأفعالُه وحركاتُه وسكناتُه بالجهل والبدعة مطابقةٌ لأهل الجهل والابتداع، وتنفيقًا لنفسه عليهم[٣]، واستجلابًا لقلوبهم، ومُداراةً لهم، حتى يبقى عليه جاهُه، ويستمرَّ له رَزقُه الجاري عليه من بيت مال المسلمين أو وَقْفهم أو نحو ذٰلك.

فهٰذا هو من البائعين عرَض الدين بالدنيا، المؤثِرين العاجلةَ على الآجلة، فضلًا عن أن يَستحقَّ الدخولَ في أهل العلم، والوصولَ إلى هٰذا العلم.

ومَن شكَّ فيما ذكرتُه، أو تردَّد في بعض ما سُقتُه، فلْيُمْعِنِ النظرَ في أهل

---

(١) أي: عند هٰؤلاء وأمثالهم.

(٢) **الإعواز**: الفقر.

(٣) أي: لكي يُقبل عند الجهلةِ والأغمار.

عصره: هل يستطيعُ أحدٌ من أهل العلم أن يخالفَ ما يهواه السلطانُ من المذاهب ـ فضلًا عن أن يصرِّح للناس بخلافه ـ؟ هٰذا على فرض أن ذٰلك الذي يهواه الملِكُ بدعةٌ من البدع الشنيعةِ التي لا خلاف في شناعتها ومخالفتِها للشريعة ـ كما تعتقده الخوارجُ والروافض ـ؛ فإن السنةَ الصريحةَ المتواترةَ التي لا خلافَ فيها قد جاءت بقُبح ذٰلك وذمِّ فاعله وضلاله.

فانظر ـ هداك اللَّهُ وإياي[(١)] ـ مَن يتكلمُ من أهل العلم الساكنين في أرض الخوارج ـ كبلاد عُمان ونحوها ـ بما يخالفُ مذهب الخوارج، أو يُنكر ذٰلك عليهم، أو يُرشدُ الناس إلى الحق؟!.

وكذٰلك مَن كان ساكنًا من أهل العلم ببلاد الروافض ـ كبلادِ الأعاجم ونحوها ـ، هل تجدُ رجلًا منهم يخالفُ ما هم عليه من الرفض ـ فضلًا عن أن ينكرَه عليهم ـ؟!.

بل قد تجدُ غالبَ مَن في بلاد أهل البدع من العلماء ـ الذين لا تخفى عليهم مناهجُ الحق وطرائقُ الرشد ـ يتظهَّرون للملوك والعامة بما يُناسِبُ ما هم عليه، ويُوهمونهم بأنهم يوافقونهم، وأن تلك البدعةَ التي هم عليها ليست ببدعة، بل هي سُنةٌ وحقٌّ وشريعة، ويعملون كعملهم، ويدخلون في ضلالهم، فيكونون ممن أضلَّه اللَّهُ على علمٍ[(٢)].

---

(١) السُّنة ـ إذا دعا الإنسان لنفسه ولغيره ـ: أن يبدأ بنفسه أولًا: انظر: «سنن الترمذي» (٦/ ١٥ ـ ط: الرسالة)، و«تصحيح الدعاء»، للعلامة بكر أبو زيد (٤٧)، و«معجم المناهي اللفظية» ـ له أيضًا ـ (١٠٨).

(٢) كما قال تبارك وتعالى: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ...﴾ [الزخرف: ٢٣]، وهٰذه الآية لها معنيان:

الأول: أنه سبحانه أضلَّه لعلمه أنه يستحقُّ ذٰلك. =

فمَن كان مِن أهل العلم هٰكذا، فهو لم ينتفع بعلمه ـ فضلًا عن أن يَنتفع به غيرُه ـ ، فعِلمُه محنةٌ له، وبلاءٌ عليه، والجاهلُ خيرٌ منه بكثير؛ فإنه[1] فَعَل البدعة، ووقع في غير الحق، معتقدًا أن ما فعله هو الذي تعبَّده اللَّهُ به وأراده منه.

فيا من أَخذ اللَّهُ عليه البيان، وعلَّمه السُّنة والقرآن، إذا تجرَّأتَ على ربك بترك ما أخذه عليك وطرْح ما أمرك به، فقِفْ عند هٰذه المعصية ـ وكفى بها ـ ، وقِسْ ما عَلِمتَه كالعدم ـ لا عليك ولا لك ـ ، ودعِ المجاورةَ لهٰذه المعصية إلى ما هو أشدُّ منها وأقبحُ ـ مِن ترويج بدع المبتدِعين، والتحسينِ لها، وإيهامهم أنهم على الحق ـ ؛ فإنك إذا فعلتَ ذٰلك، كان علمُك ـ لا عَلِمْتَ ـ بلاءً على أهل تلك البدع ـ بعد كونه بلاءً عليك ـ ؛ لأنهم يفعلون تلك البدعَ على بصيرةٍ، ويتشدَّدون فيها، ولا تنجعُ فيهم بعد ذٰلك موعظةُ واعظ، ولا نصيحةُ ناصح، ولا إرشادُ مرشد؛ لاعتقادهم فيك ـ لا كثَّر اللَّهُ في أهل العلم من أمثالك ـ ؛ فإنك عالِمٌ محقِّقٌ متقن، قد عرفت علومَ الكتاب والسُّنة، فلم يكن في علماء السوء شرٌّ منك، ولا أشدُّ ضررًا على عباد اللَّه.

وقد جرت قاعدةُ أهل البدع ـ في سابق الدهر ولاحِقِه ـ بأنهم يفرحون بصدور الكلمةِ الواحدة عن عالم من العلماء، ويُبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجَّةً لبدعتهم، ويضربون بها وجهَ من أنكر عليهم، كما تجدُه في كتب الروافض من الروايات لكلماتٍ وقعت من علماء الإسلام

= **والثاني**: أنه أضلَّه بعد وصول العلم إليه، وقيام الحُجةِ عليه.

قال الحافظ ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والثاني يستلزمُ الأول، ولا ينعكس».

قلتُ: والمعنى الثاني هو المقصود من كلام العلَّامة الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(١) يقصد عالِم السوء.

فيما يتعلقُ بما شَجر بين الصحابة، وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذٰلك فرحًا، ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم!!.

فإن قلت: لا شك فيما أرشدتَ إليه من وجوب الصدْع بالحق، والهدايةِ إلى الإنصاف، وتأثيرِ[1] ما قام عليه الدليلُ الصحيحُ على محض الرأي، وبيانِ ما أنزله اللَّهُ للناس، وعدمِ كَتْمه؛ لٰكنْ إذا فَعل العالِمُ ذٰلك، وصرخ بالحق في بلاد البدع، وأرشد إلى العمل بالدليل في مدائن التقليد، قد لا يتأثر عن ذٰلك إلا مجردُ التنكيل به، والهتكِ لحرمته، وإنزال الضرر به!.

قلت: إنما سألتَ هٰذا السؤال، وجئتَ بِهٰذا المقال، ذهولًا عمَّا قدمتُه لك وأوضحتُه وكرَّرتُ من حفظ اللَّهِ للمتكلمين بالحق، ولُطفِه بالمرشدين لعباده إلى الإنصاف، وحمايتِه لهم عمَّا يظنُّه مَن ضَعُف إيمانه، وخارت قوتُه، ووهَت عزيمتُه؛ فارْجِعِ النظرَ فيما أسلفتُه، وتدبَّر ما قدمته، تعلمْ به صِدقَ ما وعد اللَّهُ به عباده المؤمنين من أن العاقبة للمتقين.

ثم هَبْ صِدْقَ ما حَدَسْتَه[2]، ووقوعَ ما قدَّرتَه، وحصولَ المحنة عليك، ونزولَ الضرر بك، فهل أنت كلُّ العالَمِ وجميعُ الناس؟ أم تظنُّ أنك مخلَّدٌ في هٰذه الدار؟ أم ماذا عسى يكونُ إذا عملتَ بالعلم، ومشيتَ على الطريقة التي أمرك اللَّهُ بها؟ فنهايةُ ما ينزل عليك ويحُلُّ بك أن تكون قتيلًا للحق وشهيدًا للعلم، فتظفرَ بالسعادة الأبدية، وتكونَ قدوةً لأهل العلم إلى آخِر الدهر، وخِزيًا لأهل البدع، وقاصمةً لظهورهم، وبلاءً مصبوبًا عليهم، وعارًا لهم ما داموا متمسِّكين بضلالهم، سادِرين[3] في عَمَايتهم، واقِعين في

(١) **تأثير**: تقديم وتفضيل.

(٢) **حدستَه**: ظننته.

(٣) **سادرين**: متحيِّرين تائهين.

مزالقهم، وكم قد سبقك مِن عباد اللَّهِ إلى هٰذه الطريقة، وظفِر بِهٰذه المنزلة العَلِية! وفيهم لك القدوة، وبهم الأُسوة.

فانظر ـ يا مسكين ـ من قطَّعتْه السيوف، ومزَّقته الرِّماحُ من عباد اللَّه في الجهاد، فإنهم طلبوا الموت، ورغِبوا في الشهادة، والبِيضُ تُغمَدُ في الطُّلا[(١)]، والرِّماح تُغرَزُ في الكُلا[(٢)]، والموتُ بمرأًى منهم ومَسمَع، يأتيهم مِن أمامهم وخلفِهم، ومِن عن يمينهم وشِمالهم.

فأين أنت من هٰؤلاء! ولستَ إلَّا قائمًا بين ظَهراني المسلمين تدعوهم إلى ما شرعه اللَّه، وتُرشدُهم إلى تأثير كتاب اللَّهِ وسنَّةِ رسوله على محض الرأي والبدع؛ فإن الذي يُظنُّ بمثلك ممن يقوم بمقامك ـ إن لم تنجذبْ له القلوبُ باديءَ بَدءٍ، ويتبعْه الناسُ بأول نداء ـ : أن يستنكرَ الناسُ ذٰلك عليه، ويستعظموه منه، وينالوه بألسنتهم، ويُسيئوا القالةَ فيه[(٣)]، فيُكثِروا الغِيبة له، فضلًا عن أن يَبلُغَ ما يصدُرُ منهم إلى الإضرار ببدنه أو ماله، فضلًا عن أن يَنزِل به منهم ما نزل بأولٰئك! وهَبْ أنه ناله أعظمُ ما جوَّزه، وأقبحُ ما قدَّره، فليس هو بأعظمَ مما أُصيب به مَن قُتل في سبيل اللَّه.

[بعضُ الأسباب الْمُعينة على القيام بالحقِّ بين الخَلْق]:

وها أنا أُرشدك على ما تستعينُ به على القيام بحُجةِ اللَّه، والبيانِ لِمَا أنزله، وإرشادِ الناس إليه، على وجهٍ لا تتعاظمه، وتقدِّرُ فيه ما كنت تقدِّرُه من

(١) **البيض**: السيوف. **الطُّلا** ـ بضم الطاء ـ : الأعناق، مفردها: «طلية»، وقيل: «طلاة».

(٢) **الكُلَا**: جمع «كُلْية»، والمقصود: الجُنُوب. وتكتب ـ أيضًا ـ بالألف اللينة «الكُلَىٰ»، وهٰذا ما رجَّحتُه، واللَّهُ أعلم.

(٣) **القالة**: القول والكلام.

تلك الأمور التي جبُنتَ عند تصوُّرها، وفَرِقتَ[١] بمجردِ تخيُّلها، وهو: أنك لا تأتي الناس بغتةً، وتصكُّ وجوههم مكافحةً[٢] ومجاهرةً، وتنعَى عليهم ما هم فيه نعيًا صُراحًا، وتطلبُ منهم مفارقةَ ما أَلِفوه طلبًا مضيَّقًا، وتقتضيه اقتضاءً حثيثًا[٣]؛ بل اسلُك معهم مسالكَ المتبصِّرين في جذب القلوب إلى ما يطلبُه اللَّهُ من عباده، ورغِّبْهم في ثواب المنقادين إلى الشرع، المؤثِرين للدليل على الرأي، وللحق على الباطل.

فإن كانوا عامةً، فهم أسرعُ الناس انقيادًا لك، وأقربُهم امتثالًا لِمَا تطلبُه منهم، ولستَ تحتاجُ معهم إلى كثيرِ مؤنة؛ بل اكتفِ معهم بترغيبهم في التعلُّم لأحكام اللَّه، ثم علِّمْهم ما علَّمَك اللَّهُ منها على الوجه الذي جاءت به الرواية، وصحَّ فيه الدليل، فهم يَقبلون ذٰلك منك قبولًا فطريًّا، ويأخذونه أخذًا خَلْقيًّا؛ لأن فطرتهم لم تتغيَّرْ بالتقليد، ولا تكدَّرت بالممارسة لعلم الرأي؛ ما لم يتسلَّط عليهم شيطانٌ من شياطين الإنس، قد مارَس علمَ الرأي، واعتقدَ أنه الحق، وأن غيره الباطل[٤]، وأنه لا سبيل للعامة إلى الشريعة إلا بتقليدِ مَن هو مقلِّدٌ له، واتباعِ من يتَّبِعُه؛ فإنه إذا تسلَّط على العامة مثلُ هٰذا، وسوس لهم كما يوسوس الشيطان، وبالغ في ذٰلك؛ لأنه يعتقدُ ذٰلك من الدين،

---

(١) فَرِقتَ: خِفتَ.
(٢) مكافحةً: وجهًا لوجه.
(٣) أي: تطلبُ منهم أن يفعلوه سريعًا.
(٤) والآن انظرْ إلى أحوال عوامِّ المسلمين! حين تلطَّخت قلوبُهم وعقولُهم بلَوْثاتِ المذاهب الضالةِ والأفكار الهدامة ـ التي دعاهم إليها شياطينُ الإنس ـ ؛ خاصةً بعد أن غزت قلوبَهم الوسائلُ الإعلامية الفاسدة المفسدة ـ مرئيةً ومسموعةً ومقروءةً ـ ، فصار إقناعُهم بأنَّ ما هم فيه شرٌّ وضلال، وردُّهم إلى رُشدهم من أصعب وأشقِّ الأمور على الدعاة، وقليلًا ما يقبلون، والمعصومُ من عصمه اللَّه.

ويقطعُ بأنه في فِعله داعٍ من دعاة الحق، وهادٍ من هُداة الشرع، وأن غيره على ضلالة.

وهٰذا ـ وأمثاله ـ هم أشدُّ الناس على من يريدُ إرشادَهم إلى الحق ودفعَهم عن البدع؛ لأن طبائعهم قد تكدَّرت، وفِطَرهم قد تغيرت، وبلغت في الكثافة والغِلظة والعَجْرَفة[1] إلى حدٍّ عظيم لا تؤثِّرُ فيه الرُّقَى، ولا تبلغ إليه المواعظ، فلم تَبقَ عندهم سلامةُ طبائعِ العامةِ حتى ينقادوا إلى الحق بسرعة، ولا قد بلغوا إلى ما بلغ إليه الخاصةُ من رياضة أفهامهم، وتلطيفِ طبائعهم بممارسةِ العلوم التي تُتعقَّلُ بها الحُججُ الشرعية، ويُعرف بها الصواب، ويَتميز بها الحق، حتى صاروا ـ إذا أرادوا النظر في مسألةٍ من المسائل ـ أمكنهم الوقوفُ على الحق، والعثورُ على الصواب.

وبالجملة، فالخاصةُ إذا بقي فيهم شيءٌ من العصبية، كان إرجاعُهم إلى الإنصاف متيسِّرًا غيرُ متعسِّر؛ بإيراد الدليلِ الذي تقوم به الحجةُ لديهم؛ فإنهم إذا سمعوا الدليل عَرفوا الحق، وإذا حاولوا وكابروا، فليس ذٰلك عن صميم اعتقاد، ولا عن خلوصِ نية. فرياضةُ الخاصة بإيراد الأدلة عليهم، وإقامةِ حجج اللَّه، وإيضاحِ براهينه، وذٰلك يكفي؛ فإنهم ـ لِمَا قد عرفوه من علوم الاجتهاد، ومارسوه من الدقائق ـ لا يخفى عليهم الصواب، ولا يلتبسُ عليهم الراجحُ بالمَرجوح، والصحيحُ بالسقيم، والقويُّ بالضعيف، والخالصُ بالمغشوش.

ورياضةُ العامة بإرشادهم إلى التعلُّم، ثم بذلِ النفس لتعليمهم ما هو الحقُّ في اعتقاد ذٰلك المعلِّم، بعد أن صار داعيًا من دعاة الحق، ومرشدًا من

(١) العَجْرفة: فساد العقل وقلة المبالاة.

مُرشدي المسلمين، ثم ترغيبُهم بما وعد اللَّهُ به، وإخبارُهم بما يستحقُّه مَن فعل كفعلهم مِن الجزاء والأجر، ثم يجعلُ لهم من القدوةِ بأفعاله مثلَما يجعله لهم من القدوة بأقواله أو زيادة؛ فإن النفوس إلى الاقتداء بالفَعَّال أسرعُ منها إلى الاقتداء بالقوَّال[١].

✍ [مِحنةُ الأمَّة في أنصاف الْمُتعلِّمين]:

والعقبةُ الكؤود[٢]، والطريقُ المستوعِرة[٣]، والخطبُ الجليل، والعِبءُ الثقيل: إرشادُ طبقةٍ متوسطةٍ بين طبقة العامة والخاصة، وهم قوم قلَّدوا الرجال، وتلقَّوا علم الرأي ومارسوه، حتى ظنُّوا أنهم بذٰلك قد فارقوا طبقةَ العامة وتميَّزوا عنهم! وهم لم يتميزوا في الحقيقة عنهم، ولا فارقوهم إلا بكون جهلِ العامة بسيطًا، وجهلِ هٰؤلاء جهلًا مركَّبًا[٤].

وأشدُّ هٰؤلاء تغييرًا لفطرته وتكديرًا لخِلْقتِه: أكثرُهم ممارسةً لعلم الرأي، وأثبتُهم تمسُّكًا بالتقليد، وأعظمُهم حرصًا عليه؛ فإن الدواء قد ينجعُ في أحد

(١) وقد ورد هٰذا المعنى عن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قال: «أنتم إلى إمام فعَّال أحوجُ منكم إلى إمام قَوَّال». «تفسير القرطبي» (آخر سورة الجمعة). وقال الخليفة المأمون: «نحن إلى أن نُوعَظ بالأعمال، أحوجُ منَّا إلى أن نوعظ بالأقوال». «بهجة المجالس» (٣/ ٣٤٤).

(٢) **الكؤود**: الصعبة العسيرة.

(٣) **المستوعِرة**: غير الممهدة.

(٤) **الجهل المركَّب**: هو أن يَضِلَّ الإنسان، ويَرى أنه على هُدًى! بينما **الجهل البسيط**: أن يَضِلَّ العبد ويَغوَى، ويعلم أنه ضالٌّ عاصٍ. والصنفُ الأول أشرُّ من الصنف الثاني؛ إذ مَن يرى أن ضلاله هُدًى، وظُلماتِه نورًا، فأنى يُقلع، ومتى يرجع؟! وفي أصحاب الجهل المركَّب يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «أكثرُ ما يُفسدُ الدنيا نصفُ مُتكلِّم، ونصفُ متفقِّه، ونصفُ متطبِّب، ونصفُ نَحْوي! هٰذا يُفسد الأديان، وهٰذا يفسدُ البلدان، وهٰذا يفسدُ الأبدان، وهٰذا يفسد اللِّسان». «العقود الدرية»، للحافظ ابن عبدالهادي (ص١٠٩).

هٰؤلاء في أوائل أمره، وأما بعد طولِ العكوف على ذٰلك والشغَفِ به والتحفُّظ له؛ فما أبعدَ التأثير وما أصعبَ القبول! لأن طبائعهم ما زالت تزدادُ كثافةً بازدياد تحصيل ذٰلك، وتستفيدُ غِلظةً وفظاظةً باستفادة ذٰلك، وبمقدار وُلُوعِهم بما هم فيه وشغَفِهم به تكون عدواتُهم للحق ولعلمِ الأدلة وللقائمين بالحُجة.

ولقد شاهدْنا من هٰذه الطبقة ما لو سرَدْنا بعضَه لاستعظمه سامعه واستفظعه؛ فإن غالبهم لا يَتصورُ ـ بعد تمرُّنه فيما هو فيه ـ إلَّا منصبًا يثبُتُ عليه، أو يتيمًا يشاركُه في ماله، أو أرملةً يُخادعُها عن مِلْكها، أو فرصةً ينتهزُها عند مَلِكٍ أو قاضٍ، فيبلُغَ بها إلى شيءٍ من حُطام الدنيا! ولا يبقى في طبائع هٰؤلاءِ شيءٌ من نور العلم وهَديِ أهله وأخلاقِهم؛ بل هم أشبهُ شيءٍ بالجبابرةِ وأهلِ المباشرة للمظالم، ومع هٰذا فهم أشدُّ خَلق اللَّهِ تعصُّبًا وتعنُّتًا وبُعدًا عن الحق، ورجوعُهم إلى الحقِّ من أبعدِ الأمور وأصعبِها؛ لأنه لم يَبْقَ في أفهامهم فضلةٌ لتعقُّلِ ذٰلك وتدبُّرِه؛ بل قد صار بعضُها مستغرِقًا بالرأي، وبعضها مستغرقًا بالدنيا.

✍ [كيف يُعالَجُ التعصُّبُ عند أنصافِ الْمُتعلِّمين؟]:

فإن قلت: فهل بقي مَطمعٌ في أهل هٰذه الطبقة؟ وكيف الوصولُ إلى إرشادهم إلى الإنصاف، وإخراجهم عن التعصُّب؟.

قلت: لا مطمعَ إلا بتوفيق اللَّهِ وهدايته؛ فإنه إذا أراد أمرًا يسَّر أسبابه، وسهَّل طرائقه، وأحسنُ ما يستعمله العالِمُ مع هٰؤلاء: ترغيبُهم في العلم، وتعظيمُ أمره، والإكثارُ من مدح علوم الاجتهاد، وأن بها يُعرفُ أهلُ العلم الحقَّ من الباطل، ويميِّزون الصوابَ من الخطأ، وأن مجرد التقليد ليس مِن

العلم الذي ينبغي عَدُّ صاحبه من جُملةِ أهل العلم؛ لأن كل مقلِّدٍ يُقرُّ على نفسه بأنه لا يَعقِلُ حُججَ اللَّه، ولا يفهمُ ما شرعه لعباده في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ(١)، وأن مَن ظَفِر مِن طلبه، وفاز مِن كدِّه ونصبه بمجردِ اتباع فردٍ من أفراد علماء هٰذه الأمة وتقليدِه، وقبولِ قوله دون حُجته: فلم يَظفر بطائل، ولا نال حظًّا.

فإن بقي فيمن كان مِن هٰذه الطبقةِ نصيبٌ من علوِّ الهمة، وحظٌّ من شرف النفس، وقِسطٌ من الرغبة في نَيل ما هو أعلى مناقبِ الدنيا والآخرة، فقد تَميلُ نفسه إلى العلم بعضَ الميل، فيأخذُ من علوم الاجتهاد بنصيب، ويفهمُ بعض الفهم، فيَعرفُ أنه كان معلِّلًا لنفسه بما لا يُسمِنُ ولا يُغني من جوع، ومشتغلًا بما لا يرتقي به إلى شيءٍ من درجات العلم.

فهٰذا الدواءُ لأهل هٰذه الطبقة من أنفع الأدوية، وهو لا يؤثِّرُ بعض التأثير إلا مع كون ذٰلك المخاطَب له بعضُ استعدادٍ للفهم، وعنده إدراكٌ ـ وهو القليل ـ.

أمَّا من كان لا يفهمُ شيئًا من علوم الاجتهاد ـ وإن أجهد نفسه، وأطال عناءها، وأعظم كدَّها؛ كما هو الغالبُ على أهل هٰذه الطبقة؛ فإنهم إذا استفرغوا وُسعَهم في علم الرأي، وأنفقوا في الاشتغال به شطرًا من أعمارهم، وسكنت أنفسُهم إلى التقليد سكونًا تامًّا، وقبِلتْه قبولًا كليًّا ـ : لم تَبْقَ فيهم بقيةٌ لفهم شيءٍ من العلوم. وقد شاهَدْنا من هٰذا الجنس مَن لا يأتي عليه الحصر.

وقد تَقتضيهِ في بعض الأحوال رغبةٌ تجذبُه إلى النظر في علم النحو، فلا يفهمُه قط؛ فضلًا عن سائر علوم الاجتهاد التي يفتتحُها الطلبةُ بِهٰذا العلم.

---

(١) فتعريف التقليد ـ في أصول الفقه ـ هو: قبولُ قول الغيرِ بلا حُجة.

فمَن كان على هٰذه الصفةِ وبِهٰذه المنزلة، لا يأتي إرشادُه إلى تعلُّم علوم الاجتهاد بفائدة، وأحسنُ ما يستعملُه معه مَن يريد تقليلَ تعصُّبِه، ودفعَ بعضِ ما قد تغيَّرت به فطرتُه: هو أن ينظرَ العالِمُ مَن عَمِلَ بذٰلك الدليل ـ الذي هو الحق ـ من قدماء المقلَّدين، فيُذكِّرُهم أنه قد خالَف إمامَهم في تلك المسألة فلانٌ وفلانٌ ممن هو في طبقته ـ أو أعلى طبقةً منه ـ، وليس هو بالحقِّ أولى من المخالِفين له، فإن قَبِل ذهنُهم هٰذا فقد انفتح بابُ العلاج للطبيب؛ لأنه ينتقلُ معهم من ذٰلك إلى ما استَدلَّ به إمامُهم، وما استَدلَّ به مَن خالفه، ويَنتقلُ منه إلى وجوهِ الترجيح؛ مبتدئًا بما هو أقربُ إلى قبولِ فَهْمِ ذٰلك التعليل(١).

ثم ينقُلُه من مرتبةٍ إلى مرتبة، حتى يستعمل منَ الدواء ما يُقلِّلُ تلك العِلَّة؛ فإنه إذا أدرك العليلُ ذهابَ شيءٍ منها حَصَل له بعضُ نشاطٍ يَحملُه على قبول ما يَذهبُ بالبقية.

ولٰكنْ ما أقلَّ مَن يقبل شيئًا من هٰذه الأدوية! فإنه قد ارتكز في ذِهن غالبِ هٰؤلاء أن الصحةَ والسلامةَ لهم هي في نفس العِلَّةِ التي قد تمكَّنت من أذهانِهم، فسَرَت إلى قلوبهم وعقولهم، وأُشربوا مِن حُبِّها زيادةً على ما يجدُه الصحيحُ عن العِلَّةِ مِن محبةِ ما هو فيه من الصحَّة والعافية(٢).

وسبب ذٰلك: أنهم اعتقدوا أن إمامَهم الذي قلَّدوه ليس في علماءِ الأمة

(١) في بعض المطبوعات: «العليل»، وكلاهما وجيه.

(٢) معنى الفقرة: أن هؤلاءِ المُقلِّدةَ المتعصبةَ قد اقتنعوا تمامًا أن سلامتَهم وفلاحهم إنما هو في التعصُّب لإمامهم الذي يقلِّدونه، وعدم الالتفات إلى قولِ أيِّ أحدٍ سواه؛ إذ قد تشرَّبت قلوبُهم هذا التعصبَ الذميم، وصاروا يحبُّونه محبةً أعظمَ من محبةِ المُعافَى للصحة والعافية التي معه.

مَن يُساويهِ أو يُدانيه! ثم قَبِلت عقولُهم هٰذا الاعتقادَ الباطل، وزاد بزيادةِ الأيام والليالي، حتى بلغ إلى حدٍّ يَتسبَّبُ عنه أن جميعَ أقوالِه صحيحةٌ جاريةٌ على وِفقِ الشريعة ـ ليس فيها خطأٌ ولا ضَعف ـ ! وأنه أعلمُ الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسُّنة على وجهٍ لا يفوت عليه منها شيءٌ، ولا تخفى منها خافية، فإذا أُسمعوا دليلًا في كتاب اللَّهِ أو سنة رسوله ﷺ، قالوا: «لو كان هٰذا راجحًا على ما ذهب إليه إمامُنا، لذهب إليه ولم يتركه؛ لٰكنه تركه لِما هو أرجَحُ منه عنده»؛ فلا يرفعون لذٰلك رأسًا، ولا يَرونَ بمخالفته بأسًا. وهٰذا صنيعٌ قد اشتُهر عنهم، وكاد أن يَعُمَّهم قَرنًا بعد قرن، وعصرًا بعد عصر، على اختلافِ المذاهب وتبايُنِ النِّحَل.

فإذا قال لهم القائل: «اعمَلوا بِهٰذه الآية القرآنية، أو بهٰذا الحديث الصحيح». قالوا: «لستَ أعلمَ من إمامنا حتى نتَّبِعَك، ولو كان هٰذا كما تقول، لم يُخالِفْه من قلَّدْناه، فهو لم يخالِفْه إلَّا إلى ما هو أرجحُ منه».

وقد ينضمُّ إلى هٰذا مِن بعض أهل الجهل والسَّفهِ والوقاحة: وصفُ ذٰلك الدليل ـ الذي جاء به المخاطِبُ لهم ـ بالبطلان والكذب ـ إن كان من السُّنة[(١)] ـ، ولو تمكَّنوا مِن تكذيبِ ما في الكتاب العزيز ـ إذا خالف ما قد

(١) وكذٰلك يفعل أهل الهوى والضلال في رد النصوص الشرعية التي تُبطل مذاهبهم؛ فإن لهم في هٰذا طريقين رئيسَين:
الطريق الأول: ردُّ تلك الأخبار بالكلية، والتكذيبُ بها. وهذا يكونُ مع سُنةِ رسول اللَّه ﷺ التي تخالفُ ما هم عليه من باطل، ولو كانت في «الصحيحين».
الطريق الثاني: تحريفُ دلالات النصوص التي لا يستطيعون ردَّها ـ كالقرآن الكريم ـ؛ فإنهم لمَّا علِموا أنه لا سبيل إلى التلاعب بألفاظِ القرآن ـ الذي هو محفوظٌ بحفظِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ـ؛ رأيناهم سلَّطوا سمومهم على دلالاتِ ومعاني تلك الألفاظ، فحرَّفوا الكلِم عن مواضعه، وأخرجوا النصوصَ عن معانيها التي أرادها اللَّهُ تبارك وتعالى، وقد يفعلون =

قلَّدوا فيه ـ لفعلوا!.

وأمَّا في ديارنا هٰذه، فقد لَقَّنهم مَن هو مثلُهم في القصور والبُعدِ عن معرفة الحق: ذريعةً إبليسية، ولطيفةً مشؤومة، هي: أن دواوين الإسلام ـ الصحيحين، والسنن الأربع، وما يلتحق بها من المسنَدات والمجاميع المشتملة على السنة ـ إنما يَشتغلُ بها، ويكرِّرُ درسَها، ويأخذُ منها ما تدعو حاجتُه إليه: مَن لم يكن من أتباع أهل البيت؛ لأن المؤلِّفين لها لم يكونوا من الشِّيعة!! فيدفعون ـ بهٰذه الذَّريعةِ الملعونةِ ـ جميعَ السُّنةِ المطهَّرة؛ لأن السُّنةَ الواردةَ عن رسولِ اللَّه ﷺ هي ما في تلك المصنَّفات ـ ولا سُنةَ غيرُ ما فيها ـ، وهٰؤلاء ـ وإن كانوا يُعَدُّون من أهل العلم ـ لا يستحقون أن يُذكروا مع أهله، ولا تنبغي الشُّغْلُ بنشر جَهلهم وتدوينِ غَباوتِهم؛ لٰكنهم لما كانوا قد تلبَّسوا بلِباس أهل العلم، وحَمَلوا دفاترَه، وقَعَدوا في المساجد والمدارس، اعتقدتْهم العامةُ من أهل العلم، وقبِلوا ما يُلقِّنونَهم من هٰذه الفواقر[(١)]، فضلُّوا وأَضلُّوا، وعظُمت بهم الفتنة، وحَلَّت بسببهم الرزيَّة[(٢)]، فشاركوا سائرَ المقلِّدةِ في ذٰلك الاعتقادِ في أئمَّتهم الذين قد قلَّدوهم، واختُصُّوا من بينهم بِهٰذه الخَصلةِ الشَّنيعةِ والمَقالةِ الفظيعة؛ فإن أهل التقليدِ مِن سائر المذاهب يُعظِّمون كُتُبَ السُّنة، ويعترفون بشرفِها، وأنها أقوالُ رسول اللَّه ﷺ وأفعالُه، وأنها هي دواوينُ الإسلام، وأُمَّهاتُ الحديث وجوامعُه التي عَوَّل[(٣)] عليها أهلُ العلم في سابق الدهر ولاحِقِه، بخلافِ أولٰئك؛ فإنها عندهم بالمنزلة

= الأمرَ ذاتَه مع الأحاديث النبوية التي تلقَّتها عقولُهم بالقبول!.

(١) **الفواقر**: الدواهي.

(٢) **الرزيَّة**: البلية.

(٣) **عوَّل**: اعتمد.

التي ذكرنا، فضمُّوا إلى شُنعةِ التقليد شُنعةً أخرى هي أشنعُ منها، وإلى بدعةِ التعصب بدعةً أخرى هي أفظع منها! ولو كان لهم أقلُّ حظٍّ من علم، وأحقرُ نصيبٍ مِن فَهْم، لم يَخْفَ عليهم أن هٰذه الكتبَ لم يَقصِدْ مصنِّفُوها إلَّا جَمْعَ ما بَلَغ إليهم من السُّنة بحسب ما بلغت إليه مقدرتُهم، وانتهى إليه علمُهم، ولم يتعصَّبوا فيها لمذهب، ولا اقتَصروا فيها على ما يُطابقُ بعض المذاهب دون بعض؛ بل جَمعوا سنةَ رسول اللَّه ﷺ لأمته؛ ليأخذَ كلُّ عالمٍ منها بقَدْرِ عِلمه، وبحسب استعداده.

ومَن لم يفهم هٰذا فهو بَهيمةٌ لا يَستحقُّ أن يُخاطَبَ بما يُخاطَبُ به النوعُ الإنساني، وغايةُ ما ظَفِر به مـن الفائـدة بمُعـاداةِ كتب السنة: التسجيلُ على نفسه بأنه مبتدعٌ أشدَّ ابتداع؛ فإنَّ أهلَ البدع لم يُنكروا جميعَ السنة، ولا عادَوْا كُتُبَها الموضوعةَ لجَمعها، بل حَقَّ عليهم اسم «البدعة» عند سائر المسلمين بمخالفة «بعض» مسائل الشرع.

فانظر ـ أصلحك اللَّه ـ إلى ما يَصنـعُ الجهـلُ بأهلـه، ويَبلغُ منهم، حتى يوقِعَهم في هٰذه الهُوَّة، فيعترفونَ على أنفسهم بما يَقشعِرُّ له جِلدُ الإسلام، وتبكى منه عيونُ أهله.

وليتَهم نزَّلوا كتبَ السُّنةِ منزلةَ فنٍّ من الفنون التي يَعتقدون أن أهلَه أعرفُ به من غيرهم وأعلمُ ممن سواهم؛ فإن هٰؤلاء المقلِّدةَ ـ على اختلاف مذاهبهم وتبايُنِ نِحَلِهم ـ إذا نظروا في مسألةٍ من مسائل النحو، بحثوا كتب النحاة، وأخذوا بأقوال أهلِـه وأكابـرِ أئمَّتِـه ـ كسيبويـه والأخفـش ونحوهِما ـ، ولم يلتفِتوا إلى ما قاله مَن قلَّدوهم في تلك المسألة النحوية؛ لأنهم يعلمون أن لهٰذا الفنِّ أهلًا هم المرجوعُ إليهم فيه! فلو فرَضْنا أنه اختلَف أحدُ المؤلِّفين

في الفقه ـ من أهل المذاهب المأخوذ بقولهم المرجوع إلى تقليدهم ـ وسيبويهِ في مسألةٍ نحْوية، لم يشكَّ أحدٌ أن سيبويه هو أولَى بالحق في تلك المسألة من ذٰلك الفقيه؛ لأنه صاحبُ الفنِّ وإمامه.

وهٰكذا لو احتاج أحدٌ من المقلِّدين أن ينظرَ في مسألةٍ لُغويةٍ، لرجع إلى كتب اللغة، وأَخذ بقولِ أهلها، ولم يلتفت ـ في تلك المسألةِ ـ إلى ما قاله مَن هو مقلِّدٌ له، ولا عَوَّل عليه، ولا سيَّما إذا عارَضَ ما يقولُه مَن هو مِن أئمةِ اللغة، وخالَف ما يوجد في كتبها.

وهٰكذا لو أراد أحدُهم أن يبحث عن مسألةٍ أصولية، أو كلامية(١)، أو تفسيرية... أو غير ذٰلك من علومِ العقل والنقل، لم يَرجِع في كلِّ فنٍّ إلَّا إلى أهله، ولا يُعوِّلُ على سواهم؛ لأنه قد عَرف أن أهلَ تلك الفنون أخبَرُ بها، وأتقنُ لها، وأعرفُ بدقائقها وخفيَّاتِها، وراجِحها ومرجوحها، وصحيحِها وسقيمها، بخلاف مَن يقلِّدونه؛ فإنه ـ وإن كان في علم الفقه بارعًا عارفًا به ـ، لٰكنه في هٰذه الفنون لا يرتقي إلى أقلِّ أهلهِ رُتبةً وأحقرِهم معرفةً، ولا يرضى مقلِّدوه أن يعارِضُوا بقوله في هٰذه الفنون قولَ مَن هو مِن أهلها!.

وإذا عرفتَ هٰذا من صنيعهم وتبيَّنتَه، فقل لهم: ما بالُكم تركتم خيرَ الفنون نفعًا، وأشرفَه أهلًا، وأفضلَه واضعًا ـ وهو علمُ السُّنة ـ ؟! فإنكم قد عَلِمتم أن اشتغالَ أهلِ هٰذا العلمِ به أعظمُ من اشتغال أهل سائر الفنون

(١) أي: من مسائل علم العقيدة. واعلمْ أن تسمية هٰذا العلمِ الشريف بـ«علم الكلام»، تسميةٌ بدعيةٌ مرفوضة، لِما بينهما من الاختلاف الشاسع، وإنما يسمى ذٰلكم العلم العظيم: «العقيدة، التوحيد، السُّنة، أصول الدين، الفقه الأكبر، الشريعة، الإيمان». راجع: «بُحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة»، للشيخ الجليل ناصر بن عبدالكريم العقل (١٣ ـ دار العاصمة).

بفنونِهم، وتنقيحَهم له، وتَهذيبَه، والبحثَ عن صحيحه وسقيمه، ومعرفةَ عِلله، والإحاطةَ بأحوال رواته، وإتعابَ أنفُسِهم في هٰذا الشأن ما لا يَتعبُه أحدٌ من أهل الفنون في فنونهم، حتى صار طالبُ الحديث في تلك العصور لا يكون طالبًا إلَّا بعد أن يرحل إلى أقطارٍ متباينةٍ، ويَسمعَ من شيوخٍ عِدَّة، ويعرفَ العاليَ والنازلَ، والصحيحَ وغيره؛ على وجهٍ لا يخفى عليه مَخرَجُ الحرفِ الواحد من الحديث الواحد ـ فضلًا عن زيادةٍ على ذٰلك ـ ، وفيهم مَن يحفظُ مِئةَ ألف حديث، إلى خَمْسِمِئةِ ألف حديث، إلى ألفِ ألفِ حديث، هي عن ظهر قلبِه لا تخفى عليه منها خافيةٌ، ولا يَلتبسُ عليه فيها حرفٌ واحد! ومع هٰذا الحفظ والإتقان في المتون كذٰلك يحفظون ويُتقنون أسانيدها إلى حدٍّ لا يَخفى عليهم من أحوال الرواة شيءٌ، ولا يَلتبسُ عليهم ما كان فيه من خيرٍ وشر، وجرحٍ وتعديل، ويتركون مَن وجدوا في حِفظه أدنى ضعف، أو كان به أقلُّ تساهلٍ، أو أحقرُ ما يُوجب الجرح.

وبالجملة، فمَن عرف الفنونَ وأهلَها معرفةً صحيحةً، لم يَبْقَ عنده شكٌّ أن اشتغالَ أهلِ الحديث بفنِّهم لا يُساويه اشتغالُ سائرِ أهل الفنون بفنونهم، ولا يقاربه؛ بل لا يُعدُّ بالنسبةِ إليه كثيرَ شيء؛ فإن طالب الحديثِ لا يكادُ يَبلغُ مِن هٰذا الفنِّ بعضَ ما يريدُه إلَّا بعد أن يُفنيَ صباهُ وشبابَه وكهولتَه وشيخوختَه فيه، ويُطوِّفَ الأقطار، ويستغرقَ بالسماع والكَتْبِ الليلَ والنهار. ونحن نجدُ الرجلَ يشتغلُ بفنٍّ من تلك الفنون العامَ والعامين والثلاثة، فيكون معدودًا من محقِّقي أهله ومُتقِنيهم؛ فما بالُكم ـ أيُّها المقلدة ـ إذا أردتم الرجوع إلى فنِّ «السنة»، لم تصنعوا فيه كما تصنعونه في غيره ـ من الرجوع إلى أهل الفن، وعدمِ الاعتدادِ بغيرهم ـ ؟! وهل هٰذا منكم إلا التعصُّبُ البحتُ،

والتعسُّفُ الخالص، والتحكُّمُ الصِّرف؟ فهلَّا صنعتم في هٰذا الفن ـ الذي هو رأسُ الفنون وأشرفُها ـ كما صنعتم في غيره؛ فرجعتم إلى أهله، وتركتم ما تجدونه مما يخالِفُ ذٰلك في مؤلَّفاتِ المشتغلين بالفقه؛ الذين لا يفرِّقون بين أصحِّ الصحيح وأكذبِ الكذب؛ كما يعرفُ ذٰلك مَن يعرفُ نصيبًا من العلم وحظًّا من العرفان؟!.

ومَن أراد الوقوفَ على حقيقة هٰذا، فلْينظر مؤلَّفاتِ جماعةٍ هم في الفقه بأعلى رتبة، مع التبحُّرِ في فنونٍ كثيرة ـ كالجُوينى والغزَّالى وأمثالهما ـ؛ فإنهم إذا أرادوا أن يتكلَّموا في الحديث، جاؤوا بما يَضحَكُ منه سامعُه ويَعجَب؛ لأنهم يُورِدون الموضوعات ـ فضلًا عن الضِّعاف ـ، ولا يعرفون ذٰلك، ولا يَفطِنون له، ولا يفرِّقون بينه وبين غيره! وسببُ ذٰلك عدمُ اشتغالهم بفنِّ الحديث كما ينبغي، فكانوا ـ عند التكلم فيه ـ عبرةً من العِبَر.

وهٰكذا حالُ مِثلِ هٰذين الرجلين وأشباههم من أهل طبقتهم ـ مع تبحُّرهم في فنونٍ عديدة ـ؛ فما بالُك بمن يتصدَّى للكلام في فنِّ الحديث، ويشتغلُ بإدخاله في مؤلفاته، وهو دون أولٰئك بمراحلَ لا تُحصر؟!.

وهٰكذا تجدُ كثيرًا من أئمَّة التفسير ـ الذين لم يكن لهم كثيرُ اشتغالٍ بعلمِ السنة ـ كالزمخشري والفخر الرازي وغالبِ من جاء بعدهم ـ؛ فإنهم يُورِدون في تفاسيرهم الموضوعاتِ ـ التي لا يَشكُّ مَن له أدنى اشتغالٍ بعلم الحديث في كونه موضوعًا مكذوبًا على رسول اللَّه ﷺ ـ، وذٰلك المفسِّرُ قد أدخله في تفسيره، واستَدلَّ به على ما يقصدُهُ من تفسير كتاب اللَّه سبحانه!!.

وهٰكذا أئمةُ أصول الفقه؛ فإن أكثرَ مَن يشتغلُ مِن الناس ـ في هٰذا الزمان ـ بمؤلَّفاتِهم لا يَعرفون فنَّ الحديث، ولا يميِّزون شيئًا منه؛ بل يَذكُرون في

مؤلفاتِهم الموضوعات، ويبنُون عليها القناطر!!.

وبِهٰذه الأسباب تلاعَبَ الناسُ بِهٰذا الفن الشريف، وكَذَبوا على رسول اللَّه ﷺ أقبحَ كذب، فصار مَن له تمييزٌ يَقضي من صنيعهم العجب ـ إذا وقف على مؤلَّفاتِهم ـ! ومع ذٰلك فهم لا يشعُرون بما هم فيه من الخطإِ والخطل[1] والزَّلل، وهم المُوقِعُون لأنفُسِهم في هٰذه الوَرْطة بعدم رجوعِهم في هٰذا الفن ـ بخصوصه ـ إلى أهلهِ المُشتغِلين به، كما يرجعون إلى أهل سائر الفنون ـ عند احتياجهم ـ إلى مسألةٍ من مسائله.

[السببُ في عدم الرجوع إلى الْمُتخصِّصينَ في علم الحديث]:

ولستُ أظنُّ سببَ تخصيصِهم لهٰذا الفنِّ الشريف الجليل بعدمِ الرجوع إلى أهلِه ـ دون غيره ـ إلَّا ما يجدُه الشيطانُ في تزيينِ مِثل ذٰلكَ لهم من المُحال في الدِّين، وإثباتِ الأحكام الشرعية بالأكاذيب المختلَقة، وإغفالِ كثيرٍ من مهمَّاتِ الدين؛ لعدمِ عِلم المتكلِّمين في الفقه بأدلتها.

وأنت لا يَخفى عليك بعدَ هٰذا: أن إنصافَ الرجل لا يتمُّ حتى يأخذَ كلَّ فنٍّ عن أهله ـ كائنًا ما كان ـ؛ فإنه لو ذهب العالِمُ ـ الذي قد تأهل للاجتهاد ـ يأخذُ مثلًا الحديثَ عن أهله، ثم يريدُ أن يأخذَ ما يتعلقُ بتفسيره في اللغة عنهم، كان مخطئًا في أخذِ المدلولِ اللغويِّ عنهم، وهٰكذا أخذُ المعنى الإعرابيِّ عنهم ـ فإنه خطأٌ ـ؛ بل يأخذُ الحديثَ عن أئمَّتِه ـ بعد أن يكشفَ عن سنده وحالِ رُواته ـ، ثم إذا احتاجَ إلى معرفةِ ما يتعلقُ بذٰلك الحديثِ من الغريب؛ رجع إلى الكُتب المدوَّنة في غريبِ الحديث، وكذا سائرُ كتبِ اللغة المدوَّنةِ في الغريب ـ وغيره ـ، وإذا احتاج إلى معرفة بِنْيةِ كَلِماتِهِ رجع إلى

(١) **الخطل**: الفساد.

علم الصَّرف، وإذا احتاج إلى معرفةِ إعراب أواخِر كَلِماتِهِ رجع إلى علم النحو، وإذا أراد الاطلاعَ على ما في ذٰلك الحديث من دقائقِ العربية وأسرارِها رَجَع إلى علم المعاني والبيان، وإذا أراد أن يَسلُكَ طريقة الجَمع والترجيح بينه وبين غيره رَجع إلى عِلم أصولِ الفقه.

فالعالِمُ إذا صَنَع هٰذا الصُّنعَ ظَفِرَ بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه.

وأما إذا أَخَذَ العلمَ عن غير أهله، ورجَّح ما يجدُه من الكلام لأهل العلم في فنونٍ ليسوا من أهلها، وأعرَضَ عن كلام أهلها؛ فإنه يَخبِطُ ويُخلِّطُ، ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعدِ درجاتِ الإتقان، وهو حقيقٌ بذاك؛ فإن مَن ذهب يُقلِّدُ أهلَ علم «الفقه» فيما ينقُلونه من أحاديثِ الأحكام، ولم يقتدِ بأئمة الحديث، ولا أَخَذَ عنهم، و[لا] اعتمد مؤلفاتِهم، كان حقيقًا بأن يأخذَ بأحاديثَ موضوعةٍ مكذوبةٍ على رسول اللَّه ﷺ، ويُفرِّعَ عليها مسائلَ ليست من الشريعة؛ فيكونُ من المتقوِّلين على اللَّه بما لم يَقُل، المُكلِّفِينَ عبادَه بما لم يَشْرَعْه؛ فيَضِلُّ ويُضِلُّ، ولابد أن يكون عليه نصيبٌ من وِزرِ العامِلين بتلك المسائلِ الباطلةِ إلى يوم القيامة؛ فإنه قد سَنَّ لهم سَننًا سيئةً، ويَصدُقُ عليه قولُ النبيِّ ﷺ: «**مَن أُفتي بفُتيا غيرِ ثَبْتٍ، فإنما إثمُهُ على الذي أفتاه**»، أخرجه أحمد في «المسند»، وابن ماجه.

وفي لفظٍ: «**من أُفتيَ بفُتيا بغيرِ علم، كان إثْمُ ذٰلك على الذي أفتاهُ**». أخرجه أحمد، وأبو داود، ورجال إسناده أئمةٌ ثقات(١).

---

(١) حسن: رواه أحمد (٢/ ٣٢١)، وأبو داود (٣٦٥٧)، وابن ماجة (٥٣)، وحسَّنه الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط.

وليس هٰذا بمجتهدٍ حتى يقال: «إنه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر»[(١)]؛ بل هٰذا مجازِفٌ متجرِّئٌ على شريعة اللَّه، متلاعبٌ بها؛ لأنه عَمَد إلى مَن لا يَعرِفُ علمَ الشريعة المطهَّرة فرواها عنه، وتَرَك أهلَها بمَعزِل[(٢)].

فإن كان يَعلَمُ أنه أخَذَ ما يَستدلُّ به من الأحاديث عن غير أهل الفنِّ، فهو قد أَتى ما أتاه ـ من الاستدلال بالباطل، وإثباتِ المسائل التي ليست بشرع ـ عن عَمْدٍ وقَصْدٍ؛ فما أحقَّه أن يعاقَبَ على ذٰلك!.

فقد صحَّ عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**مَن رَوَى عنِّي حديثًا يَرى أنه كذبٌ، فهو أَحَدُ الكاذبين**»، وفي رواية: «**يَظُنُّ أنه كَذِبٌ**». والحديث ثابتٌ في «صحيح مسلم» وغيره[(٣)].

وقد ثبت في «الصحيحين» ـ وغيرِهما ـ؛ من حديث جماعة من الصحابة [رضي الله عنهم] أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مَن كذب عليَّ متعمِّدًا فلْيَتبوَّأ مَقْعَدَه من النار**»[(٤)].

(١) وقد سبق بيان الحديث الوارد في هٰذا المعنى ص(٣٠).

(٢) وقد أشرت إلى هٰذا الأصل في التعليق على الحديث السابق ص(٣٠).

(٣) صحيح: رواه أحمد (١/ ١١٢) (٤/ ٢٥٥)، ومسلم في «مقدمة صحيحه» (باب ١)، والترمذي (٢٦٦٢)، وابن ماجه (٣٨، ٣٩ ،٤٠، ٤١)، وهو مروي عن عليٍّ وسمرة بن جُندب، والمغيرة بن شعبة رضي الله عنهم أجمعين. ولفظ حديث عليٍّ رضي الله عنه في بعض نسخ «المسند»: «**فهو أكذبُ الكاذبين**». انظر: «مسند الإمام أحمد» (٢/ ٢٣٥ ـ ط: الرسالة).

(٤) صحيح: رواه أحمد (١/ ٧٨، ٢٩٣، ٣٢٣، ٤٠٥) ـ وغيره كثير ـ، والبخاري (١١٠، ١٢٢٩، ٣٢٧٤، ٥٨٤٤)، ومسلم (٣، ٤)، وأبو داود (٣٦٥١)، والترمذي (٢٢٥٧، ٢٦٥٩، ٢٦٦٩)، وابن ماجه (٣٠، ٣٣، ٣٦)، عن عدةٍ من الصحابة الكرام، منهم عليٌّ، وابن عباس، وابن مسعود، وأبو هريرة، وعبداللَّه بن عمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة، والزبير؛ رضي الله عنهم أجمعين.

فهٰذا العامدُ إلى كُتُبِ مَن لا يعرفون صحيحَ الأحاديث من باطلها، ولا يميزونها بوجهٍ من وجوهِ التمييز ـ كالمُشتغلينَ بعلمِ الفقه، والمشتغلينَ بعلم الأصول ـ قد دخل تحت حديث «**فهو أحدُ الكاذِبين**»؛ لأن مَن كان كذٰلك، فهو مَظِنَّةٌ للكذب على رسول اللَّه ﷺ ـ وإن لم يكن عن عَمدٍ منه وقَصْدٍ ـ؛ لأنه أقدَمَ على روايةِ ما لا يدري أصحيحٌ هو أم باطل؟ ومَن أقدَمَ على ما هٰذا شأنُه وقع في الكذب.

وأما إذا كان الناقلُ مِن غير أهل الفنِّ لا يَدرِي أن مَن نَقَل عنه لا تمييزَ له، فهٰذا جاهلٌ؛ ليس بأهلٍ لأن يَتكلمَ على أحكام اللَّه، فاستحق العقوبةَ مِن اللَّهِ بإقدامه على الشريعة وهو بِهٰذه المنزلة التي لا يَستحقُّ صاحبُها أن يتكلمَ معها على كلامِ فردٍ مِن أفراد أهلِ العلم؛ فكيف على كلام اللَّه ورسوله**!!** فبُعدًا وسُحقًا لَلمتجرِّئين على اللَّه وعلى شريعته بالإقدام على التأليفات للناس؛ مع قُصورهم وعدم تأهُّلهم.

وقد كَثُر هٰذا الصُّنعُ مِن جماعةٍ يَبرُزُون في معرفةِ مسائل الفقه التي هي مشوبةٌ بالرأي ـ إن لم يكن هو الغالبَ عليها ـ ، ويَتصدَّرون لتعليم الطلبةِ لهٰذا العلم، ثم تكبُرُ أنفسُهم عندهم لِمَا يجدونه من اجتماع الناس عليهم، وأخذِ العامَّةِ بأقوالهم في دِينهم، فيظنُّون أنهم قد عَرَفوا ما عَرفه الناس، وظفِروا بما ظَفِر به علماءُ الشريعة المتصدِّرون للتأليف والكلام على مسائلِ الشريعة، فيَجمَعون مؤلَّفاتٍ هي مما قُمِّشت(١)، وضمَّ حَبلُ الحاطب! صُنعَ مَن لا يدري لمن لا يفهم. ثم يأخذُها عنهم مَن هو أجهلُ منهم وأقصرُ باعًا في العلم، فيَنتشرُ في العالَم، وتظهرُ في المِلةِ الإسلامية فاقرةٌ من الفواقر،

---

(١) **قُمِّشت**: أخذت من هنا وهناك.

وقاصمةٌ من القواصم، وصاحبُها ـ لِجهله ـ يظنُّ أنه قد تقرَّب إلى اللَّه بأعظم القُرَب، وتاجَرَه بأحسنِ مُتاجَرة! وهو فاسدُ الظن، باطلُ الاعتقاد، مستحقٌّ لسَخَط اللَّهِ وعقوبتِه؛ لأنه أقدَمَ في محلِّ الإحجام، وتحلَّى بما ليس له، ودَخَل في غيرَ مُدخَلِه، ووَضَع جَهلَه على أشرفِ الأمور وأعلاها، وأَوْلاها بالعلم والإتقانِ والتمييزِ وكمال الإدراك.

فهٰذا هو بمنزلةِ القاضي الذي لا يَعلَمُ بالحق، فهو في النار ـ سواءٌ حكم بالحق أو بالباطل[(١)] ـ؛ بل هٰذا الذي أقدَمَ على تصنيف الكتب وتحريرِ المجلَّدات في الشريعة الإسلامية ـ مع قُصوره، وعدم بلوغِه إلى ما لابد لمن يتكلم في هٰذا الشأن منه ـ أحقُّ بالنار من ذٰلك القاضي الجاهل؛ لأنه لم يُصَبْ بجهل القاضي الجاهل مِثلُ مَن أصيب بمصنَّفات هٰذا المصنِّفِ المقصِّر.

ومَن فَتح اللَّهُ عليه من معارفِه بما يَعرِفُ به الحقَّ من الباطل، والصوابَ من الخطأ، لا يَخفى عليه ما في هٰذه المصنَّفاتِ الكائنة بأيدي الناس في كلِّ مذهب؛ فإنه يقفُ مِن ذٰلك على العجب؛ ففي بعض المذاهب يَرى أكثرَ ما يقفُ عليه في مصنَّفٍ من مصنَّفاتِ الفقه خلافَ الحق، وفي بعضِها يجدُ بعضَه صوابًا وبعضَه خطأً، وفي بعضها يجدُ الصوابَ أكثرَ من الخطأ، ثم يَعثُرُ على ما يُحرِّرُه مصنِّفو تلك الكتب من الأدلة لتلك المسائلِ التي قد دوَّنوها،

---

(١) كما ثبت في الحديث عن بُريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**القضاةُ ثلاثةٌ: واحدٌ في الجنة، واثنانِ في النار، فأما الذي في الجنة: فرجلٌ عَرف الحقَّ فقضى به. ورجلٌ عَرف الحقَّ وجار في الحكم فهو في النار. ورجلٌ قضى للناس على جهل فهو في النار**». وهو حديث **صحيح**: رواه أبو داود (٣٥٧٣)، وابن ماجه (٢٣١٥)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط.

فيجدُ فيها الصحيحَ والحسنَ والضعيفَ والموضوع، وقد جعلها المصنِّفُ شيئًا واحدًا، وعَمِل بها جميعًا ـ مِن غير تمييز ـ ، وعارَض بين الصحيح والموضوع ـ وهو لا يدري ـ، ورجَّح الباطلَ على الصحيح ـ وهو لا يعلم ـ!.

فما كان أحقَّ هٰذا المصنِّفَ ـ لا كثَّر اللَّهُ في أهل العلم من أمثاله ـ بأن يؤخَذَ على يده، ويقال له: «اترك ما لا يَعنيك، ولا تشتغِلْ بما ليس من شأنك، ولا تدخُلْ فيما لا مَدخل لك فيه».

وإذا فات أهلَ عصره أن يأخُذوا على يده، فلا ينبغي أن يفوتَ مَن بعدَهم أن يأخذوا على أيدي الناس، ويَحُولُوا بينهم وبين هٰذا الكتابِ الذي لا يفرِّقُ مؤلِّفُه بين الحق والباطل، ولا يُميِّزُ بين ما هو من الشريعة وما ليس منها؛ فما أوجَبَ هٰذا عليهم! فإن هٰذا المشؤومَ قد جَنى على الشريعة وأهلِها جنايةً شديدةً، وفَعَل منكرًا عظيمًا، وهو يعتقدُ ـ لجهله ـ أنه قد نَشَر في الناس مسائلَ الدين، ويظنُّ مَن اتبعه في الأخذ عنه أنَّ هٰذا الذي جاء به هٰذا المصنِّفُ هو الشريعة، فانتشَرَ بين الجاهِلِين أمرٌ عظيم، وفتنةٌ شديدة.

وهٰذا هو السببُ الأعظمُ في اختلاطِ المعروف بالمنكر في كتب الفقه، وغَلَبةِ علم الرأي على عِلم الرواية؛ فإن المُتصدِّرَ للتصنيف في كتب الفقه ـ وإن بلغ في إتقانه وإتقانِ علم الأصول وسائر الفنون الآليةِ إلى حدٍّ يتقاصرُ عنه الوصف ـ ، إذا لم يُتقِنْ عِلمَ السُّنة، ويعرف صحيحه من سقيمه، ويُعوِّلُ(١) على أهله في إصداره وإيراده، كانت مصنَّفاتُه مبنيَّةً على غير أساس؛ لأن علم الفقهِ هو مأخوذٌ من عِلم السُّنة إلا القليلَ منه، وهو ما قد صَرَّح بحُكمه القرآنُ الكريم؛ فما يَصنع ذو الفنونِ بفنونه إذا لم يكن عالمًا بعلم الحديث، متقِنًا له،

(١) يعوِّل: يعتمد.

معوِّلًا على المصنَّفات المدَوَّنة فيه؟!.

وبِهٰذه العِلَّةِ تجدُ المصنِّفين في علم الفقه يُعوِّلون في كثيرٍ من المسائل على مَحْضِ الرأي، ويدوِّنونه في مصنَّفاتِهم، وهم لا يشعرون أن في ذٰلك سنةً صحيحةً يعرفُها أقلُّ طالبٍ لعلم الحديث! وقد كثُر هٰذا جدًّا من المشتغِلِين بالفقه ـ على تفاقُم شرِّه وتعاظُمِ ضَرره ـ ، وجَنَوا على أنفُسهم وعلى الشريعة وعلى المسلمين.

وإذا شككتَ في شيءٍ من هٰذا، فخذ أيَّ كتابٍ شئتَ من الكتب المصنَّفة في الفقهِ وطالِعْه؛ تجدِ الكثيرَ الواسع، وكثيرًا ما تجدُ في ذٰلك من المسائل التي لم تَدْعُ إليها حاجة، ولا قام عليها دليلٌ، بل مجردُ الفرض والتقدير، وما يدورُ في مناظرةِ الطلبة ويَسبقُ إلى أذهانِهم؛ فإن هٰذا يكونُ في الابتداء سؤالًا ومناظرةً، ثم يُجيب عنه مَن هو مِن أهل الفقه، وغالبُ مَن يتصدَّرُ منهم ويَنفُقُ بينهم هو مَن لا التفاتَ له إلى سائر العلوم، ولا اشتغالَ منه بها، ولا يَعرفُ الحُجة، ولا يَعقِلُها، فيُدوِّنُ الطلبةُ جوابَه، ويصيرُ ـ حينئذٍ ـ فقيهًا وعَلَمًا، وهو كلامُ جاهلٍ لا يستحقُّ الخِطاب، ولا يُعوَّلُ على مِثله في جواب، ولو تكلَّم معه المتكلِّمُ في فنٍّ من فنون الاجتهاد، لكان ذٰلك عنده بمنزلة مَن يتكلمُ بالأعْجَمية، ويأتي بالمُعمِّياتِ، ويتعمَّدُ الإلغاز.

فيا هٰذا الجاهلُ ـ لا كثَّر اللَّهُ في أهل العلم من أمثالك ـ ألَا تقتصرُ على ما قد عرفتَه مِن كلام مَن تُقلِّدُه، فإذا سألك سائلٌ عن شيءٍ منه نقلتَه له بنصِّه، وإن سألك عمَّا لم يكن منه قلتَ: «لا أدرى»! فما بالُك والكلامُ برأيك، وأنت جاهلٌ لعلم الرأي ـ فضلًا عن علم الرواية ـ ، وعاطلٌ عن كلِّ معقولٍ ومنقول، لم تَحْظَ من علم الفقهِ ـ الذي ألَّفه أهلُ مذهبك ـ إلا بمختصَرٍ من

المختصَرات ـ فضلًا عن مؤلَّفـاتٍ غيـرِ أهـلِ مذهبـك في الفقه؛ فضلًا عن المؤلَّفات في سائر العلوم ـ ؛ فأنت مِن علامات القيامة، ومِن دلائل رفعِ العلم، وقد أخبرنا رسولُ اللَّه ﷺ عنـك وعـن أمثالـك، وأبان لنا أنه «**يَتَّخذ الناسُ رؤوسًا جُهَّالًا، فيُفتُون بغير علم، فيَضِلُّون ويُضلُّون**»[١]. فأنت ممن يُفتي بغير علم، ويتعمَّدُ الضلالةَ لنفسه والإضلالَ للناس؛ فأربعْ على ظَلَعِك[٢]، وأقصِر من غِوايتك، واترك ما ليس مِـن شأنك، ودَعْ مِثلَ هٰذا لمن علَّمه اللَّهُ علمَ الكتابِ والسُّنة، وأطلعه على أسرارهِما بما فَتح له من المعارف الموصِّلةِ إليهما؛ فأنت إن وَكَلتَ الأمر إلى أهله، وألقيتَ عِنانَ هٰذا المَركَب إلى فارِسه: دَخل[٣] إلى الشرع من أبوابه، ووَصل إلى الحق من طريقه، وحَطَّ عن عبادِ اللَّه كثيرًا من هٰذه التكاليف التي قد كلَّفهم بها أمثالُك من الجُهال، وأراحهم من غالب هٰذه الأكاذيب التي يسمُّونها «عِلمًا»؛ فإن ذٰلك شيءٌ الجهلُ خيرٌ منه.

ولقد عظُمت المِحنـةُ على الشرع وأهلِـه بِهٰذا الجنس مِن المقلِّدة، حتى بَطَل كثيرٌ من الشريعةِ الصحيحة؛ التـي لا خـلاف بيـن المسلمين في ثبوتِها لاشتهارها بين أهل العلم ووجودها إمَّا في محكم الكتاب العزيز، أو فيما صحَّ من دواوين السُّنة المطهَّرة التي هي مشتهِرةٌ بين الناس اشتهارًا على وجهٍ لا يَخفَى على مَن يُنسب إلى العلم ـ وإن كان قليلَ الحظِّ فيه ـ .

وسبب ذٰلك: أن هٰؤلاء ـ كما عرفتَ ـ قد جَعلوا غايةَ مَطلبهم ونهايةَ مَقصِدِهم: العلمَ بمختصَرٍ من مختصرات الفقه؛ التي هي مشتملةٌ على ما هو

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ١٦٢)، والبخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣)، والترمذي (٢٦٥٢)، وابن ماجه (٥٢)، وابن حِبَّان (٤٥٧١)؛ عن عبداللَّه بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) **أربِع**: تمهَّل. **الظَّلَع**: السرعة في المشي.

(٣) أي: هذا الفارس، وهو العالِمُ الراسخ.

مِن علم الرأي والرواية ـ والرأيُ أغلب ـ، ولم يرفعوا إلى غير ذٰلك رأسًا مِن جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهِلِين بالكِتاب والسنةِ وعِلمِهما جهلًا شديدًا؛ لأنه قد تقرَّر عندهم أن حُكمَ الشريعة مُنحصِرٌ في ذٰلك المختصَر، وأن ما عداه فَضْلةٌ أو فضول! فاشتدَّ شَغَفُهم به وتكالُبُهم عليه، ورغِبوا عمَّا عداه، وزَهِدوا فيه زهدًا شديدًا؛ فإذا سمِعوا آيةً من كتاب اللَّه، أو حديثًا من سُنةِ رسول اللَّه ﷺ مُصرِّحًا بحُكمٍ من الأحكام الشرعية تصريحًا يفهمُه العامةُ من أهل طبقتهم، كان ذٰلك هيِّنًا عندهم ـ كأنه لم يكن كلامَ اللَّهِ أو كلامَ رسوله ﷺ ـ! ويطرحونه لمجرد مخالفتِه لحرفٍ من حروف ذٰلك الكِتاب، بل مفهومٍ من مفاهيمه!! وهٰذا لا ينكرُه مِن صَنيعهم إلَّا مَن لا يعرفُهم.

وقد عرفتُ منهم مَن لو جَمَعَ له الجامعُ مصنَّفًا مستقلًّا من أدلةِ الكتاب والسنة ـ يشتملُ على أدلةٍ قرآنيةٍ وحديثيَّة ـ ما يجاوز المِئِينَ أو الألوف، كلُّها مصرِّحٌ بخلافِ حرفٍ من حروف ذٰلك المختصَر الذي قد عرفه من الفقه: لم يلتفت إلى شيءٍ من ذٰلك، ولو انضمَّ إلى الكتاب والسُّنةِ ـ المنقولةِ في ذٰلك المصنَّف ـ إجماعُ الأمة ـ سابقها ولاحقِها، وكبيرِها وصغيرها مِن كل مَن يَنتسِبُ إلى العِلم ـ على خلاف ما في ذٰلك المختصر، لم يَرفع رأسه إلى شيءٍ من ذٰلك!! ولا أستبعدُ أنه لو جاءه نبيٌّ مرسَلٌ أو مَلَكٌ مقرَّبٌ يُخبرُه أن الحقَّ الذي شرعه اللَّهُ لعباده خلافَ حرفٍ من حروفِ ذٰلك المختصر، لم يسمع منهما ولا صَدَّقهما، بل لو انشقَّت السماءُ، وصَرخ منها مَلَكٌ من الملائكة بصوتٍ يسمعُه جميعُ أهلِ الدنيا بأن الحقَّ على خلاف ذٰلك الحرف ـ الذي في المختصر ـ لم يصدِّقْه، ولا رجع إلى قوله!!.

وأعظمُ مِن هٰذا: أنك ترى الواحدَ منهم يعترفُ بأنه مُقلِّد، ثم يَحفظُ عن

شيخه مسألةً يَعترفُ أنها مِن أفكاره، وأنه لم يُسبقْ إليها ـ مع اعترافه بأن ذٰلك الشيخَ مقلِّدٌ، واعترافِه بأن تقليدَ المقلِّدِ لا يصح ـ، ثم يأخذُ هٰذه المسألةَ عن شيخه، ويعملُ بها؛ قابلًا لها قبولًا تامًّا، ساكنًا إليها، مُنثلِجَ الخاطر بها، مؤثِرًا لها على أدلةِ الكتاب والسنة، وأنظارِ المبرَّزين من العلماء، ولو أجْمعوا جميعًا؛ فإن إجماعهم ودليلَهم لا يُثني هٰذا الفَدِمَ الجافِيَ الجِلْفَ(١) عن كلام شيخِه المقلِّد الذي سمعه منه!.

وبالجملة؛ فمَن كان بِهٰذه المنزلة، فهو ممَّن طَبع اللَّهُ على قلبه، وسَلَبه نورَ التوفيق، فعَمِي عن طريقِ الرشاد، وضلَّ عن سبيل الحق.

ومثل هٰذا لا يَستحقُّ توجيهَ الخطابِ إليـه، ولا يستأهلُ الاشتغالَ به؛ فإنه ـ وإن كان في مِسلاخ إنسان(٢)، وعلى شكل بني آدم ـ، فهو بالدوابِّ أشبه وإليها أقرب، ويا ليته لو كان دابةً لِيَسلَمَ مِن مَعَرَّتِه عبادُ اللَّه وشريعتُه؛ ولٰكنَّ هٰذا المخذولَ ـ مع كونه حِمارِيَّ الفَهم، بَهيمِيَّ الطبع ـ قد شَغَل نفسه بالحطِّ على علماءِ الدين المبرَّزين المشتغِلين بالكتاب والسُّنةِ وعِلمِهما، وما يوصِّلُ إليهما، وعادَاهم أشدَّ العدواة، وكافَحهم بالمكروه مكافحةً، ونَسَبهم إلى مخالفةِ الشرع ومُباينةِ الحق، بسبب عدمِ موافقتهم له على العملِ بما تلقَّنه من شيخِه الجاهل.

ولقد جاءت هٰذه الأزمةُ في ديارنا هٰذه بما لم يكنْ في حِساب، ولا خَطَر ببالِ إبليس أن تكون له مِثلُ هٰذه البطانة، ولا ظنَّ أنه يَنجَحُ كَيدُه فيهم إلى هٰذا الحدِّ، ويَبلُغون في طاعتِه هٰذا المَبلَغ؛ فإن غالبَهم قد ضمَّ ـ إلى ما قدَّمناه من أوصافه ـ وصفًا أشدَّ منها وأشنعَ وأقبح؛ وهو أنه إذا سمع قائلًا يقول: «قال

(١) **الفَدِم**: الأحمق. **الجافي**: الفظ. **الجِلف**: الغليظ.

(٢) **المِسلاخ**: الجِلد.

رسولُ اللَّه ﷺ»، أو يُملِي سندًا، فيقول: «حدثنا فلانٌ عن فلان»؛ قامت قيامتُه، و ثارَ شيطانُه، واعتقد أن هٰذا صُنعُ أعداءِ أهل البيت المناصِبين لهم العَدواة، المخالفين لهديهم!!.

فانظر ما صَنَع هٰذا الشيطان! فإن في نِسبته المشتغلينَ بالسُّنة المطهرةِ إلى مخالفةِ أهل البيت طعنًا عظيمًا على أهل البيت؛ لأنه جعلهم في جانب والسُّنةَ في جانبٍ آخر، وجَعل بينهما عنادًا وتخالُفًا، فانظر هٰذا الشيعيَّ المحبَّ لأهل البيت القائمَ في نَشر مناقبهم، كان أولَ ما قرَّره من مناقبهم: النداءُ في الناس بأن مَن عَمِل بالسُّنة المطهَّرة، أو رواها، أو أحبَّها، فهو مخالفٌ لأهل البيت! وحاشا لأهل البيت أن يكونوا كما قال؛ فهم أحقُّ الأمةِ باتِّباع سُنةِ رسول اللَّه ﷺ، والاهتداءِ بهديه، والاقتداءِ بكلامه.

ولو كانوا كما قال هٰذا الجاهل لم يكونوا من أهل البيت؛ بل مِن أعداءِ الشريعةِ المطهَّرة، وأعداءِ اللَّه ورسوله ﷺ؛ فإنَّ مَن تظهَّر بمخالفةِ سُنةِ رسول اللَّه ﷺ فقد تظهَّر بمخالفةِ اللَّهِ وبمخالفةِ رسولِه ﷺ، وخَرج من حزبِ الحقِّ إلى حزبِ الباطل، ومِن نورِ الهدايةِ إلى ظُلمةِ الغواية، كائنًا من كان؛ فليس بعد هٰذا شيء.

ولقد رأينا هٰؤلاء الذين يَسخَطون على السُّنة المطهَّرة، ويُعادُون مَن اشتَغل بها، وعَكَف عليها، يَسمع أحدُهم في المساجدِ والمدارس علومَ الفلسفة ـ وسائرَ العلوم غيرِ الشرعية ـ يقرؤُها الطلبةُ على الشيوخ، فلا يُنكرُ ذٰلك، و لا يرى به بأسًا! فإذا سمع: «حدَّثَنا فلانٌ عن فلان»، أو: «قال رسول اللَّه ﷺ»: كان هٰذا أشدَّ على سَمْعه من عِلم أرسطاليس وأفلاطون وجالينوس[1]؛ بل أثقلَ على سَمْعِه من فرعونَ وهامان.

(١) كلهم يونانيون؛ أما الأول فالفيلسوف الشهير، والثاني أستاذه، والثالث: من كبار أطبائِهم.

فقَبَّح اللَّهُ أهلَ البدع، وقلَّل عددهم، وأراحَ منهم؛ فإنهم أضرُّ على الشريعةِ من كلِّ شيءٍ، قد شغلوا أنفسهم بمسائلَ معروفةٍ هي رأسُ مذهبِهم وأساسُه، وتركوا ما عدا ذٰلك، وعابوه، وعادَوا أهله، انظر الرافضة؛ فإنك تجدُ أكثرَ ما لديهم وأعظمَ ما يشتغلون به ويكتبونه ويحفظونه: مثالبَ الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ المكذوبةَ عليهم؛ ليتوصَّلوا بذٰلك إلى ما هو غايةُ ما لديهم من السبِّ والثَّلْب لهم ـ صانَهم اللَّهُ، وكَبَت مُبغِضِيهم ـ، ثم يعتبرون الناسَ جميعًا بِهٰذه المسألة، فمَن وافقهم فيها فهو المسلمُ حقًّا ـ وإن فَعَل ما فَعَل ـ، ومَن خالفهم في هٰذه المسألةِ فهو المُبطِلُ المبتدع ـ وإن كان على جانبٍ مِن الورع وحظٍّ من التقوى لا يُقادَرُ قَدرُهُما ـ.

وقد يضمُّون إلى هٰذه المسألةِ التظهُّرَ بجَمع الصلوات، وتركِ الجُمَع، كما قلتُه في أبيات:

تشيُّعُ الأقوامِ في عَصرِنا ... مُنحصرٌ في بِدَعٍ تُبتَدَعْ:
عداوةُ السُّنةِ، والثَّلبُ للأسلافِ، ... والجَمعُ، وتركُ الجُمَعْ

وأما مِعيارُ[1] التشيُّع في ديارِنا هٰذه عند جماعةٍ من الزيدية ـ لا عند جميعهم ـ : فيَزيدون على هٰذه الأربع خامسةً، وهي التظهُّرُ بترك بعضِ مِن سُنُن الصلاة ـ كالرَّفع والضَّم[2] ـ؛ فإن أهلَ الطبقةِ ـ التي ذكرنا لك أنها أصلُ الشرِّ ـ إذا رأَوا مَن يفعل الرفعَ والضمَّ ونحوَهُما ـ كالتوجُّهِ في الصلاة بعد التكبير[3]، والتورُّكِ في التشهد الأخير، والدعاءِ في الصلاة بغير ما قد عرفوه ـ :

---

(١) **المِعيار**: الميزان.

(٢) أي: كرفع اليدين، وضمِّ الأصابع.

(٣) يقصد دعاء الاستفتاح بعد التكبير، وهو قوله ﷺ: «**وَجَّهتُ وجهيَ للذي فَطَر السماوات** =

عادَوه عداوةً أشدَّ مـن عداوتِهم لليهـودِ والنصـارى، وظنُّوا أنه على شريعةٍ أُخرى، وعلى دينٍ غيرِ دين الإسلام، وأوقعوا في أذهانِ العوامِّ أنه ناصِبيٌّ(١)! فانتقلوا مِن فِعله لهٰذه السنن ـ أو أحدها ـ إلى النَّصْبِ الذي هو بُغضُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحكموا عليه به حُكمًا جازمًا! فانظر هٰذا الصُّنعَ الشنيعَ الذي هو شبيهٌ بلعِب الصبيان!.

ومما أَحكيهِ لـك: أني أدركتُ ـ في أوائـلِ أيـام طلبي ـ رجلًا يقال له: «الفقيه صالح النهمي»؛ قد اشتُهـر في النـاس بالعلم والزهدِ، وطَلَبَ علومَ الاجتهاد طلبًا قويًّا، فأدركها إدراكًا جيدًا، فرفع يديه في بعض الصلوات، ورآه يفعلُ ذٰلك بعضُ المدرِّسيـن في علم الفقـه المشهوريـن بالتحقيقِ فيه والإتقانِ له، فقال: «اليوم ارتدَّ الفقيهُ صالح»!.

فانظرْ هٰذه الكلمةَ مِن مِثل هٰذا ـ مع شُهرته في الناس، واجتماعِ كثيرٍ مِن طلبةِ علم الفروع عليه في «جامع صنعاء»، وشَيبِهِ الناصع، وثيابِه الحسنة ـ، كيف موقعُها في قلوب العامة؟! وما تراهم يعتقِدون في الفاعل لذٰلك بعدَ هٰذا؟!.

فأبعَدَ اللَّهُ هٰذا عالِمًا ومن ذهب لهٰـذا المذهب ـ وإن كان لا عالِمٌ ولا علمٌ ـ؛ فإن مَن لا يَعقلُ الحُجةَ، ولا يفهم إلا مجردَ الرأي ـ لا الرواية ـ ليس من العلم في شيء، ولا يستحقُّ الدخولَ في بابٍ من أبوابه، ولا ينبغي وصفُه بشيءٍ من صفاته.

= والأرضَ حنيفًا، وما أنا من المُشركين، إنَّ صلاتي ونُسُكي ومَحيايَ ومماتي للَّهِ ربِّ العالمين...» الحديث. وهـو **صحيح**: رواه أحمـد (٧٢٩)، ومسلم (٧٧١)، وأبو داود (١٥٠٩)، والترمذي (٢٦٦)، والنسائي (٢/ ١٢٩)، وابن حبان (١٧٧١).

(١) **الناصبي**: الذي يُعادي أهل البيت.

فيا هٰذا ـ لا حيَّاكَ اللَّهُ ـ، أيكونُ فِعلُ سُنةِ الرَّفع ـ التي اجتمع على روايتها عن رسول اللَّه ﷺ العشَرةُ المبشَّرَةُ بالجنة، ومعهم زيادةٌ على أربعينَ صحابيًّا ـ رِدَّةً وكفرًا وخروجًا من المِلة الإسلامية؟!! أتدري ما صنعتَ بنفسك ـ يا جاهل ـ ؟! عَمَدتَ إلى سُنةٍ من السننِ الثابتةِ ثبوتًا متواترًا فتركتَها، ولم تَقْنَعْ لمجرد إنكار ثبوتها؛ بل جاوزتَ ذٰلك إلى أن جعلتها رِدَّةً؛ فجَنَيت على صاحب الشريعة أولًا، ثم على كل مسلم يفعلُ هٰذه السُّنةَ ثانيًا، ثم على نفسك ثالثًا؛ فخِبتَ وخَسِرتَ، وخَبَطتَ خبطًا ليس مِن شأن مَن هو مِثلُك من أُسَرَاءِ(١) التقليدِ وأتباعِ التعصُّب، وكَفَّرتَ عالِمًا من علماء المسلمين يَفعلُ سُنةً من سُنن سيد المرسلين!.

فما بالُك بِهٰذا! وأنت تعترفُ على نفسك أنك لا تعرفُ الحق، ولا تَعقِلُ الصواب في مسائلِ الطهارة والتخلِّي(٢) والوضوء والصلاة؟! فكيف قُمتَ هاهنا مقامَ تكفير المسلمين، والحُكمِ عليهم بصريحِ الرِّدَّة، جازمًا بذٰلك، متحدِّثًا به، مطمئِنًّا إليه؟!.

فما أوجَبَ إنكارَ مثلِ هٰذا المنكَرِ على أئمَّةِ المسلمين وأُولي الأمر منهم! فإن التنكيلَ بِهٰذا المتكلِّم بمثل هٰذا الكلام بالحَبسِ وسائر أنواع التعزير ـ التي تردعُه، وتردعُ أمثاله من أهل التعصُّبِ عن انتهاك أعراض المسلمين، والتلاعبِ بعلماء الدين ـ مِن أعظمِ ما يَتقرَّبُ به المتقرِّبون، وأفضلِ ما يفعلُه مَن وَلَّاه اللَّهُ مِن أمر عباده شيئًا؛ فإن غالبَ ما يَصدُرُ من هٰؤلاء المتعصِّبةِ ـ مِن تمزيقِ أعراض علماءِ الدين المُتمسِّكين بالسُّننِ الصحيحةِ الثابتةِ في هٰذه الشريعة ـ هو راجعٌ إلى الطعنِ على الشريعة، والردِّ لِما جاءت به، وتقليبِ السُّننِ بِدَعًا،

(١) أُسراء: أسرى.

(٢) التخلِّي: قضاء الحاجة.

والبِدعِ سُننًا.

والأخذُ على أيدي هٰؤلاء ـ حتى يَدَعوا ما ليس من شأنِهم، ويُقلِعوا عن غِوايتهم، ويُقصِّروا عن ضلالتهم ـ : واجبٌ على كل مسلم، وإذا لم تتناول أدلةُ الأمر بالمعروف والنهيِ عن المنكر مثلَ هٰذا؛ لم تتناوَلْ غيره.

✍ [أهلُ الضلال يَنهَون الناسَ عن مُجالسةِ علماء الإنصاف] :

ومِن هٰذا الجنس الذي يفعله أهلُ التعصُّب: فرارُهم عن علماء الإنصاف، وطعنُهم على مَن اتصل بهم، أو أَخَذ عنهم، وتحذيرُهم للعامةِ وللطلبةِ عن مُجالسةِ مَن كان كذٰلك، وإخبارُهم لهم بأن ذٰلك العالِمَ سيُضلُّهم ويُخرجُهم عمَّا هم فيه من المذهَبِ الذي هم عليه!!.

ثم يذكرون ـ عند هٰذا التحذيرِ والإنذارِ ـ مطاعنَ يطعنُون بها على ذٰلك العالِم؛ لمجردِ سماعها يثورُ غضبُ كلِّ مُسلم، ويلتهبُ طبعُ مَن يسمعُ ذٰلك ـ كائنًا مَن كان ـ ، فيقولون ـ مثلًا ـ لذٰلك العاميِّ أو الطالب: «هٰذا العالِمُ الذي تتصلُ به يُبغِضُ عليَّ بن أبى طالب، ويُبغِضُ أهلَ البيت»، أو نحو هٰذه العباراتِ الفظيعة! فعند سماع ذٰلك تقومُ قيامةُ هٰذا المسكين ـ وليس بمَلوم ـ ؛ فإنه جاهلٌ جاء إليه مَن له ثيابُ أهلِ العلم وسَمْتُهم وشَكلُهم، فقال له: «إن ذٰلك العالِمَ يعتقدُ كذا، أو يقول كذا»، فصدَّقه، فالذنبُ محمولٌ على ذٰلك القائل، ولا يكونُ إلَّا من أهل تلك الطبقة التي هي منشأُ الشر ومَنبعُ الفتنة.

✍ [تحريفُ وصفِ السُّنَّة] :

وقد اشتُهر على ألسُنِ الناس ـ في «صنعاء» وما يتصل بها ـ أن العلماءَ المجتهدين، ومَن يأخذ عنهم، ويتصلُ بهم في هٰذه العصور، يقال لهم: «سُنيَّة»!

وهٰذا هو اللقبُ الذي يتنافسُ فيه المتنافِسون، فإن نِسبةَ الرجل إلى السُّنة تنادي أبلغَ نداءٍ وتشهدُ أكملَ شهادةٍ بأنه متلبِّسٌ بها، ولٰكنه لمَّا صارَ ـ في اصطلاح هٰؤلاء المتعصِّبة ـ يُطلَق على من يُعادي عليًّا ويُوالي معاوية ـ افتراءً منهم على أهل العلم، واجتراءً على المسلمين ـ استصعَبَ ذٰلك مَن استصعبه عند إطلاقه عليه في ألسُنِ هٰؤلاء الذين هم بالدوابِّ أشبه.

[الرافضةُ أكذبُ أهلِ المِلل]:

ولم أجدْ أهلَ مِلَّةٍ من الملل، ولا فِرقةٍ من الفِرق الإسلامية أشدَّ بَهْتًا، وأعظمَ كذبًا، وأكثرَ افتراءً من الرافضة؛ فإنهم لا يُبالون بما يقولون من الزُّور ـ كائنًا ما كان[1] ـ، ومَن كان مشاركًا لهم في نوعٍ من أنواع الرفْض ـ وإن قلَّ ـ كان فيه مشابَهةٌ لهم بقَدْرِ ما يُشاركهم فيه.

فهٰذا الذي نجدُه في ديارنا هٰذه يختلفُ باختلاف المشارَكة المذكورة؛ فمن تلاعَب به الشيطان، ولم يَزَل ينقُلُه من درجةٍ إلى درجة؛ حتى وصل به إلى الرفضِ البحْت ـ كما تشاهدُه في جماعة ـ، فلا مَطمَعَ في كفِّه عن الطعنِ والثَّلبِ لخير القرون ـ فضلًا عن أهل عصره ـ، وليس يُفلحُ من كان هٰكذا، ولا يرجعُ إلى حق، ولا يَنزِعُ عن باطل؛ فإنْ تَظاهَرَ بالإنصافِ والإقلاع عن البدعة والتلبُّسِ بالسُّنة، فالغالبُ أن ذٰلك يكونُ لجلبِ مصلحةٍ له دنيوية، أو

(١) يقول الإمام ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اتَّفق أهلُ العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضةَ أكذبُ الطوائف، والكذبُ فيهم قديم، ولهٰذا كان أئمةُ الإسلام يعلمون امتيازَهم بكثرة الكذب». ثم نقل رَحِمَهُ اللَّهُ أقوال بعض علماء الإسلام في هٰذا؛ ثم قال: «والمقصودُ هنا أن العلماءَ كلَّهم متفقون على أن الكذب في الرافضة أظهرُ منه في سائر طوائف أهل القبلة». «مختصر منهاج السنة النبوية»، اختصار فضيلة الشيخ عبداللَّه الغنيمان (٢٦ : ٢٩ ـ ط: دار ابن الجوزي ـ الدمام).

دفع مفسدةٍ يَخشى ضررَها، ولا يصحُّ إلَّا في أندر الأحوال، فالهدايةُ بيد اللَّهِ ﴿يَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢].

[الرافضةُ أكثرُ الناس لَهثًا وراء الدنيا]:

وقد شاهَدنا من خُضوع هٰؤلاء لأطماع الدنيا ـ وإن كانت حقيرةً ـ ما لا يُمكنُ التعبيرُ عنه؛ فإنه لو طَلَب منه بعضُ أهل الدنيا أن يَخرج من مذهبِه، لكان سريعَ الإجابة، قريبَ الانفعال، حتى ينالَ ذٰلك الغرضَ الدنيويَّ، وهو ـ لا محالةَ ـ راجعٌ إلى ما كان فيه! ومَن كان دونَ هٰذا فهو أقلُّ ضررًا منه للإسلام وأهلِه ولنفسِه، وأقربُ إلى الإنصاف.

ثم مَن كان أقلَّ تلبُّسًا بِهٰذه البدعة[١] كان أقلَّ شرًّا، وأخفَّ ضُرًّا، وهو يرجعُ عنها إذا طَلب العلم، ومارَس فنونه، وعَكَف على علم الحديث؛ فإن لم يكن متأهِّلًا لطلب العلوم، فلْيَلزَمْ أهلَه المتَّصِفين بالإنصاف، العارِفين بالحق، المهتدِين بهُدى الدليل.

وقد شاهَدْنا كثيرًا ـ ممن كان كذٰلك ـ يُقلِعُ عنه، وتنحلُّ مِن عُقَدِ ما قد أصابه عُقدةٌ بعد عقدة، حتى تصفوَ وتذهبَ ما تكدَّرت به فطرتُه، ويدخلَ إلى الحقِّ من أبوابه بحسب استعدادِه، وبقَدْرِ فَهمِه.

[السبب الخامس لتَرك الإنصاف: صعوبةُ الرجوع إلى الحقِّ بعدَ اعتقاد خلافه والقولِ به]:

ومِن آفات التعصُّب الماحقة لبركة العلم: أن يكون طالبُ العلم قد قال بقولٍ في مسألة ـ كما يصدُرُ ممن يُفتي، أو يُصنِّفُ، أو يُناظرُ غيره ـ ، ويَشتهرُ

(١) يعني الرفض.

ذٰلك القولُ عنه؛ فإنه قد يصعُبُ عليه الرجوعُ عنه إلى ما يخالفُه؛ وإن عَلِم أنه الحق، وتبيَّن له فسادُ ما قاله.

ولا سببَ لهٰذا الاستصعاب إلَّا تأثيرُ الدنيا على الدين؛ فإنه قد يُسوِّلُ له الشيطانُ ـ أو النفسُ الأمَّارة ـ أن ذٰلك يُنقِصُه، ويحطُّ مِن رُتبته، ويَخدِشُ في تحقيقه، ويَغُضُّ من رئاستِه.

وهٰذا تخيُّلٌ مُختلٌّ، وتسويلٌ باطل؛ فإن الرجوع إلى الحقِّ يوجبُ له من الجَلالةِ والنَّبالةِ وحُسنِ الثناء ما لا يكونُ في تصميمِه على الباطل؛ بل ليس في التصميم على الباطل إلَّا محضُ النَّقصِ له، والإزراءِ عليه، والاستصغارِ لشأنه؛ فإن منهجَ الحق واضحُ المنار، يفهمه أهل العلم، ويعرفون براهينَه ـ ولا سيَّما عند المناظرة ـ، فإذا زاغ عنه[1] زائغٌ ـ تعصُّبًا لقولٍ قد قاله، أو رأيٍ رآه ـ ، فإنه ـ لا محالةَ ـ يكونُ عند مَن يَطَّلِعُ على ذٰلك مِن أهل العلم أحدَ رجلين:

ـ إما متعصِّبٌ مجادلٌ مكابرٌ ـ إن كان له من الفهم والعلم ما يُدرِكُ به الحق، ويُميِّزُ به الصواب ـ.

ـ أو جاهلٌ فاسدُ الفهمِ، باطلُ التصور ـ إن لم يكن له من العلم ما يَتوصَّلُ به إلى معرفةِ بطلان ما صَمَّم عليه وجادل عنه ـ.

وكلا هٰذين المَطعنين فيه غايةُ الشَّين[2].

وكثيرًا ما تجد الرجُلَينِ المُنصِفَينِ من أهل العلم قد تباريَا في مسألةٍ، وتعارضا في بحث، فبَحَث كلُّ واحدٍ منهما عن أدلةِ ما ذهب إليه، فجاءَا

(١) أي: عن منار الحق.
(٢) **الشين**: العار.

بالمتردِّيةِ والنطيحةِ على علمٍ منه بأن الحق في الجانب الآخر، وأن ما جاء به لا يُسمِنُ ولا يُغني من جوع.

وهٰذا نوعٌ من التعصب دقيقٌ جدًّا، يقعُ فيه كثيرٌ من أهل الإنصاف ولا سيما إذا كان بمَحضَرٍ من الناس، وأنه لا يرجعُ المُبطِلُ إلى الحقِّ إلَّا في أندرِ الأحوال، وغالبُ وقوعِ هٰذا في مجالسِ الدرس ومَجامِعِ أهل العلم.

[السبب السادس لتَرك الإنصاف: أن يكون الذي معه الحقُّ صَغيرَ السنِّ، أو قليلَ العلم والشُّهرة]:

ومِن الآفات المانعةِ عن الرجوع إلى الحق: أن يكون المتكلِّمُ بالحق حَدَثَ السنِّ بالنسبة إلى مَن يُناظِرُه، أو قليلَ العلم أو الشهرةِ في الناس، والآخَرُ بعكس ذٰلك؛ فإنه قد تَحملُه حَميَّةُ الجاهليةُ والعصَبيةُ الشيطانيةُ على التمسُّكِ بالباطل؛ أَنَفَةً منه عن الرجوع إلى قولِ مَن هو أصغرُ منه سنًّا، أو أقلُّ منه علمًا، أو أخفَى شهرةً؛ ظنًّا منه أن في ذٰلك عليه ما يَحُطُّ منه، ويُنقِصُ ما هو فيه.

وهٰذا الظنُّ فاسدٌ؛ فإن الحطَّ والنقصَ إنما هو في التصميم على الباطل، والعلوُّ والشرفُ في الرجوع إلى الحق بيدِ مَن كان، وعلى أيِّ وجهٍ حَصَل.

[السبب السابع: تزيُّن الشيوخ لطلبتهم والعكس]:

ومن الآفات ما يقعُ تارةً من الشيوخ، وأخرى من تلامذتِهم؛ فإن الشيخ قد يريدُ التظهُّرَ لمن يأخذُ عنه بأنه بمَحَلٍّ من التحقيق، وبمكانٍ من الإتقان؛ فيَحمِلُه ذٰلك على دفعِ الحق إذا سبق فهمُه إلى الباطل؛ لئلَّا يَظُنَّ مَن يأخذُ عنه أنه يُخطئُ ويَغلَط. وهو لو عَرف ما عند ذٰلك الذي يأخذُ عنه العلمَ أن

رجوعَه عن الخطإ إلى الصواب أعظمُ في عينه، وأجلُّ عنده، وزاده ذٰلك رغبةً فيه ومحبةً له، وإذا استمرَّ على الغلط وصمَّم على الخطأ، كان عنده دون منزلةِ الرجوع إلى الحق بمنازل.

وهٰكذا التلميذُ؛ قد يخطُرُ بباله التزيُّنُ لشيخه، والتجمُّلُ عنده بأنه قويُّ الفهم، سريعُ الإدراك، صادقُ التصوُّر؛ فيَحمِلُه ذٰلك على الوقوف على ما قد سبق إلى ذهنه من الخطأ، والتشبُّثِ بما وقع له من الغلط.

وبالجملة، فالأسبابُ المانعةُ منَ الإنصاف لا تَخفَى على الفطِن، وفي بعضها دِقَّةٌ تحتاجُ إلى تيقُّظٍ وتدبُّر، وتتفقُ ـ في كثيرٍ من الحالات ـ لأهل العلم والفَهم والإنصاف.

[ميزانُ الحق: الرجوعُ إلى الدليل دومًا وأبدًا]:

فالمِعيارُ الذي لا يَزيغ: أن يكون طالبُ العلم مع الدليل في جميع موارِدِه ومصادرِه؛ لا يَثنيهِ عنه شيء، ولا يحُولُ بينه وبينه حائل، فإذا وَجد في نفسه نُزوعًا(١) إلى غيرِ ما هو المدلولِ عليه بالدليل الصحيح، وأدرَكَ منها رغبةً للمُخالَفة، وتأثيرًا لغير ما هو الحق؛ فلْيَعلمْ عند ذٰلك أنه قد أُصيب بأحدِ الأسباب السابقة مِن حيثُ لا يَشعر، ووَقَع في محنةٍ؛ فإنْ عرفها بعد التدبُّر، فلْيَجتنبْها كما يَجتنبُ العليلُ ما وَرَد عليه من الأمور التي كانت سببًا لوقوعه في المرض.

وإن خَفِيت عليه العِلَّةُ التي حالت بينه وبين اتِّباعِ الحق، فلْيَسألْ مَن له ممارسةٌ للعلمِ ومعرفةٌ بأحوال أهله، كما يَسألُ المريضُ الطبيبَ ـ إذا لم

(١) النُّزُوع: الميل.

يعرف علته، ولا اهتدى إليها ـ؛ فقد يكونُ دفعُ العِلةِ بمجرد تجنُّبِ الأسباب الموقِعةِ فيها؛ كالحِمْيةِ التي يرشدُ إليها كثيرٌ من الأطباء إذا لم تكن العِلَّةُ قد استَحكمت، وقد يكون دَفعُها باستعمالِ الأدوية التي تقاومُ المادةَ الكائنةَ في البدن، وتُدافِعُها حتى تغلبَها.

وهٰكذا عِلَّةُ التعصب؛ فإنه إذا عَرَف سببَه أمكَنَ الخروجُ منه باجتنابه، وإن لم يَعرفْ سأل أهلَ العلم المنصِفين عن دواءِ ما أصابه مِن التعصب، فإنه سيجدُ عندهم من الأدوية ما هو أسرعُ شفاءًا، وأقربُ نفعًا، وأنجَعُ بُرءًا مما يجدُه العليلُ عند الأطباء.

✍ [غيابُ الإنصافِ يثمرُ وقوعَ الفتَنِ المُنكرة]:

واعلمْ أنه كما يتسبَّبُ عن التعصُّبِ مَحقُ بركةِ العلم، وذهابُ رَونقه، وزوالُ ما يترتَّبُ عليه من الثواب، كذٰلك يترتَّبُ عليه من الفِتن المُفضية إلى سفكِ الدماء، وهَتكِ الحُرُم، وتمزيقِ الأعراض، واستحلالِ ما هو في عصمةِ الشرع: ما لا يَخفَى على عاقل، وقد لا يخلو عصرٌ من العصور، ولا قُطرٌ من الأقطار مِن وقوع ذٰلك، لا سيَّما إذا اجتمع في المدينةِ والقرية مَذهبان أو أكثر.

وقد يقعُ من ذٰلك ما يُفضي إلى إحراقِ الديار، وقتلِ النساء والصبيان، كمِثلِ ما كان يقعُ بين السُّنيةِ والشِّيعة ببغداد؛ فإنهم كانوا يفعلون في كل عامٍ فِتَنًا، ويُهرقون الدماء، ويَستحلُّون مِن بعضهم البعض ما لا يستحلونه من أهل الذمة؛ بل قد لا يستحلونه من الكفار الذين لا ذمةَ لهم ولا عهد!.

وهٰذا يعرفُه كلُّ مَن له خِبرةٌ بأحوال الناس. ومن أراد الاطلاعَ على تفاصيل ما كان يقعُ بينهم في بغداد بخصوصها، فلْيَنظر في مثل تاريخ ابن

جرير، وفي تواريخ الذهبي، وتاريخ ابن كثير، ونحو ذٰلك؛ فإنه يسجِّلُ في حوادثِ كل سَنةٍ شيئًا من ذٰلك في الغالب(١).

وقد تنتهي بهم التعصُّباتُ والمناقضات إلى ما هو من أنواع الجنون والحماقات القبيحة، كما وقع في كتب التواريخ: أن أهل السنة ببغداد أركبوا امرأةً على جَمَل، وأركبوا رجُلَين آخرين، وسَمَّوُا المرأة: عائشة، والرجلين: طلحة والزبير! ومَشَوا معهم، وتحزَّبوا، وتجمَّعوا؛ فسمع بذٰلك الشيعةُ من أهل الكَرْخ، فأقبلوا مُسرِعين بالسِّلاح والكُراع(٢)، وقاتلوا أهلَ السُّنة قتالًا شديدًا، وضربوا المرأةَ المسمَّاةَ عائشة والمسمَّى طلحةَ والزبير ضربًا مبرِّحًا.

ومن غرائب مناقضاتِهم: أن الشيعةَ لمَّا اجتمعوا لزيارة الحُسين بن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في عاشوراء، اجتمعت السُّنيةُ، وخرجوا يزُورُون مصعبَ بنَ الزبير،

(١) ومن أمثلة ذٰلك ما قاله ياقوتُ الحَمَويُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: «اجتزتُ ببلدٍ من بلاد فارس، فوجدتها عامرةً آهِلةً بالسُّكان، رائجةَ الأسواق، ثُم عُدتُ إليها بعد سنوات قليلة، فوجدتُها خرابًا يَبابًا، قد هُدِّمت مساكنُها، وخَلَت من أهلها، ولم يَبقَ منها إلَّا أقلُّ القليل، فاستغربتُ من سُرعة الخراب إليها، وتفريقِ جماعتها في الزمن اليسير، فسألتُ رجلًا من العقلاء عن السبب في ذٰلك، فقال: كان أهلُ البلد قِسمَين ـ أهلَ سُنةٍ وشِيعة ـ ، وكان أهلُ السُّنة قِسمين أيضًا ـ حنفيَّةً وشافعيةً ـ ، فحَصل بين أهل السُّنة والشيعة ما أفضى لقيامِ بعضِهم على بعض ـ وكان أهلُ السُّنة أكثرَ عَددًا وأقوى عُدَّةً ـ ، فما زالوا بهم قتلًا حتى أفنَوهم عن آخِرِهم، وأصبح نصفُ البلد خرابًا لا يَعمُرُه أحدٌ من الناس، ثُم وقعت العَصَبيَّةُ بين الشافعيَّة والحنفيَّة، وقامت بينهم الحروبُ؛ حتى أفنَى بعضُهم بعضًا، ولم يَبقَ من الفريقين غيرُ بيوتٍ قليلةٍ من الشافعية ـ وقد سبق فَناءُ الحنفية عن آخرهم ـ ، فبَقُوا على قيد الحياة» انتهى. نقلًا عن: «التعالُم وأثرُه على الفكر والكتاب»، للعلَّامة بكر أبو زيد (١٣٠ ـ ضمن «المَجموعة العلميَّة»). وانظر ـ أيضًا ـ : «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، للعلَّامة الزَّبيدي (١/ ٤٥٠).

(٢) **الكُراع**: تطلق على الخيل والسلاح.

وجعلوا ذٰلك عادةً لهم في عاشوراء!!.

فانظر ما في هٰذه المناقضة من الجهل، فإن مصعبًا ليس بمستحقٍّ لذٰلك؛ لأنه لم يكن معروفًا بعلمٍ ولا فضل؛ بل هو أميرٌ كبير؛ وَلِيَ العراقَ من أخيه عبداللَّه بن الزبير، وسَفَكَ من الدماء ما لا يأتي عليه الحصر، وبَقِيَ كذٰلك حتى وقعت الحربُ بينه وبين عبدالملك بن مروان، فخَذلَه أهلُ العراق فقُتل.

فانظر أيَّ فضيلةٍ لمصعبٍ يَستحقُّ بها أن يكون للسُّنيةِ كالحُسين للشيعة!.

✍ [دورُ الرافضة في دخول التتار إلى ديارِ الْمُسلِمين]:

وبالجُملة، فقد حَدَثت بسبب الاختلاف بين الطائفتين فواقرُ عظيمةٌ لو لم يكن منها إلا دخولُ التَّترِ بغداد وقتلُهم الخليفةَ والمسلمين [لكفى]؛ فإن سببَ ذٰلك الوزيرُ الرافضيُّ ابنُ العَلقميِّ، كان بينه وبين الأمير «مجاهِد الدين الدويدار» من العدواة أمرٌ عظيم، وكان مجاهدُ الدين يتعصب على الشيعة تعصبًا شديدًا؛ حتى أفضى ذٰلك إلى نَهْبِ أهلِ «الكَرْخ»، وإحراقِ بعضِ مساكنهم؛ فغضب الوزيرُ غضبًا شديدًا، ولم يستطع المكافأةَ إذ ذاك، فحَمَله ذٰلك على مكاتبةِ التتر، وترغيبِهم في بغداد، وتسهيل الأمر عليهم، فأقبل هولاكو ـ مَلِكُ التتر ـ، ومعه جيشٌ من التتر عظيم، فوصلوا بغداد، وأحاطوا بها من جميعِ جوانبها، وما زال الوزيرُ يَخدَعُ الخليفة، ويُفرِّقُ جيوشَه، ويَحولُ بينه وبين الحَزْم، حتى أعيته الحيلة، وتمكَّنَ العدوُّ، فخَرَج عند ذٰلك الوزيرُ إلى التتر، وقد تقدَّم بينهم مِن المكاتبة ما فيه حُرمةٌ وذِمَّة، وتكفَّل لهم بإيقاع الخليفة وأعيانِ المَحَلِّ في أيديهم؛ يقتلونَهم كيف شاؤوا، ثم دخولهم بغداد بعد ذٰلك، ثم رجع إلى الخليفة، وأخبره أن سلطان التترِ لا يريد استئصالَه، ولا نزْعَ يدِه من الخلافة، وليس له رغبةٌ إلى ذٰلك؛ بل مرادُه أن

يكون متصرِّفًا عن أمر الخليفة، كما كان يتصرفُ عن أمرهم الملوكُ الحَمْدانية والبُويهية والسلجوقية، وأنه يريدُ أن يتزوجَ ابنُ الخليفة بابنته، وما زال يخدعُ الخليفة، ويَفتِلُ منه في الذِّروةِ والغارب[(١)] حتى أسعدَه، ومالَ إلى مقاله، وقال له: يخرجُ هو وأعيانُ البلد لعقدِ النكاح؛ فخرج الخليفةُ وإخوتُه وأولادُه وأعمامُه وأمراؤُه وأعيانُ بغدادَ من كل طبقةٍ من الطبقات التي تتصلُ بالخليفة. وكان الذي عَيَّن الخارجين وسمَّاهم هو الوزير المذكور، فلم يَدَع أحدًا من أركان الدولة يُخشى منه ـ ولا سيَّما مَن كان متعصبًا على الشيعة كالأمير مجاهد الدين الدُّويدار ـ ، فإنه جعلهم في أول الخارجين لشهودِ العقد، وقد كان أبرَمَ[(٢)] هو وسلطانُ التتر أنه سيجعلُه وزيرًا ـ كما كان مع الخليفة العباسي ـ ، فلما خرج أولٰئك الأعيانُ والخليفة قَتلهم التترُ جميعًا، ثم دخلوا بغدادَ، فقتلوا مَن بها من الطائفتين ـ لم يُبقُوا على شِيعيٍّ ولا سُنِّي ـ ، وكان جُمْلَةُ القتلَى ـ كما نقله كثيرٌ من ثقات المؤرِّخين ـ ثمانية عشر لَكًّا[(٣)] عن ألفِ ألفِ[(٤)] قتيل، وثمانِمئة ألفِ قتيل.

فانظر هٰذه الفاقرةَ العظيمةَ التي تسبَّبت عن تعصُّبِ الوزير الرافضيِّ لأصحابه من الرافضة ـ لا رَحِمه اللَّه ـ ، وقد كان يُظهِرُ التأسُّفَ والتندُّمَ، ويقول: إنه ما كان يظنُّ أن الأمرَ يقعُ هٰكذا، وأنه كان يظنُّ سلامةَ الشيعة، وعدمَ وصول الأمر إليهم ـ حسبما قدَّمه لنفسه ولهم ـ ، ولم يَصِل إلى ما

(١) أي: خدعه حتى أزاله عن رأيه. وانظر أصل هٰذا المثل في «مجمع الأمثال»، للميداني (رقم: ٢٧٣٠).

(٢) **أبرم**: اتفق.

(٣) **اللك**: عددٌ عند أهل إيران والهند واليمن يساوى مئة ألف.

(٤) أي: مليون.

شَرَطه لنفسه من الوزارة ولا غيرها، وغايةُ ما ناله السلامةُ من القتل، ومات بعدَ أن اقترف هٰذه العظيمةَ بأيامٍ يسيرةٍ دون سَنَة، وكان موتُه كَمَدًا على ما جناهُ على نفسه خصوصًا، وعلى إخوانه من الرافضة وسائرِ المسلمين، وكان في بعض الأوقات يُظهِرُ التجلُّدَ، ويقول: «لا أُبالي بمَن قُتل ولا بمن أُصيب»، بعد أن شَفَى نفسه من الدويدار.

فانظر هٰـذه الجاهليـةَ التي تظـاهرَ بهـا هٰـذا الرافضيُّ، وانظـر مـا صَنَع بالمسلمين، وما جناه الخليفةُ على نفسه من استخلاصهِ للوزارة، وأمانتِه على الأسرار، والركونِ إليه في تدبير الدولة!.

[من أقبح صفاتِ الرافضة]:

وهٰكذا مَن ألقى مقاليدَ أمره إلى رافضيٍّ ـ وإن كان حقيرًا ـ؛ فإنه لا أمانةَ لرافضيٍّ قطُّ على مَن يُخالفُه في مذهبه، ويَدِينُ بغير الرفض؛ بل يَستحلُّ مالَه ودمَه عند أدنى فرصةٍ تلُوحُ له؛ لأنه عنده مباحُ الدم والمال، وكلُّ ما يُظهِرُه [الرافضيُّ] من المودةِ فهو تقيَّةٌ يَذهبُ أثرُها بمجرد إمكان الفرصة. وقد جرَّبْنا هٰذا تجريبًا كثيرًا، فلم نجد رافضيًّا يُخلِصُ المودةَ لغير رافضيٍّ؛ وإنْ آثَرَه بجميع ما يملكُه، وكان له بمنزلةِ الخَوَل(١)، وتودَّد إليه بكل ممكن.

ولم نجدْ في مذهبٍ من المذاهبِ المبتدَعة ـ ولا غيرها ـ ما نجدُه عند هٰؤلاء مِن العَدواة لمَن خالفهم. ثم لم نجد عند أحدٍ ما نجدُ عندهم من التجرُّؤ على شَتم الأعراض المحترَمة؛ فإنه يَلعَنُ أقبحَ اللعن، ويَسُبُّ أفظعَ السبِّ كلَّ مَن تجري بينه وبينه أدنى خصومةٍ، وأحقرُ جدالٍ، وأقلُّ اختلاف؛ ولعلَّ سببَ هٰذا ـ واللّٰه أعلم ـ أنهم لمَّا تجرَّؤا على سبِّ السلفِ الصالح هان

---

(١) **الخَوَل**: الخدم.

عليهم سبُّ مَن عداهم، ولا جرم؛ فكلُّ شديدِ ذنب يَهُونُ ما دونه، وقد يقعُ بعضُ شياطينهم في عليٍّ ـ كرَّم اللَّه وجهه[(١)] ـ حَرْدًا[(٢)] عليه وغضبًا له؛ حيث تَرك حقه؛ بل قد يبلغُ بعضُ ملاعينهم إلى ثَلبِ العرض الشريف النبويِّ ـ صانه اللَّه ـ قائلًا: «إنه كان عليه الإيضاحُ للناس، وكشفُ أمر الخلافة، ومَن الأقدمُ فيها والأحقُّ بها».

وأما تسرُّعُ هٰذه الطائفةِ إلى الكذب، وإقدامُهم عليه، والتهاوُنُ بأمره، فقد بَلَغ مِن سَلَفهم وخَلَفهم إلى حدِّ الكذبِ على اللَّهِ وعلى رسولِه وعلى كتابِه وعلى صالِحِي أُمَّتِه، ووقع منهم في ذٰلك ما يَقشعرُّ له الجِلد، وناهيك بقومٍ بَلغ الخِذلانُ بغُلاتِهم إلى إنكارِ بعضِ كتاب اللَّه، وتحريفِ البعضِ الآخر، وإنكارِ سُنةِ رسول اللَّه ﷺ!! وجاوز ذٰلك جماعةٌ من زنادقتهم إلى اعتقاد الألوهية في ملوكهم، بل في شيوخ بلدانِهم!.

[أصلُ الرفض إلحادٌ وزندقة]:

ولا غَرْوَ[(٣)]؛ فأصلُ هٰذا المَظهَرِ الرافضيِّ مَظهرُ إلحادٍ وزندقة[(٤)]، جَعله

---

(١) تخصيص عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بهذا الوصف لم يُعلم عن الصحابة الكرام ـ الذين هم ميزان الأعمال ـ، بل صار من شعار الرافضة ـ قاتلهم اللَّه ـ، ولذا؛ لا يجوز هٰذا الإطلاق على عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دون غيره من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم، وانظر ما قاله العلَّامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في «معجم المناهي اللفظية» (٣٥٠ـ ٤٥٤).

(٢) **الحَرْد**: الغيظ والحنق.

(٣) **ولا غَرْو**: ولا العجب.

(٤) **الزندقة**: الإلحاد والكفر. و**الزِّنديق**: الذي لا يؤمن بالآخرة، ولا بوحدانية الخالق جَلَّ جَلَالُهُ. وقيل: هو الذي لا يؤمنُ بشريعة. وكلمة «زنديق» ليست من كلام العرب أصلًا، بل يقولون عنه: «مُلحِد». انظر: «إتحاف السادة المتقين»، للعلامة الزَّبيدي (٢/ ٤٩). ومن معاني الزنديق ـ أيضًا ـ: الذي يُبطنُ الكفر، ويُظهر الإيمان؛ وعلى ذٰلك فهو مرادفٌ =

مَن أراد كيدًا للإسلام سِترًا له، فأظهرَ التشيعَ والمحبةَ لآلِ رسول اللَّه ﷺ؛ استجذابًا لقلوب الناس[1]؛ لأن هٰذا أمرٌ يَرغبُ فيه كلُّ مسلم، وقصدًا للتغريرِ عليهم، ثم أَظهر للناس أنه لا يَتمُّ القيامُ بحق القرابة إلَّا بترك حقِّ الصحابة، ثم جاوَزَ ذٰلك إلى إخراجِهم ـ صانهم اللَّه ـ عن سبيل المؤمنين.

ومُعظَمُ ما يَقصِدُه بِهٰذا هو الطعنُ على الشريعة وإبطالُها؛ لأن الصحابةَ ـ رضي اللَّه تعالى عنهم ـ هم الذين رَوَوْا للمسلمين عِلمَ الشريعة من الكتاب والسنة، فإذا تمَّ لهٰذا الزِّنديق ـ باطنًا ـ الرافضيِّ ـ ظاهرًا ـ القدحُ في الصحابة، وتكفيرُهم، والحكمُ عليهم بالرِّدة: بَطَلَت الشريعةُ بأسرها، لأن هٰؤلاء هم حَمَلتُها الراوونَ لها عن رسول اللَّه ﷺ.

فهٰذا هو العِلَّةُ الغائية[2] لهم، وجميعُ ما يتظهَّرون به من التشيُّعِ كذبٌ وزُور، ومَن لم يفهمْ هٰذا فهو حَقيقٌ بأن يتَّهمَ نفسه ويلومَ تقصيره. ولهٰذا

= للـ«منافق». وأصلها الفارسي: «زن دين» أو «زنده كرد». انظر: «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسُّنة» (١/ ٨٠)، للشيخ سليمان بن صالح الغصن، و«منهج ابن تيمية في مسألة التكفير»، للشيخ عبدالمجيد المشعبي (١/ ٢٨)، و«الماتريدية»، للشمس الأفغاني (٢/ ٤٢١)، ومن اللطائف ما ورد عن سهل التُّسْتري رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «إنما سمِّي الزنديق زنديقًا؛ لأنه وَزَنَ دِقَّ الكلامِ بمخبول عقله وقياس هوى طبعه، وترك الأثر والاقتداء بالسنة، وتأول القرآن بالهوى؛ فسبحان مَن لا تكيِّفُه الأوهام». «سير أعلام النبلاء» (١٣/ ٣٣٢).

(١) ومن أروع الكلمات في هٰذا المعنى ما ورد عن مقاتل بن حيان رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «أهلُ هٰذه الأهواء آفةُ أمةِ محمد ﷺ؛ إنهم يذكرون النبي ﷺ وأهل بيته فيتصيدون بِهٰذا الذِّكرِ الحسنِ الجُهَّالَ من الناس، فيقذفون بهم في المهالك، فما أشبَهَهم بمن يسقي الصبر باسم العسل، ومَن يسقي السُّم القاتلَ باسم الترياق...» «الاعتصام»، للإمام الشاطبي (١/ ١٤٢ ـ بتحقيق الشيخ مشهور حسن)، أو (١/ ١٤٣ ـ ط: دار ابن الجوزي)

(٢) راجع ص (١٩).

تجدُهم إذا تمكَّنوا وصارت لهم دولةٌ، يتظاهَرون بِهٰذا، ويدْعُون الناس إليه؛ كما وقع من القرامطة والباطنية والإسماعلية[(١)] ومَن نَحَا نَحْوَهم؛ فإنهم لمَّا تمكَّنوا أظهروا صريحَ الكفر والزندقة، وفَعلوا تلك الأفاعيلَ؛ مِن الاستهتار بمحارم اللَّه وما عظَّمه، كنقلِهم للحجر الأسود من الحَرَم إلى «هَجَر»[(٢)]، وكقولِ رئيس القرامطة ـ اللعين ـ لمَّا سَفك دماءَ الحُجَّاجِ بالبيت الحرام، وفَعل به من المنكرات ما هو معروف:

ولو كان هٰذا البيتُ للَّهِ ربِّنا ... لصبَّ علينا النارَ مِن فوقنا صبَّا

لأنا حَجَجْنا حِجَّةً جاهليةً ... محلَّلةً لم تُبْقِ شرقًا ولا غربَا

ثم قال لِمَن بقي في الحَرَم سالمًا من القتل: «يا حَمير، أنتم تقولون: ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًاۗ﴾ [آل عمران: ٩٧]»!!..

وقد كان أولُ هٰذه النِّحلةِ القُرْمُطيةِ: التظهُّرَ بمحبَّةِ أهل البيت، والتوجُّعَ لهم، والعداوةَ لأعدائهم، ثم انتهى أمرُهم إلى مثل هٰذا!.

وهٰكذا الباطنية؛ فإن مَذهبَهم الذي يتظهَّرون به، ويُبدُونه للناس، هو التشيُّع، ولا يزالُ شياطينُهم يَنقُلون مَن دخل معهم فيه مِن مرتبةٍ إلى مرتبة حتى يُوقِفُوه على بابِ الكفر وصُراح الزندقة.

وإذا تمكَّن بعضُ طواغيتهم فَعَل كما فَعَل عليُّ بن الفضل[(٣)] ـ الخارج

---

(١) وجميعُها فرقٌ كافرة.

(٢) هَجَر: بلدة في البحرين. وانظر ـ حول ما سبق ـ : «البداية والنهاية»، للحافظ ابن كثير (١٤/ ٦٣٥ـ حوادث سنة ٢٧٨)، و«وا قدساه»، للشيخ سيد العفَّاني (٣/ ٨٣).

(٣) عليُّ بن الفضل بن أحمد القرمطى: أحد المتغلبين على اليمن، أظهر الدعوة للمهدي المنتظر (٢٩٠هـ)، فتبعه كثيرٌ من القبائل، ومَلَك ملكًا ضخمًا، وادعى النبوة، وأباح =

باليمن ـ من دعاء الناس إلى صَريح الكفر، ودعوى النبوة، ثم الترقِّي إلى دعوى الألوهية، وكما فعله الحاكمُ العُبيدي(١) بمصرَ من أمرِ الناس بالسجودِ له، والقيامِ عند ذِكرِه على صفةٍ معروفه، فكان إذا ذَكره الخطيبُ يومَ الجمعة على المنبر، قام جميعُ مَن بالمسجد، ثم يَخِرُّون ساجدين، ثم يقومُ بقيامهم مَن يتَّصلُ بالجامع مِن أهل الأسواق، ثم يَسري ذٰلك إلى قيامِ أهل مصر! وما كان يُبديه من الأفعالِ المتناقضة والحماقاتِ الباردة مقصودُه من ذٰلك تجريبُ أحوال الناس، واختبار طاعتِهم له في الأمور الباطلة، وفي مخالفةِ الشريعة؛ حتى ينقُلَهم إلى ما يريده، وكم نعدِّدُ لك من هٰذا.

وبالجملة: فإذا رأيتَ رجلًا قد انتهى به الرفضُ إلى ذمِّ السلفِ الصالح، والوقيعةِ فيهم ـ وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية(٢) ـ، فلا تشكَّ في أنه مِثلُهم فيما قدمناه لك.

[بعضُ فضائح الرافضة وانتهاكُهم لحرمات الله ﷻ]:

وجرِّبْ هٰذا ـ إن كنتَ ممن يفهم ـ ؛ فقد جرَّبناه، وجرَّبه مَن قَبلَنا، فلم يجدُوا رجلًا رافضيًّا يتنزَّهُ عن شيءٍ من محرمات الدين ـ كائنًا ما كان ـ ! ولا تغترَّ بالظواهر؛ فإن الرجلَ قد يتركُ المعصيةَ في الملإ، ويكونُ أعفَّ الناسِ

= المحرَّمات. ومات مسمومًا عام (٣٠٣هـ ـ ٩١٥م). وكانت مدة حكمه (١٣) سنة. مستفاد من بعض المطبوعات.

(١) منصور (الحاكم بأمر اللَّه) ابن نزار: (٣٧٥ ـ ٤١١ هـ ، ٩٨٥ ـ ١٠٢٥م)، من خلفاء الدولة الفاطمية بمصر، متألِّه، غريب الأطوار. وأُعلنت الدعوة إلى تأليهه سنة (٤٠٧ هـ) فتحول لقبه إلى «الحاكم بأمره»، وفُتح سجل تكتب فيه أسماء المؤمنين به، فاكتُتب من أهل القاهرة سبعة عشر ألفًا كلهم يخشون بطشه. مستفاد من بعض المطبوعات.

(٢) **الإمامية**: الشيعة الروافض.

عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصةٌ انتهزها انتهازَ مَن لا يخافُ نارًا ولا يرجو جَنةً!.

وقد رأيتُ مَن كان منهم مؤذِّنًا، ملازمًا للجماعات، فانكشف سارقًا! وآخرُ كان يؤمُّ الناسَ في بعض مساجدِ «صنعاء»، وله سمتٌ حسن، وهديٌ عجيب، وملازمةٌ للطاعة، وكنتُ أُكثِرُ التعجبَ منه: كيف يكون مثلُه رافضيًّا؟ ثم سمعتُ ـ بعد ذٰلك ـ عنه بأمورٍ تقشعرُّ لها الجلود، وترتجفُ منها القلوب.

وكان لي صديقٌ يُكثِرُ المجالسةَ لي والوصولَ إليَّ، وفيه رفضٌ يسير، وهو متنزِّهٌ عن كلِّ محظور، ثم ما زال ذٰلك يَزيدُ به لأسباب؛ حتى صار يصنِّفُ في مثالبِ جماعةٍ من الصحابة، ثم صار يمزِّقُ أعراضَ جماعةٍ من أحياءِ أهل العلم والأموات، وينسبُهم إلى النَّصْبِ(١)؛ لمجردِ كونِهم لا يوافقونه على رفضه! ثم صار يتَّصلُ به جماعةٌ، ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهرُ بمثله أهلُ هٰذه الديار!.

وكنتُ أعرف منه في مبادئِ أمره صلابةً وعِفَّةً، فقلتُ: إذا كان ـ ولابد من رافضيٍّ عفيف ـ ، فهٰذا! ثم سمعتُ عنه بفواقرَ، نسأل اللَّهَ السِّترَ والسلامة.

وأمَّا وُثوبُ هٰذه الطائفةِ على أموالِ اليتامى والمستضعَفينَ ومن يَقدِرون على ظُلمه ـ كائنًا من كان ـ ، فلا يَحتاج إلى برهان؛ بل يكفي مُدَّعيَه إحالةُ مُنكِرِهِ على الاستقراء والتتبُّع؛ فإنه سيَظفر عند ذٰلك بصحةِ ما ذكرناه.

ولقد جرَّبتُ أهلَ عصري في هٰذه المادةِ تجريبًا عظيمًا لتعلُّقي بما تتعلَّقُ به الأطماع، واختباري الناسَ على اختلاف طبقاتِهم.

ولا شك أن الدنيا مؤثِّرة، وأن الوثوبَ على مصالحها وتقديمَها وانتهازَ

(١) **النصب**: بغضُ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما بيَّن المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في ص(١٠١).

الفُرَص فيما يتعلقُ بها غيرُ مختصٍّ بِهٰؤلاء، بل هو عامٌّ لكل الفِرَق، والزاهدُ فيها المؤثِرُ للدين عليها هو الشاذُّ النادر، لٰكنَّ هٰؤلاء لهم مزيدُ تكالُب، وعظيمُ تهافُت، وشدةُ تهالُك، مع عَدم وقوفٍ عند حدودِ الشرع، واقتصارٍ على ما فيها مِن تحليل وتحريم.

ومِن أقرب حوادث الرفض في ديارنا هٰذه: أنه كان جماعةٌ من المتظهِّرين بالعلم، يُملُون على الناس في «جامع صنعاء» في شهر رمضانَ سنةَ ستَّ عشرةَ ومِئةٍ بعد الألف [١١١٦هـ] في كُتب فضائل عليٍّ بن أبى طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكانوا نحوَ ثلاثةٍ أو أربعة؛ كلُّ واحدٍ منهم قد اجتمع عليه جماعةٌ كثيرةٌ من العامة؛ وكان أحدهم يُملِي على كرسيٍّ مرتفع، ويُسرَجُ حولَه الشمعُ الكثير، فيَجتمعُ من الناس عددٌ كثيرٌ جدًّا لقصد الفرجة ـ كما يُتفق في مثل هٰذا ـ، وكانوا يُشرِبُون[١] المناقبَ بذكر مثالبِ بعض الصحابة، ويَحُطُّون من بعضهم، ويُصرِّحون بسبِّ البعض، ويتوجَّعون من البعض.

وكان ما يصدرُ من هٰؤلاء ـ مِن هٰذه الأمور ـ إنما هو مطابقةٌ للوزير الرافضيِّ ـ الذي قدَّمتُ لك ذِكرَه ـ، ولا سيَّما صاحبُ الكرسيِّ، وهٰذا الوزيرُ لم يكن رفضُه لوازعٍ دينيٍّ ـ كما يَتفقُ لكثيرٍ من أهل الجهل المتعلقين بالرفض ـ؛ فهو أنذلُ من ذاك وأقلُّ، ولٰكنه يَفعل ذٰلك مساعدةً لجماعةٍ من شياطين المتفقِّهةِ المتعصِّبةِ؛ يدخُلون إليه فيقولون: «إنه لم يَبقَ مَن يُحامي عن هٰذا الأمر سواك، وإنك ركنُ التشيع، وملجأُ أهله...»، ونحو هٰذه العبارات، فيبالغُ في التظهُّرِ بِهٰذه الخصلة، ويُحِبُّ نسبةَ ذٰلك إليه، فكان الرفضُ مُكمِّلًا لمثالبِه، مُتمِّمًا لمعايبه؛ لأنه في كل بابٍ من أبواب القبائح قريعُ دهره، ونَسِيجُ

---

(١) يُشربون: يخلطون.

وَحْدِه!!.

✍ [أفعالُ عوامِّ الرافضة وغَوْغائهم]:

فلما[1] تكاثَرَ ما يصدُرُ من أولٰئك المشتغِلين بما لا يَعنيهم من ثَلبِ السلف؛ مع ما يَنضَمُّ إلى ذٰلك مِن إدخال الضغائن في قلوب العامة، وإيهامِهم أن الناسَ قد تركوا مذهبَ أهل البيت، وفعلوا وفعلوا؛ وكل ذٰلك كذبٌ؛ فإن الناسَ هم في هٰذه الديار زَيدية، وكثيرٌ منهم يجاوزُ ذٰلك فيصيرُ رافضيًّا جَلْدًا، ولم يكن في هٰذه الديار على خلافِ ذٰلك إلا الشاذُّ النادر، وهم أكابرُ العلماء ومن يُقتدى بهم، فإنهم يعملون بمقتضى الدليل، ولا ينتمُون إلى مَذهب، ولا يتعصَّبون لأحد؛ فهٰؤلاء هم الذين يَقصِدُهم أولٰئك الرافضةُ بكل فاقرة، ويرمونَهم بالحَجَر والمَدَر، ويَسِمُونهم بمِيسَمِ[2] النَّصْب.

فلما تفاقَمَ شرُّ أولٰئك المدرسِّين، وصار الجامعُ ملعبًا ـ لا متعبَّدًا ـ ، واشتَغل بأصواتِهم المُصلُّون عن صلاتهم، والذاكرون عن ذِكرهم، رَجَّح إمامُ العصر[3] ـ أعزَّ اللَّهُ به الدين ـ مَنْعَ صاحبِ الكرسيِّ من الإملاء في الجامع، وأمره بالعَود إلى المسجد الذي كان يُملِي فيه، فحضر أولٰئك المستمِعون على عادتهم ـ وكان الإملاءُ قبل صلاة العشاء ـ ، فلما لم يحضُر شيخُهم، ذهب بعضُهم ليجيءَ به من بيته، فأخبَرهم أن الإمامَ قد منعه، وأمره بالعَوْدِ إلى حيث كان، فلم يَعذِروه، ولا سَمِعوا منه، ورجعوا إلى الجامع، ثم ثارُوا ثورةً شيطانيةً، وقاموا قَومةً طاغوتية، فمَنعوا من الصلاة في الجامع،

(١) جواب «لما» سيأتي بعد الفقرة كلها عند قوله: فلما تفاقم شر أولٰئك... إلخ.
(٢) **المِيسم**: العلامة.
(٣) يقصد عليَّ المنصور باللَّهِ بن العباس.

وما زال ينضمُّ إليهم كلُّ رافضيٍّ ومَن له رغبةٌ في إثارةِ الفتنة، حتى صاروا جَمعًا كثيرًا، ثم خَرجوا، فقَصَدوا بيتَ المؤذِّن ـ الذي أَظهر عليهم الرأيَ الإماميَّ ـ فرجَمُوه، حتى كادوا يَهدمونه، وفيه نساءٌ وأطفالٌ قد صاروا في أمرٍ مَريع.

هٰذا؛ وليس لذٰلك المؤذِّنِ المسكينِ سعيٌ، ولا له قدرةٌ على شيءٍ، ولٰكنه أُرسل بالرأي الإماميِّ[1] والي الأوقافِ إليه، ووالي الوقفِ ـ أيضًا ـ ليس له سعيٌ في ذٰلك، ولٰكنه أرسله إليه بعضُ مَن يتصلُ بالمَقام الإمامي.

ثم لمَّا فرغوا مِن رَجْم بيتِ المؤذِّن، ذهبوا ولهم صُراخٌ عظيمٌ وأصواتٌ شديدةٌ إلى بيت والي الأوقاف، وهو رجلٌ من أهل العلم من آل رسول اللَّه ﷺ، فرجَموا بيتَه رجْمًا شديدًا، حتى غُشيَ على بعض مَن فيه مِن الشرائف، فقال لهم قائل: «إن هٰؤلاء الشرائفَ المرجوماتِ هنَّ بناتُ نبيِّكم ﷺ وبناتُ عليِّ بن أبي طالب، ولم يكنَّ بناتِ معاوية، ولا بناتِ عمرو بن العاص وغيرهما ممن تعادونَهم؛ فما لكم ولهنَّ؟»، فلم يلتفتوا إلى ذٰلك، واستمرُّوا في الرجم، ثم دخلوا إلى بعض البيت، ونَهبوا بعض متاعه.

وبَلَغهم أن واليَ الأوقافِ وولدَه بمسجدٍ قريبٍ من بيتِه، فحاصُوا[2] حَيصةَ حُمُرِ الوحْش، وصرخوا صرخةَ الحُمُر الأهلية، وذهبوا إلى المسجد عازِمين على قتله، فأَغلق عليه بعضُ الناس مقصورةَ المسجد، فسَلِم.

ثم ذهبوا بصُراخهم وجَلَبَتِهم إلى بيتِ بعض أهل العلم من أهل البيتِ النبويِّ، وكان يعظُ الناس بالجامع، ويتظهر ببعضٍ من السُّنة، فرجَموا بيتَه

---

(١) أي: بأمر إمام العصر.

(٢) **حاصوا**: نفروا.

رجْمًا شديدًا، وفيه شرائفُ وأطفال، ثم ساروا إلى بيت بعض وزراءِ الخليفة ـ لا لذنبٍ إلَّا لكونه ينافسُه ذٰلك الوزيرُ الرافضي، وكونِه ينتسبُ إلى بعض بطونِ قريش ـ ، فرجَمُوه رجْمًا شديـدًا، ثم كسَروا بعضَ أبوابه ودخلوا، وكادوا يصلون إلى من فيه، لولا أنه حَماهُ جماعةٌ بالرمي بالبنادق وآخرون بالسلاح.

ويتَّصلُ ببيتِ هٰذا الوزير المرجوم بيتُ وزيرٍ آخَرَ مِن أهل العلم، فرجَموه، ورجَمَهم مَن في بيت الوزير، حتى أصابوا جماعةً منهم، فتركوه.

وسببُ رجْمهم لبيتِ الوزير هٰذا أنه من جُملةِ مَن يتظهَّرُ بعِلم السُّنة.

ثم لما كاد ينقضي الليلُ، فارقوا ما هم فيه، وقد أثاروا فتنةً عظيمةً، ومحنةً شديدة.

ولمَّا كان النهارُ جَمع الخليفةُ أعوانه، وطَلبني واستشارني؛ فأشرتُ عليه بأن يَحبس أولٰئك المدرِّسين الذين أثاروا الفتنةَ في الجامع، بسبب ما يَصدُرُ منهم من نكايةِ القلوب وإثارةِ العوام، فحَبَسهم، ثم أشرتُ عليه بأن يأمرَ بتتبُّعِ أولٰئك الذين رجَموا البيوت، وفعلوا تلك الأفاعيل، ومَن وجدوه حَبَسوه، ويأمرُ بتتبُّعِ جماعةٍ مـن شياطيـن الفقهـاء المُثيـرين للفتنـة، ففعل، وحُبسوا جميعًا.

ولٰكنْ لم يَنصـحْ والي مدينـة «صنعاء»؛ لموافقتـه للوزيـر الرافضيِّ في الرفض، ومهابتِه له، ووقوفِه عند ما يختارُه ويرتضيه.

وبعد أن اجتمع في الحبس جماعةٌ كثيرةٌ من هٰؤلاء، أرسل الإمامُ ـ حفظه اللَّه ـ لجماعةٍ من شياطِينهم المباشِرين للفتنة من الفقهاء، فجيء بهم من الحبس إليه، وضربهم بالعِصِيِّ تحت داره، وهو ينظر، ثم أرسل في اليوم

الآخَر لجماعةٍ من أهل السوقِ المباشِرين للفِتنة، فصَنع بهم ما صَنع بأولٰئك، ثم جعل جماعةً من شياطين الجميع في سلاسل، وأرسل بهم إلى «جزائر البحر» على هيئةٍ منكرة؛ فسَكنت الفتنةُ سكونًا تامًّا[1].

ولقد شهدتُ من التعصُّبات في هٰذه الفتنةِ ما بَهَرني من الخاصة والعامة.

أما الخاصة؛ فإني رأيتُ مِن أهل بيتِ الخلافة ـ مِن أولاد الإمام، وغيرهم، ومن الوزراء، والأمراء، والقضاة، وأهل العلم ـ مِن ذٰلك ما يُعجَبُ منه؛ فإني لما أشرتُ على الخليفة بما أشرتُ، خرجتُ من المكان الذي هو مستقِرٌّ فيه إلى حُجرته، وفيها أكابرُ أولاده، وهم إذ ذاك أمراءُ الأجناد، وعندهم جميعُ الوزراء، وهم جميعًا في أمرٍ مَريجس، فيهم مَن يَعظُمُ عليه حبسُ أولٰئك المدرِّسين، ويراه حطًّا في مرتبةِ الرفض، ونقصًا من الرافضة، وقد فَتَل منهم ذٰلك الوزيرُ الرافضيُّ في الذِّروة والغارب[2]، وأوهَمَهم أنها ستثورُ فتنةٌ من العامة والأجناد، وما زال بعضُ أولاد الخليفة يردِّدُ عليَّ ذٰلك، ويرغِّبُني في الرجوع عن الشَّوْرِ[3] الذي أشرتُ به على الخليفة، ويذكرُ ما قد ألقاه إليه الوزيرُ الرافضيُّ مِن خشيةِ ثورةِ الأجناد والعامة، فما زلتُ أعرِّفُه بالصواب، وأذكرُ له أن هٰذه الفتنةَ لو لم تُحسَم يومَنا هٰذا بحَبسِ المُثيرين لها، لهَلَك غالبُ الناس في الليلةِ الواصلة، ونَهبوا الأموالَ جِهارًا، وأنه سيصلُ الأمرُ إلى الخليفة وأولاده ـ فضلًا عن غيرهم ـ، وعرَّفتُه أنه ما سيثورُ بسبب ذٰلك الأجنادُ ولا غيرهم، فإن هٰذا تسكينٌ للفتنة؛ لا إثارةٌ لها.

ولقد حَمِدوا هٰذه المشورةَ بعد حين، وعَرفوا أنها صواب، وأن بها كان

---

(١) هٰكذا يكون الإمام العادل المحب لسنة نبيِّه ﷺ.

(٢) راجع ص (١١٢).

(٣) **الشَّور:** المشورة.

سكونَ تلك الفتنةِ التي غَلَت مَراجِلُها[١]، وكادت تعمُّ جميعَ أهلِ صنعاء، ثم تَسري بعد ذٰلك إلى سائرِ الديار اليمنية.

وأما العامة؛ فلا يتَّسعُ المَقامُ لسَرد ما شُوهد منهم من الصَّولةِ والجَولة، والاشتغالِ بِهٰذا الأمر، ولقد كنتُ أرى كثيرًا من المنسوبين إلى العلم يبكُون رحْمةً لإخوانهم المثيرِين للفتنة لِمَا حلَّ بهم من العقوبة.

[تألُّمُ المُصنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ على حال صنعاء]:

ولقد تغيَّرتْ بَهجةُ هٰذه المدينةِ العظيمة، وتكدَّرت مشاربُها العِلمية، وذهب رونقُ معارفِها بما يصنعه جماعةُ المقصرين المغيِّرين لفطرتِهم السليمة؛ بما حدث من عِلم الروافضِ ودسائسِهم ـ التي هي أضرُّ على المقصِّرين من السُّمِّ القتَّال ـ ، وأدوى[٢] على مَن لم تستحكم معرفتُه وترَسَخْ في العلوم قَدمُه من الداء العُضال[٣]؛ على كثرةِ مَن فيها من العُلماء المنصِفين، والطلبةِ المتميِّزين، والأذكياءِ الماهرين؛ فإنه قلَّ أن يوجدَ بمدينةٍ من المدائن ما يوجدُ الآن في صنعاءَ من رجوعِ أهلِ العلم بها إلى ما صحَّ عن الشارع، وعدم تعويلِهم على الرأي، وطرْحِهم للمذاهب عند قيام الدليل الناهض؛ فإن هٰذه مَزِيَّةٌ وفضيلةٌ لا تكاد تُعرف في سائر الأقطار؛ إلَّا في الفردِ الشاذِّ البالغ مِن العلم إلى منزلةٍ عَلِيَّة، مع مراجعتِه لفطرته، وتفكُّره في طروءِ ما طرأ من المتغيِّرات، وتدبُّرِه لما قدمنا ذكرَه من الأسباب الموجبةِ للتعصُّب، الحائلةِ بين المُتمذهِبين وبين الإنصاف.

---

(١) **المراجل**: القدور.

(٢) **أدوى**: أشد ضررًا.

(٣) **العضال**: الشديد.

[لِماذا يكتمُ العالِم الْمجتهد الحقَّ الذي عرفه؟]:

وهٰذا النادرُ الشاذُّ يُبالِغُ في الكتم، ويستكثرُ من المجانبة لِمَا يظنُّه الحق، مخافةً مِن وثوب المقلِّدة عليهِ وهَتكِهم له؛ لأنهم لا يَقنَعون من العالِم ـ وإن كان في أعلى درجاتِ الاجتهاد ـ إلَّا بأن يكون مِثلَهم مقلِّدًا بحتًا مقتديًا بالعالِم الذي يقلِّدونه هم وأسلافُهم ـ وإن كان هٰذا العالِمُ الذي يُريدون منه ذٰلك أعلى رتبةً وأجلَّ قدْرًا وأكثرَ علمًا من عالِمهم الذي يقلِّدونه ـ ، كما يجدُه مَن له اطلاعٌ على كثيرٍ من أحوال الناس؛ فإنَّ في علماء المذاهب الأربعة مَن هو أوسعُ علمًا، وأعلى قدرًا من إمامه الذي ينتمي إليه ويقفُ عند رأيه، ويقتدي بما قاله في عبادته ومعاملته وفي فتاويهِ وقضائه، ويَسري ذٰلك إلى مصنَّفاته، فيُرجِّحُ فيها ما يرجِّحه إمامُه ـ وإن كان دليلُه ضعيفًا أو موضوعًا، أو لا دليل بيده أصلًا؛ بل مجرد محض الرأي ـ ، ويدفعُ من الأدلة المخالِفةِ له ما هو أوضحُ من شمس النهار؛ تارةً بالتأويل المتعسِّف، وحينًا بالزُّور الملفَّق، مع كونه بمكانٍ من العلم لا يَخفَى عنده الصواب، ولا يلتبسُ معه الحق، ولٰكنه يفعلُ ذٰلك مخافةً على نفسه من تلك الطبقةِ المشؤومة، أو تأثُّرًا بما قد ظَفِر به من الدنيا والجاه الذي لا يستمرُّ له إلا بالموافقةِ لهم والسلوكِ فيما يُرضيهم. وقد يحملُه على ذٰلك الحرصُ على نَفَاقِ مصنَّفِه بينهم، واشتهارِه عندهم، وتداوُلهم له.

[عاقبةُ كتمِ الحقِّ في الدنيا والآخرة]:

وما كان أغناهُ عن هٰذه البليَّةِ التي وقع فيها، والجنايةِ التي جناها على نفسه في العاجلة والآجلة!.

أما في الآجِلة فظاهر؛ فإن اشتغالَه بذٰلك التصنيفِ المشتمِلِ على تأثير

رأيِ فردٍ من أفرادِ أهل العلم على ما شَرعه اللَّهُ في مُحكَم كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ، مِن أعظم الذنوب التي تلقاه بين يدي اللَّه، فإنه ضالٌّ مُضِل، مفتونٌ فاتن، محاربٌ للشريعة المطهَّرة، معاندٌ لها؛ فعليه إثمٌ بما سَنَّه مِن هٰذه السُّنة السيئة، وإثمُ مَن عَمِل بها إلى يوم القيامة.

وأما في العاجلة، فإن مِثلَ هٰؤلاء الصُّمِّ البُكم من المقلِّدة، لا يَفرحُ العاقلُ بانتشار مصنَّفاتِه عندهم وشيوعِها بينهم؛ لأنهم لا يَفهَمون العلم، ولا يعرفون أهلَه، ولا فرقَ بينهم وبين العامةِ البحتِ إلَّا مجردُ الدعوى، والتلبُّسِ بلِباس أهل العلم، والقعودِ في مقاعد أهله؛ فكما أن العاقلَ لا يَفرحُ بإقرار جماعةٍ له من البدْوِ والحُرَّاثِ أو السُّوقةِ من أهل الحياكة والحِجامة وسُقَّاطِ أهل المِهن الدنيئة والمَعايشِ الوضيعة، كذٰلك لا ينبغي له أن يفرحَ بمثل ذٰلك من المقلِّدة، فإنهم كما قال القائل:

فإنْ لم يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنه ... أخوها غذَّته أُمُّه بلِبانِها[(١)]

ومع هٰذا، فإنه يُعرِّضُ نفسَه بِهٰذا التصنيف لاستقصارِ[(٢)] أهلِ العلم ـ الذين هم أهلُه، وعليهم المعوَّل فيه ـ لغايته، واستحقارِ ما جاء به، والإزراءِ عليه مِن كلِّ واحدٍ منهم في عصره ذٰلك وما بعدَه من العصور، ما دام ذٰلك المصنَّفُ المشؤوم موجودًا على وجه الأرض ـ كما هو معلوم ـ ؛ فإن المحقِّقين مِن أهل العلم إذا عَثَروا على شيءٍ من هٰذه المصنَّفاتِ المتعسِّفةِ الخارجةِ عن الحق، انقبضت أنفسُهم عنه، واسترذلوه[(٣)]، وسَقط مصنِّفُه

(١) **اللِّبان** ـ بالكسر ـ: الرضاع. كذا في «الصحاح».
(٢) **استقصار**: انتقاص.
(٣) في المطبوع: «واستردُّوه»، ولعله الأصح ما أثبته، واللَّهُ أعلم.

عندهم، ولم يَعُدُّوه من أهل العلم في وِرْدٍ ولا صَدَر، وألحقوه بالطبقةِ التي حَمَلتْه على ذٰلك الصُّنع الذي صَنَعه لهم، وأخْمَلوا ذِكرَه في مصنفاتِهم التي هي المصنَّفات المعتبَرة.

وبالجملة: فما صَنع هٰذا المصنِّفُ لنفسه بذٰلك التصنيف إلَّا ما هو خزيٌ له في الدنيا والآخرة، ووبالٌ عليه في الآجِلة والعاجلة.

[من أشدِّ مسالكِ علماءِ السوءِ قباحةً]:

وقد يَسلُكُ بعضُ هٰؤلاء مَسْلكًا هو أحسن[1] من ذٰلك المسلك؛ وذٰلك بأن يُورد الأقوال، ويحتجَّ لكل واحدٍ منها بما احتجَّ به قائلُه، ويستكثرَ من إيراد أدلةِ ما هو الحقُّ منها، ويُخرجَه مِن مَخارجه المقبولة، ثم يَذكُر ما قيل من ضعفِ دليل ما قال به مَن يعتقدُه أهلُ عصره وقُطره، وينسب ذٰلك التضعيفَ إلى مَن يُعتدُّ به مِن أهل العلم، ثم يعترضُ ذٰلك التضعيفَ باعتراضٍ يَعرف مَن هو مِن أهل العلم والإتقان سُقوطَه وبطلانَه؛ ركونًا منه على أن ذٰلك لا يَخفَى على مَن له قدمٌ في العلم، وزعمًا أنه قد رَمَز لهم إلى ما هو الحقُّ بإيرادِ دليله الصحيح، وإلى ما يخالفُه بإيرادِ دليلِه الضعيف، وأنه لم يأتِ بما أتى به من الاعتراض الساقطِ والتقويةِ للقول الفاسدِ إلَّا على وجهٍ لا يَخفى على أهل الإتقان، ولا يلتبس عند العارفين، وهو ـ في زعمه ـ قد أرضى الخاصةَ والعامة، وسَلك مسلكًا في غايةِ التحذلقِ ونهايةِ التبصر! وهو لا يشعُر بأن الخاصةَ من أهل التحقيق في غِنًى عن رمزه وهَمْزه وتحذلُقه؛ فإنهم يَعرفون مسالك الحقِّ بدونِ ما زعَمَه، ويأخذون الصوابَ من معادنه،

(١) في بعض المطبوعات: «أخس».

فنَفاقُ ما جاء به لديهم غايةُ ما فيه أنهم لا يَطعنون عليه بالجهل والقصور والبلادة وبُعدِ الإدراك، ولٰكنه قد فَتح للمقصِّرين أبوابَ الطعن على الأدلة الصحيحة، وزادهم ـ إلى ما لديهم من البلايا الباطلة ـ بلايا أخرى، وجَعل بينهم وبين الرجوع إلى الحق ردمًا فوق الردم الذي قد كان معمورًا[(١)]، ورَفَع أبنيةَ الباطل وشيَّدَها، ولم يَهدم منها بتصنيفه حجرًا ولا مَدَرًا؛ لأنه لقَّنهم المطاعنَ على الشرع، وفَتح لهم أبوابَ المقالِ على الأدلة، وهم لا يَعرفون أن اعتراضهم فاسدٌ، وأنه لا يَنفُق ولا يَصلح؛ لقصور أفهامهم عن إدراك ما هو صحيحٌ أو باطل، وضعفِ معارفِهم عن البلوغ إلى درجةِ التمييز؛ فزادَهم بما أفادهم شرًّا إلى شرِّهم، وتعصُّبًا إلى تعصُّبهم، وبُعدًا عن الحق إلى بُعدهم، ولم ينتفع الخاصةُ بشيءٍ مما جاء به من الألغاز؛ بل أَنزل بهم من الضرر ما لم يكن قَبلَه؛ فإنَّ أهل التعصُّب يصُولون عليهم باعتراضهِ ويجُولون، ويدفعون به في وجهِ مَن قال بضَعفِ دليل القول الذي قاله مَن يُقلِّدونه، ويجعلون ذٰلك ذريعةً لهم إلى الاغتباط بما هم فيه، والتهالُكِ على ما أَلِفُوه، ووجدوا عليه آباءهم.

[التصنيفُ النافع]:

وإنما التصنيفُ الذي يَستحقُّ أن يقالَ له: «تصنيف»، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم ـ الذين أخذ اللَّهُ عليهم بيانه، وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه ـ هو أن ينصُروا فيه الحق، ويَخذِلوا به الباطل، ويَهدِموا بحُججه أركانَ البدع، ويَقطعوا به حبائلَ التعصُّب، ويوضِّحوا فيه للناس ما نُزِّل إليهم

---

(١) كذا في المطبوعات، ولعلها: «مغمورًا».

من البيِّنات والهدى، ويُبالغوا في إرشادِ العباد إلى الإنصاف، ويحبِّبوا إلى قلوبهم العملَ بالكتابِ والسُّنة، ويُنفِّرُوهم من اتباع مَحضِ الرأي وزائفِ المقال وكاسدِ الاجتهاد. ولا يمنعُهم من ذٰلك ما يُخيِّلُه لهم الشيطانُ ويسوِّلُه مَن أن هٰذا التصنيفَ لا يَنفُقُ عند المقلِّدة، أو يكونُ سببًا لجلب فتنةٍ، أو نزولِ مضرَّةٍ، أو ذهابِ جاهٍ أو مالٍ أو رئاسة؛ فإنَّ اللَّهَ ناصرٌ دينه، ومتمِّمٌ نورَه، وحافظٌ شرعَه، ومؤيِّدٌ مَن يؤيده، وجاعلٌ لأهل الحق ودعاةِ الشرع والقائمين بالحُجة سلطانًا وأنصارًا وأتباعًا، وإن كانوا في أرضٍ قد انغمس أهلُها في مَوجات البدع، وتسكَّعوا[١] في متراكَم الضلال، وقد قدمنا الإرشادَ إلى شيءٍ من هٰذا.

[استفسارٌ وجوابه]:

فإن قلت: هٰؤلاء المتعصبةُ قد طبَّقوا جميعَ أقطارِ الأرض الإسلامية، وصارت المدارسُ والفتاوي[٢] والقضاءُ وجميعُ الأعمال الدينية بأيديهم، فإنَّ كل مملكةٍ من الممالك الإسلامية يَعتزي[٣] أهلُها إلى مذهبٍ من المذاهب، ونِحلةٍ من النِّحل، وكلُّ بلدٍ من البلادِ وقُطرٍ من الأقطار ـ كثُرت أو قلَّت ـ لابد أن يكون أهلُها مقلِّدين لميِّتٍ من الأموات، يأخذون عنه ما يجِدون في مؤلَّفاته ومؤلَّفاتِ أتباعه المقلِّدين له، حتى صارت مسائلُ مذهبهم نُصبَ

---

(١) **تسكَّعوا**: تمادوا في باطلهم. وفي بعض المطبوعات: تكسَّعوا ـ بتقديم الكاف ـ، أي: تسارَعوا. والكَسْعُ: سرعةُ المَرِّ. وكلاهما وجيهٌ، واللَّهُ تعالى أعلم.

(٢) الأفصح أن يقال: «فتاوِي» ـ بالياء ـ، لا «فتاوَى» ـ بالألف ـ، مع جواز الأخيرة ـ أيضًا ـ، وإنما فُتحت للتخفيف. انظر: «الفُتيا المعاصرة»، للشيخ خالد المُزيِّني (١٣ ـ ط: دار ابن الجوزي ـ الدمام).

(٣) **يَعتزي**: ينتسب.

أعينهم، لا يتحوَّلـون عنهـا، ولا يخالفونهـا، ويعتقـدُ مَن تفاقَم تعصُّبُه من المقلِّدة أن الخروجَ عن ذٰلك خروجٌ مـن الديـن بأسْره ـ وإن كانت بقيةُ المذاهب على خلافه في تلـك المسـألة ـ ؛ كمـا نجده في كل مذهبٍ من المذاهب الأربعة وغيرها.

فما عَسى يُغني إرشادُ فردٍ من أفرادِ العلم إلى الإنصاف، واتباع نص الدليل في قُطرٍ واسعٍ من أقطار الأرض، أو مدينةٍ كبيرةٍ من مدائنه؛ فإنه بأولِ كلمةٍ تخرجُ منه، وأيسرِ مخالفةٍ يتفوَّهُ بها، يقومُ عليه من المقلِّدة مَن يُنغِّصُ عليه مَشرَبَه، ويُكدِّرُ عليه حاله، وأقلُّ الأحوال أن يَسعى به هٰؤلاء المقلِّدةُ إلى أمثالهم ـ ممن بأيديهم الأمـرُ والنهي والدولـةُ والصَّولة ـ ، فيمنعونه من المعاودة، ويتوعَّدونه بأبلغِ توعُّد، هٰذا إذا لم يَمنعوه من التدريس والإفتاء بمجرد ذٰلك، ويحُولون بينه وبين ما أردتَ منه بكلِّ حائل! وما يصنعُ المسكينُ بين مِئِينَ من المقلِّدة؛ كلُّ واحدٍ منهم أجلُّ قدرًا منه، وأنبلُ ذِكرًا، وأحسنُ ثيابًا، وأفرَهُ مركوبًا، وأكثرُ أتباعًا عند ألوفٍ مؤلَّفةٍ من العامة الذين هم بين جُندٍ وسُوقةٍ وحُرَّاثٍ وأهلِ حِرَف، لا يفهمون خطابًا، ولا يَعقِلون حقًّا! فما ظنك بالعامة إذا بَلَغهم الخلافُ بين فردٍ من أفرادِ العلم خامِلِ الذكر وبين جميع مَن يعدُّونه عالمًا مِن أهل بلدهم من المدرِّسين والقضاةِ والمفتين، وهم عددٌ جَمٌّ، ومقدارٌ ضخمٌ؟! أتُراهم يظنُّون الحقَّ بيد ذٰلك الفرد ويَتْبَعونه، ويقولون بقوله، ويَدَعون مَن يخالفه مِن أهل مدينتهم قاطبةً؟! هٰذا ما لا يكون؛ فإنَّا نجدُ العامةَ ـ في قديم الزمن وحديثه ـ مع الكثرة، ولا سيَّما مَن كان له مِن أهل العلم نصيبٌ من دولةٍ ـ كالقضاة ـ ؛ فإن الواحدَ منهم يَعدِلُ عند العامة ألوفًا من أهل العلم الذين لا مناصبَ لهم ولا دولة؛ فكيف إذا انضمَّ إلى ذٰلك

ما يُلقِيهِ إليهم المقلِّدةُ من الكلمات التي تُثيرُ غضبَهم، وتستطير حَمِيَّتَهم، كقولهم: «هٰذا الرجل يخالفُ إمامكم، ويدعو الناس إلى الخروج من مذهبه، ويُزري عليه، ويقول: إنه جاء بغير الحق، وخالَف الشرع»! فإنهم عند سماع هٰذا ـ مع ما قد رَسَخ في عقائدهم، وثبت في عقولهم ـ لا يُبالون أيَّ دمٍ سفكوا، وأيَّ عِرض انتهكوا، يَعلمُ هٰذا كلُّ مَن له خبرةٌ بهم وممارسةٌ لهم؟!.

قلت: هٰذا السؤالُ الذي أوردته ـ أيها الطالبُ للحق، الراغبُ في الإنصاف ـ قد أفادنا أنك لم تَفهم ما قدَّمتُه لك في هٰذا الكتاب حقَّ الفهم، ولم تتصوَّرْه كليةَ التصور؛ فقد كررتُ لك في مواضعَ منه ما تستفيدُ منه جوابَ ما أوردتَه هنا؛ فعاوِدِ النظر، وكرِّر التدبُّر، وأطِلِ الفِكر، بعد أن تبالغَ في تصفيةِ الفطرة، وتستكثرَ من الاستعدادِ للقبول.

وهَبْ أنه لم يَتقدَّم ما يَصلحُ أن يكون جوابًا لِما خَطَر ببالك الآن من هٰذا السؤال، فها أنا أُجيب عليك بجوابين؛ الأول جوابٌ مجمَل، والآخر جوابٌ مفصَّل.

أمَّا الجوابُ المُجمَل:

فأقول لك ـ بعد التسليم ـ : جميعُ ما أوردتَه في سؤالك هٰذا؛ مِن أن حاملَ العلم ومبلِّغَ الحُجةِ سيُحال بينه وبين ما يريده بأول كلمةٍ تخرجُ منه فيها مخالفةٌ لِما أَلِفه الناس، ولا يَقدِرُ بعدها على شيءٍ من الهداية إلى الحق، والإرشادِ إلى الإنصاف ـ لِمَا قدَّرتَه من أنها ستقومُ عليه القيامة، وتأزَفُ عليه الآزفة[1]، وتَضيقُ عنه دائرةُ الحق، وتنبُو عنه[2] جميعُ المسامع، وتؤخَذُ عليه

(١) الآزفة: القيامة ـ أيضًا ـ.

(٢) تنبو عنه: تبتعد.

كلُّ وسيلة ـ : فبعدَ هٰذا كلِّه قد قام بما أَوجب اللَّهُ عليه، وأراد ما طلبه اللَّهُ منه من الهداية، ووفَّى بما أَخذ عليه من العهد، وامتَثل ما ألزمه به من البيان، وصار بذٰلك من العلماءِ العاملين القائِمِين بنَشر حُججِ اللَّه، وإبلاغ شرائعه. وهٰذا فرضُه ـ ليس عليه غيرُه ـ ، ولا يجبُ ما سواه؛ فهو لم يكتم ما علَّمه اللَّه، ولا خان عهدَ اللَّه، ولا خالَف أمره، ولا اشترى به ثمنًا قليلًا، ولا باعه بعرَضٍ من أعراض الدنيا؛ فله أجرُ مَن مكَّنه اللَّهُ من ذٰلك وخلَّى بينه وبينه؛ لأنه قد قام في المقام الذي افترضه اللَّهُ عليه، وسَلَك الطريقةَ التي أمَره بسلوكها، فحال بينه وبينه مَن لا يُطيقُ دَفْعَه، ولا يقدِر على مناهضته[1]، فكان ذٰلك قائمًا بعُذره، مُسقِطًا لفرضه، مُوجبًا لاستحقاقه لثواب ما قد عزم عليه، وأجرِ ما أراده.

فأيُّ غنيمةٍ أجلُّ مِن غنيمته، ونعمةٍ أكبرُ من نعمته؟ وأين منزلتُه عند اللَّهِ مِن منزلةِ مَن فتح اللَّهُ عليه مِن أبواب معارفهِ ولطائفِ شريعته بما يفرِّق به بين الحقِّ والباطل، ويَعرفُ به صوابَ القولِ من خطئِه، فكَتَم الحُجة، وآثر على نشرها ما يرجُوه من استدرارِ خُلْفٍ[2] من أخلافِ الدنيا، ونَيلِ جاهٍ من الجاهات، ورئاسةٍ من الرئاسات، ومَعيشةٍ من المعائش، فمَضى عمرُه وانقضت حياتُه كاتمًا للحُجة، مخالفًا لأمر اللَّه، نابذًا لعهده، طارحًا لما أخذه عليه!.

وأما الجوابُ الْمُفصَّل :

فاعلم أني لم أُرِد بما أرشدتُ إليه في هٰذا الكتاب ما خَطَر ببالك ـ ولا لومَ

---

(١) **مناهضته**: مقاومته.

(٢) **استدرار خُلف**: استجلاب متاع رخيص.

عليَّ ـ ؛ فقد كررتُ لك ما قصدتُه تكريرًا لا يخفى على الفَطِن، فهل طلبتُ من حامل الحجةِ أن يقوم بين ظهرانَيِ الناس قائلًا: «اجتنبوا كذا من الرأي، اتبعوا كذا منَ الكتاب والسُّنة»، صارخًا بذٰلك في المحافل، ناطقًا به في المشاهد، مع علمِه بتراكُم سحائب الجهل، وتلاطُم أمواجِ بحار التعصُّب، وإظلام أُفُقِ الإنصاف، واكْفِهْرَارِ[(١)] وجهِ الاسترشاد؟! فإنَّ هٰذا ـ وإن كان مُسقِطًا لِمَا افترضه اللَّهُ على مَن استخلصه[(٢)] مِن عباده لحَمْل حُجتِه وإبلاغ شريعته ـ ، لٰكنْ لكل عالِمٍ قدوةٌ بأنبياء اللَّه، وأسوةٌ بمن أرسله من رُسُله؛ فقد كانوا ـ عليهم الصلاة والسلام ـ يدبِّرون عبادَ اللَّه بتدبيرات، فيها من الرِّفقِ واللُّطفِ وحُسنِ المَسلك ما لا يخفى على أهل العلم؛ فإن نبيَّنا ﷺ قد تألَّف رؤساءَ المشركين ـ وهم إذ ذاك حديثو عهدٍ بجاهلية ـ ، وترك المهاجرين والأنصارَ من الغنيمة ـ وسيوفُهم تقطُرُ من دماء المؤلَّفين[(٣)] وأتباعِهم ومَن يُشاكِلُهم فيما كانوا عليه.

وصحَّ عنه ﷺ أنه ترك مَن كان منافقًا على نِفاقه، وعَصَمهم بظاهر كلمة الإسلام، ولم يَكشفهم ويُتلِفْ ما عندهم بعد أن ظَهر منهم ما ظهر من النفاق، كعبداللَّه بن أُبيٍّ بن سَلول ـ رأس المنافقين ـ ، وقال: «**لا يتحدَّثُ الناسُ أن محمَّدًا يقتُلُ أصحابَه**»[(٤)].

(١) **اكفهرار**: تغيُّر وعبوس.

(٢) **استخلصه**: اختاره واجتباه.

(٣) **المؤلَّفين** ـ بفتح اللام ـ : الكفار الذين يتألفهم المسلمون كي يُسلِموا، أو: حديثو العهد بالإسلام.

(٤) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٣٥٤)، والبخاري (٣٥١٩)، ومسلم (٢٥٨٤)، والترمذي (٣٣١٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٥٩٩).

وقد اشتمل الكتابُ والسُّنةُ على ما كان يقعُ من الأنبياء ـ صلواتُ اللَّه عليهم وسلامه ـ مِن تدبير أُمَمِهم، والرِّفقِ بهم، واغتنامِ الفُرص في إرشادهم، وإلقاءِ ما يحدُو بهم إلى الحقِّ في الوقت بعد الوقت والحالةِ بعد الحالة، على حسب ما تقبلُه عقولُهم، وتحتملُه طبائعهم، وتفهمُه أذهانُهم[1].

[كيفية تعامُلِ العالِم مع طبقات الناس]:

فالعالِمُ الذي أعطاه اللَّهُ الأمانة، وحَمَّله الحُجة، وأخذ عليه البيان، يُورد الكلامَ مع كل أحدٍ على حسب ما يقبلُه عقلُه، وبقدر استعداده.

(١) فإن كان كلامُه مع أهل العلم ـ الذين يَفهمون الحُجة، ويَعقِلون البرهان، ويَعلمون أن اللَّهَ سبحانه لم يتعبد عبادَه إلَّا بما أنزله في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، وحالَ بينهم وبين الالتفات إلى ذلك، والرجوعِ إليه والعملِ عليه: ما تكدَّرت به فِطَرُهم، وتشوَّشت عنده أفهامُهم، من اعتقادِ أحقيةِ التقليد، أو استعظامِ الأمواتِ من أهل العلم، أو استقصارِ أنفسِهم عن معرفةِ الحق بنص الدليل ـ: فعليه[2] أن يَعتمد معهم تسهيلَ ما تعاظَموه من الوقوف على الحق قائلًا: إن اللَّه تعبَّد جميعَ هذه الأمةِ بما في الكتاب والسُّنة، ولم يخُصَّ بفَهم ذلك مَن كان مِن السلف دون مَن تَبِعهم من الخلَف، ولا قصُر فضلُه بما شرعه لجميع عباده على أهل عصرٍ دون عصر، أو أهلِ قُطرٍ دون قُطر، أو أهلِ بطنٍ دون بطن؛ فالفَهمُ الذي خَلَقه للسلف خَلَق مِثلَه للخلف،

(١) وهذا لابد أن يفقهه كلُّ داعيةٍ يريد إرشادَ الناس لطريق ربِّه؛ وعليه بدراسةِ منهج الأنبياء عليهم السلام في دعوةِ أُممِهم دراسةً جيدةً حتى تسير دعوتُه على هدًى وبصيرة، وتقلَّ الخسائرُ التي يجنيها من لم يدرس ذلكم المنهاج الطاهر في الدعوة إلى اللَّه عز وجل.

(٢) هذا جواب الشرط في قوله: «فإن كان كلامه مع أهل العلم...» ـ أول الفقرة ـ.

والعقلُ الذي ركَّبـه في الأمـوات ركَّب مِثلَـه في الأحيـاء، والكتابُ والسنةُ موجودانِ في الأزمنة المتأخرةِ كما كانا في الأزمنةِ المتقدمة، والتعبُّدُ بهما لمن لَحِقَ[١] كالتعبُّد لمن مضى، وعِلمُ لُغةِ العرب موجودٌ في الدفاتر عند المتأخِّرين على وجهٍ لا يَشِذُّ منه شيءٌ؛ بعد أن كان المتقدِّمون يأخُذون عن الرواة حرفًا حرفًا، ويستفيدون من أربابه كلمةً كلمة.

وكذٰلك تفسيرُ الكتاب العزيـز موجـودٌ في التفـاسير التي دوَّنها السلفُ للخَلَف؛ بعد أن كان الواحدُ منهم يَرحلُ في تفسير آيةٍ من كتاب اللَّه إلى الأقطار الشاسعة.

وكذٰلك الأحاديثُ المرويةُ عن رسول اللَّه ﷺ موجودةٌ في الدفاتر التي جَمَعها الأوَّلُ للآخِر؛ بعد أن كان الواحدُ منهم يرحل في طلب الحديثِ الواحد إلى البلاد البعيدة.

وهٰكذا جميعُ العلوم التي يُستعان بها على فهم الكتاب والسنة.

فالوقوفُ على الحق، والاطلاعُ على مـا شَرَعـه اللَّهُ لعباده قد سهَّله اللَّهُ على المتأخِّرين، ويسَّره على وجهٍ لا يحتاجون فيه منَ العناية والتعب إلَّا بعضَ ما كان يحتاجُه مَن قبلهم؛ وقد قدمنا الإشارة إلى هٰذا المعنى[٢].

---

(١) لَحِق: جاء متأخرًا.

(٢) وها نحن ـ في عصرنا هٰذا ـ قد يسَّر اللَّهُ تعالى علينا أكثرَ من عصر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إمكانية جلبِ كتب العلم التي كان كثيرٌ من العلماء يتمنَّون رؤيتها بعيونِهم؛ لا سيَّما عن طريق «الحاسب الآلي» الذي يسَّر الكثيرَ والكثير من البحوث على طلبة العلم؛ وبالرغم من هٰذا قلَّ مَن استفاد من تلك النِّعم في نشرِ العلم ونيل المعالي. لٰكن لابد من التنبُّهِ إلى أن «الحاسب الآلي» ـ وحده ـ لا يصنعُ طالبَ علمٍ نافعًا، ولا يجعل من الجاهل عالمًا؛ بل لابد من تلقِّي العلم عن أهله الثقات، مع الرجوع الدائمِ إلى الكتب المحققة =

ثم إن هٰذا العالِمَ يوضِّحُ لمن يأخذُ عنه العلمَ في كل بحثٍ ما يقتضيه الدليل، ويوجبُه الإنصاف؛ وهو ـ وإن أبى ذٰلك في الابتداء ـ فلابد أن يؤثِّر ذٰلك البيانُ في طبعه قبولًا، وفي فطرته انقيادًا.

ويَحرِصُ على أن تكون أوقاتُه مشغولةً بتدريس الطلبة في كتب التفسير والحديث وشروحه، وفي كتب الفقهِ التي يتعرَّضُ مؤلِّفُوها لِذكرِ الأدلة والترجيح؛ فإنه في تدريس هٰذه المؤلفاتِ يتيسَّرُ له من الإرشاد والهداية، وتأسيسِ الحق، وتقريبِ الإنصاف، ما لا يتيسَّر له في غيرها.

(٢) وإن كان كلامُه مع مَن هو دونَ هٰذه الطبقة، فأنفعُ ما يُلقيه إليه: هو ترغيبُه في علوم الاجتهاد، وتعريفُه أن المقصودَ بِهٰذه العلومِ هو الوصولُ إلى ما وصل إليه علماءُ الإسلام؛ فإذا جَدَّ في ذٰلك فقد انفتحت منه أبوابُ الهداية، ولاحت عليه أنوارُ التوفيق. ثم إذا تأهَّل واستعدَّ لفهم الحُجة، سَلَك معه المسلكَ الأول[١].

(٣) ومن كان لا يَهتدي إلى طَلب تلك العلوم بوجهٍ من الوجوه، فأقربُ ما يسلكُه العالِمُ معه، هو أن ينظرَ إلى مَن قال مِن أهل العلم الذين يعتقدُهم ذٰلك المقصِّرُ بما قامت عليه الأدلة، وأوجب سلوكَه الإنصاف، فيقول له: «إن قول العالِم الفلانيِّ قولٌ راجحٌ؛ لقيام الأدلة عليه».

ثم يصنعُ معه هٰذا الصُّنعَ في المسائل التي يعتقدُها تقليدًا، ويَجمُدُ عليها قصورًا؛ فإن انتفع بذٰلك فهو المطلوب، وإن لم ينتفع فأقلُّ الأحوال السلامةُ من مَعَرَّته[٢]، والخلوصُ من شرِّه.

= المعتمدة.

(١) يقصد: الذي سلكه أهل العلم مع الذين يفهمون الحُجة ويعقلون البُرهان.

(٢) **المَعرَّة**: العيب والعار.

(٤) وأما العامةُ الذين لم يتعلَّقوا بشيءٍ من عِلم الرأي، فهم أسرعُ الناس انقيادًا، وأقربُهم إلى القبول؛ إنْ سَلِموا مِن بلايا ما يُلقيهِ إليهم المتعصِّبون.

وبالجملة: فالعالِمُ المتصدِّي للإرشاد، المتصدِّي للهداية، لا يَخفَى عليه ما يَصلُح منَ الكلام مع مَن يتكلم معه.

فهٰذا هو الذي أردتُه مِن نشر حُجج اللَّه، وإرشادِ العباد إليها، وقد قدمتُه بأبسطَ من هٰذا؛ وإنما كررتُه هنا لقصدِ دفع ما سَبق من السؤال.

[السبب الثامن لتَرْك الإنصاف: الاعتماد على قواعد عقلية تخالف الكتاب والسنة]:

ومن جُملةِ أسباب التعصب ـ التي لا يشعرُ بها كثيرٌ من المشتغلين بالعلوم ـ: ما يذكره كثيرٌ من المصنِّفين مِن أنه: «يَرُدُّ[(١)] ما خالف القواعد المقرَّرة».

فإن مَن لا عنايةَ له بالبحث يَسمعُ هٰذه المقالة، ويَرى ما صَنَعه كثيرٌ من المصنِّفين مِن ردِّ الأدلة من الكتاب والسُّنة إذا خالف تلك القاعدة، فيظنُّ أنها في اللوح المحفوظ! فإذا كَشَفها وجدها في الغالب كلمةً تكلَّم بها بعضُ مَن يعتقدُه الناس مِن أهل العلم الذين قد صاروا تحتَ أطباق الثرى، لا مستندَ لها إلا محضُ الرأي، وبَحْتِ ما يُدَّعى من دلالة العقل.

وكثيرًا ما تجدُ في علم الكلام ـ الذي يسمُّونه: «أصولَ الدين»[(٢)] ـ، قاعدةً قد تقرَّرت بينهم واشتُهرت، وتلقَّنها الآخِرُ من الأول، وخَطُّوها جِسرًا

---

(١) أي: الدليل من الكتابِ والسُّنة.

(٢) راجع ص (٨٦).

يدْفعون بها الآياتِ القرآنيةَ والأحاديثَ النبوية؛ فإذا كشفتَ عنها وجدتَها في الأصل كلمةً قالها بعض حكماء الكلام؛ زاعمًا أنه يقتضي ذٰلك العقلُ ويستحسنُه! وليس إلَّا مجردَ الدعوى على العقل ـ وهو عنها بريءٌ ـ؛ فإنه لم يَقضِ بذٰلك العقلُ الذي خلقه اللَّهُ في عباده، بل قضى به عقلٌ قد تدنَّس بالبدع، وتكدَّر بالتعصب، وابتُلي بالجهل بما جاء به الشرعُ، وجاء بعده مَن هو أشدُّ بلاءً منه، وأسخفُ عقلًا، وأقلُّ عِلمًا، وأبعدُ عن الشرع؛ فجعل ذٰلك قاعدةً عقليةً ضروريةً، فدَفع بها جميعَ ما جاء عن الشارع[1]، عَرَف هٰذا مَن عرفه، وجَهِله من جهله، ومَن لم يعرف هٰذا فلْيَتَّهم نفسه.

فيا للَّهِ العجب مِن مَزِيَّةٍ يفتريها على العقل بعضُ مَن حُرِم علمَ الشرع، ثم يأتي مَن بعده فيجعلُها أصولًا مقررةً وقواعدَ محرَّرة، ويُؤثِرُها على قولِ اللَّه ﷻ وقولِ الأنبياء.

وهٰكذا تجدُ في عِلم «أصول الفقه» قاعدةً قد أخذها الآخِرُ عن الأول، وتلقَّنها الخلَفُ عن السلف، وبَنَوا عليها القناطر[2]، وجعلوها إمامًا لأدلةِ الكتاب والسُّنة؛ يُجيزون ما أجازته، ويردُّون ما ردَّته! وليست من قواعد اللغة الكلية، ولا من القوانينِ الشرعية؛ بل لا يستندُ لها إلا الخيالُ المُختل، والظنُّ الفاسد، والرأيُ البحت! ومع هٰذا فهم يزعمون أن هٰذا العِلمَ[3] لا تُقبَلُ فيه إلَّا الأدلةُ القطعية! وهي دعوى ظاهرةُ البطلان، واضحةُ الفساد؛ فإن غالبَها[4] لا يوجد عليه دليلٌ ـ من الآحاد ـ صحيحٌ ولا حسن؛ بل لا يوجد آحاديٌّ

(١) راجع ص (٣٢).

(٢) **القناطر**: الجسور التي يُعبر عليها.

(٣) يعني أصول الفقه.

(٤) أي: غالب تلك القواعد الخيالية.

ضعيف! وغالب ما يوجد الموضوعاتُ التي لا يَمتري مَن له حظٌّ من العلم في كَذِبها، كاستدلالهم بمثل: «**حُكمي على الواحد حُكمي على الجماعة**»(١)، وبمثل: «**نحن نحكمُ بالظاهر**»(٢)، ونحو هٰذه الأكاذيب.

فالمغرورُ مَن اغتَرَّ بِهٰذه الدُّلَس(٣)، والمخدوعُ مَن خُدع بها، وترقَّى بها مِن كونها موضوعةً إلى كونها صحيحةً، ثم من كونها صحيحةً إلى كونها قطعيةً!.

فيالِلَّهِ العجبُ مِن نَفَاق مثلِ هٰذه الأمور على كثيرٍ من أهل العلم، وانقراضِ القرنِ بعد القرنِ والعصرِ بعد العصر وهي ـ عندهم ـ مسائلُ قطعية، وقواعدُ مقرَّرة، والذنبُ لمن تكلَّم بها، وذكَرها في مؤلفاته، ولم يقف حيثُ أوقفه اللَّهُ مِن جهله بما جاء في الشريعة.

وهٰكذا ما وقع في كثيرٍ من أبوابِ الفقه؛ مِن ذكر قواعدَ يُطَرِّدونها(٤) في

(١) **لا أصل له**: كما قال المصنف في كتابه «الفوائد المجموعة» (٢٠٠)، وذكره العجلوني في «كشف الخفا»، وقال: «**لا أصل له**»، ونقل هٰذا عن الإمام العراقي في تخريجه لأحاديث البيضاوي، وذكر أنه سئل عنه المِزِّي والذهبي، **فاستنكراه**. وقال في «الدرر المنتثرة» (٢٠٦): «**لا يعرف**». وكذا ذكره الفتَّني في «تذكرة الموضوعات» (١/ ١٨٦)، وذكر حكم العراقي، **وأقرَّه**.

(٢) **لا أصل له**: كما قال المصنف في كتابه «الفوائد المجموعة» (٢٠٠)، وذكره الإمام ابن حجر في «التلخيص الحبير» (رقم: ٢١٠٠)، وقال: «**استنكره المُزني**»، وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٤/ ١٠٠): «**لم أجد له أصلًا؛ وكذا قال المِزِّي لما سُئل عنه**». وحكم عليه الشيخ الألباني بأنه **لا أصل له** ـ أيضًا ـ ، ونقل هٰذا عن الأئمة: العراقي، والعسقلاني، والسخاوي، والسيوطي. انظر: «دفاع عن الحديث النبوي»، للعلامة الألباني (٢٧، ٢٨).

(٣) **الدُّلَس**: الأكاذيب.

(٤) **يُطرِّدونها**: يعمِّمونها.

جميع المسائل، ويظنُّون أنها من قواعدِ الشرع الثابتة بقطعيَّاتِ الشريعة! ومَن كَشف عن ذٰلك وجد أكثرَها مبنيًّا على محض الرأي الذي ليس عليه أثارةٌ من علم، ولا يَرجع إلى شيءٍ من الشرع.

ومَن خَفِي عليه هٰذا، فلْيعلم أن قُصورَه وعدَم اشتغاله بالعلم هو الذي جنى عليه، وغَرَّه بما لا يَغترُّ به مَن عضَّ على العلم بناجذه، وكَشَف عن الأمور كما ينبغي. فعلى من أراد الوصولَ إلى الحق، والتمسُّكَ بشِعارِ[(١)] الإنصاف، أن يكشف عن هٰذه الأمور؛ فإنه إن فعل ذٰلك هان عليه الخطبُ، ولم يَحُل بينه وبين الحق ما ليس منَ الحق.

[السبب التاسع لتَرك الإنصاف: الاعتماد على كتب الْمُتعصِّبين]:

ومِن أسباب الوقوع في غير الإنصاف والتمسُّكِ بذَيلٍ من الاعتساف: أن يأخذ طالبُ الحقِّ أدلةَ المسائل من مجاميع الفقهِ التي يعتزي[(٢)] مؤلفُها إلى مذهب من المذاهب؛ فإن مَن كان كذٰلك يُبالغ في إيراد أدلةِ مذهبه، ويُطيلُ ذَيلَ الكلام عليها، ويصرِّحُ تارةً بأنها «أدلةٌ»، وتارةً بأنها «حُجج»، وتارةً بأنها «صحيحة»، ثم يطفِّفُ[(٣)] لخَصمه المخالِفِ؛ فيُورِدُ أدلتَه بصيغةِ التمريض، ويُعنْوِنُها بلفظِ: «الشُّبَه»[(٤)]، وما يؤدي هٰذا المعنى.

فإذا اقتصر طالبُ الحقِّ على النظر في مِثل هٰذه المؤلَّفات، وَقع في الباطل ـ وهو يظنُّه الحق ـ، وخالَف الحق ـ وهو يظنه الباطل ـ! والذي

---

(١) **الشِّعار**: الثوب. وله عدة معانٍ؛ لعل هٰذا أقربُها هنا، واللَّهُ أعلم.

(٢) **يعتزي**: ينتسب.

(٣) **يُطفِّف**: ينتقص.

(٤) **الشُّبهة**: ما يظنُّه الإنسانُ دليلًا وليس كذٰلك.

أوقعه في ذٰلك: اقتصارُه في البحث والنظر على ذٰلك الكتاب الذي أَلَّفه ذٰلك المتعصِّبُ، وإحسانُ الظن به، وغُفولُه عن أنَّ مواطنَ الأدلة هي مجاميعُ الحديث ـ كالأمَّهات وما يلتحق بها ـ، وأن هٰؤلاء هم أهل العلم وأربابُه الذين يَعرفون صحيحَه من فاسده ـ كما قدمنا الإشارة إلى هٰذا ـ.

ولا بأس بأن ينظر طالبُ الحق في كتب العلماء المشهورين بالإنصاف، الذين لم يتعصَّبوا لمذهبٍ من المذاهب، ولا انتسَبوا إلى عالِم من العلماء؛ فإنه يستفيدُ بمطالعة مؤلفاتِ المنصِفين كيفيةَ العمل عند التعارض[١]، ويهتدي إلى مواقع الترجيح ومواطنِ ما يَحِقُّ من الاجتهاد على الوجه المطابق.

وهٰكذا كتبُ الكلام وأصول الفقه؛ فإن كلَّ طائفةٍ تَصنعُ هٰذا الصنعَ في الغالب، فتَصِفُ ما يوافقُ مذهبَها بالحُجج القواطع والأدلةِ الراجحة، وتطفِّفُ للمخالف، فتُورِدُ له ما لا يَعجِزون عن جوابه ودفْعِه، ويتركون ما لا يتمكّنون من دفعه، وقد يذكرونه على وجهٍ فيه مدخلٌ للدفع، ويُلصقون به ما يَفتح فيه أبوابَ المقال.

فلْيَحذَرِ المُنصِفُ من الركون على ما يورده المُتمذهِبون لأنفسهم ولخصومهم من الحُجج؛ فإنه قد عَلِق بكل طائفةٍ من العداوة للأخرى ما يوجب عدمَ القبولِ مِن بعضهم في بعض.

وبالجملة: فليس المتعصِّبُ بأهلٍ لأَن يؤخذَ الحقُّ من مؤلفاته؛ فإنه إذا لم

(١) أي: عند تعارض الأدلة الظاهري ـ الذي يظنُّه العبد ـ؛ ذٰلك أن الأدلة الشرعية في نفسها لا تعارُضَ بينها؛ وإنما يقعُ توهُّمُ التعارض عند النظر المبدئي في الأدلة؛ أمَّا عند التأمل وتطبيقِ قواعد «أصول الفقه» يزول التعارض المتوهَّم ـ بحمد اللّٰه ـ . وراجع أبحاث «التعارض والترجيح» من كتب «الأصول».

يَنتفع بالعلم، ويهتدي بما عَرف منه، فكيف يهتدي به غيرُه، أو يتوصَّلُ بما جَمَعه إلى ما هو الحقُّ؟! فالمُصابُ بالعمى لا يقودُ العُمْيَ، فإنْ فَعل كانت ظلماتٍ بعضُها فوق بعض، والمريضُ لا يُداوي مَن هو مصابٌ بمثل مرضه، ولو كان صادقًا فيما يزعمُه من اقتدارِه على المداواة، كانت نفسُه التي بين جَنبيه أحقَّ بذاك منه.

[السببُ العاشر لتَرْكِ الإنصاف: تقليد الْمتعصِّبة في باب: «الجرح والتعديل»]:

ومِن جُملةِ الأسباب المانعة من الإنصاف: التقليدُ في عِلم «الجرح والتعديل» لمن فيه عصبيةٌ من المصنِّفين فيه ـ كما يجدُه اللبيبُ كثيرًا ـ؛ فإنه إذا تصدَّى لذٰلك بعضُ المصابين بالتقليد، كان العدلُ عنده مَن يوافقُه في مذهبه الذي يعتقدُه، والمجروحُ من خالفه ـ كائنًا من كان ـ! ومَن خَفِي عليه [هٰذا]، فلْينظر ما في مصنَّفات الحُفَّاظ بعد انتشار المذاهب وتقيُّدِ الناس بها، وكذٰلك ما في كتب المؤرخين؛ فإنَّ الموافقة في المذهب حاملةٌ على تَركِ التعرُّضِ لموجِباتِ الجرح، وكتمِ الأسباب المقتضيةِ لذٰلك[1]؛ فإن وقع التعرُّضُ لشيءٍ منها ـ نادرًا ـ أكثَرَ المصنِّفُ من التأويلاتِ والمرواغات والتعسُّفات الموجبةِ لدفع كونِ ذٰلك الخارج خارجًا! وإنْ كان الكلامُ على أحوال المخالفين، كان الأمرُ بالعكس من ذٰلك، فالفضائلُ مغموطة، والرذائلُ منشورة؛ من غير تأويلٍ ولا إحسانِ ظنٍّ.

وبالجملة: فالاهتمامُ في المُوافِق بذِكر المناقب دونَ المثالب[2]، وفي

---

(١) أي: ما دام المترجَم له يوافق المترجِمَ في مذهبِه، فعادةً ما يحاول المترجِمُ سَترَ ما يوجب جرح المترجَم له وسقوطَ منزلتِه عند أهل العلم.

(٢) **المثالب**: المطاعن والمعايب.

المُخالِفُ بالعكس من ذٰلك، ولا أقول: إنهم يتعمَّدون الكذبَ ويكتمون الحق ـ فهم أعلى قدرًا، وأشدُّ تورعًا من ذٰلك ـ ؛ ولٰكن رَسَخ في قلوبهم حبُّ مذاهبهم، فأحسَنوا الظنَّ بأهلها، ونفرت أنفسهم من مذاهب غيرهم، فأساؤوا الظن بأهلها، فتسبَّب عن ذٰلك ما ذكرْنا، ولم يَشعُروا بأن هٰذا الصَّنيعَ من أشد التعصُّبِ وأقبح الظلم؛ بل ظنُّوا أن ذٰلك من نُصرة الدين، ورفْعِ مَنار المُحقِّين، ووضْعِ أمْرِ المُبطِلين؛ غفلةً منهم وتقليدًا(١).

---

(١) ومثل هٰذا ـ أيضًا ـ ما رأيناه مِن بعض مشاهير زماننا في نَقدِه اللاذع القاسي لكل مَن خالف اجتهاده ومذهبَه من شيوخ أهل السنة والجماعة ـ المشهود لهم بالعلم والرسوخ والأمانة ـ ؛ والمثيرُ للعَجَب أن هٰذا الشيخ الفاضل وأمثاله كانوا يَدْعون ـ بألسنتهم ـ إلى نبذ التعصب والاعتصامِ بحَبْل الدليل، واتساعِ الصدرِ لتقبُّل الخلاف! بينما تجدُ في كتبه ذٰلك النقدَ المرفوضَ، والطعون السيئة لمن خالفه في بعض المسائل العلمية ـ التي وَسِعَ السلفَ فيها الخلافُ ـ ؛ وقد ترتَّب على أفعاله هو وأمثاله ـ عفا اللّٰهُ عنهم ـ ثمراتٌ مريرة؛ أبرزها ثلاثة:

الأولى: هَجرُ كثيرٍ من طلبة العلم ـ الذين يفوقُ جهلُهم علمَهم ـ لأولٰئك العلماءِ الثقات الذين طَعن فيهم وجرَّحهم بلسانِه وقلمه أكثرَ من مرة؛ مع إساءة الظنِّ بهم، وغمزِهم ولمزهم عند العالِم والجاهل، ونزع ثقةِ الناس تُجاهَهم في شتَّى بقاع الأرض؛ وما هٰذا إلا لأنهم اعتَقدوا في شيخهم ـ الطاعن ـ العصمةَ في كل ما يقول ويفعل!!.

الثانية: سقوطُ منزلة وجاهِ هٰذا العالِم الطاعن ـ بالرَّغم مما عنده من علمٍ نافع ـ لدى الكثير من العلماء وطلبةِ العلم؛ مع ما يتبعُه ذٰلك من تجريحِه والطعن فيه وتحذيرِ الخلق منه ومن أخذ العلم عنه.

الثالثة: فَقْدُ كثيرٍ من طلبة العلم ـ خاصةً المبتدئين ـ الثقةَ في علماء أهل السنة بالكلية؛ قائلين: كيف يَطعنون في بعضهم البعض، وهم أولى الناسِ بالأدب واتساعِ الصدر وحسن الخُلق؟ فيَنتجُ عن هٰذا أن يُلقوا بقلوبِهم وعقولِهم بين يدي أهل البدع والضلال ـ لما يتَّسِمُون به من حُسنِ خُلُقٍ ظاهر ـ ، أو على أحسن الأحوال يَهجُرُ أولٰئك الطلابُ العلمَ وأهله، ويَسيرون في حياتِهم بعقولِهم وأهوائهم ضالِّين مضلِّين، فضلًا عن طَعنهم =

وقد يقعُ ذٰلك بين أهل المذهبِ الواحد ـ مع اتفاقهم في التقليدِ لإمامٍ واحدٍ، واعتقادِهم بمعتقَدٍ واحد ـ ، فإذا تصدَّى أحدُهم لتراجم أهل مذهبه، أطال ذَيلَ الكلام عند ذكر شيوخِه وتلامذته بكل ما يقدرُ عليه، وكذٰلك يوسِّعُ نطاقَ المَقام عند ترجَمته لمن له عليه أيُّ يدٍ كانت، فإذا تَرجم غيرَ شيوخِه وتلامذتِه وأهلِ مودَّته، طَفَّف لهم تطفيفًا، وأوسعهم ظلمًا وحَيفًا.

وإذا كان هٰذا مع الاتفاقِ في المذهب والمعتقَد، فما ظنُّك بما يكونُ مع الاختلاف في المذهب، والاتفاقِ في التسمي باسمٍ واحد ـ إما باعتبارِ الاعتقاد، أو باعتبار أمرٍ آخر ـ ، كأهل المذاهب الأربعة؟! فإنهم اختلفوا في المذاهب، مع اتفاقهم على أنهم أهلُ السُّنة، واشتراكِ غالبهم في اعتقاد قول الأشعريِّ[1]؛ فإن دائرةَ الأَهْوِيةِ[2] حينئذٍ تتَّسع، ومحبةَ العصبيةِ تكثُر، كما تراه كثيرًا في تراجِم بعضِهم لبعض، خصوصًا فيما بين الحنابلة ومَن عَداهم من أهل المذاهب الأربعة، وكذٰلك فيما بين الحنفية ومَن عداهم، ومَن نظر في ذٰلك

= في علماء الأمة قاطبةً وتنفير الناس عنهم؛ فيُفسدون في الأرض ولا يُصلحون.
وكلُّ هٰذه الثمرات ـ وغيرُها كثير ـ لا ينكرهُ إلا مكابرٌ لا يَدري ماذا يدور حوله في الدنيا، والمعصومُ من عصمه اللّٰه تبارك وتعالى.

(١) واعتقادُ الأشعريِّ ليس هو الاعتقادَ السلفي الصحيح؛ فضلًا عن اعتقادِ أتباعه ـ لا سيما المتأخرين منهم ـ ؛ فإنهم زادوا ضلالاتٍ عقليةً وتقعيداتٍ ما أنزل اللّٰهُ بها من سلطان، وحاكَموا بها نصوصَ الوحيين الشريفين، وصرَّحوا ـ تصريحًا ـ بأنه إذا تعارضت أدلةُ الشرعِ مع قواعدهم العقلية قدَّموا العقل عليها؛ محتجِّين بأن دلالاتِ العقول قطعيةٌ، ودلالاتِ النصوص ظنية!! وقد ترتب على هٰذا المسلكِ الذميم والفكرِ العقيم ظلمٌ كبيرٌ لنصوص الشرع المعظَّم، وتلاعبٌ وتحريفٌ وبدعٌ شنعاءُ يبرأُ منها الإسلامُ براءةً تامةً؛ وراجع ـ غير مأمور ـ الكتاب العظيم: «موقف ابن تيمية من الأشاعرة»، للعلامة الشيخ عبدالرَّحْمٰن المحمود ـ وقد طُبع مؤخرًا في دار ابن الجوزي بالدمام ـ ؛ لتعلمَ صدقَ ما أقول، واللّٰهُ الهادي إلى سواء السبيل.

(٢) **الأهوية**: جمع «هوى».

بعين الإنصاف علم بالصواب؛ دَع عنك ما يقعُ مع الاختلاف في المذاهب والمعتقَدات؛ فإنه يبلغُ الأمرُ إلى عداوةٍ فوق عداوةِ أهلِ المِلل المختلِفة.

فطالبُ الإنصافِ لا يلتفتُ إلى شيءٍ ممَّا يقعُ من الجرح والتعديل بالمذاهب والنِّحل؛ فيُقبَلون جميعًا؛ إلَّا أن يكون ما جاء به المتمذهبُ مقوِّيًا لبدعته، أو كان على مذهبٍ لا يَرى بالكذبِ فيه بأسًا ـ كما هو عند غُلاة الرافضة[1] ـ.

وأما ما عدا الجرحَ والتعديل بالمذاهب والمعتقَدات، فإن كان المتكلمُ في ذٰلك بريئًا عن التمذهب والتعصُّب ـ كما يُروى عن السلف قبل انتشار المذاهب ـ، فاحرص عليه، واعمَل به على اعتبار صحةِ الروايةِ وصدورِه في الواقع، وأما باعتبار كونِهِ جارحًا أو غيرَ جارح، فذٰلك مفوَّضٌ إلى نظر المجتهد.

والذي ينبغي التعويلُ عليه: أن القدحَ إن كان يرجعُ إلى أمر يتعلقُ بالرواية ـ كالكذبِ فيها، وضعفِ الحفظ، والمجازفة ـ، فهٰذا هو القدحُ المعتبَر. وإن كان يرجعُ إلى شيءٍ آخر، فلا اعتدادَ به؛ وإن كان المتكلمُ متلبِّسًا بشيءٍ من هٰذه المذاهب، فهو مقبولٌ في جَرْح من يجرِّحُه من الموافقين له، وتزكيةِ مَن يُزكِّيه من المخالفين له[2].

---

(١) راجع ما سلف ص(١٠٤) عن كذب الرافضة.
فائدة: هٰؤلاء الرافضة ـ الذين سبق الكلام عليهم غير مرة ـ ؛ وإنما سُموا بِهٰذا الاسم لرفضِهم خلافةَ الشيخين أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وقيل: لرفضهم زيد بن عليٍّ الذي أنكر عليهم طعنَهم في الشيخين رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا؛ فقال لهم: «رفضمتوني؟ فقالوا: نعم»؛ فسُمُّوا رافضةً. مستفاد من طبعة الشيخ محمد بن صبحي حلَّاق (٥٣).

(٢) هٰذا الكلام يحتاج إلى تحرير من كتب «المصطلح»؛ فليرجع إليها.

وأما من جاء بما يَقتضي تعديلَ الموافق وجَرْح المخالف؛ فهٰذا مما ينبغي التوقُّفُ فيه حتى يُعرفَ من طريقٍ غيره، أو يُشتَهَرَ اشتهارًا يقبله سامعه.

[السببُ الحادي عشر لتَركِ الإنصاف: الْمُنافسةُ بين الْمُتقاربين في الفضل والْمنزلة]:

ومن الأسباب المانعة من الإنصاف: ما يقعُ من المنافسة بين المتقارِبين في الفضائل، أو في الرئاسةِ الدينية أو الدنيوية؛ فإنه إذا نَفخ الشيطانُ في أنفِهما، وترقَّت المنافسةُ، بلغت إلى حدٍّ يَحمل كلَّ واحدٍ منهما على أن يرُدَّ ما جاء به الآخرُ ـ إذا تمكَّن من ذٰلك ـ ، وإن كان صحيحًا جاريًا على منهج الصواب[1].

وقد رأينا وسمِعنا مِن هٰذا القبيل عجائبَ؛ صَنَع فيها جماعةٌ مِن أهل العلم صَنيعَ أهل الطاغوت[2]! وردُّوا ما جاء به بعضُهم من الحق، وقابلوه،

(١) يقول الشيخ الفاضل محمود الخزندار ـ حفظه اللَّه ـ : «يكونُ من التنافُسِ بين أهلِ العلمِ المتعاصرينَ ما لا يكونُ بين معاصرٍ وقديم، ويكون بين المتقاربينَ في المنزلةِ ما لا يكونُ بين المُتباعدينَ فيها، ويكونُ بين أهل البلدةِ الواحدةِ أو الفنِّ الواحدِ ما لا يكونُ بين غيرهم؛ وحين يتمثل التنافُسُ في صورةِ الازدياد من الخير والتعاون والتناصحُ في أجواءِ الأُلفة؛ فذٰلك مَظهَرُه المحمود؛ غيرَ أن هٰذا التنافسَ بين أهل الفضل يخرجُ إلى صورٍ قبيحةٍ مذمومةٍ حين يؤولُ إلى تحاسدٍ وتباغُضٍ وتجريح وتشكيك، وبسبب ضعفِهم البشري يَهبطون أحيانًا إلى هٰذه المستوياتِ فيما بينهم، ثم إذا ما تجاوَزْتَ وَجهَ الخلاف بينهم وجدتَ كُلًّا منهم على دِينٍ وخُلقٍ وعلمٍ وصلاح؛ غير أنها الغَيرة!». «فقه الائتلاف ـ قواعد التعامل مع المخالف بإنصاف» (١٤٧ ـ دار طيبة). وهٰذا الكتاب جديرٌ بكل طالب علم قراءته غيرَ مرة.

(٢) **الطاغوت**: الذي جاوز حدَّه في الطغيان. وله معانٍ عدة. انظر رسالة: «الطاغوت في القرآن الكريم»، للشيخ الفاضل: علاء بكر.

بالجدال الباطل، والمِراء القاتل.

[من مذكِّرات الْمُصنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ] :

وإني لأذكُرُ أيامَ اشتغال الطلبة بالدرْس عليَّ في كثيرٍ من العلوم، وكنتُ أُجيب عن مسائلَ تَرِدُ إليَّ ـ يحرِّرُها الطلبةُ ويحرِّرُها غيرُهم من أهل العلم من أمكنةٍ قريبةٍ وبعيدة ـ ؛ فكان يتعصَّبُ على تلك الأجوبةِ جماعةٌ من المشارِكين لي في تدريس الطلبة في علوم الاجتهادِ وغيرها، وقد يسلُكون مسلكًا غيرَ هٰذا، فيقعُ منهم الإيهامُ على العوامِّ بمُخالفةِ ذٰلك الكلامِ لما يقولُه مَن يعتقدون قولَه منَ الأموات! فينشأ عن ذٰلك فتنٌ عظيمة، وحوادثُ جسيمة.

وكان بعضُ نُبلائهم يكتبُ على بعضِ ما أكتبُه[1]، ثم يُهديه إلى السائل ـ وإن كان في بلدٍ بعيد، من دون أن يقصده بسؤالٍ، ولا طلبٍ منه تعقُّبَ ما أجبتُ به من المقال ـ ، وقد أقفُ على شيءٍ من ذٰلك، فأجده في غايةٍ من الاعتساف، فأتعقَّبُه تعقُّبًا فيه كَشفُ عَوَارِه، وإيضاحُ بَوَاره[2].

وقد ينضمُّ إلى ذٰلك ذِكرُ كلمات، والاستشهادُ بأبياتٍ اقتضاها الشبابُ والنشاطُ واشتعالُ الغضب؛ لما أراه منَ التعصُّب والمنافسة على ما ليس لي فيه اختيار؛ فإنَّ ورودَ سؤالاتِ السائلين إليَّ من العامةِ والخاصة، وانثيال[3] المُستفتين من كل جهةٍ لم يكن بسَعْيٍ منِّي ولا احتيال، وكذٰلك اجتماعُ نُبلاء

(١) أي: يضيف إلى كلام المصنف وفتاويه من قِبَلِ نفسه دون إذن المصنف! وهٰذا المسلكُ من أقبح مسالكِ طلبة العلم.

(٢) **البَوار**: الفساد.

(٣) **انثيال**: تتابع.

الطلبة لديَّ، وأخذُهم عنِّي، وتعدُّدُ دُروسهم عندي ليس لي فيه حيلةٌ، ولا هو من جهتي؛ فكان هٰذا الصنعُ منهم يحملُني على مُجاوبتهم بما لا يُعجِبُني بعدَ الصَّحْو من سُكر الحَدَاثة[1] والقيامِ من رَقْدةِ الشباب، لا لكونه غيرَ حقٍّ أو ليس بصواب، بل لكونِه فيه من سِهام الملام وصوارمِ الخصام ما لا يُناسِبُ هٰذا المَقام[2].

فإذا كان هٰذا في المشترِكين في التدريس والإفتاء ـ وهما خارجان عن مناصب الدنيا ـ ، لأنهما في ديارنا لا يُقابَلان بشيءٍ من الدنيا ـ لا من سلطانٍ ولا غيرِه من نوع الإنسان ـ ؛ فما بالُك بالرئاسات التي لها مدخلٌ في الدين والدنيا، أو التي هي خاصةٌ بالدنيا متمحِّضةٌ لها[3]! فإنه لا شك أن التنافس بين أهلها أهمُّ من الرئاسات الدينية المحضة التي لم تُشَبْ بشيءٍ من شوائب الدنيا[4].

فينبغي للمنصِف ألَّا يَغفُلَ عـن هٰـذا السبب؛ فإن النفسَ قد تنقبضُ عن كلامِ مَن كان منافِسًا في رُتبة، معارِضًا في فضيلة ـ وإن كان حقًّا ـ ؛ وقد يحصُل مع الناظر فيه زيادةٌ على مجردِ الانقباض؛ فيتكلمُ بلسانه، أو يحرِّرُ بقلمه ما فيه معارضةٌ للحق ودفعٌ للصواب، فيكون مؤثِرًا لحَميَّةِ الجاهلية وعَصَبيةِ الطاغوتِ على الشريعة المطهَّرة، وكفى بِهٰذا؛ فإنه من الخُذلان

(١) أي: بعد التيقُّظ من فَورةِ وحَمَاس الشباب.

(٢) وهٰذا من أدب المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وإنصافه أن يعترف أنه كان عليه ضبط نفسه أكثر في التعامل مع المخالفين، وكما نلاحظ فإن المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يعتذر عن الحق الذي يعتقده، وإنما اعتذر شدة كلامه وصلابةِ طريقته.

(٣) **متمحضة لها**: خالصة غير مشوبة.

(٤) وما حال المتنافسين على الدنيا إلا كحالِ المتنافسين على شرب ماءِ البحر؛ كلما ازدادوا شربًا ازدادوا عطشًا!.

البيِّن. نسأل اللَّه الهدايةَ إلى سبيل الرشاد.

[السبب الثاني عشر لتَرْكِ الإنصاف: التباسُ الرأي الشخصي بعلومِ الاجتهاد]:

ومِن أسباب التعصبِ ـ الحائلةِ بين من أُصيب بها وبين التمسُّك بالإنصاف ـ: التباسُ ما هو من الرأي البحت بشيءٍ من العلوم التي هي موادُّ الاجتهاد.

وكثيرًا ما يقع ذٰلك في «أصول الفقه»؛ فإنه قد اختلط فيها المعروفُ بالمنكر، والصحيحُ بالفاسد، والجيدُ بالرديء؛ فربما يتكلمُ أهل هٰذا العلم على مسائلَ من مسائلِ الرأي، ويحرِّرُونها، ويقرِّرُونها، وليست منه في شيء، ولا تعلُّقَ لها به بوجهٍ.

فيأتي الطالبُ لهٰذا العلم إلى تلك المسائل، فيعتقدُ أنها منه، فيَرُدُّ إليها المسائلَ الفُروعية، ويرجعُ إليها عند تعارض الأدلة، ويعملُ بها في كثيرٍ منَ المباحث؛ زاعمًا أنها من أصول الفقه، ذاهلًا عن كونها من علم الرأي.

ولو علم بذٰلك لم يقعْ فيه ولا رَكَن إليه؛ فيكونُ هٰذا ـ وأمثالُه ـ قد وقعوا في التعصب، وفارقوا مسلكَ الإنصاف، ورجَعوا إلى علم الرأي ـ وهم لا يشعُرون بشيءٍ من ذٰلك ـ، ولا يَفطِنون به، بل يَعتقِدون أنهم متشبِّثون بالحق، متمسِّكون بالدليل، واقِفون على الإنصاف، خارجون عن التعصب! وقلَّ مَن يَسلَمُ مِن هٰذه الدقيقة، وينجُو من غُبار هٰذه الأعاصير؛ بل هم أقلُّ من القليل!.

وما أخطرَ ذٰلك، وأعظمَ ضررَه، وأشدَّ تأثيرَه، وأكثرَ وقوعَه، وأسرعَ نَفَاقَه

على أهل الإنصاف وأربابِ الاجتهاد!.

فإن قلت: إذا كان هٰذا السبب ـ كما زعمتَ ـ من الغموضِ والدقة، ووقوعِ كثير من المنصفين فيه وهم لا يشعرون؛ فما أحقَّه بالبيان، وأولاهُ بالإيضاح، وأجـدَرَه بالكشف! حتى يَتخلَّص عنـه الواقعون فيه، وينجوَ منه المتهافِتون عليه[1].

قلت: اعلم أن ما كان من «أصول الفقه» راجعًا إلى لُغة العرب رجوعًا ظاهرًا مكشوفًا؛ كبناء العامِّ على الخاص، وحَمْلِ المطلَق على المقيَّد، وردِّ المجمَل إلى المبيِّن، وما يقتضيه الأمرُ والنهيُ ـ ونحو هٰذه الأمور ـ ، فالواجبُ على المجتهد أن يبحثَ عن مواقع الألفاظِ العربية، ومواردِ كلام أهلها، وما كانوا عليه في مثل ذٰلك؛ فما وافقه فهو الأحقُّ بالقبول، والأولى بالرجوع إليه.

فإذا اختلف أهلُ الأصول في شيءٍ من هٰذه المباحث، كان الحقُّ بيد مَن هو أسعدُ بلغة العرب؛ هٰذا على فرض عدمِ وجودِ دليلٍ شرعيٍّ يدلُّ على ذٰلك؛ فإن وُجد فهو المقدَّمُ على كل شيء[2].

وإذا أردتَ الزيادة في البيان، والتكثُّرَ من الإيضاح بضربٍ من التمثيل، وطُرُقٍ من التصوير؛ فاعلمْ أنه:

ـ قد وقع الخلافُ في أنه: هل يُبنى العامُّ على الخاص مطلقًا، أو مشروطًا بشرطِ أن يكون الخاصُّ متأخرًا؟.

ـ ووقع الخلافُ في أنـه: هل يُحمـل المطلَـقُ على المقيَّد مع اختلافِ

---

(١) **المتهافتون:** المتسارعون المتساقطون.

(٢) إذ لا اجتهاد مع النص.

السبب أم لا؟.

ـ ووقع الخلاف في معنى «الأمر الحقيقي»: هل هو الوجوب أم غيره؟.

ـ ووقع الخلافُ في معنى «النهي الحقيقي»: هل هو التحريم أو غيره؟.

فإذا أردتَ الوقوفَ على الحقِّ في بحثٍ من هٰذه الأبحاث، فانظُرْ في اللغة العربية، واعمَلْ على ما هو موافقٌ لها، مطابقٌ لِما كان عليه أهلُها، واجتنِب ما خالفها؛ فإن وجدتَ ما يدلُّ على ذٰلك من أدلةِ الشرع، كما تقفُ عليه في الأدلة الشرعية ـ من كون الأمر يفيدُ الوجوب، والنهيِ يُفيد التحريم ـ، فالمسألة أصولية؛ لكونها قاعدةً كليةً شرعية؛ لكون دليلِها شرعيًّا؛ كما أن ما يُستفاد من اللغة من القواعد الكلية أصوليةٌ لغويةٌ.

فهٰذه المباحث ـ وما يشابِهُها من مسائل النَّسخ، ومسائل المفهوم والمنطوق الراجعة إلى لغة العرب، المستفادةِ منها على وجهٍ يكونُ قاعدةً كلية ـ هي مسائلُ الأصول، والمرجِّحُ لها الذي يُعرفُ به راجحُها من مرجوحها هو العِلم الذي هي مستفادةٌ منه، مأخوذةٌ من موارده ومصادره.

وأما مباحثُ القياس، فغالبُها من بَحْتِ الرأي الذي لا يرجعُ إلى شيءٍ مما تقومُ به الحجة؛ وبيان ذٰلك: أنهم جَعلوا للعلةِ مسالكَ عشرةً لا تقومُ الحُجة بشيءٍ منها إلَّا ما كان راجعًا إلى الشرع ـ كمَسلك النصِّ على العلَّة ـ، أو ما كان معلومًا من لغةِ العرب ـ كالإلحاق بمسلك إلغاءِ الفارق، وكذٰلك «قياس الأولى» المسمَّى عند البعض بـ«فحوى الخطاب» ـ.

وأما المباحثُ التي ذكرها أهلُ الأصول في مقاصِدِه، كما فعلوه في مقصدِ الكتاب ومقصدِ السُّنة والإجماع؛ فما كان من تلك المباحثِ الكليةِ مستفادًا من أدلة الشرع فهو أصوليٌّ شرعي، وما كان مستفادًا من مباحثِ

اللغة، فهو أصوليٌّ لُغوي، وما كان مستفادًا من غير هٰذين، فهو من علم الرأي الذي كرَّرنا عليك التحذير منه.

ومن المقاصد المذكورة في الكتب الأصولية ـ التي هي مِن محضِ الرأي ـ: الاستحسانُ، والاستصحابُ، والتلازم.

وأما المباحثُ المتعلقةُ بالاجتهاد والتقليد، وشَرعِ من قبلنا، والكلام على أقوالِ أصحابه [ﷺ]؛ فهي شرعيةٌ؛ فما انتُهض عليه دليلُ الشرع منها فهو حق، وما خالفه فباطل.

وأما المباحثُ المتعلِّقة بالترجيح؛ فإن كان المرجِّحُ مستفادًا من الشرع فهو شرعيٌّ، وإن كان مستفادًا من علمٍ من العلوم المدوَّنة فالاعتبار بذٰلك العلم؛ فإن كان له مَدخلٌ في الترجيح ـ كعلم اللغة ـ، فإنه مقبول، وإن كان لا مدخلَ له إلا مجردُ الدعوى ـ كعلم الرأي ـ، فإنه مردود.

وإذا تقرر هٰذا، ظهر لك منه فائدتان:

الأولى: إرشادُك إلى أن بعض ما دوَّنه أهلُ الأصول في الكتب الأصولية ليس من الأصول في شيء، بل هو من علمِ الرأي الذي هو عن الشرع وما يُتوصَّلُ إليه به من العلوم بمَعزِل.

الثانية: إرشادُك إلى العلوم التي تُستمدُّ منها المسائلُ المدوَّنة في الأصول؛ لترجعَ إليها عند النظر في تلك المسائل، حتى تكونَ على بصيرة، ويصفوَ لك هٰذا العلمُ، ويَخلُصَ عن شَوبِ الكذب.

فإن قلت: إذا كان الأمرُ كما ذكرتَه، فما تقول فيما يزعمُه أهلُ الأصول من أنه لا يُقبل في إثباتِ مسائله إلَّا الأدلةُ القطعية؟.

قلت: هٰذه دعوى منهم، يكذِّبُها العمل، ويدفعُها ما دوَّنوه في هٰذا العلم

من أدلةِ مسائله.

فإن قلت: إذا كان استمدادُ هٰذا العلمِ ـ عندهم ـ من الكلام والعربيةِ والأحكام ـ كما صرَّحوا به ـ؛ فليس ذٰلك دعوى مجردةً؛ فإنهم قد صرَّحوا في «علم الكلام» بأنه لا يُقبل في إثباتِ مسائله إلَّا الأدلةَ القطعية، وصرحوا في الكلام على نَقل اللغة أنها لا تثبُت بالآحاد، وإذا كان ما منه الاستمدادُ مثبَتًا ببراهينَ قطعيةٍ، كان ما استُمدَّ منه مثلَه في ذٰلك؟.

قلت: هٰذه دعوى على دعوى، وظلماتٌ بعضُها فوق بعض.

أما «علم الكلام»، فغالبُ مسائله مبنيةٌ على مجرد الدعاوى على العقل التي هي كسَرابٍ بِقِيعةٍ[(١)]؛ إذا جاءه طالبُ الهدايةِ لم يجد شيئًا ـ وقد قدَّمنا الإشارةَ إلى هٰذا[(٢)] ـ، وأما ما كان من مسائله مأخوذًا من الشرع؛ فهي مسائلُ شرعية، ولا فرقَ بين شرعيٍّ وشرعيٍّ من هٰذه الحَيثية.

وأما «اللغة»، فقد وقع الخلافُ بين أهل العلم: هل يُشترط في إثباتِها أن يكون النقلُ متواترًا أم لا؟ والحقُّ بيدِ مَن لم يُثبت هٰذا الشرط؛ فإنَّ سابِقَ المشتغِلين بنقل علم اللغةِ ولاحِقَهم قد رأيناهم يُثبتونها لمجردِ وجودِ الحرفِ في بيتٍ من أبياتِ شعرائهم، وكلمةٍ من كلماتِ بُلغائهم، ومن أنكر

---

(١) **السراب**: معروف؛ وهو ما يُرى نصفَ النهار عند اشتدادِ الحرِّ؛ كالماء في المفاوز يلتصقُ بالأرض، وسُمي كذٰلك لأنه يَسْرُبُ ـ أي: يجري ـ كالماء. **بِقِيعَةٍ**: الباء حرف جر، **والقِيعة**: هي المكانُ المنخفض من الأرض. وقيل: المكانُ المستوي. ولا يكون فيه نبات، وفيه يكونُ السراب. وقد قيل: «القيعة» و«القاع» واحد، وقيل: بل «القيعة» جمع «قاع». انظر: «تفسير القرطبي» (١٥/ ٢٧٩، ٢٩٨ ـ ط: الرسالة).

❋ والمقصود من عبارة: «كسراب بقيعة»: أنه وهمٌ لا حقيقة له.

(٢) راجع ص (١٣٨). وسيأتي مزيد كلام للمصنف عن هٰذا.

هٰذا فهو مكابرٌ لا يستحقُّ تطويلَ الكلام معه.

الفصل الثالث

ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلّمه

الفصل الثالث

ما ينبغي لطالبِ العلم أن يتعلَّمَه

وإذ قد انتهى بنا الكلامُ في بيان الأسبابِ المانعةِ من الإنصاف إلى هٰذه الغاية، وتغلغل بنا البحثُ إلى ذِكر ما ذكرناه من تلك الدقائق التي ينبغي لكل عالِم ومتعلِّمٍ أن تكون نُصبَ عينيه في إقدامه وإحجامه، وأن تكون ثابتةً في تصوُّره في جميع أحوالِه ـ وما أحقَّها بذٰلك، وأَوْلاها بالحرص على ما هنالك! فإنها فوائدُ لا توجد في كتاب، وفرائدُ لا يخلو أكثرُها عن قوةٍ[1] كثيرٍ من المرشدين المحققين؛ وإن حال بينهم وبين إبرازها إلى الفعل حجاب. فلنتكلم الآن على ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلَّمه من العلوم.

[طَبقاتُ طَلَبةِ العلم]:

فأقول: إنها لَمَّا كانت تتفاوتُ المطالبُ في هٰذا الشأن، وتتبايَنُ[2] المقاصدُ بتفاوتِ هِمم الطالبين وأغراضِ القاصدين:

١ ـ فقد ترتفع هِمةُ البعض منهم، فيَقصِدُ البلوغَ إلى مرتبةٍ في الطلب لعلم الشرع مقدِّمًا لها، يكونُ عند تحصيلها إمامًا مرجوعًا إليه، مستفادًا منه، مأخوذًا بقوله، مدرِّسًا، مفتيًا، مصنِّفًا.

٢ ـ وقد تَقصُرُ هِمتُه عن هٰذه الغاية؛ فتكون غايةُ مقصده، ومعظمُ مَطلَبه،

(١) **القوَّة**: الفكر والتصوُّر.

(٢) **تتباين**: تختلف.

ونهايةُ رغبته: أن يعرفَ ما طلبَه منه الشارعُ من أحكام التكليف والوضعِ على وجهٍ يَستقلُّ فيه بنفسه، ولا يَحتاجُ إلى غيره؛ من دون أن يَتصوَّرَ البلوغَ إلى ما تصوَّره أهلُ الطبقةِ الأولى من تعدِّي فوائدِ معارفهم إلى غيرهم، والقيامِ في مقام أكابرِ الأئمة، ونحاريرِ[1] هٰذه الأمة.

٣ ـ وقد يكون نهايةُ ما يريده، وغايةُ ما يطلبه: أمرًا دون أهل الطبقة الثانية؛ وذٰلك كما يكون من جماعةٍ يرغبُون إلى إصلاح ألسنتهم، وتقويمِ أفهامهم بما يقتِدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع، وعدمِ تحريفه وتصحيفه، وتغييرِ إعرابه؛ مِن دون قصدٍ منهم إلى الاستقلال؛ بل يَعزِمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض، والاحتياجِ إلى الترجيح.

فهٰذه ثلاثُ طبقاتٍ للطلبة من المتشرِّعين الطالبين للاطلاع على ما جاء في الكتاب والسُّنة ـ إمَّا كُلًّا أو بعضًا ـ ، بحسب اختلافِ المقاصد وتفاوت المطالب.

٤ ـ وثَمَّ طبقةٌ رابعةٌ؛ يَقصدون الوصول إلى علمٍ من العلوم، أو عِلمَين ـ أو أكثر ـ لغرضٍ من الأغراض الدينية والدنيوية؛ مِن دون تصوُّرِ الوصول إلى عِلم الشرع.

فكانت الطبقات أربعًا.

[عالي الهمَّة لا يَرضَى بدون الطبقة الأولى]:

وينبغي لمن كان صادقَ الرغبة، قويَّ الفهم، ثاقبَ النظر، عزيزَ النفس، شهمَ الطبع، عاليَ الهمة، ساميَ الغريزة: ألَّا يرضى لنفسه بالدون، ولا يقنع

(١) نحارير: نُبهاء ونبلاء.

بما دون الغاية، ولا يقعدْ عن الجِدِّ والاجتهاد المبلِّغَينِ له إلى أعلى ما يُراد وأرفعِ ما يستفاد؛ فإن النفوسَ الأبيَّة والهممَ العليَّة لا تَرضَى بدون الغاية في المطالِب الدنيويَّة ـ من جاهٍ، أو مال، أو رئاسة، أو صناعة، أو حرفة ـ؛ حتى قال قائلهم:

إذا غامـرتَ في شَـرَفٍ مَـرُومْ … فـلا تقـنعْ بمـا دونَ الـنجومْ
فطعـمُ المـوتِ في أمـرٍ حقيـرْ … كطعـمِ المـوتِ في أمرٍ عظيمْ

❑ وقال آخرُ مشيرًا إلى هٰذا المعنى:

إذا لم تكـن مَلِكًـا مُطاعًـا … فكـن عـبدًا لخالقـه مطـيعًا
وإن لم تَمْلِـكِ الدنـيا جمـيعًا … كما تَهـواه فاتـركْها جمـيعًا
هما شـيئانِ مِـن مُلْـكٍ ونُـسْكٍ … يُنـيلانِ الفتـى شَـرَفًا رفـيعًا

❑ وقال آخر:

فإمـا مكانًـا يَضربُ النَّجمُ دونَه … سُـرادقَهُ أو باكـيًا لحِمـامِ

وقد ورد هٰذا المعنى كثيرًا في النظم والنثر، وهو المطلبُ الذي تَنشط إليه الهممُ الشريفة، وتقبلُه النفوسُ العَلِيَّة.

وإذا كان هٰذا شأنَهم في الأمور الدنيوية ـ التي هي سريعةُ الزوال، قريبة الاضمحلال(١) ـ؛ فكيف لا يكونُ ذٰلك(٢) مِن مطالِب المتوجِّهين إلى ما هو أشرفُ مطلبًا، وأعلى مكسبًا، وأرفعُ مرادًا، وأجلُّ خطرًا، وأعظمُ قدْرًا، وأعْوَدُ نفعًا، وأتمُّ فائدةً ـ وهي المَطالبُ الدينيةُ ـ، مع كون العلم أعلاها وأَوْلاها

(١) **الاضمحلال**: الذهاب.
(٢) يقصد طلب المعالي.

بكل فضيلة، وأجلَّها وأكملَها في حصول المقصود، وهو الخيرُ الأُخروي! فإن اللَّه سبحانه قد قَرَن العلماءَ في كتابه بنفسه والملائكةِ، فقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران: ١٨].

وقَصَر الخشيةَ له ـ التي هي سبب الفوز لديه ـ عليهم؛ فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ﴾ [فاطر: ٢٨].

وأخبر عبادَه بأنه يرفعُ علماء أمتِه درجات، فقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [المجادلة: ١١].

وأخبرنا رسول اللَّه ﷺ «**بأنَّ العلماءَ وَرَثةُ الأنبياء**»(١).

وناهيك بِهٰذه المَزِيَّةِ الجليلة، والمنقبةِ النبيلة.

فأكرِمْ بنفسٍ تطلُبُ غايةَ المطالب في أشرف المكاسب، وأحبِبْ برجلٍ أرادَ من الفضائل ما لا تُدانيه فضيلة، ولا تُساميه منقبة، ولا تُقاربه مكرُمة، فليس بعد ما يتصوَّرُه أهلُ الطبقة الأولى متصوَّرٌ؛ فإن نالوه على الوجه الذي تصوَّروه، فقد ظفِروا من خير العاجلة والآجلة، وشرفِ الدنيا والآخرة بما لا يَظفر به إلَّا مَن صَنع صَنيعهم، ونال نَيلَهم، وبَلَغ مبالغَهم. وإن اخترمهم(٢) دونه مُخترِم، وحال بينهم وبينه حائل، فقد أعذَروا، وليس على من طَلَب جسيمًا ورام أمرًا عظيمًا ـ إن منعتْه عنه الموانع وصرَفته عنه الصوارف ـ من بأس.

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ١٩٦)، وأبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣)، وابن حبان (٨٨)، والدارمي (٣٤٢)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (٦٢٩٧)، **وحسَّنه لغيره** الشيخ شُعيب الأرنؤوط في «المسند» (٣٦/ ٤٦)، وانظر ـ أيضًا ـ «تحقيق سنن الترمذي» (٤/ ٦١٧ ـ ط: الرسالة).

(٢) **اخترمهم**: اقتطعهم واستأصلهم.

▫ وما أحسنَ ما قاله الشريفُ الرَّضي المُوسوِي:

لابــــدَّ أن أَركَـــبَها صــــعبةً ... وَقَّاحــةً تَحــتَ عَــالَمٍ وَقَــاحْ[1]

أُجهِـــدُها أن تَنثنـــي بالـــرَّدى ... دون الــذي أمَّلــتُ أو بالــنجاحْ

إمَّــا فتًــى نــال المُنــى فاشــتفَى ... أو بطــلٌ ذَاقَ الــردَى فاســتراحْ

وكنتُ في أيام الطلب وعصرِ الشباب، قد نَظمتُ قصيدةً في هٰذا المعنى ـ على هٰذا النمط ـ، أذكرُ منها الآن أبياتًا هي:

قــد أتعــبَ الــسَّيرُ رِحالــي وقــد ... آن لها بعــد الوَحَــى أن تُــراحْ[2]

فما يَهابُ العَــتبَ مَــن فــاز مِــن ... غايـــةِ أُمنيَّـــتهِ بالـــــنجاحْ

ســـعى فلمــــا ظَفِــرَتْ بالمُنــى ... يميــنُه ألقــى العــصا واســتراحْ

فيا أيها العالِمُ الصعلوك[3]، قد ظفِرتَ برتبةٍ أرفعَ مِن رتب الملوك، ونِلتَ من المعالي أعلاها، ومِن المناقب والفضائل أُوْلاها بالشرف وأَولاها؛ فإنَّ كلَّ المعالي الدنيوية ـ وإن تناهَت[4] ـ فليست باعتبار المعالي العلميةِ والشرفِ الحاصل بها في وِرْدٍ ولا صَدَر؛ فإنه يحصل للعالِم أولًا ـ وبالذات ـ: الفوزُ بالنعيم الأخرويِّ الدائم السرمديِّ[5] الذي لا تَعدِلُ منه الدنيا بأَسْرها قِيْدَ شَوْط[6]، بل مِقدار سَوط.

(١) وقَّاحة: لا خجل فيها.
(٢) الوحى: المسارعة. تُراح: تستريح.
(٣) الصُّعلوك: الفقير.
(٤) تناهت: بلغت الغاية.
(٥) السَّرمدي: الأبدي.
(٦) القِيد ـ بكسر القاف، والفتح خطأ ـ: المسافة والمقدار.

ويحصل له ثانيًا ـ وبالعرَض[(١)] ـ مِن شرف الدنيا ما يَصغُر عنده كلُّ شرف، ويتقاصرُ دونه كلُّ مجد، ويتضاءلُ لديه كلُّ فَخر، وإنَّ مَن فهم مقدارَ ما في العلوم منَ العلوِّ، كان عند نفسه أعزَّ قدرًا وأعلى مَحِلًّا، وأجلَّ رتبةً من الملوك، وإن كان متضايَقَ المعيشة، يركبُ نعليه، ويَلبَسُ طِمرَيه[(٢)].

❑ وقلتُ في هٰذا المعنى من أبيات:

قد كنتُ ذا طمرين أمرحُ في العُلا مَرحَ الأغرِّ بجانب الميدانِ
ما كنتُ مضطهَدًا فأطلُبَ رفعةً أو خاملًا فأريدَ شُهرَةَ شاني[(٣)]

فاحرص ـ أيها الطالبُ ـ على أن تكون من أهل الطبقة الأولى؛ فإنك إذا ترقَّيتَ من البدايةِ التصوُّرية إلى العِلَّةِ الغائية[(٤)] ـ التي هي أولُ الفكر، وآخر العمل ـ ، كنتَ فَرْدَ العالَم، وواحدَ الدهر، وقريعَ الناس، وفخرَ العصر، ورئيسَ القَرْن.

وأيُّ شرفٍ يُسامي شرفَك، أو فخرٍ يُداني فخرَك، وأنت تأخذُ دينَك عن اللَّهِ وعن رسوله ﷺ، لا تقلِّدُ في ذٰلك أحدًا، ولا تقتدي بقولِ رجل، ولا تقفُ عند رأيٍ، ولا تَخضعُ لغير الدليل، ولا تُعوِّلُ على غير النقد[(٥)]؟!.

هٰذه ـ واللَّهِ ـ رتبةٌ تسمو على السماء، ومنزلةٌ تتقاصرُ عندها النجوم؛ فكيف بك إذا كنتَ ـ مع هٰذه المَزِيَّة ـ مَرجِعًا في دين اللَّه، مَلجَأً لعبادِ اللَّه،

(١) **العرَض**: التَّبَع.
(٢) **الطِّمران**: الحُلَّتان الباليتان.
(٣) **شاني**: شأني.
(٤) راجع ص (١٩).
(٥) **النقد**: التحقيق بالأدلة الصحيحة. وفي بعض المطبوعات: «التُّقى».

مترجِمًا لكتاب اللَّه وسنةِ رسول اللَّه ﷺ، يدومُ لك الأجر، ويستمرُّ لك النفع، ويعودُ لك الخيرُ وأنت بين أطباقِ الثرى، وفي عِداد الموتى، بعد مِئِينَ من السنين!!.

ولا يحولُ بينك وبين هٰذا المَطلب الشريف ما تُنازِعُك نفسُك إليه من مطالِب الدنيا التي تروقُها وتودُّ الظفَرَ بها؛ فإنها حاصلةٌ لك على الوجه الذي تُحبُّ والسبيلِ الذي تريد، بعدَ تحصيلِك لِمَا أرشدتُك إليه من الرتبة العليَّة[(١)]، وتكونُ ـ إذ ذاك ـ مخطوبًا لا خاطبًا، ومطلوبًا لا طالبًا.

وعلى فرض أنها تُكدِي[(٢)] عليك المطالب، وتُعانِدُ الأسباب، فلستَ تَعدِمُ الكفافَ الذي لابد لك منه؛ فما رأينا عالمًا ولا متعلِّمًا مات جوعًا، ولا أعوَزَه الحالُ حتى انكشفت عورتُـه عُرْيًـا، أو لم يجد مكانًا يُكِنُّه[(٣)]، ومنزلًا يَسكنُه، وليس الدنيا إلا هٰـذه الأمـور، ومـا عـداها فضلاتٌ مُشغِلةٌ للأحياء مُهلكةٌ للأموات.

أنـا إن عِـشتُ لستُ أعدِمُ قوتًا   وإذا مِـتُّ لـستُ أَعـدِمُ قبـرَا

وعلى العاقل أن يعلمَ أنه لن يصيبَه إلَّا ما كتبه اللَّه له، ولا يعدُوه[(٤)] ما قدَّره له، وأنه قد فُرغ من أمرِ رزقِه الذي فَرضه اللَّه له؛ فلا القعودُ يَصُدُّه، ولا السعيُ وإتعابُ النفس يوجبُ الوصولَ إلى ما لم يأذن به اللَّه.

وهٰذا معلومٌ من الشرع، قد تَوافَقت عليه صرائحُ الكتاب والسنة، وتطابقت

---

(١) في المطبوعات: «العلمية»، ولعل الأصح ما أثبتُّه.

(٢) **تُكدي**: تشتد وتصعُب.

(٣) **يُكنُّه**: يسترُه.

(٤) **يعدُوه**: يجاوزه.

عليه الشرائع، وإذا كان الأمر هٰكذا، فما أحقَّ هٰذا النوعَ العاقلَ من الحيوان[1] الذي دارت رَحَى التكليفِ عليه، ونِيطت[2] أسبابُ الخير والشرِّ به، أن يشتغلَ بطلب ما أَمَره اللَّهُ بطلبه، وتحصيلِ ما خَلَقه اللَّهُ لتحصيله، وهو الامتثالُ لما أمرَه به من طاعته، والانتهاءُ عمَّا نهاه عنه من معاصيه.

وإن أعظمَ ما يريدُه اللَّهُ منه، ويقرِّبُه إليه، ويفوزُ به عنده، أن يُشغِلَ نفسَه ويستغرقَ أوقاتِه في طلب معرفةِ هٰذه الشريعة التي شَرَعها اللّه لعباده، ويُنفِقَ ساعاته في تحصيل هٰذا الأمر الذي جاءت به رسُلُ اللَّه إلى عباده، ونزلت به ملائكتُه؛ فإن جميع ما يريدُه اللَّهُ من عباده ـ عاجلًا وآجلًا ـ وما وعدهم به من خيرٍ وشرٍّ قد صار في هٰذه الشريعة.

فأكرِمْ برجلٍ تاقت نفسُه عن أن يكون عبدَ بَطْنِه إلى أن يكون عبدَ دينِه[3]، حتى ينالَه على الوجه الأكمل، ويعرفَه على الوجهِ الذي أراده اللَّهُ منه، ويُرشدَ إليه مِن عباده مَن أراد له الرشاد، ويَهدي به مَن استحق الهداية[4].

فانظر ـ أعزَّك اللَّهُ ـ كم الفرقُ بين الرجلين! وتأمَّلْ قدْرَ مسافةِ التفاوت بين الأمرين! هٰذا يستغرقُ جميعَ أوقاته، ويُنفقُ كلَّ ساعاته في تحصيل طعامه وشرابه ومَلبسه وما لابد منه ـ قام أو قعد، سعى أو وقف ـ ، وهٰذا يقابله بسعيٍ غيرِ هٰذا السعي، وعملٍ غيرِ ذٰلك العمل، فيُنفقُ ساعاته، ويستغرقُ أوقاتَه في طلب ما جاء عن اللَّه وعن رسوله ﷺ من التكاليف التي كَلَّف بها عباده، وما أَذِن به من إبلاغه إليهم من أمورِ دنياهم وأُخراهم لينتفعَ

(١) يقصد الإنسان.
(٢) **نِيطت**: عُلِّقت.
(٣) **العبد**: الخادم. كما كان يقال عن الرقيق: «عبد».
(٤) وهٰذا الاستحقاق إنما هو منةٌ محضةٌ من اللَّهِ تعالى.

بذٰلك، ثم ينفعَ به مَن يشاءُ اللَّهُ من عباده، ويُبلِّغَ إليهم حُجةَ اللَّه، ويعرِّفَهم شرائعه.

فلقد تعاظَم الفرقُ بين النوعين، وتفاوَتَ تفاوتًا يقصُرُ التعبيرُ عنه، ويَعجِزُ البيانُ له إلَّا على وجه الإجمال؛ بأن يقال: إن أحدَ النوعَين قد التحق بالدواب، والآخَرَ بالملائكة؛ لأن كلَّ واحدٍ منهما قد سعى سعيًا شابَهَ مَن التَحَق به؛ فإن الدابةَ يستعملُها مالكُها في مصالحه، ويقوم بطعامها وشرابها وما تحتاجُ إليه.

ومع هٰذا فمن نظر في الأمر بعين البصيرة، وتأمَّله حقَّ التأمل، وجد عيشَ مَن شَغَل نفسه بالطاعة، وفرَّغها للعلم، ولم يلتفتْ إلى ما تدعو إليه الحاجةُ من أمر دنياه: أرفَهَ[1]، وحالَه أقوم، وسرورَه أتم، وتلك حكمةُ اللَّه البالغةُ التي يتبيَّنُ عندها أنه لن يعدوَ المرءُ ما قُدِّر له، ولن يفوتَه ما كان يُدرِكُه.

وكما أن هٰذا المعنى الذي ذكرناه ثابتٌ في الشريعة، مصرَّحٌ به في غير موطنٍ منها، قد أجراه اللَّهُ على لسانِ الجبابرة من عباده وعُتاةِ أمته؛ حتى قال الحَجَّاجُ بن يوسف الثَّقَفي في بعض خُطَبه ـ ما معناه ـ : «أيُّها الناس، إن اللَّهَ كفانا أمرَ الرِّزق، وأمَرَنا بالعبادة، فسَعينا لما كُفِيناه، وتركنا السعيَ للذي أُمِرْنا به؛ فليتَنا أُمِرنا بطلب الرزق، وكُفِينا العبادة، حتى نكون كما أرادهُ اللَّه منا».

هٰذا معنى كلامه ـ لا لفظُه ـ ، فلما بلغ كلامُه هٰذا بعضَ السلف المعاصِرينَ له؛ قال: «إن اللَّهَ لا يُخرجُ الفاجرَ من هٰذه الدارَ وفي قلبه حِكمةٌ ينتفعُ بها العبادُ إلا أخرجها منه، وإن هٰذا مما أَخرجه من الحجاج».

فانظرْ هٰذا الجبار؛ كيف لم يَخْفَ عليه هٰذا الأمر ـ مع ما هو فيه من

(١) من «الرفاهية».

التجبُّر، وسَفكِ الدمـاء، وهَتْـكِ الحُـرُم، والتجـرؤِ على اللّـهِ وعلى عبادِه، وتعدِّي حدوده ـ !! فما أحقَّه بألَّا يَخفَى على مَن هو أَلينُ منه قلبًا وأقلُّ منه ظُلمًا، وأخفُّ منه تجبُّرًا، وأقربُ منه خيرًا، وأبعدُ منه من شرًّا!.

وإنَّ مَن تَصوَّرَ هٰذا الأمرَ حقَّ التصور، وتعقَّلَه كما ينبغي، انتفع به انتفاعًا عظيمًا، ونال به منَ الفوائـد جسيمًـا، والهدايـةُ بيـد الهـادي ـ جلَّ جلالُه، وتقدَّست أسماؤه ـ .

[أثرُ النيَّةِ الصالحةِ في بلوغ الْمَعالي]:

وإنَّ لحُسنِ النية، وإخلاصِ العمل تأثيرًا عظيمًا في هٰذا المعنى، فمن تعكَّست عليه بعضُ أموره من طلبةِ العلم، أو أكدَتْ عليه مطالبُه، وتضايقت مقاصدُه، فلْيَعلم أنه بذنبِه أُصيب، وبعدم إخلاصه عُوقب، أو أنه أُصيب بشيءٍ من ذٰلك محنةً له وابتلاءً واختبارًا؛ ليَنظُرَ [ربُّه] كيف صبرُه واحتماله، ثم يُفيض عليه بعد ذٰلك مِن خزائن الخير ومخازن العطايا ما لم يكن بحسبان، ولا يَبلغُ إليه تصوُّره؛ فلْيَعضَّ على العلم بناجِذه، ويشُدَّ عليه يدَه، ويشرحْ به صدرَه؛ فإنه لا محالةَ واصلٌ إلى المنزل الذي ذكرنا، نائلٌ للمرتبة التي بيَّنَّا.

❑ وما أحسَنَ ما حكـاه بعضُ أهـل العلم عـن الحكيم «أفلاطون»! فإنه قال: «الفضائل مُرَّةُ الأوائل، حُلـوةُ العـواقب، والرذائلُ حلوةُ الأوائل، مُرَّةُ العواقب».

وقد صَدق؛ فإنَّ مَن شَغل أوائلَ عمره وعنفوانَ شبابه بطلب الفضائل، لابد له أن يَفطِمَ نفسه عن بعض شهواتِها، ويَحبِسَها عن الأمور التي يَشتغل بها أترابُه(١) ومعارفُه ـ من الملاهي، ومجالس الراحة، وشهوات الشباب ـ ،

(١) **أترابه**: أشكاله المقارنون له في السن.

فإذا انتهى إليه ما هم فيه من تلك اللذاتِ والخلاعات، وَجَد في نفسه ـ بحُكم الشباب، وحداثةِ السن، ومَيلِ الطبع إلى ما هناك ـ مرارةً، واحتاج إلى مجاهدةٍ يَرُدُّ بها جامِحَ طبعِه، ومتفلِّتَ هواه، ومتوثِّبَ نشاطِه، ولا يتمُّ له ذٰلك إلَّا بإلجام شهوتِه بلِجام الصبر، ورباطِها بمَربطِ العِفة.

[صَبْرًا ـ يا طالبَ الْمَعالي ـ]:

وكيف لا يجدُ مرارةَ الحبس للنفس مَن كان في زاويةٍ من زاويا المساجد، ومقصورةٍ من مقاصِرِ المدارس، لا ينظرُ إلَّا في دَفتر، ولا يتكلمُ إلا في فنٍّ من الفنون، ولا يتحدثُ إلَّا إلى عالِمٍ أو متعلِّم! وأترابُه ومعارفُه ـ من قرابته وجيرانِه وذَوِي سِنه وأهلِ نشأته وبلدِه ـ يتقلَّبون في رافهِ العيش ورائقِ القصف[1].

وإذا انضمَّ لذٰلك الطالبِ ـ إلى هٰذه المرارةِ الحاصلةِ له بعَزفِ النفس عن شهواتِها ـ مرارةٌ أخرى، هي إعوازُ الحال[2]، وضِيقُ المكسب، وحقارةُ الدخْل، فإنه لابد أن يَجِدَ من المرارةِ المتضاعِفة ما يَعظُمُ عنده موقعُه، لٰكنه يذهب عنه ذٰلك قليلًا قليلًا.

فأولُ عُقدةٍ تنحلُّ عنه مِن عُقَدِ هٰذه المرارة: عندما يتصورُ ما يؤول به الأمرُ وينتهي إليه حالُه من الوصول إلى ما قد وَصل إليه مَن يَجِدُه في عصره من العلماء، ثم تنحلُّ عنه العقدةُ الثانية بفَهم المباحث، وحِفظِ المسائل، وإدراكِ الدقائق؛ فإنه عند ذٰلك يجدُ من اللذةِ والحلاوةِ ما يَذهَبُ بكل مرارة.

ثم إذا نال مِن المعارف حظًّا، وأحرَزَ منها نصيبًا، ودخل في عِدادِ أهل

(١) **القَصْف**: اللهو واللعب.

(٢) **إعواز الحال**: شدة الفقر.

العلم، كان مُتقلبًا في اللذات النفسانية ـ التي هي اللذاتُ بالحقيقة ـ ، ولا يَعدِمُ عند ذٰلك من اللذات الجُسمانيةِ ما هو أفضل وأَحلَى من اللذات التي يتقلَّبُ فيها كلُّ مَن كان مِن أترابه.

وهو إذا وازَنَ بين نفسِه الشريفة وبين فردٍ من معارفِه الذين لم يشتغلوا بما اشتغل به، اغتَبَط(١) بنفسه غايةَ الاغتباط، ووَجد من السرور والحُبور ما لا يُقادَرُ قَدْرُه؛ هٰذا باعتبار ما يجدُه من اللذةِ النفسانيةِ عندما يجدُ نفسه عالمةً ونفسَ معارفه جاهلةً.

ويزدادُ ذٰلك بما يحصُلُ له من لوزام العلم؛ من الجلالة، والفخامة، وبُعدِ الصِّيت، وعِظَمِ الشهرة، ونَبالةِ الذِّكر، ورِفعةِ المَحِلِّ، والرجوع إليه في مسائل الدين، وتقديمه على غيره في مطالب الدنيا، وخضوع مَن كان يُزري عليه، ويَستخفُّ بمكانِه من بني عصره، فإذا جَمَعهم مجلسٌ من مجالس الدنيا، كانوا له بمنزلةِ الخدم، وإن كان على غايةٍ من الإفلاس والعَدم(٢).

(١) **اغتبط**: سَعِد وفَرِح.

(٢) يقول العلَّامة أبو إسحاقَ الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كلُّ علمٍ شرعيٍّ؛ فطلبُ الشارعِ له إنما يكونُ من حيثُ هو وسيلةٌ إلى التعبُّد بـه للَّـهِ تعـالى، فإنْ ظَهر فيه اعتبارُ جهةٍ أُخرى فبالتبعِ والقصدِ الثاني؛ لا بالقصد الأول...»، ثم ذكر الأدلةَ على هٰذه القاعدة الجليلة؛ ثم قال: «ولا يُنكِرُ فضلَ العلمِ في الجُملةِ إلا جاهلٌ، ولٰكنْ له قصدٌ أصليٌّ وقصدٌ تابعٌ؛ فالقصد الأصلي ما تقدَّم ذكره [أي: كونه عبادة للَّهِ تبارك وتعالى]. وأما التابع، فهو الذي يذكرُه الجمهورُ من كونِ صاحبه شريفًا ـ وإن لم يكـن في أصلـه كذٰلك ـ؛ وأن الجاهل دنيءٌ ـ وإن كان في أصله شريفًا ـ، وأن قوله [أي: العالِم] نافذٌ في الأشعارِ والأبشار، وحُكمَه ماضٍ على الخلقِ، وأن تعظيمَه واجبٌ على جميع المكلَّفين، إذ قام لهم مقامَ النبي ﷺ؛ لأن «**العلماءَ وَرَثةُ الأنبياء**»، وأن العلمَ جمالٌ ومالٌ ورتبةٌ لا توازيها، وأهله أحياءٌ أبدَ الدهر... إلى سائر ما لـه في الدنيا مـن المناقب الحميـدة والمآثرِ الحسنةِ والمنازلِ =

= الرفيعة؛ فذٰلك كلُّه غيرُ مقصودٍ من العلم شرعًا، كما أنه غيرُ مقصود من العبادة والانقطاع إلى اللَّه تعالى ـ وإن كان صاحبه يناله ـ.

وأيضًا فإن في العلم بالأشياء لذةً لا توازيها لذةٌ، إذ هو نوعٌ من الاستيلاء على المعلوم والحَوْزِ له، ومحبةُ الاستيلاء قد جُبلت عليها النفوس، ومُيِّلت إليها القلوب، وهو مطلبٌ خاص، برهانه التجربة التامةُ والاستقراءُ العام؛ فقد يُطلبُ العلم للتفكُّهِ به والتلذُّذِ بمحادثته، ولا سيَّما العلوم التي للعقول فيها مجال، وللنظر في أطرافها متَّسعٌ، ولاستنباط المجهول من المعلوم فيها طريقٌ متَّبع.

ولٰكنْ كلُّ تابع من هٰذه التوابع إمَّا أن يكون خادمًا للقصد الأصلي، أو لا:

١ ـ فإن كان خادمًا له فالقصدُ إليه ابتداءً صحيح، وقد قال تعالى في مَعرِض المدح: ﴿وَٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَٰجِنَا وَذُرِّيَّـٰتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴿٧٤﴾﴾ [الفرقان]. وجاء عن بعض السلف الصالح: «اللهم اجعلني للمتقين إمامًا»، وقال عمرُ لابنه ـ حين وقع في نفسه أن الشجرة التي هي مَثَلُ المؤمن النخلةُ ـ: «لَأَن تكونَ قلتَها أحبُّ إليَّ من كذا وكذا». وفي القرآن عن إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْـَٔاخِرِينَ ﴿٨٤﴾﴾ [الشعراء]، فكذٰلك إذا طَلبه لما فيه من الثواب الجزيل في الآخرة، وأشباه ذٰلك.

٢ ـ وإن كان غيرَ خادم له؛ فالقصدُ إليه ابتداءً غير صحيح؛ كتعلُّمِه رياءً، أو ليُماريَ به السفهاء، أو يُباهيَ به العلماء، أو يستميلَ به قلوب العباد، أو لينال من دنياهم... وما أشبه ذلك؛ فإن مِثلَ هٰذا إذا لاح له شيءٌ مما طَلَب زهِدَ في التعلُّم، ورغبَ عن التقدُّم، وصعُب عليه إحكامُ ما ابتدأ فيه، وأَنِفَ من الاعتراف بالتقصير؛ فرضي بحاكم عقله، وقاس بجهله، فصار ممن سُئل فأفتى بغير علم، فضلَّ وأضلَّ ـ أعاذنا اللَّه من ذٰلك بفضله ـ. وفي الحديث: «**لا تَعلَّموا العِلمَ لتُباهُوا به العلماء، ولا لتُماروا به السفهاء، ولا لتحتازوا به المجالس؛ فمن فَعل ذلك فالنارَ النار**» [صحيح]، وقال: «**من تعلَّم علمًا مما يُبتغى به وجهُ اللَّه؛ لا يتعلَّمُه إلا ليُصيبَ به عَرَضًا من الدنيا؛ لم يَجِدْ عَرْفَ الجنة يوم القيامة**» [صحيح]، وفي بعض الحديث: سُئل عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الشهوة الخفية؛ فقال: «**هو الرجل يتعلمُ العلمَ يريد أن يُجلس إليه**» [ضعيف]؛ وفي القرآن العظيم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَيَشْتَرُونَ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَـٰٓئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ١٧٤]، والأدلة في المعنى كثيرة» انتهى. انظر: «الموافقات» للإمام =

ثم إذا تناهَى حالُه، وبَلغ منَ الحظ في العلم إلى مكانٍ عليٍّ، انثال[(١)] عليه الطلبة للعلوم، وأقبل إليه المُستفتُونَ في أمـرِ الدين، واحتاجَ إليه ملوكُ الدنيا ـ فضلًا عن غيرهم ـ؛ فيكون عنـد هٰـذا عيشُـه حلوًا مَحضًا، وعُمرُه مغمورًا باللذات النفسانية والجُسمانية، ويرتفعُ أمرُه عن هٰذه الدرجة ارتفاعًا لا يُقادَرُ قَدْرُه إذا تَصوَّر ما له عند اللَّه من عظيم المنزلة، وعَلِيِّ الرُّتبة، وعظيمِ الجزاءِ الذي هو المقصود أولًا وبالذات من علوم الدين.

وكنتُ في أوائل أيام طلبي للعلم في سنِّ البلوغ ـ أو بعدها بقليل ـ، تصورتُ ما ذكرتُه هنا فقلت:

سددتُ الأُذنَ عَن داعي التَّصابي ... فـلا داعٍ لـديَّ ولا مجيبُ

وأنفقـتُ الـشَّبيبةَ غيـرَ وانٍ ... لِمَجْـدِ الـشَّيبِ فلْيَهُنِ المَشيبُ[(٢)]

وقلت ـ أيضًا ـ في هٰذا المعنى:

وأُبـدي رغـبةً لـنُجُودِ نَجْـدٍ ... وشـوقًا لانتـشاقي مـنه رِيْحَـا[(٣)]

ومـا بـسِوى العقـيقِ أقـام قلبـي ... وأضـحَى بـين أهلـيهِ طـريْحَا

وأما كونُ الرذائلِ حُلوةَ الأوائل مُرَّةَ العواقب، فصِدقُ هٰذا غيرُ خافٍ على ذي لُب؛ فإن مَن أرسل عِنانَ شبابه في البطالات، وحلَّ رِباطَ نفسه فأجراها في ميادينِ اللذات، أدرك منَ اللذة الجُسمانيةِ مِن ذٰلك بحسب ما يُتفق له

= الشاطبي (١/ ٧٣ : ٨٨ ـ بتحقيق الشيخ مشهور حسن آل سلمان). وسوف يأتي تصريح الإمام الشوكاني بأن الغاية من العلم إنما هي طلبُ الآخرة.

(١) **انثال**: تسارع.

(٢) **وانٍ**: متكاسل.

(٣) **النُّجُود**: المرتفعات. **الانتشاق**: الشم.

منها، ولا سيَّما إذا كان ذا مالٍ وجمال؛ ولٰكنها تنقضي عنه اللذةُ، وتفارقُه هٰذه الحلاوةُ إذا تكامَل عقلُه، ورَجَح فهمُه، وقَوِيَ فِكرُه؛ فإنه لا يدري عند ذٰلك ما يَدْهَمُه من المرارات التي منها الندامةُ على ما اقترفه من معاصي اللَّه، ثم الحسرةُ على ما فوَّته من العُمر في غير طائل، ثم الكُربةُ على ما أنفقَه من المالِ في غير حِلِّه، ولم يَفُز منَ الجميع بشيء، ولا ظَفِر من الكل بطائل.

وتزدادُ حسرتُه، وتتعاظمُ كُربتُه إذا قاس نفسَه بنفسِ مَن اشتغل بطلب المعالي مِن أترابه في مُقتبَلِ شبابه؛ فإنه لا يزال ـ عند موازنةِ ذاته بذاته وصفاتِه بصفاته ـ في حسراتٍ متجددة، وزفَراتٍ متصاعِدة، ولا سيَّما إذا كان بيتُه في العلمِ طويلَ الدعائم، وسَلَفُه من المتأهِّلين لتلك المعالي والمكارم، فإنه حينئذٍ تَذهَبُ عنه سَكرةُ البطالة، وتنقشعُ عنه عَمايةُ الجهالة؛ بكروبٍ طويلةٍ وهُموم ثقيلة، وقد فاته ما فات، وحِيل بين العِير والنَّزوان[1]، وحال الجَريضُ دونَ القَريض[2] ....

(١) **النَّزَوان**: القفز. والمقصود: حيل بينه وبين ما يشتهي.

(٢) **الجريض**: الغُصة في الحلْق. **القريض**: الشِّعر.

❋ قال أبو هلال العسكري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُضرب مثلًا للمُعضِلة تَعرِضُ، فتَشغلُ عن غيرها. والمَثَل لعُبيد بن الأبرص، وكان المنذرُ بنُ ماء السماء جَعل لنفسه يومَ بؤسٍ في كلِّ سَنة، فكان يركبُ فيه، فيَقتُل كلَّ مَن لَقِيَه، فاستقبله عُبيد بن الأبرص مرةً فيه (أي: في يوم البؤس)، فقال له: ما ترى يا عبيد؟ فقال: «المنايا على الحوايا»؛ فذهبت مثلًا، فقال له: أنشِدْنا من قريضك، فقال: حال الجَريضُ دون القريض». انظر: «جمهرة الأمثال» (رقم: ٥٤٠).

بينما قال الميداني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يُضرب (مثلًا) للأمر يُقدَرُ عليه أخيرًا حين لا ينفع. وأصلُ المثل: أن رجلًا كان له ابنٌ نَبَغ في الشِّعر، فنهاه أبوه عن ذٰلك، فجاش به صَدْرُه، ومَرِض حتى أشرف على الهلاك، فأَذِن لـه أبـوه في قـول الشعر، فقال هٰذا القول». «مجمع الأمثال» (رقم: ١٠١٧).

وفي الصيفِ ضَيَّعْتِ اللبن[1].

فانظر ـ أعزَّك اللَّهُ ـ أيُّ الرجلين أربَحُ صفقةً، وأكثرُ فائدةً، وأعظمُ عائدةً!
فقد بُيِّن الصبحُ لذي عينين، وعند الصباح يَحمَدُ القومُ السُّرَى[2].

(١) هٰكذا جاء المثل بالخطاب للمؤنث، حتى وإن أريد به المذكر. قال العسكري رَحِمَهُ اللَّهُ: «يُضرب مثلًا للرجل يُضيِّعُ الأمر، ثم يريد استدراكه. وأصله: أن عمرو بن عمرو بن عدس تزوَّج بنت عمه دختنوس ابنة لقيط بن زُرارة ـ بعد ما أسن، وكان أكثرَ قومه مالًا ـ، ففركته (أي: كرهته)، فطلقها، فتزوجها فتًى ذو شبابٍ وجَمال من آل زُرارة، ثم غزَتْهم بكرُ بن وائل، فنبَّهَتْ زوجها، وقالت: الغارة، فجعل يقول: الغارة! ويضرط حتى مات! وأغاروا، فأخذوها سَبْيَةً، فأدركهم الحيُّ وعمرو بن عمرو في السرعان، فقتل منهم ثلاثةً واستنقذها، فتزوجت منهم شابًّا مُملِقًا (أي: فقيرًا)، فمرت بها إبلُ عمرٍو كأنها الليل، فقالت لخادمها: قولي له: لِيَسْقِنا من اللبن، فأتته فقال: قولي لها: «الصيف ضيعتِ اللبن»، فضَربت يدَها على كتف زوجها، وقالت: «هٰذا ومَذْقهُ خير»، فذهبت كلمتاهُما مثلين». «جمهرة الأمثال» (رقم: ١٠٧٨). وأورد القصة مختصرةً الميداني في «مجمع الأمثال»، فقال: «في الصَّيف ضيعتِ اللبن. ويروى: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللبن»، والتاءُ من «ضيعتِ» مكسورٌ في كل حال ـ إذا خُوطب به المذكر والمؤنث، والاثنان والجمع ـ ؛ لأن المثَلَ في الأصل خوطبت به امرَأة وهي دَخْتَنُوس بنت لقيط بن زُرارة؛ كانت تحت عمرو بن عُدَاس، وكان شيخًا كبيرًا، فَفَركَتْهُ، فطلقها، ثم تزوجها فتًى جميلُ الوجه، فأجْدَبَتْ فبعثت إلى عمرو تطلب منه حَلُوبةً، فقال عمرو: «في الصيف ضيعتِ اللبن»، فلما رجع الرسُولُ وقال لها ما قال عمرو، ضربَتْ يَدَها على مَنكِب زوجها وقَالت: «هٰذا ومَذْقُه خيرٌ»، تعني أن هٰذا الزوج ـ مع عدم اللبن ـ خيرٌ من عمرو. فذهبت كلماتُهما مَثَلًا. فالأول: يُضرب لمن يطلب شيئًا قد فَوَّته على نفسه، والثاني: يضرب لمن قَنِع باليسير إذا لم يجد الخطير. وإنما خَص الصيف لأن سؤالها الطلاقَ كان في الصيف، أو أن الرجل إذا لم يطرق ماشيتَه في الصيف كان مضيعًا لألبانِها عند الحاجة». «مجمع الأمثال» (رقم: ٢٧٢٥).

(٢) قال العسكري: «هو مثلٌ يُضرب لما يُنال بالمشقة ويوصَلُ إليه بالتعب». «جمهرة الأمثال» (١١٨٩)، وقال الميداني: «قال المفضل: إن أولَ مَنْ قال ذٰلك خالد بن الوليد؛ =

✍ [ما يحتاجه طلبةُ العلم ـ على اختلاف طبقاتِهم ـ] :

ولْنَعُدِ الآن إلى بيانِ ما يَحتاج إليه أهلُ تلك الطبقات من العلوم[1]، وما ينبغي لهم أن يشتغلوا به، فنقول:

= لمَّا بَعَثَ إليه أبو بكر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا وهو باليمامة: أن سِرْ إلى العراق، فأرادَ سُلوكَ المَفازة، فقال له رافعٌ الطائي: قد سلكتُها في الجاهلية، وهي خِمسٌ للإبل الواردة، ولا أظنُّك تقدِرُ عليها إلَّا أن تَحمل من الماء. ثم سَقَاها الماء حتى رَوِيت، ثم كتَبها، وكَعَم أفواهها، ثم سلك المَفَازة، حتى إذا مضى يومانِ وخاف العطَشَ على الناس والخيلِ، وخَشِيَ أن يذهب ما في بطون الإبل نحَرَ الإبلَ، واستخرج ما في بطونها من الماء، ومضى فلما كان في الليلة الرابعة قال رافع: انْظُرُوا هل تَرَوْنَ سِدْرًا عِظامًا؟ فإن رأيتموها وإلَّا فهو الهلاك. فنظر الناسُ، فرأوا السِّدْر، فأخبروه، فكبَّر وكَبَّر الناس، ثم هجموا على الماء، فقال خالد:

لِلَّــهِ دَرُّ رَافِــعٍ أَنَّــى اهْــتَدَى ... فَــوَّزَ مِــن قُرَاقِــر إلــى سُــوَى
خِمْـسًا إذا سـار بِـه الجـيشُ بَكَى ... مـا سَـارَهَا مِـن قـبله إِنْـسٌ يُـرَى
عِـنْدَ الـصَّبَاحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى ... وَتَنْجَلِــي عَــنهُمُ غَــيابَاتُ الْكَــرَى

يُضرب للرجل يحتمل المَشَّقةَ رَجاءَ الراحة». «مجمع الأمثال» (رقم: ٢٣٨٢).

(١) سبق بيان تلك الطبقات ص (١٥٧).

[الطبقةُ الأولى من حَمَلةِ العلم]

أمَّا أهلُ الطبقة الأولى ـ التي هي [في] أرفعِ مكانٍ وأعزِّ محلٍّ يَرتقي إليه علماءُ الشريعة، على حسب ما قدمنا بيانه ـ ، فينبغي لمن تَصوَّر الوصولَ إليها، وقَصَد الإدراك لها:

✍ [علم النحو] :

أن يَشرع بعلم «النحو»، مبتدئًا بالمختصَرات، كمنظومة الحريري المُسمَّاة بالـ«مُلحة» وشروحها؛ فإذا فهم ذٰلك وأتقنه، انتقل إلى «كافية ابن الحاجب» وشروحِها، و«مغني اللبيب» وشروحه.

هٰذا باعتبار هٰذه الديار اليمنية ـ إذا كان طالبُ العلم فيها ـ ؛ لأنه يجدُ شيوخَ هٰذه المصنَّفات، ولا يجدُ شيوخ غيرها من مصنفاتِ النحو، إلا باعتبار الوِجادة[(١)] ـ لا باعتبار السماع ـ ؛ فإذا كان ناشئًا في أرضٍ يشتغلون فيها بغير هٰذه المصنَّفات، فعليه الاشتغالُ بما اشتغل به مشائخُ تلك الأرض، مبتدئًا بما هو أقربُها تناولًا، منتهيًا إلى ما هو النهايةُ للمشتغلين بذٰلك الفنِّ وذٰلك القُطر[(٢)].

(١) **الوِجادة**: العلمُ الذي يؤخذ من صحيفةٍ؛ من غير سماع ولا إجازةٍ ولا مُناولة. ولفظ «الوجادة» مُولَّدٌ ـ أي: ليس مسموعًا من العرب ـ . انظر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»، للإمام السخاوي (٢/ ٥٢٠ ـ ط: مكتبة دار المنهاج).

(٢) وسهولةُ الطريقة وقُربُ المأخذ من الأمور التي نحتاجُها اليوم ـ بشدة ـ في تعليم العربية خاصةً؛ لا سيَّما في ظل المناهج العِلمانية الخبيثةِ التي كرَّهت الطلاب في تعلُّم العربية ـ وعلى رأسها علم النحو ـ ؛ بحيث أصبح الطلَّابُ والتلاميذُ لا يكرهون علمًا كما =

فاعرِفْ هٰذا، واعلم أنَّ ما أُسمِّيه هاهنا إنما هو باعتبارِ ما يَشتغلُ به الناسُ في الديار اليمنية؛ فمن كان في غيرها فلْيأخذ عن شيوخها في كلِّ فنٍّ مقدارًا يوافق ما أذكره هنا.

واعلمْ أنه لا يستغني طالبُ العلمِ المتصوَّرُ[(١)] المتبحِّرُ في علم الشريعة، العازمُ على أن يكون من أهل الطبقة الأولى: عن[(٢)] إتقانِ ما اشتمل عليه شرح الرضي على «الكافية» من المباحث اللطيفة، والفوائدِ الشريفة، وكذٰلك ما في «مغنى اللبيب» من المسائل الغريبة، ويكون اشتغالُه بسماع شروحِ المختصرات، بعد أن تكونَ هٰذه المختصَراتُ محفوظةً له حفظًا يُمليهِ عن ظهر قلبه، ويُبديهِ من طرَف لسانه. وأقلُّ الأحوالِ أن يحفظَ مختصرًا منها هو أكثرُها مسائل، وأنفعُها فوائد.

ولا يفوتُه النظر في مثل «الألفية» لابن مالك وشروحها، و«التسهيل» وشرحه، و«المفصَّل» للزمخشري، و«الكتاب» لسيبويه؛ فإنه يجدُ في هٰذه الكتب من لطائف المسائل النحوية، ودقائقِ المباحث العربية، ما لم يكن قد وَجَده في تلك.

وينبغي للطالب المذكور: أن يطَّلعَ على مختصراتِ «المنطق»، ويأخذَه عن شيوخه، ويَفهمَ معانيه، بعد أن يفهم «النحو»، ليفهم ما يبتدئُ به من كُتبه

= يكرهون علوم العربية! فلْيُراعِ دُاعتُنا في المدارس والمعاهدِ الإسلامية تيسيرَ طريقةِ الشرح إلى أبعدِ حدٍّ؛ مع تحبيبِ الطلبة في العربية، وتذكيرهم الدائم بأن اللَّهَ تعالى يُثيبُ عليها ما لا يُثيبُ على كثيرٍ من الموادِّ الأخرى التي لا تخدمُ العلومَ الشرعية المخدومة.

(١) **المتصوَّر**: المقصود بالكلام، وهو الذي يريد أن يكون عالمًا يَنتفع الناس بعلِمه.

(٢) هٰذا خبر قوله: «لا يستغني...».

ليستعينَ بذٰلك على فَهم ما يُورده المصنِّفون في مطوَّلات كتب النحو ومتوسِّطاتِها من المباحث النحوية، ويكفيه في ذٰلك مثل المختصر المعروف بـ«إيساغوجي»، أو «تهذيب السعد» وشرح من شروحهما. وسيأتي بيان ما ينبغي الاشتغال به من فنِّ المنطق ـ إن شاء اللَّه[(١)] ـ.

وليس المرادُ هنا إلا الاستعانةُ بمعرفة مباحثِ التصورات والتصديقات إجمالًا؛ لئلَّا يَعثُر على بحثٍ من مباحث العربية ـ من نحوٍ أو صرفٍ أو بيان ـ قد سَلك فيه صاحبُ الكتاب مسلكًا على النمط الذي سلكه أهلُ المنطق، فلا يفهمه، كما يقعُ كثيرًا في الحدود والإلزامات؛ فإن أهل العربية يتكلمون في ذٰلك بكلام المَناطِقة، فإذا كان الطالبُ عاطلًا عن علم المنطق بالمرة، لم يفهم تلك المباحث كما ينبغي[(٢)].

[علم الصَّرف]:

ثم بعد ثبوت المَلَكة له في «النحو» ـ وإن لم يكن قد فرغ من سماع ما سميناه ـ ، يشرع في الاشتغال بعلم «الصرف»، كـ«الشافية» وشرحها، و«الريحانية»، و«لامية الأفعال».

ولا يكون عالمًا بعلم الصرف كما ينبغي إلا بعد أن تكون «الشافية» من محفوظاته؛ لانتشار مسائلِ فنِّ الصرف، وطولِ ذَيل قواعده، وتشعُّبِ أبوابه.

ولا يفوته الاشتغالُ بـ«شرح الرضي على الشافية»، بعد أن يشتغل بما هو أخصرُ منه من شرحها، كـ«شرح الجاربردي» و«لطف اللَّه الغياث»؛ فإن فيه

(١) وستأتي بعض الكلمات عن المنطق ـ إن شاء اللَّه ـ.

(٢) والأولى من هٰذا كلِّه الاشتغال بكتب النحو التي عَرضت النحوَ عرضًا ميسرًا بعيدًا عن طرق المنطق وأساليبه؛ لا سيما وأن العرب لم يضعوه بتلك الطريقة المنطقية الجافة.

من الفوائد الصرفية ما لا يوجد في غيره.

✍ [علوم البلاغة]:

ثم ينبغي له بعد ثبوت المَلكةُ له نحوًا وصرفًا ـ وإن لم يكن قد فرغ من سماع كتب الفَنَّين ـ أن يشرعَ في علم المعاني والبيان[1]، فيبتدئ بحفظ مختصرٍ من مختصراتِ الفن، يشتملُ على مهمَّاتِ مسائله، كـ«التلخيص» و«شرح السعد» المختصر وما عليه من الحواشي، وشرحه المطوَّل وحواشيه، فإنه إذا حَفِظ هٰذا المختصر، وحقق الشرحَين المذكورين وحواشِيَهما، بلغ إلى مكانٍ من الفن مَكين، فقد أحاطت هٰذه الجملةُ بما في مؤلفات المتقدِّمين من شُراح «المفتاح» ونحوه.

وإذا ظَفِر بشيءٍ من مؤلفات عبدالقاهر الجُرجانى والسَّكَّاكي في هٰذا الفن، فلْيُمْعِنِ[2] النظرَ فيه؛ فإنه يقفُ في تلك المؤلفات على فوائد.

✍ [علم الوَضْع والْمُناظرة]:

وينبغي له حالَ الاشتغال بِهٰذا الفن، أن يشتغلَ بفنونٍ مختصَرةٍ قريبةِ المأخذ، قليلةِ المباحث، كفنِّ الوضع، وفنِّ المناظرة، ويكفيه في الأول رسالة «الوضع» وشرحٍ من شروحها، وفي الثاني «آداب البحث العضدية» وشرحٍ من شروحها.

وقد تشعَّبت مسائلُ علم المناظرة في الأزمنةِ الأخيرة، فوَصَل رجلٌ من الأكراد من طلبة العلم ومعه رسالةٌ وشرحها، يَذكر أنها لبعض علماء الهند،

(١) وهما من علوم البلاغة.

(٢) يُمعِن: يُدقِّق ويعمِّق.

ولم يُعرف اسمه، وفيها من الفوائد وشروحِها والتفاصيل ما لا يوجد في «الآداب العضدية» وشروحها؛ إلا ما هو بالنسبة إليه كالرموز، وقد نقلها الناسُ عنه، وانتشرت بين علماءِ صنعاء، وهي في نحو ثلاثةِ كراريس، مشتملةٌ على مقدمةٍ وتسعة مباحث، ولا يستغني طالبُ هٰذا الفنِّ عن إمعان النظر فيها.

وقد اشتغلتُ بِهٰذه الرسالة، وقابلتُها معه على نسخته، ولم يكن له من الفهم والاستعدادِ ما يبلغ به إلى أن تؤخذ عنه هٰذه الرسالة وشرحها روايةً ولا درايةً، مع كونه كان من أهل الصلاح، والإكباب على الطلب، والرغبةِ في العلم.

وكما تشعَّبت مباحثُ علم «المناظرة»، فقد تشعَّبت ـ أيضًا ـ عند المتأخرين مباحثُ علم «البديع»؛ فإن الموجود في كتب المتقدِّمين من أنواعه اللفظية والمعنوية دون أربعين نوعًا، وعند أهل البديعيَّات زيادةٌ على مئةٍ وخمسينَ نوعًا، وأخبَرني الشيخ عبدالرَّحْمٰن بن أحمد الرئيس ـ من علماء الحرم المكي ـ عند وفوده إلى صنعاء: أنه قد أنهاها بعضُ المتأخرين إلى نحو سَبْعِمِئةِ نوع، وأنه وقف على رسالةٍ أو منظومةٍ ـ الشك مني ـ لبعض المتأخرين، تشتمل على ذٰلك. وأنا ـ بحمد اللَّه ـ قد استخرجتُ أنواعًا من البديع، وذكرتُ لها أسماءً خارجةً عن الأسماء التي ذكرها أهل هٰذا العلم، وذكرت أبياتًا اشتملت على ذٰلك[١].

[المَعاجم]:

ثم ينبغي له أن يُكِبَّ على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتِها،

(١) وهو كتاب يسمى: «الروض الوسيع في عدم انحصار البديع». من بعض المطبوعات.

كـ«الصِّحَاح»، و«القامـوس»، و«شمس العلـوم وضيـاء الحلوم»، و«ديوان الأدب»، ونحو ذٰلك من المؤلَّفات المشتملةِ على بيان اللغة العربية عمومًا أو خصوصًا، كالمؤلفات المختصَّة بغريبِ القرآن والحديث.

[الْمَنطق]:

ثم يَشتغل ـ بعد هٰذا ـ بعلم «المنطق»، فيحفظ مختصرًا من مختصراته، كـ«التهذيب» أو «الشمسية»، ثم يأخذ في سماع شروحهما على أهل الفن؛ فإن العلم بِهٰذا الفن على الوجهِ الذي ينبغي يستفيدُ به الطالبُ مزيدَ إدراك، وكمالَ استعدادٍ عند وُرود الحُجج العقلية عليه. وأقلُّ الأحوال أن يكون على بصيرةٍ عند وقوفه على المباحث التي يوردها المؤلِّفون في علوم الاجتهاد من المباحث المنطقية؛ كما يفعلُه كثيرٌ من المؤلِّفين في الأصول والبيانِ والنحو[(١)].

(١) قال الإمامُ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن «المنطق»: «المنطقُ نفعُه قليل، وضررُه وبيل، وما هو من علوم الإسلام، والحقُّ منه كامنٌ في النفوس الزكية بعباراتٍ قريبة، والباطلُ منه فاهربْ منه؛ فإنك تنقطعُ مع خصمك، وأنت تعرفُ أنك المُحق، وتقطعُ خَصمَك، وتعرف أنك على الخطأ، فهي عباراتٌ دهَّاشة، ومقدماتٌ دكَّاكة، فنسأل اللَّهَ السلامة، وإن قرأته للفرجة ـ لا للحُجة ـ وللدنيا ـ لا للآخرة ـ، فقد عذبت الحيوان، وضيَّعت الزمان، واللَّهُ المستعان، وأما الثواب، فايأس منه، ولا تأمَن من العقاب إلا بمتاب» انتهى. انظر: «زَغَل العلم» (٢٣)، وذكره الزَّبيدي في «إتحاف السادة المتقين» (١/ ٢٨٣).
وقال الإمامُ ابـن الصـلاح رَحِمَهُ اللَّهُ: «الفلسفـةُ رأسُ السفَـهِ والانحـلال، ومـادةُ الحَيرة والضلال، ومثارُ الزَّيغ والزندقة... وأما المنطقُ، فهو مدخلُ الفلسفة، ومدخلُ الشرِّ شرٌّ، وليس الاشتغالُ بتعليمه وتعلُّمِه مما أباحه الشارع، ولا استباحه أحدٌ من الصحابة والتابعين والأئمةِ المجتهدين والسلفِ الصالحين». «فتاوي ابن الصلاح» (١/ ٢٠٩)، نقلًا عن: «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة»، للشيخ سليمان ابن صالح الغصن (١/ ٩٢ ـ ط: العاصمة).

[علم أصول الفقه]:

ثم يشتغلُ بفنِّ أصول الفقه، بعد أن يحفظ مختصرًا من مختصراته المشتملةِ على مهمَّاتِ مسائله، كـ«مختصر المنتهى»، أو «جمع الجوامع»، أو «الغاية»، ثم يشتغلُ بسَماع شروحِ هٰذه المختصرات، كـ«شرح العضد على المختصر»، و«شرح المحلِّي على جَمْع الجوامع»، و«شرح ابن الإمام على الغاية»، وينبغي له أن يطوِّل الباع في هٰذا الفن، ويطِّلعَ على مؤلَّفات أهل المذاهب المختلفة؛ كـ«التنقيح» و«التوضيح» و«التلويح» و«المنار»، و«تحرير ابن الهمام»، وليس في هٰذه المؤلفات مثل «التحرير» المذكور وشرحه.

ومن أنفع ما يُستعان به على بلوغ درجة التحقيق في هٰذا الفنِّ: الإكباب على الحواشي التي ألَّفها المحقِّقون على «الشرح العضدي» وعلى «شرح الجمع».

[أصولُ الدين]:

ثم ينبغي له بعد إتقان فن «أصول الفقه» ـ وإن لم يكن قد فرغ من سماع مطوَّلاته ـ ، أن يشتغلَ بفن الكلام المسمى بـ«أصول الدين»(١)، ويأخذ من مؤلفاتِ الأشعرية بنصيب، ومن مؤلَّفات المعتزلة بنصيب، ومن مؤلفات الماتُريدية بنصيب، ومن مؤلفات المتوسِّطين بين هٰذه الفرق ـ كالزيدية ـ بنصيب(٢)؛ فإنه إذا فعل كلَّ هٰذا عَرف الاعتقاداتِ كما ينبغي، وأنصفَ كلَّ

(١) راجع التعليق ص(٨٦).

(٢) هٰذا كلُّه بعد أن يرسَخَ في عقيدةِ أهل السُّنةِ والجماعة ـ العقيدة السلفية ـ ، ولا يشتغل بدراسةِ تلك المعتقدات ـ أيضًا ـ إذا لم تكن هناك حاجةٌ إليها؛ كما لا يحلُّ هٰذا للطالب المبتدئ الذي قد تلتبسُ عليه الأمور، ولا يَعلمُ الحقَّ من الباطل؛ خاصةً وأن كلام =

فرقةٍ بالترجيح أو التجريح على بصيرةٍ، وقابَل كلَّ قولٍ بالقبول أو الردِّ على حقيقة.

ومن أحسن مؤلفات المعتزلة: «المجتبى»، ومن أحسن مؤلفات متأخِّري الأشعرية: «المواقف العضُدية» وشرحها للشريف، و«المقاصد السعدية» وشرحها له.

وإياكَ أن يَثنِيَك عن الاشتغال بِهٰذا الفنِّ ما تسمعُه من كلماتِ بعض أهل العلم في التنفير عنه والتزهيدِ فيه والتقليل لفائدته؛ فإنك إن عمِلتَ على ذٰلك، وقبلتَ ما يُقال في الفن قبل معرفته، كنتَ مقلِّدًا فيما لا تدري ما هو؛ وذٰلك لا يليق بما تطلبُه من المرتبة العلية، والكونِ في الطبقة الأوَّلية؛ بل اعرفه حقَّ معرفته، وأنت بعد ذٰلك مفوَّضٌ فيما تقولُه مِن مدحٍ أو قدْح؛ فإنه لا يقال لك حينئذٍ: أنت تمدح ما لا تعرفه، أو تقدح فيما لا تدري ما هو.

على أنه يتعلقُ بذٰلك فائدةٌ وزيادةُ بصيرةٍ في علوم أخرى، كعلم التفسير، وعلم تفسير الحديث؛ فإنك إذا بلغت إلى ذٰلك علمتَ ما في العلم بِهٰذا الفنِّ من الفائدة، لا سيما عند قراءة «كشَّاف» الزمخشري[(١)] ومن سلك مسلكه؛ فإن في مباحثهم من التدقيقاتِ الراجعةِ إلى «علم الكلام» ما لا يفهمُها حقَّ

= المبتدعة ليس باطلًا محضًا؛ بل هو باطلٌ كثير ممزوج بحقٍّ قليل؛ والمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنما يتكلم عن العالِم الذي يريد الوصول للمرتبة الأولى من مراتب العلم؛ فانتبهْ.

(١) «كشاف» الزمخشري مليء بالاعتزال والضلال، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أما الزمخشري؛ فتفسيرُه محشوٌّ بالبدعة، وعلى طريقة المعتزلة من إنكار الصفاتِ والرؤية، والقول بخلق القرآن، وأنكر أن اللَّهَ مريدٌ للكائنات، وخالقٌ لأفعال العباد... وغير ذٰلك من أصول المعتزلة...». ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتحدث عن أصولِهم الخمسة. انظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٨٦).

الفهم إلا مَن عرف الفنَّ، واطَّلع على مذاهب المعتزلة والأشعرية وسائر الفرق.

[دعوةُ المُصنِّفِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتمسُّكِ بهدي السَّلفِ الصالح]:

وإني أقول بعد هٰذا: إنه لا ينبغي لعالِمٍ أن يَدينَ بغير ما دان به السلفُ الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم؛ من الوقوفِ على ما تقتضيهِ أدلةُ الكتابِ والسُّنة، وإبرازِ الصفات كما جاءت، وردِّ عِلمِ المتشابهِ[1] إلى اللَّهِ سبحانه، وعدمِ الاعتداد بشيءٍ من تلك القواعدِ المدوَّنةِ في هٰذا العلم[2] ـ المبنيةِ على شفا جُرُفٍ هارٍ ـ من أدلة العقل التي لا تُعقل، ولا تثبُت إلَّا بمجرد الدعاوَى والافتراء على العقل بما يطابقُ الهوى، ولا سيَّما إذا كانت مخالِفةً لأدلة الشرع الثابتة في الكتابِ والسُّنة؛ فإنها حينئذٍ حديثُ خرافة، ولُعبةُ لاعب، فلا سبيل للعِبادِ يتوصَّلون به إلى معرفةِ ما يتعلقُ بالرب سبحانه، وبالوعدِ والوعيد، والجنة والنار، والمبدإ والمعاد؛ إلا ما جاءت به الأنبياء ـ صلواتُ اللَّه عليهم وسلامه ـ عن اللَّه سبحانه، وليس للعقول وصولٌ إلى تلك الأمور، ومن زَعم ذٰلكَ فقد كَلَّف العقولَ ما أراحها اللَّهُ منه، ولم يتعبَّدْها به؛ بل غايةُ ما تُدرِكُه، وجُلُّ ما تَصِلُ إليه هو: ثبوتُ الخالق الباري، وأن هٰذه المصنوعاتِ لها صانع، وهٰذه الموجوداتِ لها مُوجِد[3]، وما عدا

---

(١) **المُتشابه**: الذي يشتبه علمه على العباد.

(٢) يقصد المبنية على أصول المتكلمين المخالفة لما عليه السلف الطيبون.

(٣) يقصد الإمامُ مما سبق: أن الاعتماد على العقول في العقيدة؛ يخلُصُ منه العبدُ بعدَ طول نظر إلى معرفةِ أن هٰذا الكونَ له مُوجِدٌ وخالق! ولا شك أن هٰذه المعرفةَ فطريةٌ غير نظرية ـ وإن كان اليقينُ بها يزداد بكثرة التأمل في الآيات الكونية ـ ، وإنما المقصودُ الأعظمُ من إرسال الرسل وإنزالِ الكتب هو إقامةُ توحيد الألوهية، وهو ما ضلَّ فيه أكثر =

ذٰلك ـ من التفاصيل التي جاءتنا في كتب اللَّه ﷻ وعلى ألسُنِ رُسُله ـ فلا يُستفاد من العقل؛ بل من ذٰلك النقلِ الذي منه جاءت، وإلينا به وَصلت.

واعلمْ أني عند الاشتغال بـ«علم الكلام»، وممارسةِ تلك المذاهب والنِّحل، لم أَزدَدْ بها إلا حَيرةً، ولا استفدتُ منها إلا العلمَ بأن تلك المقالات خزعبلاتٌ[(١)]؛ فقلت ـ إذ ذاك ـ مشيرًا إلى ما استفدته من هٰذا العلم:

وغايةُ ما حَصَّلتُه مِن مَباحثي ... ومِن نظري بعدَ طولِ التدبُّرِ
هو الوقفُ ما بين الطريقينِ حَيرةً ... فما عِلمُ مَن لم يَلْقَ غيرَ التحيُّرِ؟!
على أنني قد خُضْتُ منه غِمارَهُ ... وما قَنِعَتْ نفسي بدونِ التبحُّرِ

وعند هٰذا رميتُ بتلك القواعدِ من حالقٍ، وطرحتُها خلف الحائط، ورجعت إلى الطريقةِ المربوطةِ بأدلة الكتاب والسُّنة، المَعمودةِ[(٢)] بالأعمدةِ التي هي أوثقُ ما يَعتمد عليه عِبادُ اللَّه، وهم الصحابةُ ومَن جاء بعدهم مِن علماء الأمة المقتدِين بهم، السالكين مسالكَهم؛ فطاحت الحَيرة، وانجابت ظُلمةُ العَماية، وانقشعتْ سحابةُ الجهالة، وانكشفت ستورُ الغِواية، ولِلَّهِ الحمد[(٣)].

على أني ـ ولِلَّهِ الشكر ـ لم أشتغل بِهٰذا الفنِّ إلَّا بعد رسوخ القدَم في أدلة

= الخلق، وقد بينتُ هٰذا في أكثر من موضع من تعليقاتي على «إحياء علوم الدين».

(١) **الخزعبلات**: التخاريف والضلالات.

(٢) **المعمودة**: الثابتة الراسخة.

(٣) وهٰذا يؤيد ما قلتُه من قبلُ: أنه لا ينبغي ـ بل لا يحلُّ ـ الاشتغالُ بكلام المتكلمين وشبهاتِهم ـ التي ظنوها حُججًا قطعيةً ـ، قبل الرسوخ في عقيدة أهل السُّنة والجماعة، وتأمل كيف وصل الحالُ بالإمام الشوكاني نفسه بأن وقع في الحَيرة والتخبط؛ هٰذا وهو الذي سيعترفُ الآن أنه ما قرأ كتب المتكلمين إلا بعد الرسوخ في عقيدةِ أهل السنة والجماعة؛ فما بالُنا بمن اختلَّت عقيدته الصحيحة؛ بل قد لا يعرفها أصالةً!!.

الكتاب والسُّنة، فكنتُ إذا عَرَضتْ مسألةٌ من مسائله مبنيةٌ على غير أساس؛ رجعتُ إلى ما يدفعُها مـن علم الشـرع، ويدمـغُ زائفهـا[١] من أنوار الكتاب والسنة، ولٰكنى كنتُ أُقدِّرُ في نفسي أنه لو لم يكن لديَّ إلا تلك القواعدُ والمقالات، فلا أجدُ حينئذٍ إلا حيرةً، ولا أمشي إلا في ظُلمة، ثم إذا ضربتُ بها وجهَ قائلها، ودخلت إلى تلك المسائل مِن الباب الذي أَمر اللَّهُ بالدخول منه، كنتُ حينئذٍ في راحةٍ من تلك الحيرة، وفي دَعَةٍ من تلك الخُزعبلات، والحمدُ للَّهِ رب العالمين عَدَدَ ما حَمِدَه الحامدون بكل لسانٍ في كل زمان.

[علم التفسير]:

ثم بعد إحرازِ هٰذه العلوم، يشتغلُ بعلم التفسير، فيأخذُ عن الشيوخ ما يحتاج مثلُه إلى الأخذ كـ«الكشاف»[٢]، ويُكبُّ على كتب التفسير على اختلافِ أنواعها، وتبايُنِ مقاديرها، ويعتمدُ في تفسير كلام اللَّه سبحانه ما ثبت عن رسول اللَّه ﷺ، ثم عن الصحابة؛ فإنهم ـ مع كونِهم أعلمَ من غيرهم بمقاصدِ الشارع ـ ، هم ـ أيضًا ـ مـن أهـلِ اللسـان العـربي؛ فمـا وجده من تفاسير رسول اللَّه ﷺ في الكتب المعتبرة ـ كالأمهات وما يلتحق بها ـ قدَّمه على غيره؛ بل يتعيَّنُ عليه الأخذُ به، ولا يحلُّ له مخالفتُه، وأجْمعُ مؤلَّفٍ في ذٰلك وأنفعُه وأكثرُه فائدة: «الدر المنثور» للسيوطي.

وما ذكرنا مِن تقديم ما وَرد عن الصحابة مقيَّدٌ بما إذا لم يخالِف ما يُعلم من لغةِ العرب، ولم تكن تلك المخالفةُ لأجل معنًى شرعيٍّ؛ فإن كانت لمعنًى شرعيٍّ فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدَّمةٌ على اللغوية.

---

(١) **يدمغها**: يمحقها.

(٢) سبق الكلام عليه قريبًا.

وينبغي له أن يُطوِّلَ البـاع في هٰـذا العلم، ويطـالعَ مطوَّلاتِ التفاسير، كـ«مفاتيح الغيب» للرازي[1]؛ فإن المعاني المأخوذةَ من كتاب اللَّه سبحانه كثيرةُ العدد، يَستخرج منها كلُّ عالِمٍ بحسب استعداده، وقدْرِ مَلَكته في العلوم.

ولا يَغترَّ بما يزعمُه بعضُ أهل العلم مِن أنه يكفي الاطلاعُ على تفسير آياتِ الكتاب العزيز، كما وقع لكثيرٍ من التآليف في تفسير آياتٍ مخصوصةٍ مسمِّيًا لها بـ«آيات الأحكام» كالموزعي[2]، وصاحب «الثمرات»[3]؛ فإن القرآنَ جميعَه ـ حتى قَصصَه وأمثالَه ـ لا يخلو من فوائدَ متعلِّقةٍ بالأحكام الشرعية، ولطائفَ لا يأتي الحصرُ عليها لها مدخلٌ في الدين؛ يعرفُ هٰذا مَن يعرفه، ويجهلُه من يجهله.

وينبغي أن يقدِّم على قراءة التفاسير الاطلاعَ على علوم الأداء، وكلِّ ما كان له مدخلٌ في التلاوة[4]، وسائرِ العلوم المتعلِّقة بالكتاب العزيز، وما أنفع

(١) الرازي وكان أشعريًّا جلدًا؛ وقد ردَّ عليه الإمام ابن تيمية في «بيان تلبيس الجهمية»، ويسمى «نقض التأسيس». وكان أولى بالمصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُحيل على المطولات السلفية، مثل تفسير الطبري وتفسير ابن كثير ونحوهما.

(٢) وله تفسير سماه: «تفسير البيان لأحكام القرآن». من بعض المطبوعات.

(٣) اسم الكتاب كاملًا: «الثمرات اليانعة والأحكام الواضحة القاطعة»، ومؤلفه: يوسف بن أحمد بن محمد، نجم الدين؛ فقيه فاضل. تُوُفِّي سنة (٨٣٢ هـ / ١٤٢٩م). من بعض المطبوعات.

(٤) لٰكن على طالب العلم ألَّا يُغرِقَ في علمِ المخارج ـ الذي صار غايةَ الكثير من قارئي القرآن ـ ؛ مما يدفعُه إلى التنطُّع في إخراج الحروف؛ حتى يَصِلَ به الحدُّ إلى طريقةٍ سمجةٍ منفِّرة؛ في الوقتِ الذي لا يَفهم فيه كبيرَ شيءٍ عن معاني القرآن! واستمِعْ إلى الإمام ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو يتحدثُ عن تلبيس إبليس على قارئ القرآن ـ : «وتارةً يُلبِّسُ عليه في تحقيق التشديد، وتارةً في إخراج ضاد ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾، ولقد رأيت من يقول: ﴿ٱلْمَغْضُوبِ﴾، فيُخرِجُ بُصاقَه مع إخراج الضاد لقوة تشديده! وإنما المرادُ =

«الإتقان» للسيوطي في مثل هٰذه الأمور.

ثم لا يُهمِلُ النظرَ في الكتب المدوَّنة في القراءات، وما يتعلق بها، كـ«الشاطبية» وشرحها، و«الطيِّبة» وشروحها.

[كُتب السُّنة]:

إذا عرفتَ ما ينبغي لمن أراد أن يكون من أهل الطبقة الأولى، فاعلمْ أن أعظمَ العلوم فائدةً، وأكثرَها نفعًا، وأوسعَها قدْرًا، وأجلَّها خطرًا: علمُ السُّنة المطهَّرة؛ فإنه الذي تكفَّل ببيان الكتاب العزيز، ثم استقلَّ بما لا ينحصرُ من الأحكام.

ولستُ أقول: إن الطالبَ يشتغلُ به في وقتٍ معيَّن، ولا أقولُ: إنه يقدِّمُه على هٰذه العلوم المتقدمة، أو يؤخرُه عنها؛ بل أقول: إنه ينبغي لطالب العلم ـ بعد أن يُقيمَ لسانه بما يحتاجُ إليه من النحو ـ أن يُقبِلَ على سماع الكتب التي جَمَعَ فيها أهلُ العلم متونَ الأحاديث مقطوعةَ الأسانيد، كـ: «جامع الأصول»، و«المشارق»، و«كنز العمال»، و«المنتقى» لابن تيمية[1]، و«بلوغ المرام» لابن حجر، و«العمدة»[2].

= تحقيقُ الحرف فحسب، وإبليسُ يُخرج هٰؤلاء بالزيادة عن حدِّ «التحقيق»، ويَشغلهم بالمبالغة في الحروف عن فهم التلاوة، وكلُّ هٰذه الوساوس من إبليس» انتهى. «المنتقى النفيس من تلبيس إبليس» (١٧١). وللإمام ابن القيم كلام نفيس في هٰذا الأمر تراه في «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان» (١/ ٣٠٦ : ٣٠٨ ـ ط: دار ابن الجوزي)، وانظر: «تصحيح الدعاء»، للعلامة بكر أبو زيد (٢٦٤ ـ ٢٦٦)، ورسالته «بدع القراء القديمة والمعاصرة».

(١) وهو أبو البركات ابن تيمية؛ جد شيخ الإسلام أحمد بن تيمية.

(٢) يقصد: «عمدة الأحكام»، لعبدالغني المقدسي. من بعض المطبوعات.

ثم يَسمعُ الكتب التي فيها الأسانيد، كالأمهات الست، و«مسند أحمد»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«ابن حبان»، و«ابن الجارود»، و«سنن الدَّارَقُطْني»، و«البيهقي».

وبالجملة: فما بلغتْ إليه قُدرتُه، ووَجَد في أهل عصره و[عند] شيوخه مِن كُتب السُّنةِ جدَّ في سماعه، واجتهد بحسْب ما يمكنه، ويكون هٰذا الاشتغالُ بِهٰذا العلمِ الجليل مصاحِبًا لاشتغالِه بجميع العلوم المتقدِّمة من البداية إلى النهاية.

فإذا قَضَى وَطَره[1] من سماع كُتب المتْن والإسناد، اشتغل بشُروح هٰذه المؤلَّفات؛ فيَسمع منها ما تيسَّر له سماعُه، ويطالعُ ما لم يتيسَّرْ له سماعُه.

[علمُ الجرح والتعديل]:

ويستكثرُ من النظَر في المؤلَّفات في عِلم «الجرح والتعديل»، ولا يقتصر على المختصرات، فقد يكتفي مؤلِّفوها بقولِ فردٍ من أفرادِ أئمة الجرح والتعديل؛ بل يتوسَّعُ في هٰذا العلم بكلِّ ممكن، وأنفعُ ما يَنتفع به: «سير أعلام النبلاء»[2]، و«تاريخ الإسلام»، و«تذكرة الحُفَّاظ»، و«الميزان»؛ فإنه يجد في هٰذه المؤلَّفات من الاختلاف في المترجَم له، وذِكر أسباب الجرح والتعديل، ما لا يجدُه في غيرها كـ«تهذيب الكمال» وفروعه[3].

[علم مصطلح الحديث]:

وهٰذا بعدَ أن يشتغلَ بشيءٍ من علم اصطلاح أهل الحديث، كمؤلفات

(١) **الوطَر**: الحاجة.

(٢) للإمام الذهبي، والكتب الثلاثة التالية له ـ أيضًا ـ.

(٣) كـ«تهذيب التهذيب»، و«تقريب التهذيب»، كلاهُما للإمام ابن حجر.

ابن الصلاح، و«الألفية» للعـراقي وشروحهـا. ولا يستغنـي عن المطوَّلات بالمختصرات، لا سيَّما إذا بالغ مؤلِّفوها في الاختصار كـ«النُّخبة»[١] وما هو مشابهٌ لها.

[كُتب التاريخ]:

وينبغي له أن يشتغلَ بمطالعةِ الكتب المصنَّفة في تاريخ الدول؛ وحوادثِ العالَم في كل سَنة، كما فعله الطبري في «تاريخه»، وابن الأثير في «كامِله»، وكما فعله كثيرٌ من المؤرِّخين ـ على اختلاف مسالكهم ـ في تخصيص التصنيف بدولةٍ من الدول، أو طائفةٍ من طوائف أهلِ العلم والأدب، أو فرقةٍ من فِرق أهل الرئاسات، أو غير ذٰلك؛ فإن للاطلاع على ذٰلك فائدةً جليلةً لا يعرفُها إلا مَن عَرف أحوال العالَم، وأتقنَ معرفةَ أهلِ كلِّ عصرٍ منهم، وعَلِم بأوقاتِ موالِدِهم ووَفَيَاتِهم.

فإذا أحاط الطالبُ بما ذكرناه من العلوم، فقد صار حينئذٍ في «الطبقة العالية» من طبقات المجتهدين، وكمُلت له جميعُ أنواع علومِ الدين، وصار قادرًا على استخراج الأحكام من الأدلة متى شاء، وكيف شاء.

ولٰكنه ينبغي له أن يطَّلعَ على علومٍ أُخرى؛ لِيَكْمُلَ له ما قد حازه من الشرف، ويَتمَّ له ما قد ظَفِر به من بلوغ الغاية.

[علم الفقه]:

فمن ذٰلك «علم الفقه»، وأقلُّ الأحوال أن يعرف مختصرًا في فقهِ كل مذهبٍ من المذاهب المشهورة؛ فإن معرفةَ ما يذهبُ إليه أهلُ المذاهب

---

(١) يقصد «نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر.

الإسلامية قد يحتاجُه المجتهدُ لإفادة المتمذهِبين السائلين عن مذاهب أئمَّتهم، وقد يحتاجُه لدفعِ مَن يُشنِّعُ عليه في اجتهاده، كما يقعُ ذٰلك كثيرًا من أهل التعصُّبِ والتقصير؛ فإنه إذا قال له: «قد قال بِهٰذه المقالةِ العالِمُ الفلاني، أو عَمِل عليها أهلُ المذهب الفلاني»، كان ذٰلك دافعًا لصَولته، كاسرًا لسورته، وقد وقعنا في كثيرٍ من هٰذه الأمور مع المقصِّرين، وتخلَّصْنا من شَغَبهم بحكايةِ ما أنكروه علينا عن بعض مَن يعتقدونه من الأموات.

وما أنفعَ الاطلاعَ على المؤلَّفات البسيطةِ[1] في حكايةِ مذاهب السلف، وأهلِ المذاهب، وحكايةِ أدلتهم، وما دار بين المتناظِرين منهم، إما تحقيقًا أو فرضًا، كمؤلَّفات ابن المنذر، وابن قُدامة، وابن حزم، وابن تيمية، ومن سلك مسالكهم؛ فإن المجتهد يزداد بذٰلك علمًا إلى علمه، وبصيرةً إلى بصيرته، وقوةً في الاستدلال إلى قوَّته؛ فإن تلكَ المؤلفاتِ هي مطارحُ أنظار المحقِّقين، ومطامحُ أفكار المجتهدين، وكثيرًا ما يحصُلُ للعالِم من النُّكتِ واللطائف الصالحةِ للاستدلال بها ما لا يحصُلُ للعالِم الآخر ـ وإن تقاربت معارفهما، وتوازنت علومُهما ـ؛ بل قد يتيسَّرُ لمن هو أقلُّ علمًا ما لا يتيسَّرُ لمن هو أكثرُ علمًا من الاستدلال والجواب والنقض والمعارضة، كما قيل:

ورأيانِ أحزمُ من واحدٍ ... ورأيُ الثلاثةِ لا يُنقَضُ

وكما قيل:

ولٰكنْ تأخُذُ الأفهامُ منه ... على قَدْرِ القَرايحِ والفُهُومِ

ولا سيَّما مؤلفاتُ أهلِ الإنصاف الذين لا يتعصَّبون لمذهبٍ من المذاهب،

---

(١) **البسيطة**: المطوَّلة.

ولا يَقصِدون إلا تقريرَ الحق، وتبيينَ الصواب؛ فإن المجتهدَ الطالبَ للحق ينتفعُ بها، ويستعينُ بأهلها، فينظرُ فيما قد حرَّروه من الأدلة، وقدَّرُوه منَ المباحث، ويُعمِلُ فِكرَه في ذٰلك، فيأخذُ ما يَرتضيه، ويزيدُ عليه ما بلغت إليه قدرتُه، ووصلت إليه مَلَكتُه، غيرَ تاركٍ للبحث عن تصحيح ما قد صحَّحوه، وتضعيفِ ما قد ضعَّفوه على الوجه المعتبر.

[من حقوقِ الإنصاف والاجتهاد]:

ومن حقِّ الإنصاف، ولازمِ الاجتهاد: ألَّا يُحسِنَ الظن أو يُسيئَه بفردٍ من أفراد أهل العلم على وجهٍ يوجبُ قبولَ ما جاء به أو ردَّه؛ من غير إعمالِ فكرٍ وإمعانِ نظرٍ وكشفٍ وبحث؛ فإن هٰذا شأنُ المقلِّدين، وصنيعُ المتعصِّبين، وإنْ غرَّته نفسُه بأنه من المنصفين.

وألَّا يغترَّ بالكثرة(١)، فإن المجتهدَ هو الذي لا ينظرُ إلى مَن قال؛ بل إلى

---

(١) يقصد قول الجمهور. وقد نصَّ المحققون على أن قول الجمهور ليس حُجةً بنفسه؛ بل الحُجة دومًا في الدليل، وقد يعتقد بعض الناس ـ أيضًا ـ أن «قول الجمهور» مرادف لـ«الإجماع»! وهٰذا خطأٌ بيِّن. واستمع إلى هٰذه النقول القيِّمة:

* قال الحافظ ابن عبدالبر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الاختلاف ليس منه شيءٌ لازمٌ دون دليل، وإنما الحجةُ اللازمة: الإجماع ـ لا الاختلاف ـ، لأن الإجماعَ يجبُ الانقيادُ إليه». «التمهيد» (١/ ١٤٣).

* وقال ـ أيضًا ـ: «أجمع المسلمون أن الخلافَ ليس بحجة، وأن عندَه يلزمُ طلبُ الدليل والحجةِ ليتبين الحق». «التمهيد» (١/ ١٦٥).

* وقال العلَّامة ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ـ وهو يتكلم عن مسألةٍ خلافية ـ: «فإن قيل: هٰذا قول الجمهور. قلنا: ما أمر اللَّهُ تعالى ـ قطُّ ـ ولا رسولُه ﷺ باتِّباع الجمهور، لا في آية، ولا في خبرٍ صحيح». «المُحلَّى» (٣/ ٢٤٦).

* وقال ـ أيضًا ـ: «الواحدُ قد يكون عنده من السنن ما ليس عند الجماعة، وإذا كان =

= عنده من السنة ما ليس عند غيره، فهو المصيبُ في فُتياه بهٰذا دون غيره، وبيَّنا قبلُ وبعدُ أن العرض (أي: العَرْض على الكتاب والسُّنة)، إنما هو اتباع القرآن وما حَكم به رسولُ اللَّه ﷺ، فإنه لا معنى لقولِ أحدٍ دون ذٰلك ـ كثُر القائلون به أو قلُّوا ـ، وهٰذا بابٌ ينبغي أن يُتَّقى، فقد عظُم الضلالُ به، ونعوذُ باللَّهِ العظيم من البلادة». «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٥٥٩).

* وقال العلَّامة الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ ـ عن الذي يعلمُ الحديثَ الصحيح والحسن ـ: «وجبَ العمل بما كان كذٰلك من السُّنة، ولا يحلُّ التمسُّكُ بما يخالفُه من الرأي، سواء كان قائلُه واحدًا، أو جماعةً، أو الجمهور؛ فلم يأتِ في هٰذه الشريعة الغرَّاء ما يدلُّ على وجوب التمسُّك بالآراء المتجرِّدة عن معارضة الكتاب أو السنة، فكيف بما كان منها كذٰلك؟!». «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (٦٤٠ ـ ترجمة العلامة محمد بن إبراهيم الوزير رَحِمَهُ اللَّهُ).

* وقال ـ أيضًا ـ: «وذهابُ الجمهور إلى قولٍ (أي: لا دليل صريح عليه)، لا يدلُّ على أنه الحق». «نيل الأوطار» (٨/ ٣٨١).

* وقال العلَّامة صدِّيق حسن خان رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم أنه لا يضُرُّ الخبرَ الصحيحَ عملُ أكثرِ الأمة بخلافه، لأن قول الأكثر ليس بحُجة». «قواعد التحديث» (٩١).

* وقال الشيخ زكريا الباكستاني ـ حفظه اللَّهُ ـ: «قولُ الجمهور ليس بحُجة؛ لأن اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لم يتعبَّدْنا بقول الجمهور؛ فلا يُصرف الحديثُ عن ظاهره لأن الجمهورَ صرفوه عن ظاهره، فمثلًا: لا يُصرف ظاهرُ الأمر من الوجوب إلى الاستحباب لقول الجمهور، ولا يُصرف النهيُ من التحريم إلى الكراهة لقول الجمهور، ولا يُصرف العام إلى الخاص لقول الجمهور، وذٰلك لأن قول الجمهور ليس بحجة، وظاهرُ الحديث حجة، فلا يُترك ما هو حجةٌ لأجل ما ليس بحجة». «توضيح أصول الفقه على منهج أهل السنة والجماعة» (٤٩)، وانظره ـ أيضًا ـ: (٨٢)، وبعضُ النقول السابقة منه.

* وسئل العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَب أن رجلًا خالف كثيرًا من أهل العلم في مسألةٍ خلافيةٍ؛ هل يُبغَض هٰذا الشخص في اللَّه؟ وهل تُشن عليه الهجمات؟.

فأجاب: لا ـ أبدًا ـ؛ إذا خالف الإنسان جُمهور العلماء في مسألةٍ ـ قام الدليلُ على الصواب بقوله فيها ـ؛ فإنه لا يجوز أن يُشتم، ولا يجوز أن نُعنِّفَ علمَه، ولا يجوز أن تَحمَى نفوسُ الناس دونه أبدًا؛ بل يناقَشُ هٰذا الرجل ويُتَّصلُ به. كم من مسألةٍ غريبةٍ =

ما قال، فإنْ وَجد نفسَه تُنازعُه إلى الدخول في قول الأكثرين، والخروج عن قول الأقلِّين، أو إلى متابعةِ مَن له جلالةُ قَدْر ونَبالةُ ذِكر وسَعةُ علم، لا لأمر سوى ذٰلك، فليَعلم أنه قد بقي فيه عِرقٌ من عروق العصبية، وشُعبةٌ من شُعب التقليد، وأنه لم يوفِّ الاجتهادَ حقه.

وبالجملة: فالمجتهدُ ـ على التحقيق ـ: هو مَن يأخذُ الأدلةَ الشرعيةَ من مَوطنها على الوجه الذي قدَّمناه، ويَفرِضُ نفسَه موجودًا في زمن النبوة، وعند نزول الوحي ـ وإن كان في آخِرِ الزمان ـ، وكأنه لم يَسبِقْه عالِمٌ ولا تَقَدَّمَه مجتهد؛ فإن الخطاباتِ الشرعيةَ تتناولُه كما تناولتِ الصحابةَ ـ من غير فَرقٍ ـ، وحينئذٍ يَهونُ الخَطبُ، وتذهبُ الرَّوعةُ التي نزلت بقلبه من الجمهور، وتزولُ الهيبةُ التي تُداخلُ قلوب المقصِّرين.

[أهَميةُ الاطِّلاعِ على الأدبيَّات النافعة ـ نظمًا ونثرًا ـ]:

ومما يزيدُ مَن أراد هٰذه الطبقةَ العليةَ علوًّا، ويُفيدُه قوةَ إدراك، وصحةَ فهم، وسَيَلان ذهن: الاطلاعُ على أشعار فُحولِ الشعراءِ ومُجِيديهم

= على أفهام الناس، ويظنُّون أن الإجماع فيها محقَّق، فإذا بُحث الموضوع وُجد أن لقول هٰذا الرجل من الأدلة ما يحملُ النفوسَ العادلةَ على القول بما قال به واتباعه! صحيحٌ أن الظاهر أن يكون الصواب مع الجمهور ـ هٰذا هو الغالب ـ، لٰكن لا يعني ذٰلك أن الصوابَ ـ قطعًا ـ مع الجمهور، قد يكونُ الدليل المخالفُ للجمهور حقًّا، وما دامت المسألةُ ليست إجماعًا؛ فإنه لا يُنكر على هٰذا الرجل، ولا توغَرُ الصدور عليه، ولا يُغتاب». «الصحوة الإسلامية ـ ضوابط وتوجيهات» (ص ١٩٢ ـ ط: مكتبة الأنصار)؛ نقلًا عن «توجيهات شرعية في الخلافات المنهجية»، للشيخ أبي بكر بن الحنبلي (٢٣٨ ـ ط: دار ابن رجب) ـ وهو كتابٌ قيم جدًّا ـ. وقد قرَّر العلامة العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ هٰذا الأصل ـ أيضًا ـ في «الشرح الممتع» (١/ ٤٣٢ ـ ط: دار ابن الجوزي).

والمشهورينَ منهم، باستخراج لطائفِ المعانى ومُطرِباتِ النكات؛ مع ما يحصلُ له بذٰلك من الاقتدارِ على النَّظْم، والتصرُّفِ في فنونه؛ فقد يحتاج العالِمُ إلى النَّظم لجوابِ ما يَرِدُ عليه من الأسئلةِ المنظومة، أو المطارحاتِ الواردة إليه مِن أهل العلم، وربما يَنظِمُ في فنٍّ من الفنون لغرَضٍ من الأغراض الصحيحة؛ فإن مَن كان بِهٰذه المنزلةِ الرفيعة من العلم إذا كان لا يقتدرُ على النَّظم؛ كان ذٰلك شِيَةً[(١)] في وجه محاسنه، ونقصًا في كماله.

وهٰكذا الاستكثارُ من النظر في بلاغاتِ أهل الإنشاء المشهورين بالإجادة والإحسان، المتصرِّفين في رسالاتِهم ومُكاتباتِهم بأفصح لسان وأبينِ بيان؛ فإنه يَنتفعُ بذٰلك إذا احتاج إلى الإنشاء، أو جاوَبَ صديقًا أو كاتَبَ حبيبًا؛ لأنه ينبغي أن يكون كلامُه على قدْر علمه، وهو إذا لم يمارسْ جيِّدَ النظم والنثر كان كلامُه ساقطًا عن درجة الاعتبار عند أهل البلاغة، والعلمُ شجرةٌ ثمرتُها الألفاظ، وما أقبَحَ بالعالِمِ المتبحِّرِ في كلِّ فنٍّ أن يَتلاعبَ به في النَّظم والنثر مَن لا يُجاريه في علمٍ من علومه، ويتضاحكَ منه مَن له أدنى إلمامٍ بمستحسَنِ الكلام ورائقِ النظام.

ويستعينُ على بلوغ ما يَليقُ به، ويُطابقُ رتبتَه بمثل علم العَروض والقوافي، وأنفع ما في ذٰلك «منظومة الجزاز» وشروحها، وبمثل المؤلفاتِ المدوَّنة لذٰلك، وأنفعُ ما يُنتفع به: «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لابن الأثير.

✍ [علومُ الرياضةِ والطبيعةِ والهندسةِ والهيئة والطِّب]:

ثم لا بأسَ على مَن رَسَخَ قدمُه في العلوم الشرعية أن يأخذَ بطرَفٍ من فنونٍ هي مِن أعظم ما يُصقِلُ الأفكار، ويُصفِّي القرائح، ويَزيدُ القلب سرورًا،

(١) الشِّيَة: العيب. وجاء في بعض المطبوعات: «خدشةً».

والنفسَ انشراحًا، كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسةِ والهيئةِ والطب.

وبالجملة: فالعلمُ بكل فنٍّ خيرٌ من الجهل به بكثير، ولا سيَّما من رَشَّح نفسَه للطبقة العليَّةِ والمنزلةِ الرفيعة؛ ودعْ عنك ما تسمعُه من التشنيعات؛ فإنها ـ كما قدمنا لك ـ شُعبةٌ من التقليد، وأنت بعدَ العلم ـ بأيِّ علمٍ من العلوم ـ حاكمٌ عليه بما قد تحصَّل لديك من العلم، غيرُ محكوم عليك، واخترْ لنفسك ما يحلو، وليس يُخشى على مَن قد ثَبَت قدمُه في علمِ الشرع من شيءٍ، وإنما يُخشى على مَن كان غيرَ ثابتِ القدم في علوم الكتاب والسُّنة؛ فإنه ربما يتزلزل، وتتحوَّلُ ثقتُه.

فإذا قدَّمتَ العلمَ بما قدمناه لك من العلوم الشرعية، فاشتغِلْ بما شئت، واستكثِرْ من الفنون ما أردت، وتبحَّر في الدقائق ما استطعت، وجاوِب مَن خالفك وعَذَلك[1] وشنَّع عليك بقول القائل:

أتانـــــا أن سَـــــهْلًا ذمَّ جَهْـــــلًا ... علـــومًا لـــيس يَعـــرِفُهُنَّ ســـهلُ

علـــومًا لـــو دَراهـــا مـــا قَلاهـــا ... ولٰكـنَّ الرضـا بالجَهـلِ سهلُ[2]

وإني لأَعجبُ من رجلٍ يدَّعي الإنصافَ والمحبةَ للعلم، ويجري على لسانِه الطعنُ في علمٍ من العلوم لا يَدري به، ولا يعرفُه، ولا يعرفُ موضوعَه، ولا غايتَه، ولا فائدتَه، ولا يَتصوَّرُه بوجهٍ من الوجوه! وقد رأينا كثيرًا ـ ممن عاصَرْنا ورأيناه ـ يشتغلُ بالعلم، ويُنصِفُ في مسائل الشرع، ويقتدي بالدليل؛ فإذا سمع مسألةً من فنٍّ من الفنون التي لا يعرفُها ـ كعِلم المنطق، والكلام، والهيئة، ونحو ذٰلك ـ ، نَفَر منه طبعُه، ونَفَّر عنه غيرَه، وهو لا يدري ما تلك

(١) **عذَلَك**: لامك.

(٢) **قلاها**: كرهها.

المسألة، ولا يَعقِلُها قط، ولا يَفهم شيئًا منها[١]!.

فما أحقَّ مَن كان هٰكذا بالسكوت، والاعترافِ بالقصور، والوقوفِ حيث أوقَفَه اللَّه، والتمسُّكِ في الجواب إذا سُئل عن ذٰلك بقوله: «لا أدري»؛ فإن كان ولابدَّ متكلمًا ومادحًا أو قادحًا، فلا يكون متكلمًا بالجهل، وعائبًا لما لا يفهمُه، بل يُقدِّمُ بين يدي ذٰلك الاشتغالَ بذٰلك الفنِّ حتى يعرفَه حقَّ المعرفة، ثم يقول بعد ذٰلك ما شاء.

ولقد وجدنا لكثيرٍ من العلوم ـ التي ليست من علم الشرع ـ نفعًا عظيمًا، وفائدةً جليلةً في دفع المُبطِلين والمتعصِّبين وأهلِ الرأي البحت ومن لا اشتغالَ له بالدليل؛ فإنه إذا اشتغل مَن يشتغلُ منهم بفنٍّ من الفنون ـ كالمُشتغلين بعلم المنطق ـ ، جعلوا كلامَهم ومذاكراتِهم في قواعد فنِّهم، ويعتقدون ـ لعدم اشتغالهم بغيره ـ أن مَن لا يُجاريهم في مباحثِه ليس من أهل العلم، ولا هو معدودٌ منهم، وإن كان بالمَحِلِّ العالي من علوم الشرع، فحينئذٍ لا يُبالون بمقالِه، ويُوردِون عليه ما لا يدري ما هو، ويَسخَرون منه، فيكون في ذٰلك من المهانة على علماء الشريعة ما لا يُقادَرُ قَدْرُه.

وأمَّا إذا كان العالِمُ المتشرِّعُ المتصدِّرُ للهداية إلى المسالك الشرعية، والمناهجِ الإنصافية عالمًا بذٰلك، فإنه يَجري معهم في فنِّهم، فيَكبُرُ في عيونِهم، ثم يَعطِفُ[٢] عليهم، فيُبيِّنُ لهم بطلانَ ما يعتقدونه بمَسلكٍ من المسالك التي يعرفونها؛ فإن ذٰلك لا يصعُبُ على مثله، ثم بعد ذٰلك يوضِّحُ لهم أدلةَ الشرع، فيَقبلون منه أحسنَ قبول، ويقتدون به أتمَّ قُدوة.

---

(١) أما من تكلم عن تلك العلوم عن بصيرةٍ، أو نَقَل عن أكابر أهل العلم أقوالَهم؛ فلا حرج عليه ولا ملامة.

(٢) **يعطف**: يميل.

وأما العالِمُ الذي لا يعرفُ ما يقولون، فغايةُ ما يجرى بينه وبينهم خصامٌ وسِبابٌ ومشاتمة، هو يَرميهم بالاشتغال بالعلوم الكُفرية، ولا يدري ما هي تلك العلوم؛ وهم يرمُونه بالبلادة، وعدمِ الفهم، والجهلِ بعلم العقل[(١)]، ولا يدْرُون ما لديه من علم الشرع.

[الْمُتعالِمون وآثارُهم الْمُرَّةُ على العلمِ وأهلِه]:

ولقد أهدَت لنا هٰذه الأيامُ ما لم يكن لنا في حساب؛ من زعانفَ[(٢)] هم سَقَطُ المَتاع[(٣)]، وفُقْعةُ القاع[(٤)]، وأبناء الرَّعاع[(٥)]، لابَسوا طلبةَ العلم بعض الملابسة، وشاركوهم ـ بجامع الخِلطة والعِشرة ـ في مثل النظر في مختصراتِ النحو؛ حتى صاروا ممن يتمكَّنُ من إعراب أواخِرِ الكلم، ثم طاحت بهم الطوايح[(٦)]، ورمت بهم الروامي إلى مطالعة «تجريد الطوسي»[(٧)] وبعض شروحه، وفهموا بعضَ مباحثه، فظنوا أنهم قد ظفِروا بما لم يظفر به أرسطاطاليس ولا جالينوس؛ دع مثل الكِندي والفارابي وابن سينا[(٨)]؛ فإنهم ـ عندهم ـ في عِداد المقصرين! وأما الرازي وطبقتُه، فليسوا من أهل العلم

(١) أي: العلوم العقلية.
(٢) **الزعانف**: الذيول القصيرة.
(٣) **سَقَط المتاع**: ما يَسقط منَ المتاع ولا يُبالَى به لحقارته.
(٤) **فُقعة القاع**: قال المبرد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال لمن لا أصل له: هو فُقعةٌ بقاع، وذٰلك لأن الفُقعة لا عروقَ لها ولا أغصان، والفقعة: الكمأة البيضاء». «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٣٢).
(٥) **الرَّعاع**: السفلة.
(٦) **الطوايح**: الانحرافات الجامحة.
(٧) هو كتاب: «تجريد العقائد»، ويعرف بـ«تجريد الكلام»، لنصير الدين الطُّوسي الرافضي الخبيث الذي كان من المقرَّبين إلى هولاكو.
(٨) انظر عن الأخيرين كتاب: «وا محمداه»، للشيخ سيد العفَّاني.

في وِرْدٍ و لا صَدَر، وأما سائرُ العلماء المتبحِّرين في علم الشرع وغيره من أهل العصر وغيرهم، فهم ـ عند هٰؤلاءِ النُّوَكاء الرُّقعاء[(١)] ـ لا يفهمون شيئًا ولا يعقلون.

فقبَّح اللَّهُ تلك الوجوه؛ فإنها صارت عارًا وشنارًا[(٢)] على أهل العلم، وصار دخولُ مِثلِ هٰؤلاء ـ الذين دنَّسوا عِرضَ العلم، وجهَّموا[(٣)] وجهه، وأهانوا شرفه ـ من أعظم المصائب التي أصابت أهلَه، وأكبرِ المِحن التي امتُحن بها حَمَلتُه؛ فإنه يَسمعُهم السامعُ يَثلِبون أعراض الأحياء والأمواتِ من المشهورين بالعلم، الذين قد اشتُهرت مصنفاتُهم، وانتشرت معارفُهم، فيَزهدُ في العلم، ويخافُ من أن يعرِّضَ نفسَه للوقيعة مِن مثل هٰؤلاء الجهلة.

وعلى أنهم لا يعرفون شيئًا إلا ما ذكرتُ لك، ولا يفهمون علمًا من العلوم لا بالكُنْهِ[(٤)] ولا بالوجه؛ فما أحقَّ هٰؤلاء بالمَنع لهم عن مجالس العلم، والأخذِ على أيديهم منَ الدخول في مداخِلِ أهله، والتشبُّهِ بهم في شيءٍ من الأمور، وإلزامهم بملازمةِ حِرَفِ آبائهم وصناعاتِ أهلهم، والوقوفِ في الأسواق لمباشرة الأعمال التي يباشرُها سَلفُهم! فليس في مفارقتهم لها إلا ما جَلبوه من الشرِّ على العلم وأهله.

ولٰكنهم قد تَحذلقوا، وجعلوا لأنفسهم حِصنًا حصينًا، وسورًا منيعًا، فتظهَّروا بشيءٍ من الرَّفْض، وتلبَّسوا بثيابه، فإذا أراد مَن له غَيرةٌ على العلم المعاقبةَ لهم، وإعزازَ دين الإسلام بإهانتهم، قالوا للعامة: إنهم أُصيبوا بسبب

(١) **النُّوَكاء**: الحمقى: **الرُّقعاء**: السفهاء.
(٢) **الشنار**: العيب.
(٣) **جهَّموا**: أظلموا.
(٤) **الكُنه**: الحقيقة.

التشيُّع، وأُهينوا بما اختاروه لأنفسهم من محبةِ أهل البيت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

وقد علم اللَّهُ وكلُّ مَن له فَهمٌ أنهم ليسوا من ذٰلك في قَبيل و لا دَبير[١]؛ بل ليس عندهم إلا التهاونُ بالشريعة الإسلامية، والتلاعبُ بالدين، والطعنُ على الأنبياء ـ صلوات اللّه عليهم وسلامه ـ ؛ فضلًا عن غيرهم من المتمسكين بالشرع.

وكلُّ عارفٍ إذا سَمِع كلامَهم، وتدبَّر أبحاثَهم، يتضوَّعُ له[٢] منها روائحُ الزندقة؛ بل قد يقفُ على ما هو صريحُ الكفر الذي لا يَبقى معه رَيب.

ولقد كان القضاةُ من أهلِ المذاهب في البلاد الشامية والمصرية والرومية[٣] والمغربية وغيرها، يَحكُمون بإراقةِ دم من ظهر منه دون ما يظهرُ من هٰؤلاء ـ حسْبما تحكيه كتبُ التاريخ ـ ، وقد أصابوا ـ أصاب اللّه بهم ـ ، فإعزازُ دين اللّه هو في الانتقام مِن أعدائه المتنقِّصين به.

[ما قد يتعرَّضُ له العالِمُ إذا بيَّن حُكمَ الْمفسدين]:

وما يصنعُ العالِمُ في مثل أرضِنا هٰذه في مِثل هٰؤلاء المخذولين! فإنه إن قام عليهم، وأفتى بما يستحقونه ويُوجبُه عليهم الشرعُ، حال بينه وبينهم حوائلُ:

منها: عدمُ اعتياد مثلِ هٰذه البلاد لمثل سفكِ دماء المتزندِقين.

ومنها: عدمُ نفوذِ أفهام المُنفِّذين لأحكام الشرع حتى يعرِفوا الدقائقَ الكفريةَ الموجبةَ للخروج من الإسلام، القاضيةَ بسفك دمِ مَن صدرت عنه.

(١) أي: لا ناقةَ لهم فيه ولا جَمَل!.
(٢) **يتضوَّع له**: يفوح له.
(٣) أي: التركية «العثمانية». من بعض المطبوعات.

وكيف يفهم ذٰلك غالبُ القضاة وهم يَعجِزون عن فهم شروطِ الوضوء وفرائضِه وسننه! بل يَقصُرون عن فهم مباحثِ أبواب قضاءِ الحاجة! فهل تُراهم يَفهمون ما يقول لهم المُفتي بسَفك دم المتزندق من أنه كَفَر بكذا؛ فاستحق سَفك دمه بكذا؟! هيهاتَ هيهات! فإنهم أبلدُ من ذاك، وأسوأُ فهمًا من البلوغ إليه.

ومنها ـ وهو أعظمها ـ: ما عرَّفناك به من تظهُّرِهم بالرفض، وادعائِهم أنهم لم يُصابوا بذنبٍ سواه، ولا نالَهم ما نالَهم إلَّا بسببه! فإن هٰذه الدعوى سريعةُ النَّفاق تدخلُ إلى أذهان غالب الناس، وتَقبلُها عقولُهم بأيسرِ عمل، للاشتراك في الجنس، وإن لم يكن على التواطؤ؛ بل على التشكيك، وكفاك مِن شرٍّ سَماعُه.

وبعد هٰذا؛ فإني أرجو اللَّهَ ﷻ أن يُمكِّنَ منهم، فتُجرى عليهم الأحكامُ الشرعية، ويَنفُذَ فيهم ما يقتضيه مُرُّ الحق ونصُّ الدليل.

وقد عَلم اللَّهُ ﷻ أني أجدُ من الحسرةِ والتلهُّفِ ما لا يُقادَرُ قَدْرُه، ولا يمكنُ التعبيرُ عنه؛ لأنه ليس بتغاضٍ عن مبتدع، ولا بمجردِ سكوتٍ عن انتهاكِ حُرمةٍ من حرماتِ الشرع؛ بل هو سكوتٌ عن الكفر، وإغماضٌ عن متظهِّرٍ بالزندقة، يتكلمُ فيها بمَلءِ فيه، ويُبدي منها ما تَبكي له عيونُ الإسلام وأهلِه، فتارةً يتهاونُ بالقرآن، وتارةً يتهاون بالأنبياء، وتارةً يتهاون بحَمَلَةِ الدين، وحينًا يُزري على علماء المسلمين، ولٰكن بعباراتٍ لا يفهمُها المقصِّرون، ورموزٍ لا يَهتدي إليها المُشتغلون بأبواب الفقه، مع خلطِ تلك العبارات بشيءٍ من الرفض يَفهمُه المقصِّرُ والكامل؛ فإذا نظر المقصِّرُون في كلامهم لم يَفهموا منه إلَّا ما فيه من الرفض، ولا يفهمون شيئًا مما عداه.

[رفضُ العامَّة لنُصحِ علماءِ السُّنَّة]:

وإذا أخبرهم العالِمُ بما اشتمل عليه ذٰلك الكلامُ من الكفرِ والزندقة، لم تقبَلْه أفهامهم لأمرين:

أحدهما: الجهلُ بالعلوم التي يتوصَّلون بها إلى فهم ذٰلك.

والثاني: اعتقادُهم أن ذٰلك المتكلم شيعيٌّ، وأن هٰذا العالِمَ الذي أنكره إنما قام عليه لأجل تشيُّعه؛ لكونِهم يعتقدون في كلِّ من اشتغل بعلوم الاجتهاد أنه يخالفُ الشيعة! طبيعةٌ راسخةٌ فيهم، وأمرٌ ورِثوه عن أسلافهم، وداءٌ قبلوه مِن كلِّ مخذول، ومحنةٌ تعاظَمَ بسببها البلاءُ على الشريعة وعلى أهلها.

فبهٰذه الأسبابِ علمتُ أن قيامي عليهم لا يُجدي إلا ثَوَرانَ فتنةٍ وظهورَ محنة، وقد يكون سببًا لتظهُّرِهم بزيادةٍ على ما يتظهَّرون به من تلك الأمور الفظيعة، والكُفريَّات الشنيعة.

اللَّهم إني أُشهِدُك ـ وأنت خيرُ الشاهدين ـ أني أولُ حاكمٍ بسَفكِ دمِ مَن صَدَر منه ذٰلك، وأولُ مُفتٍ بقَتل مَن فعل شيئًا منه أو قال به، عند أولِ بارقةٍ من بوارق العدل، وفي إخفاءِ رائحةٍ من روائح الإنصاف.

ولستُ أقول: إن جميعَ من أشرتُ إليهم هم على الصفة التي ذكرتُها الموجبةِ لإراقة الدمِ وإزهاقِ الروح؛ بل يتظهَّرُ بذٰلك بعضُ مخذوليهم، ويشتغلُ به أُناسٌ من شياطينهم، والبقيةُ ـ وإن كانوا بما يَصدرُ منهم نقمةً على العلم وأهله؛ فإنهم ينفِّرون الناس عن علم الشرع، ويُهوِّنُونه في صُدروهم، ويستصغرون علومَ الدين بأسرها، ويَجذِبون مَن يَطمَعون فيه إلى جهالاتِهم وضلالاتِهم ـ ، فهم مستحقُّون للحيلولة بينهم وبين كلِّ سبب يتوصَّلون به

إلى العلم على كل تقدير ـ كما أشرنا إليه سابقًا ـ، مع إنزال بعض ما فيه إهانةٌ لهم بهم، ومَسِّهم بسَوطِ إذلال؛ ليكون في ذٰلك إعزازٌ للدين، ورفعٌ لمَناره، وغسلٌ لما قد لوَّثوا به أهلَه من القَذَر الذي يُلقُونه عليهم، وينجِّسونَهم به.

واللَّهُ المرجوُّ، فعنده الخيرُ كله، وهو أَغْيرُ على دينه، وهو أكرمُ عليه من أن يُهانَ أو يُضامَ[1] أهلُه.

وفيهم أفرادٌ قليلون يَصلُحُون بتعلُّم العلم، ويتشبَّهون بأهله، ويَجرُون على نَمَطِ مَن يتعلَّمون منه، ويأخذون عنه ـ إن خيرًا فخير، وإن شرًّا فشر ـ، ولٰكن ما أقلَّ مَن يكون هٰكذا منهم!.

[الصِّفاتُ الْمؤهِّلةُ لتلقِّي العِلم]:

فإن قلت: وما هٰذه الأهليـةُ التي يكـون صاحبُهـا مَحِلًّا لوضع العلم فيه وتعليمِه إياه؟.

قلت: هي شرفُ المَحتِد[2]، وكَرَمُ النِّجَار[3]، وظهورُ الحسَب، أو كونُ في سَلفِ الطالب مَن له تعلُّقٌ بالعلم والصلاح ومعالِم الدين، أو بمعالي الأمور، ورَفيعِ الرُّتب.

وقد أشار إلى هٰذا النبيُّ ﷺ في الحديث الثابت عنه في «الصحيح»؛ فقال: **«الناسُ معادنُ كمعادِنِ الذهبِ والفضة، خِيارُهم في الجاهلية خِيارُهم في الإسلام إذا فَقِهوا»**[4].

(١) **يُضام**: يُذل.

(٢) **المَحتِد**: الأصل.

(٣) **النِّجَار**: الحَسَب.

(٤) **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ٢٥٧)، والبخاري (٣٣٥٣)، ومسلم (٢٥٢٦)، وابن حبان =

فاعتَبر ﷺ الخيارَ في الجاهلية، وليس ذٰلك لأمرٍ يتعلق بالدين ـ فإنه لا دينَ في الجاهلية ـ ؛ بل المرادُ بخِيار أهل الجاهلية مَن كان منهم مِن أهل الشرف وفي البيوت الرفيعة؛ فإن هٰذا أمرٌ يَجذِبُ بطبع صاحبه إلى معالي الأمور، ويحولُ بينه وبين الرذائل، ويُوجِبُ عليه إذا دخل في أمرٍ أن يكونَ منه في أعلى محلٍّ وأرفع رتبةٍ، فمُتعلِّمُ العلمِ منهم يكونُ في أهله على أتمِّ وصفٍ وأحسنِ حال، غيرَ شامخٍ بأنفه، ولا مُتباهٍ بما حصَّله، ولا مترفِّعٍ على الناس بما نال منه.

وأما مَن كان مـن سَقَط المتـاع، وسفسـافِ أهـل المهـن ـ كأهل الحياكة والعِصارة والقضابة[1]، ونحو ذٰلك من المهن الدنيَّةِ والحِرَف الوضيعة ـ ، فإن نفسه لا تفارقُ الدناءة، ولا تجانِبُ السقوط، ولا تأبى المهانة[2]، ولا تنفرُ عن الضيم[3].

فإذا اشتَغل مشتغلٌ منهم بطلب العلم، ونال منه بعض النَّيل، وقع في أمور:

١ ـ منها: العُجبُ والزَّهْوُ والخُيَلاء؛ لأنه يرى نفسه ـ بعد أن كان في أوضعِ مكانٍ وأخسِّ رتبةٍ ـ قاعدًا في أعلى محل، وأرفعِ موضع؛ فإن منزلةَ

= (٩٢)؛ من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(١) **القضابة**: مهنة بيع العلف للبهائم. من بعض المطبوعات.

(٢) **المهانة**: الحقارة.

(٣) جاء في بعض المطبوعات: رغم أن كلام الشوكاني هنا يفيد التعميم، إلا أنه سيستثني بعضَ الأفراد من هٰذا الحكم العام، فهو يقول بعد ذٰلك بقليل: «ومن أنكر هٰذا، فعليه، بالاستقراء والتتبع، فإنه سيجدُ ما وجدناه، ويقفُ على صحة ما حكيناه، ولا يخرج من هٰؤلاء إلا النادر القليل، ولا يكون ذٰلك إلا لعرقٍ ينزعُه إلى الشرف ويجذبُه إلى الخير في سلفه القديم، وإن جَهِله مَن لم يعرفه». ولا شكَّ أن الكثيرين يختلفون مع الشوكاني في هٰذا الرأي استنادًا على كثير من الشواهد التاريخية.

العلمِ وأهلِه هي المنزلةُ التي لا تُساميها منزلةٌ ـ وإن عَلَت ـ ، ولا تساويها رتبةٌ ـ وإن ارتفعت ـ .

فبينما ذٰلك الطالبُ قاعدٌ بين أهل حِرفته ـ من أهل الحياكة، أو الحجامة، أو الجزارة، أو نحوهم ـ ، في أخسِّ بقعةٍ، وأعظمِ مهانةٍ؛ إذ صار بين العلماء المعلِّمين الذين هم في أعلى منازلِ الدنيا والدين؛ فبمجرَّد ذٰلك يحصُلُ له من العُجبِ والتطاول على الناس والترفُّعِ عليهم ما يَعظُم به الضررُ على أهل العلم ـ فضلًا عن غيرهم ممن هو دونَهم ـ ، مع ما ينضمُّ إلى ذٰلك مِن السُّخف الذي نشأ عليه، وتلقَّاه من سَلَفِه، وسقوطِ النفس، وضعفِ العقل، ونَذالةِ الهمَّة، ومثل تأثُّر الصبيِّ بما ينشأ عليه من أخلاق آبائه؛ [وهٰذا] لا ينكره أحد.

ولهٰذا يقولُ ﷺ ـ فيما صح عنه في «الصحيح» ـ : «**كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرة، ولٰكنْ أبواهُ يُهوِّدانِه، ويُنصِّرانِه، ويُمجِّسانه**»[(١)]؛ فإذا كان الصغيرُ ينطبع بطابع الكفر بسبب أبويه، فما بالُك بسائر الأخلاق التي يجدهم عليها؟!.

ومما يقع فيه هٰذا الطالبُ ـ الناشئُ بين أهل الوضاعة، المرتضِعُ من ثدي الرَّقاعة[(٢)] ـ : أنه ـ بحُكم الطبع وإلْفِ المنشأ ـ لا يرى في الناس إلَّا أهل حرفته وبَنِي مِهْنته؛ فيعودُ من حيث بدأ، ويرجعُ من الباب الذي خرج منه، فيكون في ذٰلك منَ الإهانةِ للعلم، والإزراءِ على أهله، والوضعِ بجانبهم ما لا يُقادَرُ قَدرُه؛ لأن هٰذا يراهُ الناسُ تارةً في المدارس قاعدًا بين أيدي شيوخ العلم مشاركًا للمتعلِّمين، وتارةً يرَونه في دكاكين الحجَّامين وحوانيت العطارين، ومَن جرى هٰذا المجرى منَ المحترفين.

(١) **صحيح**: وقد تقدم ص(٣٢).

(٢) **الرَّقاعة**: الحمق والسفاهة.

٢ ـ ومما يقع فيه: أنه بحُكم الطبع الذي استفاده منَ المنشأ وتطبَّع به من أبويه ومن يماثلُهما ـ وإن دخل في مداخل العلم، وتزيَّا بزيِّ أهله ـ ، فهم أبغضُ الناس إليه، وأحقرُهم لديه؛ لا يُقيم لهم وزنًا، ولا يعترف لهم بفضيلة؛ بل يكون دَيدنُه وهِجِّيرَاهُ[١]، ومعنى كلامه وفحواه: هو التهاونُ بهم، وتحقير ما عظَّمه اللَّهُ من أمرهم، والإغـراءُ بيـن أماثِلهـم، والتعرُّضُ للمفاضلةِ بين فضائلهم، وإدخالُ الشحناء بينهم بكل ممكن.

ومَن أنكر هٰذا، فعليه بالاستقراءِ والتتبُّع، فإنه سيجدُ ما وجدناه، ويقفُ على صحة ما حَكَيناه، ولا يَخرج من هٰؤلاء إلا النادرُ القليل، ولا يكونُ ذٰلك إلا لعِرْقٍ ينزعُه إلى الشرف، ويجذبُه إلى الخير في سَلفِه القديم، وإن جَهِلَه مَن لم يعرفه.

وبالجملة: فهٰذا ما تُفيدُه التجربة، وتشيرُ إليه بعضُ الأدلة الشرعية، وإذا صحَّ قوله ﷺ: «**واضِعُ العِلمِ في غير أهلِه كمُقلِّدِ[٢] الخنازيرِ الجوهرَ**»، ففيه أعظمُ عبرةٍ للمعتبرين منَ الحاملين لعلوم الدين.

وقد عزاه بعضُ أهل العلم إلى ابن ماجه، ولا أستحضرُه حالَ الرَّقْم[٣] فيما هو في حفظي من أحاديث «سنن ابن ماجه»، فلْيُنظَر.

ثم كشفتُ عنه؛ فوجدتُه في «سنن ابن ماجه»، عن أنسِ بن مالكٍ، قال: قال رسول ﷺ: «**طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلم، وواضعُ العلم عند غيرِ أهلِه كمقلِّد الخنازيرِ الجوهرَ واللؤلؤَ والذهب**»، وفي إسناده «حفصُ بن سليمان

---

(١) **دَيدنه وهِجِّيراه**: دأبُه وعادته.

(٢) **التقليد**: تعليق الشيء ـ كالسلسلة ـ في العنق.

(٣) **الرَّقْم**: الكتابة.

البزَّاز[1]»، وفيه مقال[2].

وأما مَن كان أهلًا للعلم، وفي مكانٍ من الشرف، فإنه يزدادُ بالعلم شرفًا إلى شرفه، ويكتسبُ به من حُسنِ السمت، وجميلِ التواضع، ورائقِ الوقار، وبديعِ الأخلاق: ما يزيدُ عِلمَه عُلوًّا، وعرفانَه تعظيمًا؛ فيتخلق بأخلاق الأنبياء ومَن يمشي على طريقهم من عامِلِي العلماء وصالحي الأمة، ويَعرفُ للعلم حقَّه، ويُعظِّمُه بما ينبغي من تعظيمه، فلا يكدِّرُه بالمطامع، ولا يشوبُه بالخضوع لأهل الدنيا، ولا يُجهِّمُه[3] بالتوصل به إلى ما في يد الأغنياء، فيكونُ عندهم مخدومًا ـ لا خادمًا ـ، ومقصودًا ـ لا قاصدًا ـ.

[مَن يطلبُون العلمَ للدنيا]:

وبين هاتين الطائفتين طائفةٌ ثالثةٌ ليست من هٰؤلاء، ولا من هٰؤلاء، جَعلوا العلم مكسبًا من مكاسب الدنيا، ومعيشةً من معايشِ أهله، لا غرضَ لهم فيه إلا إدراكَ منصبٍ من مناصب أسلافهم، ونيلَ رئاسةٍ من الرئاسات التي كانت لهم؛ كما نشاهدُه في غالب البيوت المعمورة بالقضاء أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة، أو ما هو شبيهٌ بِهٰذه الأمور، فإنَّ مَن كان طالبًا للوصول إلى شيءٍ من هٰذه الأمور، ذهب إلى مدارسِ العلم يتعلمُ ما يتأهَّلُ به لما يطلبه، وهو لا يتصوَّرُ البلوغَ إلى الثمرة المستفادةِ من العلم والغايةِ الحاصلة لطالبه؛ فيكون ذهنُه كليلًا، وفهمُه عليلًا، ونفسُه خائرة[4]، ونيَّتُه خاسرة؛ بل غايةُ تصوُّرِه

(١) وهو من المتروكين.
(٢) ضعيف: رواه ابن ماجه (٢٢٤)، وضعَّفه الإمام البوصيري، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط. وجُملة: «طلبُ العلم فريضةٌ على كل مسلم» صحيحةٌ بشواهدها.
(٣) يُجهِّمه: يظلمه.
(٤) خائرة: ضعيفة هابطة.

ومعظمُ فكرتِـه في اقتنـاص المنصبِ والوصـولِ إليـه، فيَخدمُ في مدةِ طلبه واشتغالِه أهلَ المناصبِ ومَن يرجو منهم الإعانةَ على بلوغ مراده أكثرَ مما يخدمُ العلم، ويترددُ إلى أبوابِهم، ويَتعثَّرُ في مجالسهم، ويذوقُ به من الإهانة ما فيه أعظمُ مرارة، ويَتجرَّعُ من الغُصص ما يَصغُر قدرُ الدنيا بالنسبة إليه؛ فإذا نال ذٰلك المنصبَ ضربَ بالدفاتر وجهَ الحائط، وألقاها خلفَ السُّور لعدم الباعثِ عليها من جهةِ نفسه والمُنشِّطِ على العلم والمرغِّب فيه.

فهٰذا شبيهٌ بمن يتعلَّمُ مهنةً من المهن، ويتدرَّبُ على حرفةٍ من الحِرَف، فيَقصِدُ أهلها حتى يُدركَها، ويكـونَ فيهـا أستـاذًا، ثم يذهبُ إلى دكانٍ من الدكاكين، فيعتاشُ بتلك الحرفة.

وليس هو مِن أهل العلم في وِرْدٍ ولا صَدَر، ولا ينبغي أن يكون معدودًا منهم ـ وإن ارتسم في ذهنه منه رُسوم ـ؛ فهو من أزهد الناس فيها، وأجفاهم لها، وأقلِّهم احتفالًا بها، ولا فائدةَ في تعلُّمِه راجعةٌ إلى الدين قط، بل غايةُ ما استفاده منه العلمُ وأهلُه: تعريضُه وتعريضُهم للإهانة عند أهل الدنيا، وإيقاعُه وإيقاعُهم في يدِ من لا يعرفُ للعلم قدرًا، ولا يرفعُ له ذِكرًا، ولا يُقيم له وزنًا، كما يشاهَدُ من المتعلِّقين بالأعمال الدَّوْلية، فإنهم يتلاعبون بطلبةِ المناصب الدنيوية غايةَ التلاعب، ويعرِّضونَهم للإهانة مرةً بعد أخرى، ويتلذَّذون بذٰلك ويبتهجون؛ لأنهم يظنُّـون أنهـا قـد ارتفعت طبقتُهـم عن طبقات أهل العلم، وحَكموا تارةً فيهم بالولاية، وتارةً بالعزل، وتمرَّغوا على عتباتِهم مرةً بعد مرة؛ فبهٰذه الوسيلة دُخِل على أهل العلم بما يصنعُه هٰؤلاء من هٰذه الهَنَات[(١)] الوضيعة، والفَعْـلاتِ الشنيعـة مـا يُبكِّي عيـونَ العلم وأهلـه، وتقومُ عليه

(١) **الهَنَات**: القبائح.

النواعي[1]، ويَغضبُ له كلُّ مَن له حَمِيَّةٌ دينيةٌ وهِمَّةٌ عليَّة.

ولو عَلم أولٰئك المغرورون لم يبتهجوا بمن قَصَدهم من هٰؤلاء النُّوكاء؛ فإنهم ليسوا من أهل العلم، ولا بينهم وبينهم علاقة، ولا فرقَ بينهم وبين مَن يطلبُ الأعمال الدَّوْلية التي لا تَعلُّقَ لها بالعلم.

ومن هٰذه الحيثيةِ تنازَلَ منصبُ العلم، وتهاوَنَ الناسُ به؛ لأنهم يَرون رجلًا قد لَبِس لباسَ أهل العلم، وتزيَّا بزِيِّهم، وحَضَر مجالسَهم، ثم ذهب إلى مجالس أهل الدنيا ومَن لهم قدرةٌ على إيصال أهلِ الأعمال الدنيوية إليها من وزيرٍ أو أمير، فتصاغَرَ لهم وتذلَّل، وتهاوَنَ وتحقَّر، حتى يصيرَ في عِداد خَدَمهم، ومَن هو في أبوابهم، ثم أعطَوه منصبًا من المناصب، فعَمِل على ما يُريدونه منه ـ وإن خالَف الشرع ـ، واعتَمد ما يرسُمُونه له ـ وإن كان طاغوتًا بحتًا[2] ـ؛ فيَظنُّ مَن لا علم عنده بحقائق الأمور أن أهلَ العلم كلَّهم هٰكذا، وأنهم يَنسلخون من العلم ـ إذا وُظِّفوا بمنصبٍ من المناصب ـ هٰذا الانسلاخ، ويُمسَخون هٰذا المسخ، ويعود أمرُهم إلى هٰذا المعاد، فيزهد في العلم وأهله، وتَنفِرُ عنه نفسُه، وتقلُّ فيه رغبتُه، ويُؤثِرُ الحِرَفَ الدنيويةَ عليه؛ ليربحَ السلامةَ من المهانة التي رآها نازلةً بِهٰذا المشؤومِ؛ الجالبِ على نفسِه وعلى أهل العلم ما جلب من الذلِّ والصَّغار.

وإذا كان ما جناهُ هٰؤلاءِ النُّوكاءُ على العلم وأهلِه بالغًا إلى هٰذا الحدِّ عند سائر الناس، فما ظنُّك بما يعتقدُه فيهم مَن يطلُبون منه المناصب، بعد أن شاهد منهم ما يشاهدُه من الخضوع والذِّلَّة والانسلاخِ عن الشرع إلى ما يريدونه منه، وبَذْلِ الأموال لهم على ذٰلك، ومهاداتِهم بأفخرِ الهدايا، والوقوفِ

(١) **النواعي**: جمع «ناعية»؛ وهي التي تُعلِنُ عن وفاة الإنسان.

(٢) **بحتًا**: خالصًا. **والطاغوت**: ما جاوز حده في الطغيان.

على ما يطلبونه منه على أيِّ صفةٍ تُراد منهم! وينضمُّ إلى هٰذا خُلوُّهم عن العلم، وجَهلُهم لأهلـه الذيـن هم أهلُـه، فيظنُّـون أن أولٰئك الذين قصدوهم وتعثَّروا على أبوابهم هم رؤوسُ أهله، لِمَا يشاهدونه عليهم من الهيئة واللباس الفاخر؛ الذي لا يجدونه عند المشتغِلِين بالعلم.

فهل تُراهم ـ بعد هٰذا ـ يَميلون إلى ما يقوله أهلُ العلم، ويَنزجرون بما يُوردونه عليهم من الزواجر الشرعيةِ المتضمِّنةِ لإنكارِ ما هو منكر، والأمرِ بما هو معروفٌ، والتخويفِ لهم من مجاوزةِ حدود اللَّه؟! هيهات أن يُصغُوا لهٰذا سمعًا، أو يفتحوا له طَرْفًا؛ فإلى اللَّه المشتكى، وعليه المعوَّل؛ فهٰذا أمرٌ وقع فيه أهلُ العصور الأَوَلُ فالأول.

وما أحقَّ أهلَ العلم ـ الحامِلِين لحُجج اللَّه، المُرشِدِين لعباده إلى شرائعه ـ أن يَطرُدوا هٰؤلاء عن مجالسهم، ويُبعدوهم عن مواطنِ تعليمهم، وألَّا يبذلُوا العلم إلا لمن يَقدُرُه حقَّ قَدْرِه، ويُنزِلُه منزلته، ويطلبُه لذاته، ويَرغَبُ فيه لشرفه، ويعتقد أنه أشرفُ مَطلَبٍ من مطالب الدين والدنيا، وأنه يصغُرُ عنده المُلْكُ؛ فضلًا عما هو دونه.

[تولِّي أهلِ العلم الْمَناصبَ، وشروطُ هذا التولِّي]:

ولا أقول: إن أهل العلم العارفينَ به، المطَّلِعين على أسراره يَمنعون أنفسهم من المناصب الدينية! وكيف أقول بِهٰذا، وهٰذه المناصبُ إذا لم تُربط بهم ضاعت، وإذا لم يَدخل فيها الأخيارُ تتابع فيها الأشرار، وإذا لم يقُم بها أهلُ العلم قام بها أهلُ الجهل، وإذا أدبَرَ عنها أهلُ الورع أقبلَ إليها أهلُ الجَور! وكيف أقول هٰذا! وأهلُ العلم هم المأمورون بالحُكم بين الناس بالحقِّ والعدلِ والقسطِ وما أنزل اللَّه، وما أَراهم اللَّهُ [منَ] القيامِ بين الناس

بحُجَجه، والتبليغ لأحكامه، وتذكيرهم بما أَمَر اللَّهُ بالتذكير به، وإرشادِهم إلى ما أرشدَهمُ اللَّهُ إليه، ولأهلِ القضاءِ والإفتاءِ ونحوها من هٰذه الأمورِ أوفرُ نصيب وأكبرُ حظ.

ولٰكنِّي أقولُ: إنه ينبغي لطالب العلم أن يطلبَه كما ينبغي، ويتعلَّمه على الوجه الذي يريدُه اللَّهُ منه، معتقدًا أنه أعلى أمورِ الدين والدنيا، راجيًا أن ينفعَ به عبادَ اللَّه بعد الوصول إلى الفائدةِ منه.

ومِن جُملة النفع: إذا احتاج إليه الملوكُ وأهلُ الدنيا أن يَلِيَ منصبًا من المناصب، فطلبوا منه ذٰلك، وعوَّلوا عليه في الإجابة، معترِفين بحقِّ العلم، مُنقادِينَ إلى ما يوجبُه الشرع، معظِّمين لِمَا أوجب اللَّهُ تعظيمه، وكان قد بَلغ إلى منزلةٍ في العلم تصلحُ لذٰلك المنصب، وشَهِد له أهلُ العلمِ بكمال التأهيل، وإحرازِ عُدَّته؛ فهٰذا ـ إذا كان الحالُ هٰكذا ـ لا يَحِلُّ له أن يمتنعَ من الإجابة، أو يأبى من قبول ذٰلك؛ فإنه إذا فَعل ذٰلك كان تاركًا لِما أوجبه اللَّهُ عليه من القيام بحُجتِه ونشرِ أحكامه، وإرشادِه عبادَه إلى معالِمه، ونَهيِهم عن تجاوُز حدوده؛ ولا شك أن ذٰلك مِن أوجب الواجبات على أهل العلم، وأهمِّ المهمات، ولو جاز ذٰلك[1] لِمَن طُلب منه وعُوِّل عليه، لجاز لغيره مِن أهلِ العلمِ أن يَصنع كصُنعِه، ويسلكَ مَسلكَه، فتتعطَّلُ معاهدُ الشرع، وتذهب رسومُه، ويتخذُ الناسُ رؤوسًا جُهَّالًا يَقضُون بغير علمٍ فيَضِلون ويُضلون؛ وذٰلك من علاماتِ القيامة وأشراطِ الساعة؛ كما ورد به الخبر الصحيح[2].

---

(١) أي: ترك المناصب الشرعية بشروطها.

(٢) صحيح: وقد سلف ص (٩٦).

[الطبقةُ الثانيةُ من حَمَلةِ العلم]

وإذا عرفتَ ما ينبغي لأهلِ الطبقةِ الأولى من العلوم، فلْنتكلم الآن على ما ينبغي لأهل الطبقة الثانية من الطبقات المذكورة سابقًا[١]، وهي طبقةُ مَن يريدُ أن يَعرف ما طلبه منهُ الشارعُ من أحكام التكليف والوضع على وجهٍ يستقلُّ فيه بنفسه، ولا يحتاجُ إلى غيره، مِن دون أن يتصوَّرَ البلوغَ إلى ما تصوَّره أهلُ الطبقة الأولى مِن تعدِّي فوائدِ معارفهم إلى غيرهم والقيامِ في مقام أكابر الأئمة المرجوعِ إليهم، كما يَتصوَّرُه أهلُ الطبقة الأولى.

فنقول: صاحبُ هٰذه الطبقة الثانية: هو مَن يطلبُ ما يَصدُق عليه مسمَّى «الاجتهاد»، ويُسوِّغُ له العملَ بأدلة الشرع، وهو يكتفي بأن يأخذَ من كلِّ فنٍّ من فنون الاجتهاد بنصيبٍ يَعلَمُ به ذٰلك الفنَّ علمًا يَستغني به عن الحاجة إليه، أو يهتدي به إلى المكانِ الذي فيه ذٰلك البحثُ على وجهٍ يَفهمُ به ما يقفُ عليه منه:

[علم النحو]:

فيَشرعُ بتعلُّمِ علم النحو، حتى تثبُتَ له فيه ملكةٌ يَقتدِرُ بها على معرفة أحوالِ أواخِرِ الكلِمِ إعرابًا وبناءً. وأقلُّ ما يحصلُ له ذٰلك بحِفظ مختصَرٍ من المختصرات المشتملةِ على مهمَّات مسائل النحو، والمتضمِّنةِ لتقرير مباحثِه على الوجه المعتبر، كـ«الكافية» لابن الحاجب، وقراءةِ شرحٍ من شروحها المختصرة، وأحسنُها ـ بالنسبة إلى الشروح المختصرة ـ شرحُ الجامي؛ فإنه ينتفعُ به الطالبُ انتفاعًا لا يجده في غيرِه من مختصرات الشروح.

---

(١) راجع ص(١٥٧).

✍ [علم الصرف]:

ثم يحفظُ مختصرًا في الصرف، كـ«الشافية» لابن الحاجب، وقراءةِ شرحٍ من شروحها المختصرة، وأحسنُها شرح الجاربردي.

✍ [علم البيان والمعاني]:

ثم يشتغلُ بحفظِ مختصرٍ من مختصراتِ علم المعاني والبيان، كـ«التلخيص» للقزويني، وقراءة شرحٍ من شروحه المختصرة؛ كـ«شرح السعد» المختصر.

✍ [علم أصول الفقه]:

ثم يشتغلُ بحِفظِ مختصَرٍ من مختصرات الأصول الفقهية، وقراءةِ شرحٍ من شروحه، وأنفعُ ما يَنتفعُ به الطالبُ «الغاية» للحسين بن القاسم، وشرحُها ـ له ـ؛ فإنهما ـ مع المبالغة في الاختصار ـ قد اشتملا على ما حَوَتْه غالبُ المطوَّلاتِ الكبار.

✍ [علم التفسير]:

ثم يَشتغلُ بقراءة تفسيرٍ من التفاسير المختصرة؛ كـ«تفسير القاضي البيضاوي»، مع مراجعةِ ما يمكنه مراجعتُه من التفاسير.

✍ [كتب الحديث]:

ثم يشتغلُ بسماع ما لابد مِن سماعِه مِن كتب الحديث، وهى الستُّ الأمهات؛ فإن عَجَز عن ذٰلك اشتغل بسَماع ما هو مشتملٌ على ما فيها مِن المتون، كـ«جامع الأصول»؛ ثم لا يدعُ البحث عمَّا هو موجودٌ من أحاديث

الأحكام في غيرها ـ بحسب ما تبلغ إليه طاقته ـ ، ويبحثُ عن الأحاديث الخارجة عن الصحيح في المواطن التي هي مَظِنَّةٌ للكلام عليها من الشروح والتخريجات.

[علوم متنوعة]:

ويكونُ ـ مع هٰذا ـ عند ممارسته لعلم اللغة [يمارسُها] على وجهٍ يهتدي به في البحث عن الألفاظ العربية، واستخراجها من مواطنها، وعنده مِن علم اصطلاح الحديث، وعلم الجرح والتعديل ما يَهتدي به إلى معرفة ما يتكلَّمُ به الحُفَّاظُ على أسانيد الأحاديث ومتونها.

فمن عَلِم هٰذه[1] العلوم علمًا متوسطًا، يوجبُ ثبوتَ مُطلَقِ المَلَكةِ في كلِّ واحدٍ منها: صار مجتهدًا مستغنيًا عن غيره، ممنوعًا من العمل بغير الدليل، وعليه أن يبحث ـ عند كل حادثةٍ يحتاج إليها في دينه ـ عن أقوال أهل العلم، وكيفيةِ استدلالهم في تلك الحادثة، وما قالوه، وما رُدَّ عليهم به؛ فإنه ينتفع بذٰلك انتفاعًا كاملًا، ويضمُّ إلى علومه علومًا وإلى فهمِه فهومًا.

وهو ـ وإن قصَّر عن أهل الطبقة الأولى ـ ، فليس بمُحتاجٍ ـ فيما يتعلقُ به من أمر الدين ـ إلى زيادةٍ على هٰذا المقدار.

ويختلفُ الانتفاعُ بالعلوم باختلافِ القرائح[2] والفُهوم؛ فقد يَنتفع مَن هو كاملُ الذكاء، صادقُ الفهم، قويُّ الإدراك بالقليل ما لا يقتدرُ على الانتفاع بما هو أكثرُ منه كثيرٌ من جامدي الفهم راكدي الفِطنة.

---

(١) في المطبوع: «بِهٰذه»، ولعل الأصح ما أثبته.

(٢) **القرائح**: الطبائع.

[الطبقةُ الثالثةُ مِن حَمَلةِ العلم]

وأما أهل الطبقة الثالثة؛ وهم الذين يَرغَبون إلى إصلاح ألسنتهم، وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فَهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع، وعدم تحريفه، وتصحيفه، وتغييرِ إعرابه، من دون قصدٍ منهم إلى الاستقلال؛ بل يَعزِمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارُض والاحتياج إلى الترجيح.

✍ [علم النحو]:

فينبغي تعلُّمُ شيءٍ من علم الإعراب؛ حتى يَعرفَ به إعراب أواخر الكلم، ويكفيه في مثل ذٰلك حفظ «منظومة الحريرى» المسمَّاة «المُلْحة»، وقراءةُ شروحها على أهل الفن، وتدرُّبه في إعراب ما يطلعُ عليه من الكلام المنظوم والمنثور، ويُحفي(١) السؤالَ عن إعراب ما أُشكل عليه؛ حتى تثبُتَ له بمجموع ذٰلك مَلَكةٌ يَعرفُ بها أحوالَ أواخِرِ الكلم إعرابًا وبناءً، وإن لم يعلم بوجوه العِلل النحوية، ولا عَرَف الحُجج العربية.

✍ [علم مصطلح الحديث]:

ثم يتعلمُ اصطلاحَ علم الحديث، ويكفيه في مثل ذٰلك مثل «النُّخبة» وشرحها.

✍ [كتب الحديث]:

ثم بعد هٰذا يُكِبُّ على سماع المختصرات في الحديث؛ مثل: «بلوغ

(١) يُحفي: يُلِحُّ.

المرام»، و«العُمدة»، و«المنتقَى»، وإن تمكن من سماع «جامع الأصول» أو شيء من مختصراته فعل؛ فإذا أُشكل عليه معنى حديثٍ، نَظر في الشروح، أو كتب اللغة، وإن أشكل عليه الراجحُ من المتعارضات، أو التبس عليه: هل الحديثُ مما يجوزُ العملُ به أم لا؟ سأل علماءَ هٰذا الشأنِ الموثوقَ بعرفانِهم وإنصافهم، ويعملُ على ما يُرشِدُونه إليه، استفتاءً وعملًا بالدليل، لا تقليدًا وعملًا بالرأي.

[علم التفسير]:

ويشتغلُ بسماع تفسيرٍ من التفاسير التي لا تحتاج إلى تحقيقٍ وتدقيق، كـ«تفسير البغوي»، وتفسير السيوطي المسمى «الدر المنثور».

[ماذا يفعل عند حدوث الإشكال؟!]:

وإذا أُشكل عليه بحثٌ من المباحث، أو تعارضت عليه التفاسير، ولم يَهتدِ إلى الراجح، أو التبس عليه أمرٌ يَرجِعُ إلى تصحيح شيءٍ مما يجدُه في كتب التفسير؛ رجع إلى أهل العلم بذٰلك الفنِّ سائلًا لهم عن الروايةِ ـ لا عن الرأي ـ.

وقد كان من هٰذه الطبقةِ [عامَّةُ] الصحابةِ والتابعين وتابعيهم؛ الذين يقول فيهم النبيُّ ﷺ: «**خيرُ القرون قَرْني، ثم الذين يلُونَهم، ثم الذين يَلُونَهم**»(١)؛

(١) صحيح: رواه أحمد (١/ ٣٧٨)، والبخاري (٢٦٥٢، ٦٤٢٩)، ومسلم (٢٥٣٣)، والترمذي (٣٨٥٩)، وابن ماجه (٢٣٦٢)، كلهم من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ وفي الباب عن عمر، وعمران بن حصين، وبُريدة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين.

* تنبيه: سمعت شيخنا أبا إسحاق الحويني ـ حفظه اللَّه ـ يقول: لم يصح أبدًا الحديث بلفظ: «**خير القرون**»، وإنما الثابت: «**خير الناس**».

فإنهم كانوا يَسألون أهلَ العلم منهم عن حُكم ما يَعرِضُ لهم مما يحتاجون إليه في معاشِهم ومعادهم، فيرْوُون لهم في ذٰلك ما جاء عن اللَّه تعالى، أو عن رسولِه ﷺ؛ فيَعملون بروايتهم ـ لا برأيهم ـ ، مِن دون تقليدٍ ولا التزام رأيٍ، كما يَعرف ذٰلك من يعرفُه.

وقد أوضحتُ هٰذا إيضاحًا كثيرًا في كتابي الذي سمَّيته: «القول المفيد في حكم التقليد»؛ فليُرجَع إليه.

[الطبقةُ الرابعة مِن حَمَلةِ العلم]

وأما الطبقة الرابعة: الذين يَقصِدون الوصولَ إلى علمٍ من العلوم، أو عِلمين، أو أكثر، لغرضٍ من الأغراض الدينيةِ أو الدنيوية، مِن دون تصوُّرِ الوصول إلى علم الشرع، كما يفعلُه من يريدُ أن يكون مُدرِكًا لصناعةٍ من الصناعات التي لها تعلُّقٌ بالعلم، وذٰلك كمن يريد أن يكون شاعرًا أو مُنشِئًا أو حاسبًا؛ فإنه ينبغي له أن يتعلمَ ما يتوصَّلُ به إلى ذٰلك المطلب.

✍ [من أراد الشِّعر]:

فمن أراد أن يكون شاعرًا، تعلَّم من علم النحو والمعاني والبيان ما يَفهمُ به مقاصدَ أهلِ هٰذه العلوم، ويَستكثِرُ من الاطلاع على علم البديع والإحاطةِ بأنواعه، والبحثِ عن نُكَتِه وأسراره، وعِلم العَروض والقوافي، ويُمارِسُ أشعار العرب، ويحفظُ ما يمكنُه حفظُه منها، ثم أشعارِ أهل الطبقة الأولى من أهل الإسلام؛ كجَرير والفرزدق وطبقتهما. ثم أشعار مثل: بشار بن بُرد، وأبي نُوَاس، ومسلم بن الوليد، وأعيانِ مَن جاء بعدهم: كأبي تمام، والبُحتري، والمتنبي، ثم أشعار المشهورين بالجَودة من أهل العصور المتأخرة.

ويستعينُ على فهم ما استَصعب عليه بكتب اللغة، ويُكِبُّ على الكتب المشتملةِ على تراجم أهل الأدب؛ «كيتيمة الدهر» ـ وذيولها ـ ، و«قلائد العِقيان»، وما هو على نمطه من مؤلفات أهل الأدب؛ كـ«الريحانة» و«النفحة».

✍ [من أراد الإنشاء]:

وكما يَحتاج إلى ما ذكرناه من أراد أن يكونَ شاعرًا، فهو يحتاجُ إليه

ـ أيضًا ـ مَن أراد أن يكون منشئًا، مع احتياجه إلى الاطِّلاع على «المَثَل السائر» لابن الأثير، و«الكامل» للمبرِّد، و«الأمالي» للقالي، ومجاميع خطب البلغاء ورسائلهم، خصوصًا مثلما هو مُدوَّنٌ من بلاغات الجاحظ، والفاضل، والعماد؛ وأمثالهم؛ فإنه ينتفع بذٰلك أتم انتفاع.

[من أراد الحساب] :

ومن أراد أن يكون حاسبًا، اشتَغل بعلم الحساب، ومؤلَّفاتُه معروفة.

[مَن أراد الفلسفة] :

وهٰكذا من أراد أن يطَّلع على علم الفلسفة؛ فإنه يحتاج إلى معرفةِ العلم الرياضي؛ وهو علمٌ يُعرف به أحوالُ الكمِّ المتَّصل والمنفصل، والعلم الطبيعي؛ وهو العلمُ الباحث عن أحوال عالَمِ الكونِ والفساد، والعلمِ الإلٰهي؛ وهو العلمُ الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، مع ما يتعلق بذٰلك من أحوال المبدإ والمعاد؛ وهٰكذا علم الهندسة، وهو العلم الباحثُ عن مقادير الأشياء ـ كَمًّا وكيفًا ـ، ومبادئ الأشكال.

فمن جَمَع هٰذه العلومَ الأربعة ـ أعنى الرياضي، والطبيعي، والإلٰهي، والهندسي ـ، صار فليسوفًا[(١)].

والعلم بالعلوم الفلسفية لا ينافي علم الشرع؛ بل يزيدُ المتشرِّعَ الذي قد رَسَخت قدمُه في علم الشرع غِبطةً بالشرع ومحبةً له؛ لأنه يعلمُ أنه لا سبيلَ للوقوف على ما حاول الفلاسفةُ الوقوفَ عليه إلَّا من جهة الشرع[(٢)]، وأن كلَّ

---

(١) وقد ذكر أبو حامد الغـزَّالي رَحِمَهُ اللَّهُ تلك التقسيمـات الأربعـةَ للفلسفـة في «إحياء علوم الدين» (١/ ٨٤ ـ ط: دار المنهاج).

(٢) قال العلَّامة أبو إسحاق الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ عن هٰذا المعنى ـ في كلامٍ طويل متين ـ : «قد =

= عُلم بالتجارِب والخِبرةِ الساريةِ في العالَم ـ من أول الدنيا إلى اليوم ـ أن العقول غيرُ مستقلَّةٍ بمصالحها ـ استجلابًا لها ـ ، أو مفاسدِها ـ استدفاعًا لها ـ ؛ لأنها [أي المصالح] إما دنيوية، أو أخروية.

١ ـ فأما الدنيوية: فلا تستقلُّ [العقول] بإدراكها على التفصيل ألبتة؛ لا في ابتداءِ وضعها أولًا، ولا في استدراك ما عسى أن يَعرِضَ في طريقها [ثانيًا] ـ إما في السوابق، وإما في اللواحق ـ ؛ لأن وضعها أولًا لم يكن إلَّا بتعليم اللَّه تعالى؛ لأن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ لمَّا أُنزل إلى الأرض، عُلِّم كيف يَستجلب مصالح دنياه ـ إذ لم يكن ذٰلك من معلومه أولًا ـ ؛ إلا على قول من قال: إن ذٰلك داخلٌ تحت مقتضى قول اللَّهِ تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾ [البقرة: ٣١]، وعند ذٰلك يكون تعليمًا غير عقلي، ثم توارثته ذريَّتُه ـ كذٰلك ـ في الجملة، لٰكن فرَّعت العقولُ من أصولها تفريعًا، تتوهَّمُ استقلالَها به، ودخل في الأصول الدواخل ـ حسبما أَظهرت ذٰلك أزمنةُ الفترات ـ ؛ إذ لم تَجرِ مصالحُ الفترات على استقامة؛ لوجود الفتن والهَرْج، وظهورِ أوجُهِ الفساد؛ فلولا أنْ منَّ اللَّهُ على الخلْق ببعثة الأنبياء، لم تستقِم لهم حياة، ولا جرت أحوالُهم على كمال مصالحهم، وهٰذا معلومٌ بالنظر في أخبار الأولين والآخرين.

٢ ـ وأما المصالحُ الأُخروية: فأبعدُ عن مجاري العقول مِن جهة وضع أسبابها، وهي العباداتُ ـ مثلًا ـ ؛ فإن العقل لا يَشعرُ بها على الجملة ـ فضلًا عن العلم بها على التفصيل ـ ، ومن جهةِ تصوُّر الدار الأخرى، وكونها آتيةً؛ وأنها دارُ جزاء على الأعمال؛ فإن الذي يُدرِكُ العقلُ من ذٰلك مجردُ الإمكان ـ إنَ شَعَر به ـ .

ولا يغترَّنَّ ذو الحِجى بأحوال الفلاسفة المدَّعين لإدراك الأحوال الأُخرويَّة بمجرد العقل ـ قبل النظر في الشرع ـ ؛ فإن دعواهم بألسنتهم في المسألة بخلاف ما عليه الأمرُ في نفسه؛ لأن الشرائع لم تزَل واردةً على بني آدم من جهة الرسل، والأنبياءُ ـ أيضًا ـ لم يزالوا موجودين في العالَم ـ وهم أكثر [من الرسل] ـ ، وكلُّ ذٰلك من لدُن آدم عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى أن انتهت بِهٰذه الشريعة المحمدية.

غير أن الشريعة كانت إذا أخذت في الدروس، بَعث اللَّهُ نبيًّا من أنبيائه يبيِّنُ للناس ما خُلقوا لأجله، وهو التعبُّد للَّه؛ فلابد أن يبقى من الشريعة المفروضة ـ ما بين زمانِ أخذها في الاندراس، وبين إنزال الشريعة بعدها ـ بعضُ الأصول المعلومة، فأتى الفلاسفةُ إلى تلك الأصول، فتلقَّفوها ـ أو تلقَّفوا منها ما أرادوا أن يُخرجوه على مقتضى عقولهم ـ ، =

بابٍ غيرِ هٰذا البابِ لا ينتهي بمن دخل إليه إلى غايةٍ وفائدة(١).

= وجعلوا ذٰلك عقليًّا ـ لا شرعيًّا ـ! وليس الأمرُ كما زعموا، فالعقلُ غير مستقلٍّ ألبتة، ولا ينبني على غير أصل، وإنما ينبني على أصلٍ متقدم مسلَّمٍ على الإطلاق، ولا يمكن في أحوال الآخرة تصوُّرُ أصلٍ مسلَّمٍ إلَّا من طَريق الوحيِ» انتهى. «الاعتصام» (١/ ٥٧ : ٥٩ ـ ط: دار التوحيد)، وانظر: «رسائل في الأديان والفرق»، للشيخ الجليل محمد بن إبراهيم الحمد (١٣ ـ ط: دار ابن خزيمة).

(١) ظاهرٌ من كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه يقصدَ أن العلمَ بالفلسفة ـ في الجانب الإلٰهي منها ـ يكشفُ للعبد أباطيلَها وضلالاتِ أهلها؛ ولم يقصد أنها علمٌ ممدوحٌ ينبغي أن يحرص عليه طالب العلم؛ كيف والفلسفةُ من أعظم ما صدَّ الكثيرين عن علم الشريعة، وفيها من الطوامِّ والأباطيل والترهاتِ ما هو معلومٌ لدى أهلِ العلم، وإليك هٰذه الكلمات:
قال الإمامُ ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مِن المعلوم أن المعظِّمين للفلسفة والكلام المعتقدين لمضمونِهما هم أبعدُ عن معرفة الحديث وأبعدُ عن اتباعه من هٰؤلاء [يعني أهل الحديث]؛ هٰذا أمرٌ محسوس؛ بل إذا كشفتَ أحوالَهم وجدتَهم من أجهل الناس بأقواله ﷺ وأحوالِه وبواطنِ أموره وظواهرها؛ حتى لتجدُ كثيرًا من العامة أعلم بذٰلك منهم، وتجدُهم لا يميِّزون بين ما قاله الرسول وما لم يقله؛ بل قد لا يفرِّقون بين حديثٍ متواتر عنه وحديث مكذوبٍ موضوع عليه! وإنما يعتمدون في موافقته على ما يوافق قولهم؛ سواءٌ كان موضوعًا أو غير موضوع». «نقض المنطق» (٨١ ـ ٨٢).
وقال ـ أيضًا ـ: «ما يوجدُ من إقرار أئمةِ الكلام والفلسفة وشهادتِهم على أنفسهم وعلى بني جنسهم بالضلال، ومِن شهادةِ أئمة الكلام والفلسفة بعضِهم على بعض كذٰلك: فأكثرُ مِن أن يحتملَه هذا الموضع، وكذٰلك ما يوجدُ من رجوع أئمتهم إلى مذهب عموم أهل السنة وعجائزهم كثيرٌ، وأئمة السنة والحديث لا يَرجع منهم أحد؛ لأنَّ الإيمان حين تخالطُ بشاشتُه القلوبَ لا يَسخَطُه أحد، وكذٰلك ما يوجد من شهادتِهم لأهل الحديث بالسلامة والخلاص من أنواع الضلال، وهم لا يَشهَدون لأهل البدع إلا بالضلال؛ وهذا باب واسع». «نقض المنطق» (٢١).
وقال ـ أيضًا ـ: «وبالجملة: فالثباتُ والاستقرارُ في أهل الحديث والسُّنة أضعافُ أضعافِ أضعافِ ما هو عند أهلِ الكلام والفلسفة؛ بل المتفلسفُ أعظمُ اضطرابًا وحيرةً في أمره من المتكلم؛ لأن عندَ المتكلم منَ الحق الذي تلقَّاه عن الأنبياء ما ليس عند =

[من أراد الطب]:

ومَن كان مريدًا لعلم الطب، فعليه بمطالعة كتب «جالينوس»، فإنها أنفعُ شيءٍ في هٰذا الفن باتفاقِ مَن جاء بعدَه منَ المشتغلين بِهٰذه الصناعة إلا النادر القليل. وقد انتقى منها جماعةٌ من المتأخِّرين ستةَ عشرَ كتابًا، وشرحوها شروحًا مفيدة. فإن تعذَّر عليه ذٰلك، فأكمَلُ ما وقفتُ عليه من الكتب الجامعة بين المفردات والمركَّبات والعلاجات كتاب «القانون» لابن سينا، و«كامل الصناعة» المشهور بـ«المَلكي» لعليِّ بن العباس.

ومِن أنفع المختصرات في هٰذا الفن: «الذخيرة» لثابت بن قرة؛ فإنها قد تضمَّنت من العلاجات النافعة والأدوية المجرَّبة ـ مع اختصارها ـ ما هو قائمٌ مقامَ كثيرٍ من المطوَّلات.

ومِن أنفعِ ما في هٰذا الفن ـ باعتبار خواصِّ الأدويةِ المفردة، وبعض المركَّبات ـ: «تذكرة الشيخ داود الأنطاكي»، ولو كمُل بالمعالجات لكان مغنيًا عن غيره، ولٰكنه انقطعَ بعدَ أن شرع في الكلام على معالجاتِ العِلل على حروف «أبجد»؛ فوصل إلى حرف «الطاء»، ثم انقطع الكتاب.

= المتفلسف، ولهٰذا تجدُ مثل «أبي الحُسين البصري» وأمثاله؛ أثبَتَ من مثل «ابن سينا» وأمثاله. وأيضًا تجدُ أهلَ الفلسفة والكلام أعظمَ الناس افتراقًا واختلافًا؛ مع دعوى كل منهم أن الذي يقولُه حقٌّ مقطوعٌ به قام عليه البرهان، وأهلُ السنة والحديث أعظمُ الناس اتفاقًا وائتلافًا، وكلُّ مَن كان من الطوائف إليهم أقرب، كان إلى الاتفاق والائتلاف أقرب؛ فالمعتزلة أكثرُ اتفاقًا وائتلافًا من المتفلسفة؛ إذ للفلاسفة في الإلٰهيات والمعاد والنبوَّات ـ بل وفي الطبيعيات والرياضيات وصفات الأفلاك ـ: من الأقوال ما لا يحصيه إلا ذو الجلال». «نقض المنطق» (٤٣). وهٰذه النقول برُمَّتها من كتاب: «رسائل في الأديان والفرق»، للشيخ محمد بن إبراهيم الحمد (٣١ : ٣٣).

ومن أنفع الكتب في هٰذا الفن «الموجز»[1] وشروحه.

وبالجملة: فمَن كان قاصدًا إلى علمٍ من العلوم، كان عليه أن يتوصَّل إليه بالمؤلَّفات المشهورة بنفعِ مَن اشتغل بها، المحرَّرةِ أحسنَ تحرير، المهذَّبةِ أبلغ تهذيب، وقد قدَّمْنا في كل فنٍّ ما فيه إرشادٌ إلى أحسن المؤلفات فيه.

[طلبُ الاطِّلاع على الْمَذاهب الْمَشهورة]:

وكثيرًا ما يَقصِدُ الطالبُ ـ الذي لم يتدرَّب بأخلاق المُنصفين، ويتهذَّب بإرشادِ المحققين ـ الاطلاعَ على مذهبٍ من المذاهب المشهورة، ولم تكن له في غيره رغبةٌ، ولا عنده لما سواه نشاطٌ، فأقربُ الطرُقِ إلى إدراك مقصدهِ ونَيلِ مأربه: أن يبتدئَ بحفظِ مختصَرٍ من مختصرات أهل ذٰلك المذهب؛ «كالكنز»[2] في مذهب الحنفية، و«المنهاج»[3] في مذهب الشافعية؛ فإذا صار ذٰلك المختصر محفوظًا له، متقَنًا على وجهٍ يَستغني به عن حَمْل الكتاب، شرع في تفهُّم معانيه، وتدبُّرِ مسائلهِ على شيخٍ من شيوخ ذٰلك الفن، حتى يكون جامعًا بين حفظِ ذٰلك المختصر وفَهمِ معانيه، مع كونه مكرِّرًا لدرسه، متدبِّرًا لمعانيهِ الوقتَ بعدَ الوقت، حتى يرسَخَ حفظُه رسوخًا يأمنُ معه من التفلُّت.

ثم يشتغلُ بدرسِ شرحِ مختصرٍ من شروحِه على شيخٍ من الشيوخ، ثم يترقَّى إلى ما هو أكثرُ منه فوائد، وأكملُ مسائل.

---

(١) وهو كتاب «الموجز في الطب» ـ مختصر «القانون» لابن سينا ـ، وهو من تأليف ابن النفيس. من بعض المطبوعات.

(٢) وهو «كنز الدقائق» للإمام النسَفي.

(٣) وهو «منهاج الطالبين»، للإمام النووي.

ثم يُكِبُّ على مطالعةِ مؤلَّفاتِ المحقِّقين من أهل ذٰلك الفن، فيَضُمُّ ما وجده من المسائل خارجًا عن ذٰلك المختصر ـ الذي صار محفوظًا له ـ إليه، على وجهٍ يستحضرُه عند الحاجة إليه.

ولٰكنه إذا لم يكن لديـهِ مـنَ العلم إلَّا مـا قـد صـار عنده من فقهِ ذٰلك المذهب، فلا ريب أنه يكون عاميَّ الفهم، سيئَ الإدراك، عظيمَ البلادة، غليظَ الطبع؛ فعليه أن يبتدئَ بتهذيب[1] فهمِه، وتلقيحِ فكرهِ بشيءٍ من مختصَرات النحو، ومجاميعِ الأدب، حتى تثبُتَ له الفقاهةُ الصُّورية[2]، وأما الفقاهةُ الحقيقية؛ فلا يتصفُ بها إلا المجتهدُ؛ بلا خلافٍ بين المحققين.

(١) أي: تصفية.

(٢) أي: الفقه السطحي المبدئي، واللَّهُ أعلم.

الفصل الرابع

مباحثُ قيمةٌ تُنيرُ الطريقَ لطالب العلم

الفصل الرابع

مباحثُ قيمةٌ تُنيرُ الطريقَ لطالبِ العلم

وإذ قد عرفتَ ما ينبغي لكل طبقةٍ من تلك الطبقات من المعارف العِلمية، فلْنكمِّلْ لك الفائدةَ بذِكر مباحثَ يَنتفع بها طالبُ الحق، ومريدُ الإنصاف انتفاعًا عامًّا، ويرتقي بها إلى مكانٍ يَستغني به عن كثيرٍ من الجزئيات.

[بناءُ الشريعة على جَلبِ الْمصالح ودَفعِ الْمفاسِد]:

فمنها: أن يعلم أن هٰذه الشريعةَ المطهَّرةَ السهلةَ السَّمْحةَ مبنيةٌ على جلب المصالح ودفعِ المفاسد، ومَن تَتبَّع الوقائعَ الكائنةَ من الأنبياء، والقصصَ المحكيةَ في كتبِ اللَّهِ المنزَّلة، عَلِم ذٰلك علمًا لا يشوبُه شكٌّ، ولا تخالطُه شبهة، وقد وقع ذٰلك من نبيِّنا ﷺ وقوعًا لا يُنكرُه مَن له أدنى علمٍ بالشريعة المطهرة؛ فإنه ﷺ لمَّا تبيَّن له نِفاقُ بعض المنافقين، واستحقاقُه للقتل بحكم الشرع، قال: «**لا يَتحَدَّثُ الناسُ بأنَّ محمَّدًا يقتُل أصحابَه**»[(١)]، فترَك قتلَه لجلب مصلحةٍ هي أتمُّ نفعًا للإسلام، وأكثرُ عائدةً على أهله، ودَفْعِ مفسدةٍ هي أعظمُ من المفسدة الكائنة بتركِ قتله.

وبيانُ ذٰلك: أنه إذا تحدَّث الناسُ بمثل هٰذا الحديث، وشاع بينهم شيوعًا لا يَتبينُ عنده السبب؛ كان ذٰلك من أعظم المنفِّراتِ لأهل الشركِ عن الدخول في الدين، لأنه يصُدُّ أسماعَهم ذٰلك الحديثُ[(٢)]، فيظنُّون عنده أنَّ ما يعتقدونه

(١) **صحيح**: وقد تقدم ص (١٣٣).

(٢) أي: كونه ﷺ يقتل أصحابه.

مِن السلامةِ من القتل بالدخول في الإسلام غيرُ صحيح، فيَهربون منه هربًا شديدًا، ويَبعُدون عنه بُعدًا عظيمًا.

وهٰكذا وقع منه ﷺ التأثيرُ[(١)] لجماعةٍ ممن لم تَثبُتُ قدمُه في الإسلام بغنائم «حُنين» ـ كأبي سفيان، والأقرع بن حابس، وعُيينةَ بنِ حصن ـ؛ فكان يعطي الواحدَ من هٰؤلاء ـ وأمثالهم ـ المِئةَ من الإبلِ وما يقومُ مقام ذٰلك، والمهاجرون والأنصارُ ـ الذين هم المُقاتِلةُ المستحقُّون للغنيمة ـ ينظرون إلى ذٰلك التأثير، ووقع في أنفُسهم ما وقع، حتى قال قائلهم: «يرحَمُ اللَّهُ رسولَ اللَّه ﷺ؛ يعطي هٰؤلاء، وسيوفُنا تقطُرُ من الدماء!»، فلما علموا بما أراده النبيُّ ﷺ من المصلحةِ العائدة على الإسلام وأهله بتأليف مثل هٰؤلاء وتأثيرهم بالغنيمة، قَبِلوه أتمَّ قبول، وطابت أنفسُهم أكملَ طِيبةٍ[(٢)].

وهٰكذا وقع منه ﷺ العزمُ على مُصالحةِ الأحزاب بثُلُثِ ثِمارِ المدينة؛ ظنًّا منه بأن في ذٰلك جلبَ مصلحةٍ ودَفعَ مَفسدة، فلمَّا تبيَّن له أن التركَ أجلبُ للمصلحة وأدفعُ للمفسدة، صار إليه[(٣)].

وهٰكذا وَقع منه ﷺ النهيُ عن تلقيحِ النخل، فلما تبيَّن له ما في ذٰلك من المصلحة لأهله، أَذِنَ لهم به[(٤)].

---

(١) **التأثير**: الإيثار والتفضيل ـ كما سلف ـ.

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ١٦٥)، والبخاري (٣٧٧٨)، ومسلم (١٠٥٩).

(٣) **حسن**: رواه ابن هشام في «السيرة النبوية» (٣/ ٣١٠ ـ ٣١١)، وبنحوه عبدالرزاق في «المصنَّف» (٩٧٣٧)، وابن سعد في «الطبقات» ـ مختصرًا ـ (٢/ ٧٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٤/ ٤٢٠)، والبزار (١٨٠٣)، وذكره الإمام الهيثمي في «المجمع» (٦/ ١٣٢ ـ ١٣٣)، **وحسَّنه، وأقرَّه** الشيخ محمد بن صبحي حسن حلاق في تعليقه على «أدب الطلب» (١٦١)، وهٰذا التخريج مستفادٌ منه.

(٤) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ١٢٣)، ومسلم (٢٣٦٣)، وابن ماجه (٢٤٧١).

وهٰكذا وقع منه الإذنُ بالعَرايا[١] لمَّا شَكى إليه الفقراءُ ما يَلحقُهم من المفسدة بالمَنع من شراءِ الرُّطَبِ بالتمر؛ مع عِظَم الخطرِ فيما هو مَظِنةُ الرِّبا[٢].

وكم يَعُدُّ العادُّ من هٰذه الأمور!!.

وبالجملة: فكل ما وقع من النسخ والتخصيص والتقييد في هٰذه الشريعة المطهرة، فسببُه جلبُ المصالح، أو دفعُ المفاسد؛ فإن كلَّ عالِمٍ يعلمُ أن نسخَ الحكمِ بحكمٍ آخَرَ يخالفُه، لم يكن إلَّا لِمَا في الناسخ من جلبِ مصلحةٍ أو دفع مفسدةٍ زائدةٍ على ما في الأول من النفع والدفع.

وهٰكذا إخراجُ بعضِ ما يتناولُه العامُ بالتخصيص، أو ما يصلُحُ إطلاقُ المطلَقِ عليه بالتقييد؛ كما وقع في قوله تعالى: ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥]، وقوله ﷻ: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، ونحو ذٰلك كثيرٌ جدًّا.

وقد كان ديدنُه ﷺ وهِجِّيراهُ: الإرشادَ إلى التيسير دون التَّعسير، وإلى التبشير دون التنفير؛ فكان يقول: «**يسِّرُوا ولا تعسِّروا، وبشِّروا ولا تنفِّروا**»[٣].

وكان ﷺ يُرشد إلى الأُلفةِ واجتماع الأمر، وينفِّرُ عن الفرقةِ والاختلاف، لِما في الألفة والاجتماع من الجلبِ للمصالح والدفع للمفاسد، وفي الفُرقة والاختلاف مِن عكس ذٰلك.

---

(١) **العرايا**: جمع «عرية»؛ وهي أن يَبيع الرُّطَبَ ـ أو العنب ـ على الشجر بخَرْصه من التمر أو الزبيب؛ على أن يكون ذٰلك خَمْسَةَ أَوْسُقٍ فما دون، ولها بابٌ خاصٌّ في فقه «البيوع».

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ٥)، والبخاري (٢١٧٣)، ومسلم (١٥٣٩)، وأبو داود (٣٣٦٥)، والترمذي (١٣٠٠)، والنسائي (٤٥٣٦)، وابن ماجه (٢٢٦٨).

(٣) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ١٣١) و(٤/ ٣٩٩)، والبخاري (٣٠٣٨)، ومسلم (١٧٣٢)، وأبو داود (٤٨٣٥).

فالعالِمُ المرتاضُ[١] بما جاءنا عن الشارع الذي بعثه اللَّهُ تعالى متمِّمًا لمكارم الأخلاق، إذا أَخذ نفسَه في تعليم العبادِ وإرشادهم إلى الحق، وجَذْبِهم عن الباطل، ودَفْعِهم عن البدع، والأَخْذِ بحُجَزِهم[٢] عن كل مَزْلقةٍ من المزالقِ ومَدْحضةٍ من المَداحض[٣]، بالأخلاق النبوية، والشمائلِ المُصطَفَوية الواردةِ في الكتاب العزيز والسُّنة المطهرة، فيَسَّرَ ولم يُعسِّرْ، وبشَّرَ ولم يُنفِّر، وأرشدَ إلى ائتلاف القلوب واجتماعها، ونَهى عن التفرُّق والاختلاف، وجعلَ غايةَ هَمِّه وأقصى رغبتِه جلبَ المصالح الدينية للعباد، ودفعَ المفاسد عنهم: كان[٤] مِن أنفع دعاة المسلمين، وأنجع[٥] الحاملين لحُجج ربِّ العالمين، وانجذبت له القلوب، ومالت إليه الأنفس، وتذلَّل له الصعبُ، وتَسهَّلَ عليه الوعْرُ، وانقلب له المتعصِّبُ منصفًا، والمبتدعُ متسنِّنًا، ورَغِب في الخير مَن لم يكن يرغبُ فيه، ومال إلى الكتاب والسُّنة مَن كان يَميل عنهما، وتردَّى[٦] بأثواب الرواية مَن كان متجلببًا بالرأي، ومشى في رياض الاجتهاد، واقتطف مِن طَيِّب ثمراته، واستنشق من عابقِ[٧] رياحينه مَن كان معتقَلًا في سجن التقليد، مكبَّلًا[٨] بالقِيل والقال، مكتوفًا بآراء الرجال.

---

(١) **المرتاض**: المتمرِّس المتمرِّن.
(٢) **الحُجْزة**: مكان مَعقِدِ الإزار، وهو مكانُ لُبس ما يسمَّى «الحزام» ـ بالتعبير المعاصر ـ الذي يُشدُّ به البِنطال. والمقصود أنه يمنعهم عن الهلاك.
(٣) **المدحضة**: المَزلة.
(٤) هٰذا هو جواب الشرط في قوله: «إذا أخذ نفسه في تعليم العباد...» إلخ.
(٥) **أنجع**: أكثرها صلاحًا.
(٦) **تردَّى**: لَبِسَ وارتدى.
(٧) **العَبق**: الرِّيح.
(٨) **مكبَّلًا**: مقيدًا.

فإن قلت: ما ذكرتَه من انبناءِ الشريعة المطهَّرة على جلب المصالح، ودفع المفاسد، ماذا تريدُ به؟ هل يلاحَظُ ذٰلك النفعُ والدفع مطلقًا، أو في حالةٍ من الحالات؟.

قلت: لا أريدُ بما قدمتُه إلَّا أنَّ ما لم يَرِدْ فيه نصٌّ يخصُّه، ولا اشتمل عليه عمومٌ، ولا تناوله إطلاق: فحَقٌّ[1] على العالِمِ المرشِدِ للعباد الطالبِ للحق أن يستحضرَ ذٰلك، ويرشدَ إليه، ويهتمَّ به، ويدعو إليه، وأما مواقعُ النصوص، ومواردُ أدلة الكتاب والسُّنة، ومواطنُ قيام الحجج، فلا جلبَ نفعٍ ولا دفعَ ضُرٍّ أولى من ذٰلك، وأقربُ منه إلى الخير، وأولى منه بالبركة، فهو في الحقيقةِ مصالحُ مجلوبة، ومفاسدُ مدفوعة. وإن قصَّرت بعضُ العقولِ عن إدراك ذٰلك، والإحاطةِ بكُنْهِه[2]، والوقوفِ على حقيقته، فمِن قصورها أُتِيَتْ، ومِن ضعفِ إدراكها دُهِيت[3].

ومن تدبَّر ذٰلك كلَّ التدبر، وتأمَّله حقَّ التأمُّل، لم يَخْفَ عليه، فإن كلَّ جزئيٍّ من جزئياتِ الشريعة التي قام الدليلُ على طلبها، والتعبُّدِ بها للكلِّ أو البعض ـ مطلقًا أو مقيدًا ـ ؛ لابد أن يشتملَ على جلب مصلحةٍ أو مصالح؛ عَرَفها مَن عَرَفها، وجَهِلها مَن جهلها، وكلُّ جزئيٍّ من جزئياتِ الشريعة الواردةِ بالنهي عن أمرٍ ـ أو أمور ـ ، لابد أن يكون المنهيُّ عنه مشتملًا على مفسدةٍ ـ أو مفاسدَ ـ تندفع بالنهي عنها.

ولمزيد التتبُّعِ وكثرةِ التدبُّرِ في ذٰلك مدخليةٌ جليلة، ولا سيَّما مع استحضار الاستعانةِ باللَّه، والتوكل عليه، والتفويضِ إليه.

---

(١) هٰذا هو خبر «أن» في السطر الذي فوقها مباشرةً.

(٢) **كُنهه**: حقيقته.

(٣) **دُهيت**: هُجم عليها.

[أهميةُ التعرُّفِ على القواعدِ العامَّةِ للشريعة]:

ومما يستعينُ به طالبُ الحق ومريدُ الإنصاف على ما يريدُه من ربط المسائل بالدلائل، والخروجِ من آراء الرجال المتلاعبةِ بأهلها من يمينٍ إلى شمال: أن يتدبَّر الدلائلَ العامة، ويتفكَّرَ فيما يندرجُ تحتها من المسائل بوجهٍ من وجوهِ الدلالة المعتبرة؛ فإنه إذا تمرَّن على ذٰلك وتدرَّب، صار مستحضِرًا لدليلِ كلِّ ما يُسأل عنه من الأحكام الشرعية كائنًا ما كان، وعَرَف معنى قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

ومن أمعَنَ النظر فيما وقع منه ﷺ مِن استخراج الأحكام الشرعية من كتاب اللَّه تعالى، زاده ذٰلك بصيرةً؛ كما ثبت عنه أنه لمَّا سُئل عن الحُمُر الأهلية، فقال: «**لم أَجِدْ إلَّا هٰذه الآيَةَ الفاذَّة**[(١)]: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة][(٢)]»[(٣)]؛

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمَّاها «فاذَّةً» لانفرادها في معناها».

(٢) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال ابن التين: المراد أن الآية دلَّت على أنَّ مَن عمل في اقتناءِ الحمير طاعةً رأى ثوابَ ذٰلك، وإن عَمِل معصيةً رأى عقاب ذٰلك. قال ابن بطال: فيه تعليمُ الاستنباط والقياس؛ لأنه شبَّه ما لم يَذكُرِ اللَّهُ حكمَه في كتابه ـ وهو الحُمُر ـ بما ذكره مَن عَمِل مثقالَ ذرةٍ من خيرٍ أو شر؛ إذ كان معناهما واحدًا. قال: وهٰذا نفسُ القياس الذي ينكره مَن لا فهم عنده. وتعقَّبه ابن المنيِّر بأن هٰذا ليس من القياس في شيء؛ وإنما هو استدلالٌ بالعموم، وإثباتٌ لصيغته؛ خلافًا لمن أنكر أو وقف، وفيه تحقيقٌ لإثبات العمل بظواهر العموم، وأنها ملزِمةٌ حتى يدلَّ دليلٌ [على] التخصيص، وفيه إشارةٌ إلى الفرق بين الحكم الخاص المنصوص، والعام الظاهر، وأن الظاهر دون المنصوص في الدلالة». «فتح الباري» (٦/ ٦٥).

(٣) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٣٨٣)، والبخاري (٢٢٤٢)، ومسلم (٩٨٧)، والنسائي (٣٥٦٣).

فإنَّ في هٰذا ـ وأمثالِه ـ أعظمَ عبرةٍ للمعتبرين، وأجلَّ بصيرةٍ للمتبصِّرين، وأوضحَ قدوةٍ للمقتدين من العلماء المجتهدين.

وثبت أنه ﷺ قال لعمرو بن العاص: «**صَلَّيتَ بأصحابك وأنت جُنبٌ يا عمرُو؟**»، فقال: سمعتُ اللَّه يقول: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فقرَّره النبيُّ ﷺ، وضحك، ولم يقُل شيئًا[(١)].

وهٰذا بابٌ واسعٌ يطول تعداده.

وهٰكذا التفكُّرُ في الكلِّياتِ الصادرةِ عمن أُعطِيَ جوامعَ الكلم، وأفصح مَن نطق بالضاد؛ كقوله ﷺ: «**إنما الأعمالُ بالنيَّات**»[(٢)]؛ فإن هٰذا اللفظَ الموجزَ والعبارةَ المختصَرةَ صالحةٌ للاستدلالِ بها على كلِّ جزءٍ من جزئياتِ الشرع، فتدخلُ ما حصلت فيه النيةُ في عِدادِ الأعمال المقبولة، ويخرجُ ما لم تحصُلْ فيه النيةُ إلى حيِّزِ الأعمالِ المردودة، وتصيرُ بها المباحثاتُ قرباتٍ وعباداتٍ؛ أقلُّ أحوالِها الاندراجُ تحتَ حقائقِ المندوبات، ويَبطُل كثيرٌ من الصور الحاكيةِ[(٣)] لما هو من العبادات بفقدِ النية وعدم وجودها، أو وجودها لا على الوجه المعتبَر؛ وكقوله ﷺ: «**كلُّ بدعةٍ ضلالةٌ**»[(٤)]، و«**مَن غشَّنا فليس منَّا**»[(٥)]، و«**الحلالُ بيِّنٌ، والحرامُ بيِّن**»[(٦)]، و«**كلُّ أمرٍ ليسَ عليه أمرُنا فهو**

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٤/ ٢٠٣)، وأبو داود (٣٣٤)، والدَّارَقُطْني (١/ ١٧٨)، والحاكم (١/ ١٧٧)، **وصحَّحه** الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني.

(٢) **صحيح**: وقد تقدم ص (٢٤، ٢٥).

(٣) **الحاكية**: المشابهة.

(٤) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٣١٠)، ومسلم (٨٦٧)، وأبو داود (٤٦٠٧)، والنسائي (١٥٧٨)، وابن ماجه (٤٢).

(٥) **صحيح**: رواه أحمد (٢/ ٢٤٢)، ومسلم (١٠١)، وأبو داود (٣٤٥٢)، والترمذي (١٣١٥)، وابن ماجه (٢٢٢٤).

(٦) **صحيح**: رواه أحمد (٤/ ٢٧٠)، والبخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩)، وأبو داود (٣٣٢٩)، =

ردٌّ»[1].

فإن كلَّ فردٍ من أفراد هٰذه العبارات وأمثالها صالحٌ لجعله قضيةً كبرى للشكلِ الأول؛ فلا يبقى فردٌ من الأفراد إلَّا وأمكنَ إدراجُه تحت هٰذه الكلية باجتلاب قضيةٍ صغرى سهلةِ الحصول؛ تقول مثلًا: «هٰذا أمرٌ ليس عليه أمرُ النبي ﷺ، وكلُّ أمرٍ ليس عليه أمره ردٌّ؛ فهٰذا ردٌّ»؛ فلا يبقى فعلٌ ولا قولٌ ولا اعتقادٌ لم يأتِ به الشرع، إلا وأمكن الاستدلالُ على ردِّه بِهٰذا الحديث الصحيح؛ وهٰكذا العملُ في سائر الكليات.

والمتحلِّي بالمعارف العلمية يستغني بمجردِ الإشارةِ والإيقاظ؛ لأن الموادَّ قد حَصَلت له بما حصَّله من العلوم، ومارَسه من المعارف، فربما يغفُلُ عن إخراج ما في القُوةِ إلى الفعل، فإذا نُبِّه على ذٰلك تَنَبَّه، وكان العملُ عليه سهلًا والانتفاعُ بالعلوم يسيرًا.

[لزومُ العملِ بالظاهر ما لم تَدُلَّ قرينةٌ على خلافه]:

ومِن جُملةِ ما ينبغي له تصوُّرُه ويُعِينُه استحضاره: أن يَعلمَ أنَّ هٰذه الشريعةَ المباركةَ هي ما اشتَمل عليه الكتابُ والسُّنةُ من الأوامرِ والنواهي، والترغيباتِ والتنفيرات، وسائرِ ما له مدخلٌ في التكليف؛ مِن غير قصدٍ إلى التعمية والإلغاز[2]، ولا إرادةٍ لغير ما يفيدُه الظاهرُ ويدلُّ عليه التركيب، ويَفهمُه أهلُ اللسان العربي؛ فمن زعم أن حرفًا من حروف الكتابِ والسُّنةِ لا يُراد به

= والترمذي (١٢٠٥)، والنسائي (٤٤٥٣)، وابن ماجه (٣٩٨٤).

(١) **صحيح**: رواه أحمد (٦/ ١٤٦)، والبخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأبو داود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤).

(٢) **الإلغاز**: الغموض وإحداث اللبس.

المعنى الحقيقيُّ والمدلولُ الواضح، فقد زَعم على اللّٰه ورسولِه زعمًا يخالفُ اللفظَ الذي جاءنا عنهما.

فإن كان ذٰلك[١] لمسوِّغ شرعيٍّ، تتوقفُ عليه الصحةُ الشرعية، أو العقلية التي يتفقُ العقلاء عليها ـ لا مجردُ ما يدَّعيه أهلُ المذاهبِ والنِّحَلِ على العقل مطابقًا لما قد حبَّبه إليهم التعصُّبُ، فأدناه من عقولهم البُعدُ عن الإنصاف ـ ، فلا بأس بذٰلك، وإلَّا؛ فدعوى التجوُّز[٢] مردودةٌ، مضروبٌ بها في وجهِ صاحبها.

فاحرِصْ على هٰذا؛ فإنه وإن وقع الاتفاقُ على أصالةِ المعنى الحقيقي، وعدمِ جوازِ الانتقال عنه إلَّا لعلاقةٍ وقرينة ـ كما صُرِّح به في الأصول وغيرها ـ ، فالعملُ في كتب التفسيرِ والحديثِ والفقهِ يخالفُ هٰذا لمن تدبَّره وأعمَلَ فكره، ولم يغترَّ بالظواهر، ولا جَمَدَ على قبول ما يقالُ مِن دون بحثٍ عن موارده ومصادره.

وكثيرًا ما يجدُ [المنصِفُ] المتعصِّبين يُحامون عن مذاهبهم، ويؤثرونها على نصوص الكتاب والسنة، فإذا جاءهم نصٌّ لا يَجِدون عنه متحوَّلًا[٣]، وأعياهم[٤] ردُّه، وأعجزهم دفعُه؛ ادَّعَوا أنه مجاز، وذكروا للتجوُّزِ علاقةً هي من البعدِ بمكانٍ، وقرينةً ليس لها في ذٰلك المَقام وجود، ولا تدْعو إليها حاجة! وأعانهم على هٰذه التُّرَّهات[٥] استكثارُهم من تعدادِ أنواع القرائن والعلاقات، حتى جعلوا مِن جُملةِ ما هو من العلاقات المسوِّغة للتجوز

(١) أي: الانتقال عن الظاهر.
(٢) **التجوُّز**: الحكم بالمجاز.
(٣) **المتحوَّل**: المخرج.
(٤) **أعياهم**: أعجزهم.
(٥) **التُّرهات**: الأباطيل.

«التضاد»!!.

فانظر هٰذا التلاعب؛ وتدبَّر هٰذه الأبوابَ التي فتحوها على أدلةِ الكتاب والسنة، وقَبِلها عنهم مَن لم يُمعِنِ النظرَ ويُطِلِ التدبر، فجعلها عِلمًا، وقَبلها على كتاب اللَّهِ وسُنةِ رسولِه ﷺ! وأصلُها دعوى افتراها على أهل اللغة متعصِّبٌ قد آثر مذهبَه على الكتاب والسُّنة، لم يستطع التصريحَ بترجيح المذهبِ على الدليل، فدقَّق الفكر، وأعمَلَ النظر، عنادًا للَّهِ تعالى، وبغيًا على شريعته، وخِداعًا لعباده؛ فقال: «هٰذا الدليل ـ وإن كان معناه الحقيقيُّ يخالفُ ما نذهب إليه ـ فهو هاهنا مجاز، والعلاقةُ كذا، والقرينةُ كذا»!! ولا علاقةَ ولا قرينة! فيأتي بعدَ عصرِ هٰذا المتعصِّبِ مَن لا يبحث عن المقاصد، ولا يتدبرُ المسالكَ كما ينبغي، فيجعلُ تلك العلاقةَ ـ التي افتراها ذٰلك المتعصِّبُ ـ مِن جُملةِ العلائق المسوِّغةِ للتجوُّز، ولهٰذا صارت العلاقاتُ قريبًا من ثلاثين علاقة! ثم لما كان من جُملةِ أنواع القرائن: القرائنُ العرفيةُ والعقلية، افترى كلُّ متعصِّبٍ على العقل والعُرف ما شاء، وصَنَع في مواطن الخلاف ما أراد. واللَّه المستعان.

[الحَذَرُ من الحِيَلِ المخالفةِ للشريعةِ المطهَّرة]:

ومِن جُملةِ ما يستعينُ به [المُنصِفُ] على الحق، ويأمنُ معه مِن الدخول في الباطل وهو لا يشعر: أن يقرِّر عند نفسه أن هٰذه الشريعةَ لمَّا كانت مِن عند عالِمِ الغيب والشهادة، الذي لا يُغادِرُ[(١)] صغيرةً ولا كبيرةً إلَّا أحصاها، ويعلمُ ما تُكِنُّ الصدورُ وتُخفيه الضمائر، ويحُولُ بين المرء وقلبه[(٢)]؛ كانت

(١) يُغادر: يترك.

(٢) هٰذه الجملةُ لها عدةُ معانٍ: =

المخادعةُ بالحيل الباطلة، والتخلصُ مما طلبه بالوسائل الفاسدة: من أعظم المعاصي له، وأقبح التجرُّؤ عليه، وجميعُ هٰذه الحِيَل التي دوَّنها أهلُ الرأي(١) هي ضدٌّ لِما شرعه، وعنادٌ له، ومراوغةٌ لأحكامه، ومجادلةٌ باطلةٌ لما جاء في كتابه وسنة رسوله ﷺ.

ومَن تفكَّر في الأمر كما ينبغي، وتدبَّره كما يجب، اقشعرَّ له جِلدُه، وقَفَّ(٢) عنده شعرُه؛ فإن هٰذا الذي وَضع للعباد هٰذه الحِيل، كأنه يقول لهم: «هٰذا الحكمُ الذي أوجبه اللَّهُ عليكم أو حرَّمه قد وجدتُ لكم منه مَخرجًا، وعنه مُتحوَّلًا بذِهني الدقيق، وفكري العميق: هو كذا وكذا!».

فهٰذا المخذولُ قد بلغ منَ التجرِّي(٣) على اللَّهِ تعالى مبلغًا يتقاصَرُ(٤) عنه الوصفُ؛ لأنه ذَهب يعاندُه ويُضادُّ ما تَعَبَّدنا بِهِ بمجرد رأيه الفايل(٥) وتخيُّلِه الباطل، مُقِرًّا على نفسه بقَبيح صُنعِه، وأنه جاء بما يُريحُ العبادَ من الحُكم الشرعي؛ فإن كان مع هٰذا معتقدًا أن ذٰلك التحيُّلَ الذي جاء به يحلِّلُ الحرام،

= **الأول**: يحول بين الكافر وبين الإيمان إذا لم يقدِّره تعالى له ـ عدلًا ـ؛ وكذا يحول بين المؤمن وبين الكفر إذا لم يقدِّرْه عليه ـ فضلًا ـ.
الثاني: يحولُ بين المرء وعقله حتى لا يدري ما يصنع.
الثالث: يحول بينه وبين الموت فلا يمكنُه استدراكُ ما فات.
الرابع: يُبدِّلُ المؤمنين بعد خوفهم من عدوِّهم أمنًا، ويبدل الكافرين بعد أمنهم خوفًا.
الخامس: يقلِّبُ الأمور من حال إلى حال. وهٰذا قولٌ جامع.
انظر: «تفسير القرطبي» (٩/ ٤٨٤ ـ ٤٨٥)، و«تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٧).

(١) يعني أهل الرأي الباطل.
(٢) **قفَّ**: قام من الفزَع.
(٣) **التجري**: الجراءة.
(٤) **يتقاصر**: ينقص. والمراد: يعجز.
(٥) **الفايل**: الضعيف.

ويحرِّمُ الحلال، فهو ـ مع كذبِهِ على اللَّهِ وافترائه على شريعته ـ قد ضمَّ إلى ذٰلك ما يَستلزمُ أنه يدَّعي لنفسِهِ أنه يُشرِّعُ للعباد من عند نفسِهِ غيرَ ما شَرَعه لهم، وذٰلك لا يكون إلا للَّهِ سبحانه، فإن كان هٰذا المخذولُ يدَّعي لنفسه الألوهيةَ مع اللَّهِ سبحانه، فحَسبُكَ من شرٍّ سماعه(١)، وإن كان لا يدَّعي لنفسِهِ ذٰلك، فيقال له: ما بالُك تصنع هٰذا الصنع، وأي أمر ألجأك إليه وأوقعك فيه؟!.

فإن قال: رأيتُ اللَّهَ ﷻ قد صَنع مثلَ هٰذا في قصةِ أيوب [عَلَيْهِ السَّلَامُ](٢)، وصَنَعه رسول اللَّه ﷺ في المريض الذي زَنى(٣).

---

(١) هٰذا من أمثال العرب، ومعناه: يكفي الباطلَ قُبْحًا أن تسمعَه؛ فهو يدلُّ بنفسه على بطلانه ولا يحتاج لإيضاح أو تفسير.

(٢) وهو قوله تعالى: ﴿وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَٱضْرِب بِّهِۦ وَلَا تَحْنَثْ﴾ [ص: ٤٤].

(٣) يقصد ما رواه سعيد بن سعد بن عبادة قال: كان بين أبياتِنا رجلٌ مُخْدَجٌ ضعيفٌ، فلم يُرَعْ إلَّا وهو على أَمَةٍ من إماءِ الدارِ يَخْبُثُ بها، فرَفَعَ شأنَه سعدُ بنُ عُبادةَ إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: «**اجلِدُوهُ ضَرْبَ مئةِ سوطٍ**»، قالوا: يا نبيَّ اللَّه، هو أضعَفُ من ذٰلك! لو ضرَبْناهُ مئةَ سوطٍ ماتَ! قال: «**فخُذُوا له عِثْكالًا فيه مئةُ شِمْراخ، فاضرِبُوهُ ضَرْبَةً واحدةً**». **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٢٢٢)، وابن ماجه (٢٥٧٤)، والنسائي (٨/ ٢٤٢)، وفي «الكبرى» (٧٢٦٨)، **وضعَّفه** الإمام البوصيري، بينما **صحَّحه** الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني.

ومُخدج: ناقص الخَلْق. **يَخبُث**: يَزني. **عِثكالًا** ـ بكسر العين ـ: العذق من النخل، وهو الذي يحمل الرُّطَب. ويقال ـ أيضًا ـ: إثكال. **شِمراخ**: أغصان العِثكال.

قال الإمام البغوي في «شرح السنة» (١٠/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤): «والعملُ على هٰذا عند بعض أهل العلم، ذهبوا إلى أن المريض الذي به مرضٌ لا يُرجى زواله إذا وَجب عليه حدُّ الجلد ـ بأن زنى وهو بكرٌ ـ يُضربُ بإثكال عليه مئةُ شِمراخ».

وجاء في «الهداية» وشرحها «فتح القدير» ـ في فقه الأحناف ـ: (٥/ ٢٣٤): «وإذا زنى المريضُ وحدُّه الرجمُ ـ بأن كان محصنًا ـ حُدَّ؛ لأن المستحَقَّ قتلُه، ورجْمُه في هٰذه الحالة أقربُ إليه. وإن كان حدُّه الجلدُ لا يُجلدُ حتى يبرأ، لأن جَلدَه في هٰذه الحالة قد =

فيقال له: ما أنت وهٰذا ـ لا كثَّر اللَّهُ في أهل العلم من أمثالك ـ ؟! ومن أنت حتى تَجعلَ لنفسك ما جَعَله اللَّهُ لنفسه، فلو كان هٰذا الأمرُ الفظيعُ سائغًا لأحدٍ من عباد اللَّه، لكان لهم أن يَشرَعوا كما شرع، ويَنسخوا من أحكام الدين ما شاؤوا كما نَسَخ، ثم أيُّ جامعٍ بين هٰذه وبين ما شَرعه اللَّهُ من ذٰلك؟! فإنه مجردُ خروجٍ من مأثَم، وتحلُّل من يمينٍ قد شَرع اللَّهُ تعالى فيها إتيانَ الذي هو خَير ـ كما تواترت بذٰلك الأحاديثُ الصحيحة ـ ؛ حتى ثبت في «الصحيح» أن رسول اللَّه ﷺ حَلف على ذٰلك، فقال: «**واللَّهِ لا أَحلِفُ على شيءٍ، فأَرى غيرَه خيرًا منه، إلَّا أَتيتُ الذي هو خيرٌ، وكَفَّرتُ عن يَميني**»[(١)].

فأين هٰذا مما يَصنَعُه أُسراءُ التقليد من الكذب على اللَّهِ تعالى، وعلى شريعتِه، وعلى عباده؟!.

أما الكذبُ على اللَّه: فلِكونِهم زَعموا عليه أنه أَذِنَ لهم وسوَّغه لهم، وهو كذبٌ بحتٌ وزُورٌ محض، وإن كانوا لا يعتقدون ذٰلك؛ بل جَعلوه مِن عند أنفسهم ـ جُرأةً وعنادًا ومكرًا وخداعًا ـ ؛ فالأمرُ أشد، والقضيةُ أعظم.

وأما كذبُهم على الشريعة: فلِكونِهم جعلوا ما نَصَبوه من الحِيل الملعونةِ والذرائعِ الشيطانية والوسائلِ الطاغوتية: مِن جُملة الشريعة ومِن مسائلها،

= يؤدِّي إلى هلاكه، وهو غيرُ المستحَقِّ عليه، ولو كان المرضُ لا يُرجى زواله ـ كالسِّلِّ ـ ، أو كان مُخدَجًا ضعيفَ الخِلْقة، فعندنا وعند الشافعي: يُضربُ بعِثكال فيه مئةُ شِمراخ، فيُضربُ به دفعةً، ولابدَّ من وصول كلِّ شِمراخ إلى بدنه». وهو ـ أيضًا ـ مذهب الإمام أحمد؛ كما في «المغني» (١٢/ ٣٣٠). وهٰذه الحاشية مستفادة من تحقيق «سنن ابن ماجه» (٣/ ٦٠٦ ـ ط: الرسالة).

(١) **صحيح:** رواه أحمد (٤/ ٣٩٨)، والبخاري (٣١٣٣) و(٦٧١٨)، ومسلم (١٦٤٩)، وأبو داود (٣٢٧٦)، وابن ماجه (٢٠١٧).

ودوَّنوه في كُتب العبادات والمعاملات.

وأما الكذب على عباده: فلكونِهم ذهبوا إليهم، فخَدعوهم وماكروهم بأنَّ ما أوجبه اللَّهُ من كذا ليس بواجب، وما حرَّمه من كذا ليس بمحرَّم ـ إذا فعلوا كذا، أو قالوا كذا ـ !.

وما أشبهَ هٰذا بما كان يصنعُه رؤساءُ الجاهليةِ لأهلها من التلاعب بهم، كما يتلاعَبُ الصِّبيانُ والمجانين! وكما يصنعه المُجَّانُ(١) وأهلُ الدُّعابة! فإن تحريمَ البَحيرةِ، والسائبةِ، والوصيلةِ، والحام(٢)، وكذٰلك ما كانوا يفعلونه من

(١) **المُجَّان**: أهل الخلاعة والمَساخِر.

(٢) **البَحيرة**: هي البهيمةُ التي يُمنعُ لبنُها على الناس تقرُّبًا للطواغيت.
وقيل: هي الناقة المشقوقةُ الأُذُن.
وقيل: هي التي تُركت بلا راعٍ.
وقيل: هي ابنةُ السائبة ـ الآتي ذكرها ـ.
وقال ابن عُزيز: البحيرة: الناقة إذا نُتِجت خَمْسةَ أبطن، فإن كان الخامسُ ذَكَرًا نحروه، فأكله الرجالُ والنساء، وإن كان الخامس أنثى بَحَروا أذنَها ـ أي: شقُّوها ـ ، وكانت حرامًا على النساء لحمُها ولبنُها، فإذا ماتت حلَّت للنساء.
والسائبة: الناقةُ التي كان يتركها الكفارُ؛ فلا يُحملُ عليها شيءٌ تقرُّبًا لآلِهتهم.
وقيل: هي الناقةُ إذا تابعت بين عشرِ إناثٍ ليس بينهن ذَكَر، لم يُركب ظهرها، ولم يُجَزَّ وَبَرُها، ولم يَشرَب لبنَها إلا ضيفٌ، فما نُتجت بعد ذٰلك من أنثى شُقَّت أذُنُها، وخُلِّي سبيلُها مع أمها، فلم يُركب ظهرُها، ولم يُجزَّ وَبَرُها، ولم يَشرب لبنَها إلا ضيف، كما فُعل بأمها، فهي البحيرة ابنةُ السائبة.
وقيل: السائبة: البعيرُ يُسيَّب بنَذْرٍ يكونُ على الرجل إن سلَّمه اللَّهُ من مرض، أو بلَّغه منزله أن يفعل ذٰلك، فلا يُحبَسُ عن رعي ولا ماء، ولا يركبُه أحد.
الوصيلة: هي الشاةُ إذا وَلدت سبعةَ أبطُن نظروا: فإذا كان السابعُ ذكرًا ذُبح فأكل منه الرجالُ والنساء، وإن كان أنثى تُركت في الغنم، وإن كان ذكرًا وأنثى قالوا: وَصلت أخاها، فلم يُذبح لمكانِها، وكان لحمُها حرامًا على النساء، ولبنُ الأنثى حرامًا على =

النَّسِيء[1]، وما كانوا عليه من المَيسر والأزلام[2]، وما كانوا يعتمِدونه مع مَن يطوف بالبيت الحرام من تلك الأفعال ـ التي هي أشبهُ بأفعال المجانين؛ كالتعرِّي وما يُشاكِلُه[3] ـ لا مَقصِدَ لرؤساءِ الجاهلية ـ بِهٰذه الأمورِ التي كانوا يفعلونَها ويأمرون العِبادَ بها ـ إلا مجردُ ارتفاعِ الذِّكْر، وإظهارِ اقتدارهم على تنفيذِ ما يُريدونه، وقبولِ الناس لِما يأمرونَهم به، وإن كانت أمورًا متكرِّرة، وبلايا متعددة، وأعمالًا شاقةً.

فتدبَّرْ هٰذا وتأمَّلْه لتكونَ على حذَرٍ من نَفاقِ ما جاؤوا به من الحيل الباطلة عندك، وإلَّا كنتَ كالبهيمة التي لا تمنعُ ظهرَها مِن راكبٍ، ولا تستعصي على

= النساء؛ إلا أن يموت منها شيء، فيأكله الرجال والنساء.
وقيل: هي الشاةُ إذا وَلدت عشرَ إناثٍ متتابعاتٍ ـ ليس بينهن ذَكَر ـ في خَمْسةِ أبطُن ـ أي في كل بطنٍ تؤأم ـ ، يقولون: وَصلت، فكان ما وَلدت بعد ذٰلك للذكور منهم دون الإناث، إلا أن يموت شيءٌ منها، فيَشترك فيه الرجال والنساء.
الحامي: هو الفَحل إذا رُكب ولدُ ولدِه.
وقيل: إذا نُتج من صُلبه عشرةُ أبطن، قالوا: قد حُمي ظهرُه، فلا يُركب ولا يُمنع من كلأٍ ولا ماء.
وكل هٰذه الأمور من ترَّهات الجاهلية وأباطيلها. وانظر فيما سلف: «تفسير القرطبي» (٨/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠).

(١) **النسيء**: التأخير، حيث كان الكفارُ يؤخِّرون تحريمَ شهرٍ من الأشهُر الحُرُم ـ إذا أرادوا القتالَ فيه ـ ، فيجعلون الشهرَ الحرام حلالًا، ثم يحرِّمون شهرًا حلالًا بدلًا منه، ليتمُّوا عدةَ الأشهر الحُرُم أربعةً!! وانظر التفاسير عند الآية (٣٧) من سورة «التوبة».

(٢) **الأزلام**: أقداحُ المَيسر. وقل: حصًى بيضاء كانوا يضربون بها. وهي أنواع كثيرة. انظرها ـ لزامًا ـ في «تفسير القرطبي» (٧/ ٢٨٦ ـ فما بعد ـ).

(٣) حيث كان من سفاهةِ الكفار في الجاهلية أن يطوفوا بالكعبة عرايا تمامًا ـ الرجال منهم والنساء ـ ، ويقولون: لا نطوف في ثيابِنا لأننا عَصينا اللَّهَ تعالى فيها!! والقصة مشهورة في السيرة، وفي التفاسير عند الآية (٣٢) من سورة «الأعراف».

مستعمِل.

وقد دلَّت أدلةُ الكتاب والسُّنة على هٰذا، وكفاك بما قصَّهُ اللَّهُ سبحانه علينا من حِيلةِ أهلِ السَّبت[(١)]، وقد أورد البخاريُّ في كتاب «الحيل» من «صحيحه» ما يَشفِي ويَكفي[(٢)]، ولبعض المتأخرين في هٰذا مصنَّفٌ حافل[(٣)]، استوعب فيه جميعَ الأدلة، وهي معلومةٌ لعلماءِ الكِتاب والسُّنة، ولٰكننا اقتصرنا ـ ها هنا ـ على بيانِ الأسباب التي تنشأُ عنها الحِيل، والمفاسدِ التي تتأثر عنها ليكونَ ذٰلك أوقع للمنصِف، وأوقعَ في نفسه، كما هو دَأْبُنا في هٰذا المختصَر؛ فإنا نُشيرُ إلى القضية التي ينبغي اجتنابُها بكلماتٍ لا تَنبُو[(٤)] عنها مسامعُ المُنصِفين، ولا تُنكِرُها قلوبُهم، ولا تَبعُدُ عنها أفهامُهم، وإذا حَصَل المقصودُ بالاختصار؛ لم تَبْقَ للتطويل حاجةٌ، وقد ينفعُ القليلُ نفعًا لا يبلغُه الكثير[(٥)]؛ على أنَّا لم نكن بصَددِ نشرِ الأدلة وإيراد ألفاظها؛ فإنها معروفةٌ مدوَّنة؛ بل نحن بصددِ الإرشاد إلى الإنصافِ بعباراتٍ تشتملُ على معانٍ قد تحتجبُ عن كثيرٍ من الأذهان، وتبعُد عن غالب الأفهام.

---

(١) وهم اليهودُ الذين أرادوا خِداعَ ربِّ العالمين ـ وإنْ يخدعون إلا أنفسهم ـ حينما حرَّم عليهم ﷻ الصَّيدَ يومَ السبت، فكانوا يُلقُون الشِّباكَ في الماء يومَ الجمعة، ثم يجمعونها يوم الأحد، ويقولون: هٰكذا لم نَصطَدْ يوم السبت!!! والقصة معروفة عند الآية (١٦٣) من سورة «الأعراف»؛ فراجع التفاسير.

(٢) انظر «صحيح البخاري» من أول الحديث (٦٩٥٣)، و«فتح الباري» (١٢/ ٣٢٦ ـ ط: السلفية)، أو (١٦/ ٢٣٧ ـ ط: طيبة).

(٣) أشار المعلقان على طبعة «اليمامة» إلى أن المقصود منه الإمام ابن القيم في كتابه «إعلام الموقعين».

(٤) تنبُو: تبتعد.

(٥) والمفهوم من كلام المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن هٰذه ليست قاعدةً مطردة؛ فالاختصار له مكانه، والتطويل له مكانه ـ أيضًا ـ، والفطن هو الذي يضعُ كلَّ شيءٍ موضعه.

[ضرورةُ فَهمِ الحقائقِ الشرعيَّة من الْمُسمَّيات]:

ومن جُملة ما ينبغي له استحضارُه: ألَّا يَغترَّ بمجرد الاسم دون النظر في معاني المسمياتِ وحقائقِها، فقد يُسمَّى الشيءُ باسمٍ شرعي، وهو ليس من الشرع في شيء، بل هو طاغوتٌ بحتٌ، وذٰلك كما يقعُ مِن بعض مَن نَزَعه عِرقٌ[(١)] إلى ما كانت عليه الجاهليةُ من عدم توريثِ الإناث، فإنهم يُخرِجون أموالَهم ـ أو أكثرَها أو أحسَنَها ـ إلى الذكور مِن أولادهم بصورة الهبةِ والنَّذْرِ والوصيةِ أو الوقف؛ فيأتي مَن لا يبحثُ عن الحقائق؛ فيُنزِّلُ ذٰلك منزلةَ التصرفات الشرعية؛ اغترارًا منه بأن الشارعَ سوَّغ للناسِ الهِبَةَ والنذرَ والوصية؛ غيرَ مُلتفِتٍ إلى أن هٰذا لم يكنْ له من ذٰلك إلا مجردُ الاسم الذي أحدَثه فاعلُه، ولا اعتبار بالأسماء؛ بل الاعتبارُ بالمسمَّيات، فالهبةُ الشرعية هي التي أرشد إليها النبيُّ ﷺ لمَّا سأله بَشير ـ والد النُّعمان ـ عن تخصيص ولدِه النعمانِ بشيءٍ من ماله، وطَلَب منه أن يَشهد على ذٰلك، فقال: «**لا أَشْهَدُ على جَور**»، ووقع منه الأمرُ بالتسوية بين الأولاد، وهو حديثٌ صحيح، له طرق متعددة[(٢)].

فالهبةُ المشتملةُ على التفضيل المخالفِ لفرائض اللَّهِ ليست بِهبةٍ شرعية؛ بل هي جَورٌ مضادٌّ لِما شَرعه اللَّه، فإطلاقُ اسم «الهبة» عليها مخادَعةٌ للَّه ولعباده؛ فلا يَنفُذُ من ذٰلك شيء، بل هو باطلٌ رَدٌّ[(٣)]، لكونه ليس على أمر

---

(١) أي: جَذَبه ميلٌ.

(٢) صحيح: رواه أحمد (٤/ ٢٦٨)، والبخاري (٢٥٠٨)، ومسلم (١٦٢٣)، وأبو داود (٣٥٤٣)، والنسائي (٣٦٨١). وانظر طرقه في «تحقيق مسند الإمام أحمد» (٣٠/ ٣٠١ ـ ط: الرسالة).

(٣) أي: مردود.

النبيِّ ﷺ.

وهٰكذا مَن خَصَّص بعضَ ورثتِه بنَذْرٍ يُخالفُ ما شَرعه اللَّهُ من الفرائض؛ فهٰذا ليس هو النذرَ الذي شَرَعه اللَّهُ، بل هو نذرٌ طاغُوتي، فإن النذرَ الذي شَرعه اللَّهُ سبحانه هو الـذي يقـولُ فيـه النبـيُّ ﷺ: «**النَّذْرُ ما ابتُغي به وجهُ اللَّه**»[(١)]، ويقول: «**لا نَذْرَ في معصيةِ اللَّه**» ـ كما هو ثابت في «الصحيح»[(٢)] ـ.

وهٰذا الناذرُ أخرَج بعضَ ماله إلى بعضِ ورثته مخالفًا لما فَرَضه اللَّهُ تعالى من المواريث، ثم سمَّى ذٰلك البعض «نذرًا»؛ لم يَبتغ به وجهَ اللَّه، ولا أطاعه به؛ بل ابتغى به وجهَ الشيطان الذي وَسـوَس لـه بأنْ يُخـالِفَ الشرع، وأطاعه بمعصية اللَّه.

وهٰكذا مَن أخرج بعضَ مالِه على تلك الصفةِ بالوَصية؛ فإن هٰذه الوَصيةَ المتضمِّنةَ للمفاضلةِ بينَ الوَرثةِ ليستَ الوصيةَ التي شَرَعها اللَّهُ لعباده؛ بل وصيةٌ طاغوتية، فإن الوصيةَ الشرعيةَ هي التي يقولُ فيها النبي ﷺ: «**إن اللَّهَ أَعطى كلَّ ذي حقٍّ حقَّه، ولا وَصيَّةَ لوارثٍ**»[(٣)]، ويقول فيها الربُّ تبارك وتعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرٍّۚ﴾[(٤)] [النساء: ١٢]، ويقول فيها:

---

(١) حسن: رواه أحمد (٢/ ١٨٣)، وأبو داود (٢١٩٢)، والبيهقي في «الكبرى» (١٠/ ٦٧)، وحسَّنه الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني.

(٢) صحيح: رواه أحمد (٢/ ٢٠٧) و(٤/ ٤٣٢)، ومسلم (١٦٤١)، وأبو داود (٣٢٧٣)، والترمذي (١٥٢٤)، والنسائي (٣٨١٢)، وابن ماجه (٢١٢٤).

(٣) صحيح: رواه أحمد (٤/ ١٨٦)، وأبـو داود (٢٨٧٠)، والترمـذي (٢١٢٠)، والنسائي (٣٦٤١)، وابن ماجه (٢٧١٣)، وابن الجارود في «المنتقى» (٩٤٩)، وصحَّحه الإمام الترمذي، والإمام ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٣٨١)، والشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط.

(٤) قال الإمام ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: فلتكن وصيته [أي: المُوصِي] على العدلِ، لا على =

﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا[(١)] فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٨٢].

والمراد بالإصلاح: إبطالُ ما جاء من الفساد في وصيته[(٢)].

وقد وَرَد عن النبي ﷺ أن الضِّرارَ في الوصية من أسبابِ النار، وأنه يُحبِطُ عبادةَ العمر، كما أخرج ذٰلك جماعةٌ، وصحَّحَه من صحَّحه[(٣)].

= الإضرار والجَور والحَيف، بأن يَحرِمَ بعضَ الورثة، أو يَنقُصُه، أو يَزيدُه على ما فَرض اللَّه له من الفريضة، فمتى سعى في ذٰلك كان كمن ضادَّ اللَّهَ في حِكمته وقسمته». «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٣٧٩).

(١) **الجَنف**: الميل عن الحق، ويكون بغير عمدٍ. **الإثم**: الذنب والعصيان، ويكون عمدًا.

(٢) فمقصود الآية: أنَّ من وَجد أن الموصِي قد أوصى بغير مرادِ اللَّه تعالى، سواءٌ بغير عمد ـ وهو الجَنف؛ الذي هو الميل عن الحق ـ ، أو عامدًا ـ وهو الأثم ـ ؛ فينبغي على من علم ذلك أن يصلِحَ بين الموصَى إليهم بأن يَعدِلَ بينهم على وجهِ التراضي والمصالحة، ويَعِظَهم بضرورة تبرئةِ ساحةِ ميِّتِهم. انظر: تفسير العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ «تيسير الكريم الرَّحْمٰن» (١/ ١٣٥ ـ ط: دار ابن الجوزي).

(٣) فمن ذٰلك ما ورد عنه ﷺ أنه قال: «**الإضرارُ في الوصيةِ من الكبائر**»، وهو **ضعيف**: رواه الطبري في «التفسير» (٨/ ٦٦)، والعُقيلي في «الضعفاء» (٣/ ١٨٩)، والدَّارَقُطْني في «السنن» (٤/ ١٥١)، والبيهقي في «الكبرى» (٦/ ٢٧١)، وفيه مجهول منكر الحديث، **وضعَّفه** الشيخ الألباني في «ضعيف الجامع» (٣٥٩٩). وقد ثبت هٰذا اللفظ موقوفًا على ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ـ **بإسنادٍ صحيح** ـ ؛ كما رواه الطبري (٨/ ٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١٠٩٢)، وابن أبي حاتم في «التفسير» (٣/ ٨٨٩)، كما في «تفسير ابن كثير» (٣/ ٣٨٠)، **وصحَّحه** الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» (١١/ ٢٥٨)، والشيخ محمد بن صبحي حلَّاق في تحقيقه.

وورد ـ أيضًا ـ عنه ﷺ أنه قال: «**إنَّ الرجلَ لَيعمَلُ ـ أو المرأة ـ بطاعةِ اللَّه ستِّينَ سنةً ـ وفي رواية: سبعينَ سنةً ـ ، ثم يَحضُرهما الموتُ، فيُضارَّان في الوصية، فتَجِبُ لهما النار**». وهو **ضعيف**: رواه أحمد (٢/ ٢٧٨)، وأبو داود (٢٨٦٧)، والترمذي (٢١١٧)، وابن ماجه (٢٧٠٤)، وقال الإمام الترمذي: «**حسن غريب**»، **وضعَّفه** الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني، والشيخ محمد بن صبحي حلاق في تحقيق «نيل =

فمَن جاءته مِن هٰذه الوصايا المُشتملةِ على الضِّرار بوجهٍ من الوجوه، فأنفَذَها من الثُّلث، مستدلًّا على ذٰلك بمِثل حديث: «**الثلُثُ؛ والثلث كثيرٌ**»(١)، وبمثل ما ورد من سائر الآياتِ والأحاديثِ القاضيةِ بالوصيةِ على الإطلاق، فقد غَلِطَ غلطًا بيِّنًا؛ فإن هٰذه الوصيةَ التي قال فيها النبيُّ ﷺ: «**الثلثُ؛ والثلُثُ كثيرٌ**» هي وصيةُ قُربةٍ، كما في القصة المشهورة الثابتةِ في الأمهات: أن سعدَ بن أبي وقاص استأذن رسولَ اللَّه ﷺ أن يتصدَّق بجميع ماله، فما زال يُنازِلُه حتى قال له: «**الثلثُ، والثلثُ كثير**».

وهٰكذا ما ورد من قوله ﷺ: «**إن اللَّهَ جَعل لكم ثُلُثَ أموالِكم في آخِرِ أعماركم**»؛ فإنه قيَّده بقوله في آخِره: «**زيادةً في حسناتكم**»(٢)، ولا يزيدُ في الحسنات إلَّا ما كان قُربةً، وأما وصايا الضِّرارِ ـ المتضمِّنةُ لمخالفةِ ما شَرَعه اللَّهُ ـ فهي زيادةٌ في السيئات، لا زيادةٌ في الحسنات.

= الأوطار» (١١/ ٢٧١ ـ ط: دار ابن الجوزي).

ويُغني عن المرفوع الضعيف: ما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إن الرجلَ لَيعملُ بعمل أهلِ الجنة؛ حتى ما يكونُ بينه وبينها إلا ذراع، فيَسبِقُ عليه الكتابُ؛ فيَعمَلُ بعملِ أهلِ النار فيدخلُ النار**»؛ رواه البخاري (٣٣٣٢)، ومسلم (٢٦٤٣). والحيفُ في الوصية من عمل أهل النار. مستفادٌ من تحقيق «سنن أبي داود» (٤/ ٤٩٠ ـ ط: الرسالة).

(١) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ١٧١)، والبخاري (٢٧٤٤)، ومسلم (١٦٢٨)، وأبو داود (٢٨٦٤)، والترمذي (٢١٦٦)، والنسائي (٣٦٢٦)، وابن ماجه (٢٧٠٨).

(٢) **حسن**: رواه أحمد (٦/ ٤٤٠)، وابن ماجه (٢٧٠٩)، والدَّارَقُطْني (٤/ ١٥٠)، والطبراني في «الكبير» (٢٠/ ٥٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/ ١٠٤)، **وضعَّفه** الإمام الهيثمي في «المجمع» (٤/ ٣٨٦)، والحافظ ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٣/ ٩١)، والإمام البوصيري في «زوائد ابن ماجه» (٢/ ٣٣٦)، بينما قال الشيخ شعيب الأرنؤوط في «المسند»: «**محتمل للتحسين**»، **وحسَّنه** الشيخ الألباني، والشيخ محمد بن صبحي حلاق في تحقيق «نيل الأوطار» (١١/ ٢٧٣).

فتبيَّن لك أن هٰذه الوصيةَ التي أَذِن بها النبيُّ ﷺ ليست وصيةَ الضِّرار؛ فإن تلك قد أخرجها اللَّهُ من عموم مشروعية الوصية بقوله: ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ﴾، وأخرجها النبيُّ ﷺ بما تقدم من الوعيدِ الشديدِ لمن يضارُّ في وصيته، ويمنعُ الوصيةَ للوارث؛ حتى ثبت في بعض الروايات بلفظ: «**لا تَجوزُ وصيةٌ لوارث**»[(١)]. وقد أوضحتُه في أبحاثٍ متعددةٍ من مصنفاتي.

وليس المرادُ هاهنا إلَّا إرشادَ طالبِ الإنصاف إلى عدمِ الاغترار بما يفعلُه المتلاعبون بأحكام الشرع؛ من تسمية أمورٍ تصدُرُ عنهم من الطاغوت، بأسماءٍ شرعيةٍ، مخادَعةً لأنفسهم، واستدراجًا لمن لا فَهمَ عنده ولا بحث عن الحقائق[(٢)].

وهٰذه الذريعةُ[(٣)] الشيطانية، قد عمَّت وطمَّت؛ خصوصًا أهل البادية؛ فإنه

---

(١) **صحيح**: وقد تقدم تخريجه ص(٢٤٢)، وقد جاء في المطبوع: «وصيته»، والصواب ـ إن شاء اللَّه ـ ما أثبتُّه، وهي رواية أحمد (٤/ ٢٣٨) وغيره.

(٢) قال العلَّامة ابنُ القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن ذَكر بعض معاني المفردات، وضرورةَ معرفةِ حدودِها ومعانيها اللغوية والشرعية معرفةً صحيحة ـ : «وهٰذا بابٌ شريفٌ يُنتفع به انتفاعٌ عظيمٌ في فهم ألفاظ القرآن ودلالاته ومعرفةِ حدود ما أنزل اللَّهُ على رسوله، فإنه هو العلمُ النافع، وقد ذمَّ سبحانه في كتابه مَن ليس له علمٌ بحدود ما أنزله على رسوله، فإنَّ عدمَ العلم بذٰلك مستلزمٌ مفسدتين عظيمتين:
إحداهما: أن يَدخل في مسمَّى اللفظِ ما ليس منه، فيُحكمُ له بحكمِ المرادِ من اللفظ، فيُسوَّى بين ما فرَّق اللَّهُ بينهما.
والثانية: أن يَخرجَ من مسمَّاه بعضُ أفراده الداخلة تحته، فيُسلَبُ عنه حكمُه، فيُفرَّقُ بين ما جمع اللَّهُ بينهما.
والذكيُّ الفطنُ يتفطَّنُ لأفراد هذه القاعدة ـ وأمثلتها ـ، فيرى أن كثيرًا من الاختلاف ـ أو أكثره ـ إنما نشأ عن هٰذا الموضع، وتفصيلُ هٰذا لا يَفِي به كتابٌ ضخم». انظر: «الرسالة التبوكية» (١٢ ـ ط: دار عالَم الفوائد ـ ضمن «مجموع الرسائل»)، و«الفتيا المعاصرة»، للشيخ خالد المُزيِّني (٤١٣ : ٤١٧).

(٣) **الذريعة**: الوسيلة.

بقي في أنفسِهم ما كانت عليه الجاهليةُ الأولى من عدم توريث الإناث، ومَن لا حظَّ له عندهم من الورثة ـ وإن كانوا ذكورًا ـ ، فأرادوا الاقتداءَ بهم، ولٰكنهم لما كانوا مخبُوطين بسوط الشرع، مقهورين بسَيفه، نصَّبوا هٰذه الوسائل الملعونة؛ فقالوا: «نَذَرْنا، وَهَبْنا، أو وَصَّيْنا»! وساعدهم على ذٰلك طائفةٌ من المقصِّرين الذين لا يَعقِلون الصواب، ولا يفهمون ربطَ المسبَّبات بأسبابها، فحرَّروا لهم تحريراتٍ على أبلغ ما يُفيدُ النفوذَ والصحة، طمعًا فيما يتعجَّلونه من الحُطام الذي هو مِن أقبح أنواع السُّحت[1]؛ فإن ما يأخذونه على ذٰلك هو حرامٌ؛ كما ثبت عن الشارع من تحريم حُلوانِ الكاهن وأجرِ البَغِيِّ[2]، وما يأخذُه مَن يُعلِّمُ كتابَ اللَّه[3]، ونحو ذٰلك من الأمور.

---

(١) **السُّحت**: الحرام.

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ٢٣٥)، والبخاري (٢١٢٢)، ومسلم (١٥٦٧)، وأبو داود (٣٤٢٨)، والترمذي (١١٣٣)، والنسائي (٤٢٩٢)، وابن ماجة (٢١٥٩).

(٣) يشير الإمام إلى الحديث الذي رواه عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: علَّمتُ ناسًا من أهل الصُّفَّةِ الكتابَ والقرآن، فأهدَى إليَّ رجلٌ منهم قوسًا، فقلتُ: ليست بمالٍ، وأرمي عنها في سبيل اللَّه عَزَّ وَجَلَّ! لآتينَّ رسول اللَّه ﷺ، فلأسألنَّه. فأتيتُه، فقلت: يا رسول اللَّه، رجلٌ أهدَى إليَّ قوسًا ممن كنتُ أُعلِّمُه الكتابَ والقرآن، وليست بمالٍ، وأرمي عنها في سبيل اللَّه! قال: «**إن كنتَ تُحبُّ أن تطوَّق طَوْقًا من نارٍ فاقبلها**». **صحيح**: رواه أحمد (٥/ ٣١٥)، وأبو داود (٣٤١٦)، وابن ماجه (٢١٥٧)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، **وحسَّنه** الشيخ شعيب الأرنؤوط.

قلت: وهٰذه المسألة لابد من فهمها جيدًا؛ حيث تنقسم إلى شقين:

الأول: أخذ الأجر على مجرد «قراءة القرآن»؛ كما يفعله أهل المآتم والذين يقرؤونه في «الحَفَلات» وأمثال ذٰلك.

الثاني: أخذ الأجر على «تعليم القرآن للغير»؛ كحال معلِّمي القرآن في المعاهد والكتاتيب والمنازل وغير ذٰلك.

١ ـ أما أخذ الأجر على «تلاوة» القرآن، فإن الإجماع انعقد على تحريم أخذ المال عليه؛ =

= لمن اتخذها حِرفةً؛ وإنما وقع الخلافُ في الذي يقرأ سورةً ويَهَبُ ثوابَها للميت؛ هل يجوز إعطاؤه أجْرًا أم لا؟! وقد جاء في «المجموع» للنووي رَحِمَهُ اللَّهُ (١٥/ ٣١): «وقد أجمع أهلُ العلم على أن القارئ إذا قرأ ابتغاءَ المال وطلبًا للنقود ـ لا سيَّما في زماننا الذي عمَّت فيه حِرفةُ القراء، وصاروا يتقاوَلون على القراءة، ويتزيَّدون كما يتزيَّدُ المتبذلون من أهل الغناء والفتنة ـ ؛ فإنه لا ثوابَ له، وقد يكون مأزورًا آثمًا؛ لأنه لا يبتغي بالقرآن وجه اللَّه».

فالعلماء إنما اختلفوا فيمن يقرأ ابتغاءَ وجهِ اللَّه تعالى، ورغبةً في نفع الميت: هل يجوز له أخذ المال أم لا، وليس فيمن جعل من القرآن وسيلةً للتكسب؛ فانتبه.

قلت ـ أبو شعيب ـ : والذي ينبغي أن يُقطَعَ به عدمُ جواز الأخذ؛ لأن القُربةَ التي يَتقرَّبُ بها العبد للَّهِ تعالى لا يجوز أخذُ أجرٍ عليها من الخلق؛ ومما يؤكد هٰذا ما صحَّ عنه ﷺ أنه قال: «**اقرؤوا القرآنَ، ولا تَغْلُوا فيه، ولا تَجْفُوا عنه، ولا تأكلوا به، ولا تستكثروا به**»، وهو حديث صحيح: رواه أحمد (٣/ ٤٢٨)، وأبو يعلى (١٥١٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/ ٤٠٠)، **وصحَّحه** الشيخ شعيب الأرنؤوط، والشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٦٠)؛ وهو صريحٌ في تحريم الأكل بالقرآن. وثبت عنه ﷺ ـ أيضًا ـ أنه قال: «**اقرؤوا القرآن، وابتغوا به اللَّهَ ﷻ؛ مِن قبلِ أن يأتيَ قومٌ يُقيمونه إقامةَ القِدْح** [أي: يقرؤون ألفاظه بإتقانٍ شديد]؛ **يتعجَّلونه، ولا يتأجَّلونه**»، وهو صحيح: رواه أحمد (٣/ ٣٥٧)، وأبو داود (٨٣٠)، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط. والمقصود: أنهم يتعجَّلون ثوابَه وأجْرَه في الدنيا بطلبِ الثناءِ وأخذِ المال منَ العباد عليه.

٢ ـ وأما أخذُ الأجر على «تعليم» القرآن فهو جائزٌ على الراجح من قولي العلماء؛ لِما ثبت عنه ﷺ أنه قال: «**إن أحقَّ ما أخذتُم عليه أجرًا كتابُ اللَّه**»، صحيح: رواه البخاري (٥٧٣٧)، وابن حِبَّان (٥١٤٦). ولولا ثبوتُ هٰذا في السُّنة المطهرة، لكان الحديثانِ السالفان قريبًا قاضيَين بتحريم أخذ المال على القراءة والتعليم جميعًا؛ لٰكنْ بان من الأدلةِ ـ باجتماعِها ـ تفريقُ الشرع المطهَّر بين «قراءة القرآن» و«تعليمه»، واللَّهُ تعالى أعلى وأعلم. وانظر: «الأحكام الفقهية الخاصة بالقرآن»، للدكتور أحمد سالم ملحم (٣٨٦ : ٣٩٨ ـ ط: دار النفائس).

بقيت مسألةٌ، وهي أنه قد يقول قائل: ما دام الراجحُ هو جوازُ أخذِ الأجر على «تعليم» =

ولا يشكُّ مَن يفهمُ الحججَ الشرعية أن سببَ تحريم ذٰلك هو كونُه على تحليلِ حرامٍ أو تحريمِ حلال.

وهٰذا الذي يَكتبُ هٰذه المَكاتيبَ الطاغوتيةَ المتضمِّنةَ لمخالفةِ ما شرعه اللَّه لعباده من المواريث، وقدَّره لهم في كتابه، وقيَّده بعدم الضرار هو أَوْلى بتحريم ما يأخذُه من أولٰئك.

= القرآن؛ فلماذا حرَّم النبي ﷺ على عبادةَ بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أخذَ الأجر على تعليم أهلَ الصُّفَّة ـ كما تقدم قريبًا ـ ؟!.

والجوابُ هو ما قاله الإمام الخطابي رَحِمَهُ اللَّهُ: اختلف الناسُ في معنى هٰذا الحديث [أي: حديث عبادة] وتأويله:

ـ فذهب قومٌ من العلماء إلى ظاهره، فرأَوا أن أخذَ الأُجرةِ والعِوضِ على تعليم القرآن غيرُ مباح، وإليه ذهب الزُّهري، وأبو حنيفة، وإسحاق بن راهُويه.

ـ وقالت طائفةٌ: لا بأس به ـ ما لم يَشترط ـ ، وهو قولُ الحسن البصري، وابن سيرين، والشعبي.

ـ وأباح ذٰلك آخرون [أي: سواءٌ باشتراطٍ أم لا]، وهو مذهب عطاء، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، واحتجوا بحديث سهل بن سعدٍ أن النبي ﷺ قال للرجل الذي خَطب المرأة فلم يجد لها مَهرًا: «**زَوَّجتُكها علَى ما معكَ منَ القرآن**»، وتأولوا حديثَ عبادة على أنه أمرٌ كان تَبرَّعَ به، ونَوى الاحتساب فيه، ولم يكن قصدُه وقتَ التعليم إلى طلب عِوَضٍ ونفعٍ، فحذَّره النبي ﷺ إبطالَ أجره وتوعَّدَه عليه، وكان سبيلُ عبادة في هٰذا سبيلَ مَن ردَّ ضالةَ الرجل، أو استخرج له متاعًا قد غَرِق في بحر تبرُّعًا وحسبةً؛ فليس له أن يأخذَ عليه عِوضًا، ولو أنه طلب لذٰلك أُجرةً قبل أن يفعلَه حسبةً؛ كان ذٰلك جائزًا.

وقال بعضُ العلماء: أخذُ الأجرةِ على تعليم القرآن له حالات: فإن كان في المسلمين غيرِه ممن يقومُ به حلَّ له أخذُ الأجرةِ عليه؛ لأن فرضَ ذٰلك لا يتعيَّنُ عليه، وإذا كان في حالٍ أو موضعٍ لا يقوم به غيره؛ لم يحلَّ له أخذ الأجرة.

قلت ـ أبو شعيب ـ : وقول الجمهور ـ الشافعي ومن معه ـ أصح ـ إن شاء اللَّه ـ .

وقول الإمام الخطابي إلى هنا مستفاد من «تحقيق سنن أبي داود» (٥/ ٢٩٠ ـ ط: الرسالة)، واللَّهُ الموفِّق.

وقد يقومُ شيطانٌ من شياطين المقلِّدة ومخذولٌ من مخذولي المشتغلين بالرأي، فيُجادلُ عن هٰذه الوصايا والنذور الهبات ونحوِها، ويُنزِّلُها منزلةَ الوصايا والنذور والهبات الشرعية، ويورد ما قاله مَن يقلِّدُه ممن يستعظمُ الناسُ كلامَه ويقتدون بمذهبه، ويَحكي لهم ما صرَّح به في هٰذه الأبواب ونحوها من مصنَّفاته غيرَ متعقِّلٍ الفرقَ بين هٰذه الطواغيت وبين تلك الأمور الشرعية، ولا فاهمٍ للمُغايرة الكلية، ولا متأمِّلٍ للأسباب التي تصدرُ عنها تلك الأمور، وأنَّ أهلَ العلم بأسرهم إنما تكلَّموا في مصنَّفاتِهم على الأمور الشرعية ـ لا الأمور الجاهلية ـ ، وأن مجردَ الاسم لا يحلِّلُ الحرام، ولا يحرِّمُ الحلال؛ كما لو سُمِّيتِ الخمرُ ماءً أو الماءُ خَمرًا؛ فإنه لو كان الحكمُ يدور على التسمية، لكان الخمرُ المسمى ماءً حلالًا، وكان الماءُ المسمى خَمرًا حرامًا! وهٰذا خرقٌ للشرع، وهتكٌ للدين.

ومن اغترَّ به فليس من النوع الإنساني؛ بل من النوع البهيمي؛ ولا ينبغي الكلامُ معه، بل يقال له: هٰذا الذي فيه النزاعُ ليس هو ما تكلَّمَ عليه من تقلِّدُه وتقتدي به؛ بل هو شيءٌ آخر يضادُّه ويخالفُه؛ لأن أهل الشرع إنما يتكلمون على الأمور الشرعية، وهٰذا ليس شرعيًّا، بل طاغوتيًّا. فإن فهم هٰذا استراح منه، وإن لم يفهمه ففي السكوتِ راحةٌ مِن تحمُّلِ كَرْبِ مخاطبةِ السفهاء.

ولقد وقعنا مع جماعةٍ من مقصِّري القضاةِ والمُفتِين في هٰذه المسألة في أمورٍ عظيمة، وخطوبٍ جسيمة، وفِتنٍ كبيرة، لا يتسعُ المقام لبسطها، والحقُّ منصور، والباطلُ مخذول، ولِلَّهِ الحمد.

وأعظمُ ما يتمسَّكون به منَ التغرير على العوامِّ، والتزويرِ على الملوك ومَن يقدر على القيام بنصرهم: استكثارُهم من قولهم: «هٰذا خالَفَ المذهب، فعل

كذا، قال كذا»! ولم يخالف في الواقع إلا الطاغوتُ، ولا نصرَ إلا الشرع.

فلْيَحذرْ طالبُ العلم من الاغترار بمثل ذٰلك، والرَّوعةِ منه؛ فإن العاقبة للمتقين، واللَّهُ ناصرُ المحققين، والأعمالُ بالنيات.

ولقد تلطَّف المحبُّون لهٰذه الطواغيت، والمساعِدون لهم على كَتْبها لمَّا صمَّمتُ على إبطالها، وأبطلها كلُّ مَن تَرِدُ عليه من قاضٍ أو غيره، بعد أن وقع بيني وبينهم ما أشرتُ إليه سابقًا؛ فكان من جُملةِ ما عدَلوا إليه من الذرائع والوسائل: الإقرارُ للذكور ـ أو لمن يحبُّون ـ بديونٍ ونفقاتٍ ومكتسبات، ولم يَنفُقْ ذٰلك عليَّ، ولا التفتُّ إليه، بل كشفتُ عن أصل كلِّ إقرار، فما كان صادرًا عن هٰذه المقاصد الفاسدة أبطلته.

ومن جُملةِ ما تلطَّف به مَن له أولادٌ ـ ذكورًا وإناثًا ـ : أن يَعمِدوا إلى أولاد أولادهم الذكور، فيَنذِرون عليهم، ويُوصُون لهم، ويقولون: إنهم فعلوا ذٰلك لغير وارثٍ، ولم يفعلوا ذٰلك إلا لقصدِ تقليلِ نصيبِ بناتِهم، وتوفيرِ نصيب الذكور.

وقد تتبَّعتُ هٰذا، فما وجدتُ أحدًا يوصي لأولادِ أولاده، أو ينذِرُ عليهم إلا ومعه بناتٌ، أو له ميلٌ إلى بعض الأولاد دون بعض، ولا يفعلون ذٰلك لمقصدٍ صالحٍ إلا في أندرِ الحالات وأقلِّها.

ومن جُملةِ هٰذه الوصايا الطاغوتية، والنذورِ الشيطانية: ما يفعلُه كثيرٌ من الناس مِن النذور والوصايا على قبورِ الأموات؛ فإنه لا مَقصِدَ لهم بذٰلك إلا استجلابَ الخير، واستدفاعَ الشرِّ من صاحب القبر، وهو قد صار بين أطباقِ الثرى، يَعجِزُ عن نفع نفسه ـ فضلًا عن نفع غيره ـ ! فلا يصحُّ شيءٌ من ذٰلك، بل يتوجهُ على أهل الولايات صرفُه في مصالح المسلمين، ويُعرِّفون الناس

بقُبح ما يصنعونه من ذٰلك، وأنه من الأمور التي لا يحلُّ اعتقادُها، وأن الضرَّ والنفعَ، واستجلابَ الخير، واستدفاعَ الشر بيدِ اللَّه ﷻ، ليس لغيره فيه حكمٌ، ولا له عليه اقتدار؛ فإن رجعوا عن ذٰلك وتابوا، وإلَّا انتقل صاحبُ الولاية معهم إلى ما هو أشدُّ من ذٰلك، ولا يدَعُهم حتى يتوبوا.

وهٰكذا ما يقعُ من الأوقافِ على القبور، فإنها من الحُبَس الشيطانية، والدُّلَس الطاغوتية، ولا يحلُّ تقريرُ شيءٍ منها، ولا السكوتُ عنه؛ بل صرفها في مصالح المسلمين من أهم الأمورِ وأوجبها؛ فإن في عدم إنكارها وإبطالِها مفسدةً عظيمة، تنشأُ عنها الاعتقاداتُ الباطلة المُفضيةُ بصاحبها إلى نوعٍ من أنواع الشِّرك وهو لا يشعر.

[الإجماع، والقياس، والاجتهاد، والاستحسان]:

ومِن جُملةِ ما ينبغي لطالب الحقِّ أن يتصوَّرَه، ويحذرَ مِن قبوله بدونِ كشفٍ عنه: ما يجعلُه كثيرٌ من أهل العلم دليلًا يَستدِلُّون به على إثبات الأحكام الشرعية على العباد، وهو: الإجماعُ، والقياسُ، والاجتهاد، والاستحسان.

(١) الإجماع:

فأما الإجماعُ؛ فقد أوضحتُ في كثيرٍ مـن مؤلفاتي أنه ليس بدليل شرعيٍّ ـ على فرض إمكانه ـ؛ لعدم ورودِ دليل يدلُّ على حُجِّيَّتِه[(١)]، وأوضحتُ أنه ليس بممكنٍ[(٢)]؛ لاتساع البلادِ الإسلامية، وكثرةِ الحاملين للعلم، وخُمولِ[(٣)]

(١) وهي مسألة خلافية كبرى، راجعها في كتب الأصول مباحث «الإجماع». وانظر كتاب: «الفتيا المعاصرة»، للشيخ خالد المزيني، ففيه مبحث قيِّمٌ عن الإجماع جدير بالمراجعة.

(٢) أي: لا يمكن حصوله.

(٣) **خُمول**: اختفاء وعدم اشتهار.

كثيرٍ منهم في كلِّ عصرٍ من الأعصار منذ قام الإسلامُ إلى هٰذه الغاية، وتعذُّرِ الاستقراءِ التامِّ لما عند كل واحدٍ منهم، وأن الأعمـار الطويلة لا تتسع لذٰلك ـ فضلًا عن الأعمار القصيرة ـ ؛ فإن المدينةَ الواسعةَ قد يَعجِزُ مَن هو مِن أهلها أن يعرفَ ما عند كل فردٍ من أفراد علمائها، بل قد يَعجِزُ عن معرفةِ كل عالِمٍ فيها كما هو مشاهَدٌ محسوسٌ معلومٌ لكل فرد، فكيف بالمدائن المتباينة؟ فكيف بجميع الأقطار الإسلاميةِ ـ بَدْوِها وحَضَرِها، ومَدائنِها وقُراها ـ ؟ فقد يوجدُ في زاويةٍ من الزوايا التي لا يؤبهُ لها، ولا يُرفع الرأسُ إليها مَن يَقِلُّ نظيرُه من المشاهير في الأمصار الواسعة، ومع هٰذا فهٰذه المذاهبُ قد طَبَقت الأقطار، وصارت عند المنتمِين إلى الإسلام قدوةً يَقتدون بها، لا يخرجُ عنها، ويجتهدُ رأيه، ويعملُ بما قام عليه الدليلُ: إلَّا الفردُ بعد الفرد، والواحدُ بعد الواحد، وهم على غايةِ الكَتْم لما عندهم، والتستُّرِ بما لديهم، خوفًا من المتمذهِبين، لأنهم قد جعلوا المذهبَ الذي هم عليه حجةً شرعيةً على كل فردٍ من أفراد العباد، لا يخرجُ عنه خارجٌ، ولا يخالفُه مخالفٌ إلَّا مزَّقوا عِرضَه، وأهانوه، وأخافوه، والدولةُ في كل أرضٍ معهم وفي أيديهم، والملوكُ معهم ـ لأنهم من جِنسهم في القصور والبعدِ عن الحقائق ـ ، وإذا وُجد النادرُ من الملوك، والشاذُّ من السلاطيـن لـه مِن الإدراك والفهم للحقائق ما يَعرفُ به الحقَّ والمحقِّين، فهـو تحت حكم المقلِّـدة وطَوعَ أمرهم ـ لأنهم جُندُه ورعيَّتُه ـ ، فإذا خالفهم خالفوه، فيظنُّ عند ذٰلك ذهابَ مُلكِه، وخروجَ الأمر من يده.

وإذا كان الحالُ هٰكذا؛ فكيف يمكن الوقوفُ على ما عند كلِّ عالِمٍ من علماء الإسلام؟ هٰذا باعتبار الأحياء، وهو في أهل العصور المنقرضةِ من

الأمواتِ أشدُّ بعدًا، وأعظمُ تعذُّرًا؛ فإنه لا سبيل إلى ذٰلك إلَّا ما يوجد في المصنَّفات، وما كُلُّ مَن يُعتدُّ به في الإجماع يشتغلُ بالتصنيف؛ بل المشتغلون بذٰلك منهم هم القليلُ النادر؛ ومع هٰذا فمن اشتغل منهم بالتصنيف لا يَحظَى بانتشار مؤلَّفاته منهم إلا أقلُّهم، وهٰذا معلومٌ لكل أحد لا يكادُ يلتبس.

ولا شك أن من الملوكِ مَن يُصرُّ على أمرٍ مخالفٍ للشرع، فلا يستطيعُ أحدٌ من أهل العلم أن ينكرَ عليه، أو يُظهرَ مخالفته ـ تقيةً ومحاذَرةً ورغبةً في السلامةِ وفرارًا من المحنة ـ .

وبالجملة فالدنيا مؤثَرةٌ في كل عصر، وإذا عَجز المَلِكُ عن إظهار مذهبه ـ على فرضِ أنه من أهل الإدراك، والحالُ أن بيده السيفَ والسوط ـ ، فما ظنُّك بعالِمٍ مستضعَفٍ لم يكن بيده إلَّا أقلامُه ومَحبرتُه؟!.

ومما أحكيهِ لك ـ مما أدركتُه في أيام الحداثة وزمن الصِّبا ـ : أن الإمام المهديَّ العباس بن الحسين ـ رحِمه اللَّه تعالى ـ أحدَ ملوك اليمن، ووالدَ إمامنا الإمام المنصور ـ حفظه اللَّه ـ ، كان له إدراكٌ تام، وفهمٌ ثاقب، واتصل بمقامِه مِن أكابر العلماء المُنصِفين العالِمين بالأدلة جماعةٌ، فأظهر في الصلاةِ سُننًا كانت متروكةً بترك المُتمذهِبين لها، فقامت قيامةُ جماعةٍ من المتفيهقين[(١)] المقلدين، وأثاروا حفائظَ جماعةٍ من شياطين البُدْوان الذين لا يَعرفون من الإسلام إلا اسمَه، ولا يَدْرُون من الدين إلا رسْمَه، فتجمَّعوا في بَوَاديهم، وقالوا: «قد خرج الإمام من مذهب الشيعة إلى مذهبِ السنة، ومن الاقتداء بعلِيِّ بن أبي طالب إلى الاقتداء بمعاوية» ـ كما لقَّنهم هٰذه المقالةَ شياطينُ المقلدة ـ ! ثم خرجوا عليه في جندٍ يَعجِزُ عن مقاومتهم، فما وَسِعَه

(١) **المتفيهقون**: المتكبرون.

إلا مصانعتُهم بالمال، والإعلانُ بترك تلك السنن التي هي أوضحُ من شمس النهار!.

وأحكي لك ـ أيضًا ـ حادثةً أشنعَ من هٰذه، كائنةً في عام تحرير هٰذه الأحرُف[1]، هي أني لم أزَل منذ اتصلتُ بخليفة عصرنا ـ حفظه اللَّه ـ مرغِّبًا له فى العدل في الرعية على الوجهِ الذي ورد الشرعُ به، ورَفع المظالِمِ المخالفةِ لقطعيَّات الشريعة ـ كالمَكْس[2] ونحوه ـ، والاقتصارِ علَى ما ورد به الشرع، وعدمِ مجاوزته في شيءٍ، فألهمه اللَّه سبحانه إلى الإجابة إلى ذٰلك ـ بعد طول مداراةٍ وترغيب ـ ، فجعلتُ مكتوبًا محكيًّا عنه مضمونُه: أنه قد أمر عُمَّاله بالعدل في الرعية، ورَفْع كلِّ مَظلِمة، والاقتصارِ على ما ورد به الشرعُ في كل شيء، وأن من لم يمتثل هٰذا الأمرَ كان على القاضي في ذٰلك القُطْرِ أن يُنهيَ أمرَه إلى حضرةِ الإمام؛ حتى يُحِلَّ به من العقوبة ما يردعُه ويردعُ أمثاله، وفي هٰذا المكتوب: التشديدُ في الربا، والسياسةِ الشيطانية، والأخذِ على قُضاةِ الأقطار أن يبعثُوا مَن يُعلِّمُ الناس أمرَ دينهم، من الصلاة والصيام والحج والزكاة والتوحيد؛ على الوجه المطابق لمراد اللَّه عَزَّ وَجَلَّ.

وقرَّر الإمامُ ذٰلك، وأنفَذه، وأظهَره في الناس، فقامت شياطينُ المقلِّدةِ، وفراعينُ البُدْوان، وخَوَنَةُ الوزراء في وجهِ هٰذا الأمر قيامًا يَبكي له الإسلام، ويموتُ كمدًا عنده الأعلام، فجَعلوا هٰذا المعروف منكرًا، وما كان الأمرُ السابقُ عليه من المنكر معروفًا.

وليس العجبُ ممن له حظٌّ في المظالِم، ونصيبٌ من المَكس، وقِسطٌ من السُّحت؛ فقد يفعل ذٰلك مَن يُؤثِرُ الدنيا على الدين، ويَبيعُ الآجل بالعاجل؛

(١) أي: عند كتابة هٰذا الكتاب «أدب الطلب».

(٢) **المَكس**: الإتاوات والضرائب التي تؤخذ من العباد قهرًا.

ولٰكنَّ العجبَ من جماعةٍ لا حظَّ لهم في شيءٍ من ذٰلك، ولهم حظٌّ من العلم، ونصيبٌ من الورع، متكِئين على أرائكهم، عاكفينَ على دفاترهم، صاروا يُنكرون من هٰذا الأمر ما يَعمَلون أنه مخالفةٌ لقطعيَّاتِ الشريعة، مع علمهم بحُكم مَن خالفها، واعترافِهم بأن هٰذا هو الحقُّ الذي اتفقت عليه الكتبُ المُنزَّلةُ والرسلُ المرسَلة، لٰكنهم يتركون تدبيرَ الشرع، ويعُودون لتدبير الدولة وما يُصلحهم ويَصلُح لهم، حتى كأنهم من أهل الولايات، ومِن القابضين للجبايات! وظَهر ما عندهم، وتكلَّموا به للناس، حتى اعتقد مَن لا حقيقة لديه من العامة، ومَن يلتحقُ بهم مِن أصحاب الدولة ومَن شابَهَهم: أني أرشدتُ إلى خطأ، وأمرتُ بمنكر، فاجتمع مِن جميع ما قدمتُ ذِكرَه تشوُّشُ خاطرِ الإمام، ومَن له رغبةٌ في شرائع الإسلام.

فتوقف الأمر، ولم يُنفِذْه مَن يقدرُ على التنفيذ ممن له رغبةٌ فيه، ووَجد أعداءُ اللَّه من الظَّلَمة المجال، فبالغوا في المخالفةِ والمدافعةِ والمحاولةِ والمصاولة؛ فاسمع هٰذه الأعجوبة، واعتبر بها، وإني لا أشكُّ أن اللَّه سبحانه مُنفِذٌ شرعَه، وناصرٌ مَن نصره، وخاذلٌ مَن خذله، ومُتمُّ نورِه على رغم أنف من أباه، ولٰكن للباطل صَولة، وللشيطان جَولة، حتى يَقِرَّ الحقُّ في قراره، ويتمَّ منَ العدل ورفعِ الظلم ما أمر اللَّهُ به، ومن رام أن ينصُرَ باطلًا أو يدفعَ حقًّا، فهو مركوس[1]، من غير فرقٍ بين رئيسٍ ومرؤوس، وإذا جاء نَهرُ اللَّهِ بَطَل نَهرُ مَعقِل، وعند عزائم الرَّحْمٰن يندفعُ كيدُ الشيطان.

(٢) القياس:

وأما القياسُ، فاعلم أنه قد رسمه أهلُ الأصول بأنه: «مساواةُ أصلٍ للفرع

(١) **مركوس**: فاسد العقل والفهم. وأصل الكلمة من انقلاب الشيء على رأسه.

في عِلة حُكمه». ثم شرَطوه بشروطٍ، وقيَّدوه بقيود، وهي معلومةٌ عند مَن يعرفُ الفن، لٰكنهم توسَّعوا في هٰذه المساواة، وأثبتوها بأمورٍ هي مجرد خيال، ليس على ثبوته أثارةٌ من علم.

وبيانه: أنهم جعلوا مسالكَ العلة أنواعًا، فأكثرُ ما قيل: إنها عشرة، ثم جميعُ هٰذه المسالك ـ إلَّا القليل ـ هي بحثُ الرأي، ومحصَّلُ الدعاوى المجردة؛ فعليك أن تضعَ قدمَك موضعَ المنع، وتقومَ في مقام الإنكار، حتى يوجبَ عليك المصيرُ إلى شيء منها ما لا يُقدَرُ على دفعه، ولا يُشَكُّ في صحته، كمَسلك النصِّ على العِلَّة(١)، ومَسلكِ القطع بانتفاءِ الفارق(٢)، ومِثلُ هٰذا فحوى الخطاب(٣)، وما شابَهَ هٰذه الأمور.

وإياك أن تُثبت أحكامَ اللَّهِ بخيالاتٍ تقعُ لكَ أو لعالِمٍ مثلِكَ ـ مِن سابق الأمة أو لاحقِها ـ ؛ فإن عليك من الوِزر والوبالِ ما قدمنا ذِكرَه في هٰذا الكتاب.

---

(١) أي: بأن ينصَّ الشرع على العلةِ صراحةً؛ مثل قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله ﷻ: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ﴾ [الحشر: ٧]. وغير ذٰلك.

(٢) وهو ألَّا يكون هناك فرقٌ بين الفرع ـ المسكوت عنه ـ وبين الأصل ـ المنصوص عليه ـ، كفحوى الخطاب الآتية مباشرةً.

(٣) **فحوى الخطاب**: تَساوي المسكوتِ عنه مع المنطوق في الحكم؛ فمثلًا نصَّ رب العالمين على حُرمة أكل مال اليتيم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠]، فهٰذا يدلُّ على حرمة إحراقِه ـ أيضًا ـ ؛ إذ الكل إتلاف محرَّم. وفحوى الخطاب يسمى ـ أيضًا ـ : «مفهوم الموافقة، لحن الخطاب، القياس الجلِيَّ، التنبيه». انظر: «معالِم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة»، للشيخ الجليل محمد بن حُسين الجيزاني (٤٥٠ ـ ط: دار ابن الجوزي).

وبالجملة: فالقياسُ الذي يذكرُه أهلُ الأصول ليس بدليلٍ شرعيٍّ تقوم به الحُجةُ على أحدٍ من عباد اللَّه، ولا جاء دليلٌ شرعيٌّ يدلُّ على حُجِّيته، وإن زَعم ذٰلك مَن لا خبرةَ له بالأدلة الشرعية، ولا بكيفيةِ الاستدلال بها، يعرفُ هٰذا من يعرفه، وينكرُه من ينكرُه[1].

وأما ما كانت العلةُ فيه منصوصةً، فالدليلُ هو ذٰلك النصُّ على العِلة؛ لأن الشارعَ كأنه صرَّح باعتبارها إذا وُجدت في شيءٍ من المسائل، مِن غير فرقٍ بين كونِه أصلًا أو فرعًا، وهٰكذا ما وقع القطعُ فيه بنفي الفارق، فإنه بِهٰذا القدْرِ قد صار الأمرانِ اللذانِ لا فارقَ بينهما شيئًا واحدًا؛ ما دلَّ على أحدهما دلَّ على الآخر، مِن دون تعديةٍ، ولا اعتماد أصليةٍ ولا فرعية.

وأما «فحوى الخطاب» و«لَحْنُه»[2]، فهٰذان هما راجعانِ إلى المفهوم والمنطوق، وإن سمَّاها بعضُ أهل العلم بقياس الفحوى. وبحثُ العمل بالمفهوم خارجٌ عما نحن بصدده.

وقد جاءت لغةُ العرب ـ الحاكيةُ لِمَا كانوا يفهمونه، ويتحاوَرون به، ويعمَلون عليه ـ : أن مثل هٰذا المفهومِ كان معتبرًا لديهم مأخوذًا به عندهم؛ ولهٰذا قال من قال من العلماء: «إنه منطوقٌ لا مفهوم».

ولقد تلاعب كثيرٌ مِن أهل الرأي بالكتاب والسُّنةِ ـ تلاعبًا لا يخفى إلَّا على مَن لا يعرفُ الإنصاف ـ بِهٰذه الذريعةِ القياسية، وعوَّلوا على ما هو منه أوهنُ مِن بيت العنكبوت، وقدَّموه على آياتٍ قرآنيةٍ وأحاديثَ نبوية.

---

(١) وإنما قصد المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِهٰذا القياسَ المبنيَّ على عِللٍ لا دليل عليها، ولم يَقصد نفيَ القياس مِن أصله؛ فانتبه.

(٢) وهما شيءٌ واحد ـ كما تقدم قريبًا ـ .

وما هٰذه بأوَّلِ فاقرةٍ[1] جاء بها الشيطان، وحسَّنها لنوع الإنسان، وذاد[2] بها عبادَ اللَّه عن شرائعه.

ومن أنكر هٰذا، فلينظر المصنفاتِ في الفقه، ويتَّبعْ مسائلَها المَبنِيَةَ على مجرد القياس المبنيِّ على غير أساس، مع وجود أدلةٍ نيرة وبراهينَ مرْضية، ومن هٰذا الباب دخل أهلُ الرأي، وإليه خرجوا مِن أبواب الأدلةِ الثابتة في كتاب اللَّه وسُنة رسوله ﷺ.

فكــنْ رجُــلًا رِجلُــه في الثَّــرى وهامــــةُ هِمَّــــتِهِ في الثـــريَّا

وكلُّ مَن له فهمٌ لا يعزُبُ[3] عنه أن اللَّه تعالى لم يتعبَّدْ عبادَه بمجرد قولِ عالِمٍ من العلماء أنه قد أفاده مسلكَ «تخريج المناط»، أو «تنقيح المناط»، أو «الشَّبَه»، أو «الدوران»[4] ـ أو نحو هٰذا الهذيان ـ ؛ هٰذا على فَرض أنه لم يوجَد في الكتاب والسُّنة ما يخالفُ هٰذا المسلكَ الذي لا يسلكُه المتورِّعون، ولا يمشي عليه المتديِّنون، فكيف إذا كان الدليلُ المخالفُ له واضحَ المنار، ظاهرَ الاشتهار، قريبَ الديار لمن سافر إليه من أهل الاعتبار؟.

والكلامُ في هٰذا البحث طويلُ الذيول، وقد أفرده جماعةٌ من أهل العلم بالتصنيف، وليس المرادُ هنا إلا مجردَ التنبيهِ لطالب العلم، وإني ـ وإن حذَّرته عن العمل بِهٰذا القياس ـ ، فلا أُحذِّرُه عن العلم به، وتطويلِ الباع في معرفتِهِ والإحاطةِ بما جاء به المصنِّفون من أهل الأصول في مباحثه؛ فإنه لا يعرفُ

---

(١) **الفاقرة**: الداهية.

(٢) **ذاد**: دَفع وأبعَدَ.

(٣) **يَعزُب**: يغيب.

(٤) راجع كل هٰذا في الكلام عن «مسالك العلة» في كتب الأصول، مباحث «القياس».

صحةَ ما قلتُه إلا مَن عرفه حقَّ معرفته، وقد يُعرفُ الشيءُ ليُجتَنبَ ويُحذَر، ويُعرف الشرُّ لا للشر؛ لٰكن لتوقِّيه، ومن لا يعرفُ الشرَّ يقعْ فيه.

(٣) الاستحسان:

وأما الاستحسان، فاعلم أنهم رسَموه[(١)] بأنه: «دليلٌ يَقتدحُ في نفس المجتهد، ويعسُر عليه التعبيرُ عنه»[(٢)].

وأنت لا يخفى عليك ـ إن بقي لك نصيبٌ من فهم، وحظٌّ من إنصاف ـ أن اللَّه تبارك وتعالى لم يتعبَّدْ أحدًا من عباده بدليلٍ يَستدلُّ به أحدٌ من علماء الأمة، ويمكنُه التعبيرُ عنه، وإبرازُه من القوةِ إلى الفعل، إلَّا إذا كان صحيحًا تقوم به الحجة؛ فكيف يتعبَّدُهم بما انقدح في نفْسِ فردٍ من أفرادهم على وجهٍ لا يمكنُه التعبيرُ عنه، ولا إبرازُه إلى الخارج؟ فإن هٰذا الذي انقدح[(٣)] في نفسه، لا ندري ما هو ولا كيف هو! فكيف يكونُ حُجةً على أحدٍ من الناس، وقد عَجَز صاحبُه عن بيانه وعسُرت عليه ترجمته؟.

فيا لَلَّهِ العجبُ من هٰذا الهذَيان! وكيف استجاز قائلُه أن يحكم عليه، وأنه

---

(١) أي: تصوَّروه وعرَّفوه.

(٢) فحاصلُ هٰذا التعريف أن الاستحسان هو: «ما رآه العالِمُ حسنًا من الناحية العقلية»! وهٰذا باطلٌ بلا ريب، لأن العقولَ تتفاوتُ في كثير من الأمور، وعليه يُخرَّجُ قولُ الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «مَن استحسن فقد شَرَع». وأما المعنى الصحيح ـ المتفق عليه ـ للاستحسان فهو: «ترجيحُ دليل على دليل»، أو «العملُ بالدليل الأقوى أو الأحسن». وإذ قد تبيَّن هٰذا فاعلم ـ هداك اللَّه للحق ـ أنَّ مَن ذم الاستحسان فإنما أراد به المعنى الباطل ـ وهو ما يقصده الإمام الشوكاني هنا ـ، ومَن مدحه فإنما أراد به المعنى الحق. انظر: «معالِم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة»، للشيخ الجيزاني (٢٣٠).

(٣) **انقدح**: اشتعل وبدا.

دليلٌ شرعي، ويفتري على الشرع ما ليس منه، وعلى اللَّه ﷻ ما لم يَقُلْه؟!.

وبالجملة: تِبيانُ فسادِ هٰذا لا يحتاجُ إلى إيضاح، وأفهامُ البشر ـ وإن بلغت في الضَّعف أيَّ مبلغ، وقاربت أفهامَ الدواب ـ فهي لا تطلبُ البرهانَ على بطلان هٰذا الهذيان، ولو احتاج محتاجٌ إلى الاستدلال على بطلان هٰذا الباطل، لزمه أن يدفعَ فِريةَ كلِّ مُفترٍ على اللَّه، وللَّهِ درُّ الإمام الشافعيِّ حيث يقول: «مَن استحسن فقد شَرَع».

(٤) الاجتهاد:

وأما الاجتهاد، فقد رسموه بأنه: «استفراغُ الفقيهِ الوُسعَ لتحصيل ظنٍّ[(١)] بحكمٍ شرعيٍّ».

ولا شكَّ أن هٰذا الظنَّ الكائنَ بعد الاستفراغ ـ وإن تعبَّدَ اللَّهُ به ذٰلك المستفرِغ؛ لكونه فَرضه عند فَقدِ الدليل، كما تقدَّم البحثُ عن هٰذا والاستدلالُ عليه ـ ، لٰكنَّ الشأنَ في كونِ هٰذا الظنِّ حُجةً على أحدٍ من عباد اللَّه ممن لم يقعْ له هٰذا الظن، ولا تقدَّم له استفراغُ الوُسع؛ فإن الحجَّةَ الشرعيةَ ليست ظنونَ بعض المكلَّفين بالشرع المتعبَّدين به على البعض الآخر، ولا جاء في الشريعة حرفٌ واحدٌ مما يُفيد هٰذا ويدلُّ عليه؛ بل صرَّح الكتابُ العزيز بالنهي عن اتباع الظن، وأنه لا يُغني من الحق شيئًا، وأن بعضه إثمٌ؛ وهٰذه الأدلةُ الكليةُ توجبُ على الإنسان ألَّا يعملَ بظنه في شيءٍ ـ كائنًا ما كان ـ ؛ إلَّا ما خصَّصه الشرع، فكيف بظنِّ غيره[(٢)]؟.

---

(١) يعني الظن الغالب بالحكم عند هٰذا المجتهد.

(٢) وإنما قصد المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ مما سبق أن الأمور الاجتهادية ـ التي لا وجود للدليل القاطع فيها ـ لا يحلُّ أن يُلزمَ بها العبادُ لمجرد أنه قد انتهى إليها عالِمٌ؛ لأن غيره من أهل =

فيا معشرَ المقلِّدة، اسمعوا وعُوْا[1]؛ فإنكم إنما تتبِعُون ظنونًا خطرت لقوم، [وإنما] الحُجةُ من اللَّه بما في كتابه وسُنةِ نبيهِ ﷺ قائمةٌ عليهم كما هي قائمةٌ عليكم، وهم متعبَّدون بها كتعبُّدكم بها، فما لكم ولهم؟! وماذا عليكم من ظنونِهم؟! فقد أسفَرَ[2] الصبحُ لذي عَينين، وارتفع ما على قلوب قومٍ من الرَّيْن[3]، إن بقي للهداية مجال، ولاستماع الصوابِ احتمال، وقد كررتُ الكلام في المقام بما لا يُحتاج معه إلى التطويل هنا.

= العلم قد يجتهد في نفس تلك المسائل، ويصل فيها لغير ما وصل إليه السابق؛ فحينئذٍ تكون تلك الاجتهادات لازمةَ العمل عند من قنع بها وظنها الحق؛ لكن لا يَلزمُ بها الآخرين، ويجعلها كأنها قرآنٌ منزَّل. واللَّهُ تعالى أعلى وأعلم.

(١) **وعُوا**: فعل أمر للجماعة، من «الوعي والفهم».

(٢) **أسفر**: أشرق وأضاء.

(٣) **الرين والران**: السَّواد والظُّلمة.

الفصل الخامس

أهمُّ المفاسدِ الماحقةِ لبركةِ العِلم

الفصل الخامس

أهمُّ الْمفاسدِ الْمَاحقةِ لبَركةِ العِلم

واعلم أن المفاسد الماحقةَ لبركة العلم، والمفرِّقةَ لكلمة المسلمين، كثيرةٌ جدًّا، والإحاطةُ بها تتعسر، وقد ذكرنا هنا ما حضر عند التحرير.

[أعظمُ مصيبَتين حلَّتا بدار الإسلام]:

وأعظم ما أُصيب به دينُ الإسلام من الدواهي الكبار، والمفاسدِ التي لا يوقف لها في الضرر على مقدار، أمران:

أحدهما: هٰذه المذاهبُ التي ذهبت ببهجةِ الإسلام، وغيَّرت رونقَه، وجهَّمت[1] وجهه؛ وقد قدَّمنا في هٰذا ما يَستغني [به العاقلُ] عن الزيادة، إن بقي له فهمٌ يرجع به إلى الحق، ويخرج به من الباطل.

والأمر الثاني: هٰذه الاعتقاداتُ التي حدثت لهٰذه الأُمَّة في صالحي الأموات، حتى صار الرجلُ يَقرِنُ مَن يعتقدُه مِن الأموات بمن يقلِّدُه منهم؛ فيقول: إمامُه في المذهب فلان، وشيخُه في الاعتقادِ والمحبة فلان.

وهٰذا يقوله ظاهرًا، وهو لو كُوشف ونَطق بما في ضميره، لقال: وشيخه الذي يعوِّلُ عليه ـ في زعمه ـ عند الشدائد في قضاء حاجاته ونَيل مطالبه فلان. وصُمِّي بصمَّامٍ مِن خَلفٍ وأمام.

(١) جَهَّمَت: سوَّدت وأظلمت.

فإن هٰذه [هي] الداهيةُ الدَّهْياء، والمصيبةُ الصمَّاءُ العمياء؛ فقد كان أوائلُ المقلِّدةِ يعتمدون على أئمتهم في المسائلِ الشرعية، ويُعوِّلون على آرائهم، ويَقفِون عند اختياراتِهم، ويَدَعون نصوصَ الكتاب والسنة، ولٰكنهم لا يُنزِلون حوائجَهم بغير اللَّه ﷻ، ولا يُناجُون سواه، ولا يَرجُون غيرَه، ولا يُعوِّلون إلَّا عليه، ولا يطلبون إلَّا منه.

فهم وإن خَلَطوا صَومَهم وصلاتَهم وحَجَّهم وزَكاتَهم وسائرَ عباداتِهم ومعاملاتِهم بآراء الرجال، وقلَّدوا في كثيرٍ من تفاصيلها ما لم يأذنِ اللَّهُ بتقليده، وأخذوا دينَهم على الوجه الذي لم يأمر اللَّهُ به ولا ارتضاه لهم؛ لٰكنهم لم يُخلِّطوا في معنى «لا إلٰه إلا اللَّه»، ولا تلاعبوا بالتوحيد، ولا دَخلوا في أدوار الشرك، ومضايقِ الجُحود، وبلايا الجاهليةِ وما كانوا عليه.

وأما هٰؤلاء، فعَمَدوا إلى جماعةٍ من الأموات ـ الذين لا يستطيعون توصيةً ﴿وَلَآ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمۡ يَرۡجِعُونَ ۝٥٠﴾ [يس]، فقَصدوهم في المهمَّات، وعكَفوا على قبورهم، ونذَروا لهم النذور، ونحَروا لهم النحاير[1]، وفزِعوا إليهم عند المهمات:

ـ فتارةً يطلبون منهم من الحاجات ما لا يقدرُ عليه إلا اللَّهُ ﷻ، وخصُّوهم بالنداءِ، وأفردوهم بالطلب.

ـ وتارةً ينادونَهم مع اللَّه ﷻ، ويصرخون بأسمائهم مع اسم اللَّه سبحانه، فيأتون بكلماتٍ تقشعرُّ لها جلودُ مَن يعلم معنى «لا إلٰه إلا اللَّه»، ويعرفُ مدلول ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص]، وتلاعَب بهم الشيطان في ذٰلك، ونَقَلهم مِن مرتبةٍ إلى مرتبة، ومن منزلةٍ إلى منزلة؛ حتى استعظموا مِن جانب

(١) **النحاير**: الذبائح.

هٰؤلاء الأموات ـ الذين خلقهم اللَّهُ ورزقهم وأحياهم وأماتَهم ـ ما لا يستعظمونه من جانبِ بارئ البرية، وخالقِ الخلق ـ جلَّ اسمُه، وتعالى قدْرُه، ولا إلٰه غيره ـ ، وأفضى ذٰلك إلى أن أحدَهم يحلفُ باللَّه تعالى فاجرًا، ولا يحلفُ بمن يعتقدُه من الأموات، ويُقدِمُ على المعصية في المساجد ـ التي هي بيوت اللَّه ـ ، ولا يُقدِمُ عليها عند قبرِ مَن يعتقده.

وتزايَدَ الشرُّ، وعظُمت المحنة، وتفاقمت المصيبة، حتى صار كثيرٌ منهم يَنسِبون ما أصابهم منَ الخير ـ في النفْس والأموال والأهل ـ إلى ذٰلك الميت، وما أصابهم منَ الشرِّ في ذٰلك إليه، وقد صار تحت أطباقِ الثرى، وغُيِّب عن أعيُنِ البشر، وصار مشغولًا عاجزًا عن جرِّ نفعٍ إليه أو دَفعِ ضُرٍّ عنه، منتظرًا لما يَنتظر له مثلُه من الأموات، لا يدري ما نزل به من هٰؤلاء النُّوَكاء، ولا يشعرُ بما ألصقوه به، ولو علم بذٰلك لجالدهم بالسيف، ودَفَعهم بما يقدرُ عليه.

ومن أعظم الذرائع الشيطانية، والوسائلِ الطاغوتية: أنهم بالَغوا في التأنُّقِ في عمارةِ قبور مَن يعتقدونه من الصالحين، ونَصَبوا عليها القِباب، وجعلوا على أبوابها الحُجَّاب[1]، ووضعوا عليها من السُّتور العاليةِ والآلاتِ الرائعة ما يُبهِرُ الناظرَ إليه، ويُدخِلُ الرَّوعةَ[2] في قلبه، ويدْعوه إلى التعظيم، كما جُبلت عليه طبائعُ العوامِّ من دخول المهابة في قلوبِهم، والروعةِ في عقولِهم بما يتعاطاهُ المريدون لذٰلك؛ كما يفعلُه غالبُ ملوك الدنيا، مِن المبالغة في تزيين منازلهم، وتعظيمها، والتأنُّقِ في بنائها، والاستكثارِ من الحُجَّاب والخدم، والصياحِ، والجَلَبة، وارتباطِ[3] الأُسودِ ـ ونحوها من الحيوانات ـ ، ولُبسِ

---

(١) **الحُجَّاب**: الحَرَس.

(٢) **الرَّوعة**: الهيبة.

(٣) **الارتباط**: الربط والتقييد.

فاخر الثياب؛ قاصِدين بذٰلك تربيةَ المهابة لهم والمخافةِ منهم.

وصَنَعَ هٰؤلاء القُبوريُّـون كصُنعهم، ففعلـوا في الأمـوات ـ مِن جوالِب التعظيم وأسبابِ الهيبة ـ ما يكون له مـن التأثيـرِ في قلوب مَن يزورُهم من العامة ما لا يُقادَرُ قَدْرُه، ثم يزيـدُ ذٰلـك قليـلًا قليلًا؛ حتى يحصلَ لهم من الاعتقاد في أولٰئك الأموات ما يقدحُ في إسلامهم، ويَخدِشُ في توحيدهم.

ولو اتبع الناسُ ما أَرشد إليه الشارعُ من تسوية القبور، كما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره، من حديث أبي الهَيَّاج، قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب: أَلَا أبعثُك[(١)] على مـا بعثني عليـه رسـولُ اللَّـه ﷺ؟: «**أَلَّا تَدَعَ قبرًا مُشرفًا**[(٢)] **إلَّا سوَّيتَه، ولا تِمثالًا إلَّا طَمَسْته**[(٣)]»[(٤)].

فانظر كيف بعث رسـولُ اللَّـه ﷺ أميـرًا لهـدم القبـور المُشـرِفةِ وطَمس

---

(١) أي: أُرسِلُك إلى تغييره.

(٢) **مشرفًا**: عاليًا. والمقصود: العلو الكبير المبالغ فيه، لأن السُّنة تسنيم القبر، أي: رفعه شيئًا يسيرًا عن الأرض، كما كان عليه قبرُه الشريف ﷺ وقبورُ أصحابه البررة؛ وذٰلك حتى تُعرف القبور من غيرها، وتراعى حرماتُها؛ كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أكرهُ أن يُرفع القبرُ إلا بقَدْر ما نعرفُ أنه قبر؛ لكيلا يوطأَ ولا يُجلسَ عليه». نقله عنه الإمام الترمذي في «سننه» (تحت الحديث: ١٠٤٩).
وقد قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأمر بتسوية القبور إنما هو تسويتها بالأرض، وألَّا تُرفع مشرفةً عاليةً؛ وهٰذا لا يناقض تسنيمَها شيئًا يسيرًا». «تهذيب سنن أبي داود».
وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «المستحب تسنيم القبور، وهو قولُ أبي حنيفة ومالك وأحمد والمُزَني وكثير من الشافعية...» إلخ. «فتح الباري» (٣/ ٢٥٧). نقلًا عن «تحقيق سنن أبي داود» (٥/ ١٢٥).

(٣) **الطمْس**: المحو والإزالة.

(٤) صحيح: رواه أحمد (١/ ٩٦)، ومسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩)، والنسائي (٢٠٣١).

التماثيل، هو أمير المؤمنين عليُّ بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ! ثم بعث عليٌّ أيامَ خلافته أميرًا على ذٰلك، هو أبو الهيَّاج!.

وأخرج أبو داود، وابن ماجه، وابن حِبَّان، والحاكم، من حديث جابر: أن النبيَّ ﷺ: «نَهى أن يُجصَّصَ القبرُ[(١)]، وأن يُبنى عليه، وأن يُكتب عليه، وأن يُوطأ». وأخرجه مسلم في «صحيحه» بدون ذكر الكتابة[(٢)].

❏ قال الحاكمُ: «النهيُ عن الكتابة على شرط مسلم، وهي صحيحةٌ غريبةٌ». قال: «والعملُ من أئمة المسلمين ـ من المشرق إلى المغرب ـ على خلاف ذٰلك؛ يعني: يقرِّون كتابةَ الاسم من دون إنكار» انتهى.

وأقول: لا حُجةَ في أحدٍ خالَف السنةَ الثابتةَ عن رسول اللَّه ﷺ ـ كائنًا مَن كان؛ قلَّ عددُهم أو كثُر ـ، فليس لهم أن يُشرِّعوا للناس غير ما شرَعه اللَّهُ، بل يَحمِلون على الخطأ وعدمِ العناية بأمرِ الشرع والتساهلِ في أمر الدين، وما هٰذا بأولِ بابٍ من أبواب الشرع أهْمله الناسُ، وخالفوا فيه السُّننَ الواضحة والشرائعَ الثابتة، ولا سيَّما بعد أن استعلَى الجهلُ على العلم، وغَلبت آراءُ الرجال ما جاء في الكتاب والسُّنة، وصار التقليدُ والتمذهبُ هو المعروفَ عند الجمهور وغيرُه المنكر، ولا اعتبارَ بسكوتِ أهل العلم الذين هم أهلُه؛ فإنهم مغلوبون مكثُورون مخبُوطون بسَوطِ العامة الذين منهم السلاطينُ وجنودهم ـ كما قدَّمنا الإشارةَ إلى هٰذا ـ، وإطباقُ أهل المشرق والمغرب على الكتابةِ هو كإطباقهم على رَفعِ القبور وتجصيصِها، ووَضْعِ القبابِ عليها

(١) **التجصيص**: التبييض بالجص، وهو «الجِبس».

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٣/ ٢٩٩)، ومسلم (٩٧٠)، وأبو داود (٣٢٢٥)، والترمذي (١٠٥٢) ـ واللفظ له ـ، والنسائي (٤/ ٨٦)، وابن ماجه (١٥٦٢)، وابن حِبَّان (٣١٦٢)، والحاكم (١/ ٣٧٠).

وجعلها مساجدَ؛ فخالفوا ما تقدم عنه ﷺ، مع مخالفتِهم لِما ثبت في «الصحيح» عنه ثبوتًا لا يخالفُه فيه مخالفٌ؛ من أن النبي ﷺ قال: «**لا تَجعلوا قبري مسجدًا، ولا تَجعلوا قبري وَثنًا يُعبد**»(١)، «**لَعَنَ اللَّهُ اليهودَ؛ اتَّخذوا قبورَ أنبيائهم مساجد**»(٢).

وكان هٰذا القولُ مِن آخِرِ ما قاله في مرضِ موته، كما ثبت أن آخِرَ ما قاله ﷺ الأمرُ بإخراج اليهود من جزيرةِ العرب(٣)، والنهيُ عن اتخاذِ قبره مسجدًا، وتنفيذُ جيش أسامة(٤).

ثم كان الواقعُ من أمَّته ـ بعد هٰذا التأكيد ـ أنهم بنَوا على قبرِهِ الشريف قُبةً! وما زال ملوكُ الإسلام يبالِغون في تحسينها وتزيينِها ورفع سَمْكِها(٥)،

---

(١) لم أقف على حديثٍ بهٰذا اللفظ؛ وإنما الذي وقفت عليه:
١ ـ «**اللهم لا تَجعلْ قبري وثنًا يُعْبَد**...»؛ رواه مالك في «الموطأ» (١/ ١٨٥)، وابن سعد في «الطبقات» (٢/ ٢٤٠)؛ مرسلًا عن عطاء بن يسار رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **وصحَّحه** الشيخ الألباني في «المشكاة» (١/ ١٦٥)، وفي «تحذير الساجد» (ص٢٦).
٢ ـ «**ألا فلا تتخذوا القبورَ مساجد؛ فإني أنهاكُم عن ذٰلك**»، صحيح: رواه مسلم (٥٣٢)، وابن حِبَّان (٦٤٢٥). ولا ريب في ثبوت الأحاديث الكثيرة في النهي عن اتخاذ القبور مساجد، ومن أنفع ما كُتب في ذٰلك رسالة الشيخ الألباني «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد».

(٢) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢١٨) و(٢/ ٣٦٦)، والبخاري (٤٣٧)، ومسلم (٥٣٠)، والنسائي (٢٠٤٧).

(٣) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢٩، ٣٢)، ومسلم (١٧٦٧)، وأبو داود (٣٠٣٠)، والترمذي (١٦٠٦).

(٤) صحيح: رواه أحمد (١/ ٢٢٢)، والبخاري (٣٠٥٣)، ومسلم (١٦٣٧)، وأبو داود (٣٠٢٩).

(٥) **السَّمك** ـ بفتح الميم ـ: السقف. وأصلها مِن: رَفْع الشيء في الهواء. انظر: «تفسير القرطبي» (٢٢/ ٥٧).

ووضعوا القِباب، ورفعوا القبور، وكانوا يفعلون هٰذا بأهلِ الصلاح، ثم تزايَدَ الشرُّ، وصاروا يفعلون ذٰلك لمن له رئاسةٌ دنيوية ـ وإن كان مِن أفجر الفجرة ـ، وقد يُوصي الميتُ في وصيتِه بذٰلك!.

وأعجبُ من هٰذا كلِّه: تصريحُ جماعةٍ من أهل الفقه بأنه لا بأس بذٰلك ـ إذا كان الميتُ فاضلًا ـ ! ودوَّنوه في مصنَّفاتِهم التي هي مدارسُ الطلبة، وضرَبوا بما ذكرناه مِن الأدلة في وجهِ من جاء بها، ورَمَوا بها خلفَ الحائط، ولم يَرْدعهم دينٌ، ولا وَزِعهم[1] حياءٌ، وقابلوا بما أسلفنا بقولهم: «إنه قد استَحسن رفعَ هٰذه القبابِ وتزيينَ هٰذه القبور بعضُ السلف»!.

فلا كثَّر اللَّهُ في أهل العلم من أمثالِكم ولا مِن أمثالِ مَن استحسن مخالفةَ الشرع من السلف الذين صرتُم تَقوَّلون عليهم بما لم يقُولوه؛ فإنه إذا صحَّ ما تزعمونه مِن أنه استَحسن ذٰلك بعضُ السلف، فلا حجةَ في استحسانِ من استحسنَ مخالفةَ الشرع ـ كائنًا من كان ـ ؛ فإنه أولُ مبتدِعٍ ومخالفٍ للشرع، وعاصٍ للَّهِ ورسولِه وللشريعةِ المطهرة.

ولقد تزلزل بِهٰذا السبب أقدامُ كثيرٍ مِن العِباد عن الإسلام، وذهب بِهٰذه الذريعةِ إيمانُ جماهيرَ من الأنام، فإنا للَّهِ وإنا إليه راجعون؛ فإنه لو كانت القبورُ على الصفةِ التي شرعها اللَّهُ وعلَّمها رسولُ اللَّه ﷺ لأمَّته، لم يحدُث من هٰذه الاعتقادات الفاسدة شيء.

ولا يشكُّ عاقلٌ أن أعظم ما أدخل فاسدَ الاعتقادِ في صدور كثيرٍ من العِباد: هو هٰذا الأمر، مع سكوتِ العلماء عن البيان الذي أمرهم اللَّهُ به، ومجاملتِهم للعامة، إمَّا مع عِلمهم بما في هٰذا الأمر منَ الخطَر، أو مع غَلبةِ العادات

---

(١) **وَزعهم**: زَجَرهم ورَدَعهم.

الطارئةِ عليهم لِما عندهم من العلم؛ حتى ذهب ذٰلك بما يعلمونه، ومَحَق بركته، وأبطل ثمرته.

ومما أحكيهِ لك: أنه كان يبلغُني ـ وأنا في الطلب للعلم والاشتغالِ به ـ ما يصنعُه أهلُ القطر التِّهامي من الاجتماع لزيارةِ جماعةٍ من المعتقَدِين لديهم، وما يحدثُ منهم عند ذٰلك من النَّهيقِ الذي لا يعودُ صاحبه إلى الإسلام سالِمًا؛ مع عدم إنكارِ مَن بتلك الديارِ مِن العلماء؛ بل كان الكثيرُ منهم يَحضُرون تلك المجامع، ويَشهَدون تلك الزيارات، فتكونُ المنكراتُ وما يحدثُ من أنواع الشرك بمرأًى منهم ومَسمَع، فكتبتُ رسالةً إلى العلماء من أهل تلك الديار على يدِ رجلٍ من أهل العلم الراحِلين إلى هنالك، فلما عاد أخبرني بما حَصَل من الاستنكار منهم لما كتبتُه إليهم، وعدمِ الاعتداد به والالتفاتِ إليه، فقضيتُ من ذٰلك العجب! ثم لمَّا وَلِيَ القضاءَ ببعض البنادر التِّهاميةِ بعضُ علماءِ صنعاءَ الأكابر، وشاهَد مِن هٰذه المنكرات ما حَمَله على أن يحرِّر إليَّ سؤالًا، فأجبتُه برسالةٍ مطوَّلةٍ سميتُها «الدرُّ النضيد في إخلاص التوحيد»، وأمرتُه أن يكتبَ نُسَخًا ويرسلَها إلى القضاةِ في تلك الديار، ففعل، ولم يؤثِّر ذٰلك شيئًا، بل كتب كثيرٌ من علماءِ تلك الديارِ على رسالتي مناقشاتٍ واعتراضات، فلم تَمضِ إلا أيامٌ قلائل حتى نزل بهم السيف، وهَدم اللَّهُ تلك الطواغيت، وذهب بتلك الاعتقادات الفاسدة؛ فهي الآن صافيةٌ عن تلك الأمور التي كان يتلوَّثُ بها أهلُها، فلا يقدرُ أحدٌ منهم أن يستغيثَ بغير اللَّهِ سبحانه، أو يُناديَ مَيْتًا من الأموات، أو يُجريَ ذكره على لسانه، ولٰكنه لم يَغسل أدرانَهم(١) ويُذيبَ الكدوراتِ التي كانت تشوبُ صافي إسلامهم إلا

(١) **الأدران**: الأوساخ.

السيفُ، وهو الحكمُ العدلُ فيمَن استحكمت عليه نزغاتُ الشيطان الرجيم، ولم تردعه قوارعُ آيات الرَّحْمٰن الرحيم.

[جنايةُ جُهَّالِ الْمتصوِّفة على الإسلام وأهلِه]:

ويلتحقُ بالأمرين المذكورين أمرٌ ثالث ـ وإن لم تكن مفسدتُه كمفسدتِهما، ولا شمولُه كشمولِهما ـ، وهو ما صار عليه هٰذه الطائفةُ المدعوَّةُ بـ«المتصوفة»، فقد كان أولَ هٰذا الأمر يطلقُ هٰذا الاسم على مَن بلغ في الزهد والعبادة إلى أعلى مبلغ، ومشى على هَدْيِ الشريعة المطهَّرة، وأعرضَ عن الدنيا، وصدَّ عن زينتها، ولم يغترَّ ببهجتها، ثم حدث أقوامٌ جعلوا هٰذا الأمرَ طريقًا إلى الدنيا، ومَدْرجًا إلى التلاعب بأحكام الشرع، ومَسلكًا إلى أبوابِ اللهو والخلاعة، ثم جعلوا لهم شيخًا يُعلِّمُهم كيفيةَ السلوك، فمنهم مَن يكون مَقصِدُه صالحًا، وطريقتُه حسنةً، فيُلقِّنُ أتباعه كلماتٍ تُباعدُهم من الدنيا، وتقرِّبُهم من الآخرة، وينقلُهم من رتبةٍ إلى رتبةٍ على أعرافٍ يتعارفونَها، ولٰكنه لا يخلو غالبُ ذٰلك من مخالفةٍ للشرع، وخروجٍ عن كثيرٍ من آدابه، والخيرُ ـ كلُّ الخير ـ في الكتاب والسُّنة، فما خرج عن ذٰلك فلا خيرَ فيه ـ وإن جاءنا به أزهدُ الناس في الدنيا وأرغبُهم في الآخرة، وأتقاهم للّٰهِ تعالى وأخشاهم له في الظاهر ـ؛ فإنه لا زهدَ لمن لم يَمشِ على الهدي النبوي، ولا تَقوى ولا خشيةَ لمن لم يسلُك الصراط المستقيم؛ فإن الأمورَ لا تكونُ طاعاتٍ بالتعب فيها والنصَب وإيقاعها على أبلغِ الوجوه؛ بل إنما تكون طاعاتٍ خالصةً مَحضةً مباركةً نافعةً بموافقةِ الشرع، والمشيِ على الطريقةِ المحمدية.

واعتبِرْ بالخوارج؛ فقد وَصَفهم النبيُّ ﷺ بما وصف مِن تلك العبادات والمجاهدات التي لا تبلغُ عبادتُنا ولا مجاهدتُنا إلى شيءٍ منها، ولا تُعتبر

بالنسبة إليها، ومع هٰذا فقال: «**إنها لا تُجاوِزُ تراقيَهم**»، وقال: «**إنهم يمرُقون من الدِّين كما يَمرُقُ السَّهمُ منَ الرَّمِية**»[(١)]، وقال: «**إنهم كلابُ النار**»[(٢)].

فانظر كيف كانت مجاهداتُهم وعباداتُهم وقيامُهم الليلَ وصيامُهم النهار نقمةً عليهم وبليةً ومحنةً لهم، لم تعُد عليهم بنفعٍ قطُّ إلَّا ما أصيبوا به من الخَسار والنكالِ[(٣)] والوبال، فكانت تلك الطاعاتُ الصُّوريةُ ـ من صلاةٍ وصيامٍ وتَهجُّدٍ وقيامٍ ـ هي نفسَ المعاصي الموجبةَ للنار!.

وهٰكذا كلُّ مَن رام[(٤)] أن يُطيعَ اللَّهَ على غير الوجهِ الذي شرعه لعباده وارتضاه لهم، فإنه ربما يُلحق بالخوارج بجامع وقوعِ ما أطاعوا اللَّهَ به على غير ما شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسولِه ﷺ، وإني أخشى أن يكونَ مِن هٰذا القَبيل ما يقعُ مِن كثيرٍ مِن المتصوفة مِن تلك الأقوالِ والأفعال التي ظاهرُها التنفيرُ عن الدنيا والبعدُ عن أهلها والفرارُ عن زينتها؛ مع تلك الوظائفِ التي يلازمونَها من التخشُّعِ والانكسارِ والتلهُّبِ والتأسفِ والصراخ تارةً والهدوء تارةً أخرى، والرياضاتِ والمجاهدات، وملازمةِ أذكارٍ يَذكُرون بها لم تَرِدْ في الشرعِ؛ على صفاتٍ لم يأذَنِ اللَّهُ بها، مع ملازمةِ تلك الثياب الخشنةِ الدَّرنة، والقعودِ في تلك المَساطبِ القذِرة، وما ينضمُّ إلى ذٰلك من ذٰلك الهُيامِ والشطحِ والأحوالِ التي لو كان فيها خيرٌ لكانت لرسولِ اللَّهِ ﷺ

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد (١/ ٨٨) و(٢/ ٢١٩) و(٣/ ٤)، والبخاري (٧٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٤)، وأبو داود (٤٧٦٤)، والترمذي (٢١٨٨)، والنسائي (٢٥٧٨)، وابن ماجه (١٦٩).

(٢) **صحيح**: رواه أحمد (٤/ ٣٥٥) و(٥/ ٢٥٣)، والترمذي (٣٠٠٠)، وابن ماجه (١٧٣)، **وحسَّنه** الإمام الترمذي، **وصحَّحه** الشيخ الألباني، والشيخ شعيب الأرنؤوط.

(٣) **النكال**: العقوبة.

(٤) **رام**: أراد.

وأصحابه الذين هم خير القرون.

ولا أُنكِرُ أنَّ في هٰذه الطائفةِ مَن قد بَلغ في تهذيب نفسِه وغَسْلِها من الطواغيتِ الباطنة والأصنامِ المستورةِ عن الناس ـ كالحسدِ، والكِبر، والعُجب، والرياءِ، ومحبةِ الثناءِ والشرف والمال والجاه ـ مَبلغًا عظيمًا، وارتقى مرتقًى جَسيمًا، ولٰكني أكرهُ له أن يَتداوَى بغير الكتابِ والسُّنة، وأن يتطبَّبَ بغير الطبِّ الذي اختاره اللَّهُ لعباده؛ فإنَّ في القوارعِ[١] القرآنية والزواجِرِ المُصطَفَوية ما يَغسِلُ كلَّ قَذَر، ويَرْحَضُ[٢] كلَّ دَرَن، ويَدمَغُ كلَّ شُبهة، ويدفعُ كلَّ عارضٍ من عَوارضِ السُّوء، فأنا أُحبُّ لكلِّ عليلٍ في الدين أن يتداوى بِهٰذا الدواء، فيَعكُفُ[٣] على تلاوةِ كتاب اللَّهِ متدبِّرًا له متفهِّمًا لمعانيه؛ باحثًا عن مشكلاته، سائلًا عن مُعضِلاته[٤]، ويُديمُ النظرَ في كتب السنة المعتبرة عند أهلِ الإسلام ـ كالأمهات السِّتِّ وما يلحق بها ـ، ويَستكثرُ من مُطالعةِ السيرةِ النبوية، ويتدبَّرُ ما كان يفعلُه رسولُ اللَّه ﷺ في ليلِه ونهاره، ويتفكَّرُ في أخلاقه وشمائله[٥]، وهَدْيِهِ وسَمْتِهِ[٦]، وما كان عليه أصحابُه، وكيف كان هَديُهم في عباداتِهم ومعاملاتِهم، فإنه إذا تداوى بِهٰذا الدواء ولاحَظَتْهُ العنايةُ الربانية[٧]،

(١) **القوارع**: الزواجر المخيفة.

(٢) **يَرحض**: يَغسل.

(٣) **العُكوف**: الملازمة.

(٤) **المُعضِلات**: مسائله الشدائد.

(٥) **الشمائل**: الطباع.

(٦) **السمت**: الهيئة والحال.

(٧) في هٰذه العبارة ـ وما بعدها ـ نظر؛ لأنه نَسَب الفِعلَ للصفةِ التي يتصفُ بها الربُّ ﷻ وهي العِنايةُ والهداية، وقد قرَّر المحققون أن الفعلَ إنما يُنسب إلى الفاعل وليس إلى صفته. وانظر في هٰذه القاعدة الهامة: «حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين»، =

وهَذَّبته الهِدايةُ الإلٰهية، فاز بكل خيـر؛ مع مـا لـه من الأجرِ الكثير والثوابِ الكبير في مباشرة هٰذه الأسباب، وإذا حال بينه وبين الانتفاع بِهٰذه الأمورِ حائلٌ، ومَنعه من الظفَرِ بما يترتبُ عليها مانع، فقد نال بتلك الأسباب التي باشَرها أجرًا عظيمًا؛ لأنه طَلب الخير من مَعدِنه، ورامَ نَيلَ الرُّشدِ من مَوطنه، فكان له في تلك الأشغال منَ الأجر ما لِطلبةِ علمِ الشرع؛ لأنه قد جَهِدَ نفسَه في الأسباب، ولم يُفتحْ له الباب.

فانظرْ كم بين هٰذين الأمرينِ من المسافةِ الطويلة، فإن طالب الرشدِ بغير الأسباب الشرعيةِ لا يأمَنُ على نفسِه بعد الوصول إلى مطلوبه مِن أن يكون صُنعُهُ كصُنعِ الخوارج في خسرانِهم بما ظنُّوه رِبحًا ووقوعِهم في الظُّلْمةِ وقد كانوا يظنُّون أنهم يُلاقُون صُبحًا؛ لأنهم خالفوا الطريقةَ التي أَرشدَ اللَّهُ إليها عبادَه وأمرهم بسلوكها، وإذا كان هٰذا الأمرُ مجوَّزًا في طلبةِ الخيرَ من غير طريقِ الشرع كصُلحاء الصوفية الذين لا رغبةَ لهم في غير تهذيبِ أخلاقهم على وجهٍ يوجبُ زُهدَهم فيما ترغب النفوسُ إليه، وتتهالكُ الطبائعُ البشرية عليه، فما ظنُّك بمن كان مِن متصوِّفةِ الفلاسفة الذين يدورُون بمُرقَّعاتِهم وأبدانِهم القَشِفة وثيابِهم الخَشِنة، ووجوههم المُصفرَّة حولَ ما يقوله الفلاسفةُ من تلك المقالات التي هي ضدُّ الشرع وخلافٌ له، ويَنهَقون عند إدراك شيءٍ من تلك المعارف الشيطانية نَهيقًا مُنكرًا، ويُسمُّون ذٰلك «حالًا»! وهو عند التحقيق حالٌ حائلٌ[1] عن طريـق الديـن، وخيـالٌ مائلٌ عن سبيل المؤمنين، وللرد على هٰؤلاء جَمعتُ الرسالةَ التي سميتها: «الصوارم الحداد»، هي من المجموعاتِ التي جَمعتُها في أيام الحداثةِ وأوائل الشباب.

= للشيخ الفاضل عبدالرَّحيم السُّلَمي (٢٨٤، ٢٨٥ ـ توزيع دار ابن الجوزي).

(١) **حائل**: مانع.

وبعد هٰذا كلِّه فلستُ أجهل أن في رجال هٰذه الطائفةِ المسماة بـ«الصوفية» مَن جَمع اللَّهُ له بين الملازمة لهٰذه الشريعة المطهرةِ والمَشيِ على الطريقةِ المحمدية والصراطِ الإسلامي، مع كونه قد صار مِن تصفيةِ باطنِه من كُدوراتِ الكِبرِ والعُجبِ والحسدِ والرياء ونحوها، بحيث يَتقاصرُ عنه غيرُه، ويَعجِزُ عنه سواه.

ولٰكني في هٰذا المُصنَّف بسبب الإرشاد إلى العمل بالكتاب والسُّنة، والتنفيرِ عما عداهما ـ كائنًا ما كان ـ ، فلستُ أُحبُّ لمن أراد القُربَ إلى اللَّه والفوزَ بما لديه، والظَّفَرَ بما عنده، أن يتسبَّب إلى ذٰلك بسببٍ خارج عنهما ـ من رياضةٍ، أو مجاهدةٍ، أو خَلوةٍ، أو مراقبة ـ ، أو يأخذَ عن شيخٍ من شيوخ الطريقة الصوفية شيئًا من الاصطلاحات الموصِّلةِ إلى اللَّهِ عندهم؛ بل يطلُبُ علمَ الكتاب والسنة، ويأخذُهما عن العلماءِ المُتقِنين لهما، المؤثِرين لهما على غيرهما، المتجنِّبين لعلم الرأي وما يوصِّلُ إليه، النافرين عن التقليد وما يَحمِلُ عليه؛ فإنه إذا فعل ذٰلك سَلَك مسلكَ النبوة، وظَفِر بِهَدْي الصحابة، وسَلِم من البدع ـ كائنةً ما كانت ـ ، فعند ذٰلك يُحمَدُ مَسراه[1]، ويُشكر مسعاه[2]، ويفوزُ بخيرِ أُولاه وأُخراه.

(١) المَسرى: المسير.
(٢) المَسعى: السعي.

فهارس الكتاب

١ ـ فهرسُ الأحاديث النبويَّة

[أ] الأحاديث الواردة في متن الكتاب

[ب] الأحاديثُ الواردة في الحواشي

فهرسُ الأشعار(١)

(١) وقد رتبت الشعر حسب ترتيب صفحات الكتاب.

سـعى فلمـا ظَفِـرَتْ بالمُنـى	يميـنُه ألقـى العـصا واسـتراحْ	١٦١
قـد كنتُ ذا طمرين أمرحُ في العُلا	مَـرحَ الأغـرِّ بجانـب المـيدانِ	١٦٢
مـا كـنتُ مـضطهَدًا فأطلُـبَ رفعةً	أو خـاملًا فأريـدَ شُـهرَةَ شـاني	١٦٢
أنـا إن عِـشتُ لـستُ أعـدِمُ قـوتَا	وإذا مِـتُّ لـستُ أَعـدِمُ قبـرَا	١٦٣
سـددتُ الأُذنَ عَـن داعي التَّصابي	فـلا داعٍ لـديَّ ولا مجـيبُ	١٧٠
وأنفقـتُ الـشَّبيبةَ غيـرَ وانٍ	لِمَجْـدِ الـشَّيبِ فلْـيَهْنِ المَـشيبُ	١٧٠
وأُبـدي رغـبةً لـنُجُودِ نَجْـدٍ	وشـوقًا لانتـشاقي مـنه رِيْحَـا	١٧٠
ومـا بـسِوى العقـيقِ أقـام قلبـي	وأضـحَى بـين أهلـيهِ طـريْحَا	١٧٠
وغايـةُ مـا حَـصَّلتُه مِـن مَباحثـي	ومِـن نظـري بعـدَ طـولِ التدبُّـرِ	١٨٣
هـو الوقـفُ ما بين الطريقينِ حَيرةً	فما عِلـمُ مَـن لم يَلْقَ غيرَ التحيُّرِ؟!	١٨٣
علـى أننـي قـد خُضْتُ منه غِمـارَهُ	ومـا قَـنِعَتْ نفسي بـدونِ التبحُّـرِ	١٨٣
ورأيـانِ أحـزمُ مـن واحـدٍ	ورأيُ الـثلاثةِ لا يـنقضُ	١٨٩
ولٰكـنْ تأخُـذُ الأفهـامُ مـنه	علـى قَـدْرِ القَـرائحِ والفُهُـوم	١٨٩
أتانـا أن سَـهْلًا ذمَّ جَهْـلًا	علـومًا لـيس يَعـرِفُهُنَّ سـهلُ	١٩٤
علـومًا لـو دَراهـا مـا قَلاهـا	ولٰكـنَّ الرضـا بالجَهـلِ سـهلُ	١٩٤
فكـنْ رجُـلًا رِجلُـه في الثَّـرى	وهامـةُ هِمَّـتِهِ في الثـريَّا	٢٥٨

فهرسُ الفوائدِ الْمَنْثورة

فهرسُ الموضوعات